رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية/تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح / الأردن

العدد (42)

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية/تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح/الأردن

العدد 42 أيار (مايو) 2020

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية / تركيا

ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح / عمان –الأردن

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس اللجنة العلمية)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ.د. بالقاسم ماضي	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. نضال الرمحي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. محمود الوادي	جامعة الشرق الأوسط	الأردن
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمد عبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة
أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
أ.د. بدر شحدة سعيد حمدان		

شـــروط النشـــر

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic) قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث؛أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة. منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع
- ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

remah@remahtrainingjo.com أو khalidk51@hotmail.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية :

- قاعدة ISI الأمريكية على الموقع
http://isindixing.com/isi/journaldetails.php ?
- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:
http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:
http://www.googlescholars.com
- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع **www.mandumah.com** // http
- قاعدة بيانات المنهل **www.almanhal.com** //http
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بوابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) 2019.

شهادة رقم (007-2020)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2019 وقدرة 1.3
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 اكتوبر 2019 م
Natural Sciences Publishing Cor.
NSP

ASSOCIATION OF ARAB UNIVERSITIES
Office of the
Secretary General

اتحـــاد الجامعـــات العربيـــة
مكتب
الأمين العام

الرقم ٥٠٤/ ٦٧٣
التاريخ ـــــــ هـ
الموافق ٢٠١٩/١١/٠٤ م

Ref.
Date

الأستاذ الدكتور رئيس/ مدير الجامعة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية أطيب تحياتها، وانطلاقاً من دور الاتحاد في دعم التقدم العلمي العربي والنشر العلمي والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال المعتمدة على الأفكار الابتكارية، يسرنا إرسال قائمة بالمجلات المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية التى تصدر باللغة العربية ومصنفة طبقا لمشروع معامل التأثير العربي من خلال التقرير السنوي الخامس لمعامل التأثير العربي والذى صدر فى 15 أكتوبر 2019 والمبينة على الرابط : http://www.arabimpactfactor.com/pages/report.php?date=2018

وبهذه المناسبة يسعدنا دعوتكم للانضمام إلى المنصة التي قام بتأسيسها اتحاد الجامعات العربية للحفاظ على الإنتاج العلمى والفكري للباحثين العرب وتسهيل آلية النشر للأبحاث على المستوى الدولي لإظهار التميز الإبداعي للباحثين العرب حيث أن أحد المعايير التى يتم الأخذ بها عند حساب معامل التأثير العربي هو عدد مرات تحميل البحوث من خلال Digital Commons تمهيدا لتقدمها للحصول على تصنيف سكوبس الدولي.

يأتي ذلك ضمن الخطة الاستراتيجية الجديدة التي يتبناها إتحاد الجامعات العربية والتي تهدف إلى تطوير أداء الاتحاد وتقديم خدمات عامة ونوعية لقطاع التعليم العالى في المنطقة العربية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام...

الأمين العام

أ.د. عمرو عزت سلامة

ص.ب ١٢١ طارق ١١٩٤٧ عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ، هاتف ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٤٨ ، فاكس ٠٠٩٦٢-٦-٥٠٦٢٠٥١ برقياً : اتحاد جامعات
P.O.Box 121 Tariq 11947 Amman - Jordan, Tel. 00962-6-5062048, Fax: 00962-6-5062051 , e-mail: secgen@aaru.edu.jo
www.aaru .edu.jo

Arcif Analytics — معامل التأثير والاستشهادات المرجعية العربي — قاعدة البيانات العربية الرقمية
Arab Citation & Impact Factor — Arab Online Database
معرفة e-MAREFA

التاريخ: 2019-10-14
الرقم: L19/317 ARCIF

المحترم
سعادة أ. د. رئيس تحرير مجلة رماح للبحوث و الدراسات
مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح) / الأردن

تحية طيبة وبعد،،،

نتقدم إليكم بفائق التحية والتقدير، و نهديكم أطيب التحيات وأسمى الأماني.

يسر **معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية (ارسيف – ARCIF)**، أحد مبادرات قاعدة بيانات "**معرفة**" للإنتاج والمحتوى العلمي، إعلامكم بأنه **قد أطلق تقريره السنوي الرابع** للمجلات للعام ٢٠١٩، خلال الملتقى العلمي "**مؤشرات الإنتاج والبحث العلمي العربي والعالمي في التحولات الرقمية للتعليم الجامعي العربي**" بالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩.

يخضع معامل التأثير "ارسيف Arcif" لإشراف "مجلس الإشراف والتنسيق" الذي يتكون من ممثلين لعدة جهات عربية ودولية: (مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية ببيروت، لجنة الأمم المتحدة لغرب اسيا (الإسكوا)، مكتبة الاسكندرية، قاعدة بيانات معرفة، جمعية المكتبات المتخصصة العالمية/ فرع الخليج). بالإضافة للجنة علمية من خبراء وأكاديميين ذوي سمعة علمية رائدة من عدة دول عربية وبريطانيا.

ومن الجدير بالذكر بأن معامل " **ارسيف Arcif** " قام بالعمل على جمع ودراسة و تحليل بيانات ما يزيد عن (٤٣٠٠) عنوان مجلة عربية علمية أو بحثية في مختلف التخصصات، والصادرة عن أكثر من (١٤٠٠) هيئة علمية أو بحثية في (٢٠) دولة عربية، (باستثناء دولة جيبوتي وجزر القمر لعدم توفر البيانات). ونجح منها (٤٩٩) مجلة علمية فقط لتكون معتمدة ضمن المعايير العالمية لمعامل "**ارسيف Arcif**" في تقرير **عام ٢٠١٩**.

ويسرنا تهنئتكم وإعلامكم بأن **مجلة رماح للبحوث و الدراسات** الصادرة عن **مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح)**، **قد نجحت بالحصول على معايير اعتماد معامل "ارسيف Arcif"** المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها ٣١ معياراً، وللاطلاع على هذه المعايير يمكنكم الدخول إلى الرابط التالي: http://e-marefa.net/arcif/criteria/

و كان معامل "**ارسيف Arcif** " لمجلتكم لسنة ٢٠١٩ (**٠.٠١٠٣**). مع العلم أن **متوسط معامل ارسيف في تخصص "العلوم الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال"** على المستوى العربي كان (**٠.١٣٩**)، وصنفت مجلتكم في هذا التخصص ضمن الفئة (الثالثة Q3)، وهي الفئة الوسطى.

و بإمكانكم الإعلان عن هذه النتيجة سواء على موقعكم الإلكتروني، أو على مواقع التواصل الاجتماعي، و كذلك الإشارة في النسخة الورقية لمجلتكم إلى معامل "**ارسيف Arcif**" الخاص بمجلتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

أ.د. سامي الخزندار
رئيس مبادرة معامل التأثير
" ارسيف Arcif"

+962 6 5548228 -9
+ 962 6 55 19 10 7
info@e-marefa.net
www.e-marefa.net
Amman - Jordan
2351 Amman, 11953 Jordan

EBSCO INFORMATION SERVICES

Tim Collins
President
EBSCO Information Services

July 9, 2017

Mari Bergeron
EBSCO Information Services
10 Estes Street
Ipswich MA 01938 USA

Prof, Dr. Khalid Al-Khatib,
Research & Development of Human Resources Center
Amman, Jordan

Dear Professor Al-Khatib,

It is our pleasure to confirm that the following publications published by Research & Development of Human Resources Center have been licensed and indexed in EBSCO*host*

- *REMAH Journal.*
- *Business Organizations Conference.*

EBSCO is the leading provider of databases to thousands of universities, business schools, medical institutions, schools and other libraries worldwide. Indexed content is available only through institutional subscription. Libraries in nearly every country subscribe to one or more EBSCO databases, and in more than 70 countries, all libraries subscribe. EBSCO hosts both peer revived and non-peer reviewed titles on our databases. The content serves educational needs of the researchers around the world as well the economic interest of the US.

You are welcome to announce your partnership with EBSCO on your website or in the front matter of your journal as soon as you like

Thank you for contributing your content to our databases.

Sincerely,

Mari Bergeron
Director of International Content Licensing Manager
EBSCO Information Services
mbergeron@ebsco.com

Headquarters: 10 Estes Street P.O. Box 682 Ipswich, MA 01938 USA
hone: (978) 356-6500 (800) 653-2726 **Fax:** (978) 356-6565 **E-mail:** information@ebsco.com **Web:** www.ebsco.com

F. Dixon Brooke, Jr.
President & CEO
EBSCO Industries, Inc.

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

Certificate

This is to certify that **Remah for Research and Development Journal** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **1.201** based on International Citation Report (ICR) for the year **2017-18**. The URL for journal on our server is http://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=7707

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

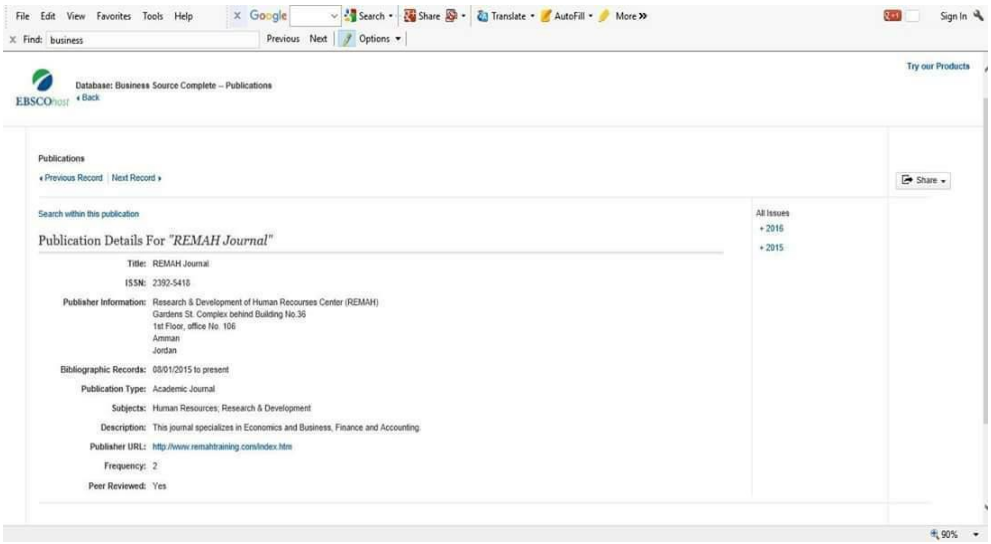

Subject	BUSINESS AND ECONOMICS
Dewey #	330

▼ Additional Title Details

Parallel Language Title	Remah - Review for Research and Studies
Key Features	Refereed / Peer-reviewed
	Website URL
Other Features	Back issues available

▼ Publisher & Ordering Details

Commercial Publisher

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

Corporate Author

Al- Lugnat al-Bidagugiyat al-Wataniyat li Maydan al-Takwin fi al-'Ulum al-Iqtisadiyat wa al-Tigariyat wa 'Ulum al-Tasyir / Research and Development of Human Recourses Center

Address: Garden St., Khalaf Company, Bldg. no.36, 1st Fl., Office no.106, Amman, Jordan

Website: http://www.remahtrainingjo.com/

▼ Price Data

JOD 10.00 subscription per year (effective 2018)

شهادة رقم (708-2019)
معامل التأثير العربي
اتحاد الجامعات العربية
مجلة رماح للبحوث والدراسات
ISSN: 2392-5418
قد حصلت على معامل التأثير العربي لعام 2018 وقدرة 1.1
الاستاذ الدكتور محمود عبد العاطي
مدير مشروع معامل التأثير العربي
15 ديسمبر 2018 م
Natural Sciences Publishing Cor.
NSP

افتتاحية العدد

الحمد لله، بعون الله وتوفيقه وعليه نزف خبر إنتلافنا وتعاوننا اعتباراً من صدور العدد (38) والأعداد التي تليه مع أكاديمية باشاك (التركية) للعلوم الإسلامية.

كما أننا نشكر الله تعالى على استمرارية العمل واستمرارية تقدم الخُطى نحو العالمية، بصدور العدد (42) حيث تم إدخال المجلة لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار (Google Scoler)، وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية وأولخ الألمانية وهذه خطوة تسمح لنا بالدخول إلى القواعد الأخرى بإذن الله علماً بأن المجلة موجودة على قاعدة بيانات إبيسكو الأمريكية، وحصلت المجلة بحمد الله على مُعامل التأثير العربي، وهذا العدد (42) فيه من الأبحاث القيمة لباحثين من جامعات عربية متعددة من: الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، مصر، والسودان.

آملين من الله العلي القدير أن تبقى مجلة رماح متميزة ببحوثها وتسعى للتطور مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الهيئة الاستشارية للمجلة	5
شروط النشر	7
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	8
افتتاحية العدد	17
فهرس المحتويات	19
أثر جودة التدقيق في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان حنين محمد محمود النبريسي المملكة الأردنية الهاشمية	23
أثر الحوافز المادية والمعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن حمزه نايل عبدالله العمرو خالد يوسف الزعبي المملكة الأردنية الهاشمية	59
أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء تعديلات معايير المحاسبة المصرية 2019 د. لمياء شهاب النمر إسماعيل المملكة العربية السعودية	79

دور جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشأن ترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية (دراسة حالة على مجموعة سامبا المالية) د. نجلاء إبراهيم عبدالرحمن أ. فاطمه محمد المملكة العربية السعودية	101
أثر تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية في تحقيق إدارة التميز دراسة ميدانية على الشركة السعودية للاتصالات د. عبدالعزيز عبدالمحسن الفالح المملكة العربية السعودية د. حسام الدين عبدالعزيز مصطفى محمدانى السودان	133
اثر تكنولوجيا المعلومات على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية رنا فهمي مصلح المملكة الأردنية الهاشمية	159
الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية مشاعل حباب العصيمي إيمان مشبب الاحمري المملكة العربية السعودية	177
أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية أ. محمد زياد المغربي المملكة الأردنية الهاشمية	209

توظيف نظم الابتكار لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية أ.د. سعد محمود خليل الكواز أ.م.د. جاسم محمد علي الطحان م.د.صلاح الدين أحمد محمد أمين العراق	249
أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV (دراسة مطبقة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية) د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن أ. ريا محمد النفيعي المملكة العربية السعودية	273
مزايا المستخدمين وفق المعيار المحاسبي الدولي 19 والنظام المحاسبي المالي د. سامية فقير / المملكة العربية السعودية أ.د. بلال شيخي / الجزائر	319
التعليم الإلكتروني ودوره في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم د. لطفي زعباط المملكة العربية السعودية / الجزائر د. نعيمة سعداوي المملكة العربية السعودية / الجزائر	333
تأثير البيئة الجامعية على التوجه المقاولاتي للطلبة طلاس سامية الدكتور شنيني عبد الرحمان الجزائر	361

تأثير العولمة على السياسة الاقتصادية في الجزائر الأستاذة صفية علاوي الجزائر الاستاذ الدكتور خليل الرفاعي المملكة الأردنية الهاشمية	391
أثر تطبيق التغيير الإداري على فعالية التوظيف في التعليم الجامعي على ضوء رؤية 2030 دراسة تحليلية (جامعة الملك خالد) د. فائقة الأمين العوض الأمين أبوعلامة أ. فاطمة علي عبد الرحمن الشهري المملكة العربية السعودية	423
التواصل الأسري وإنعكاسه على الإستقرار الأسري – دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية جامعة الزاوية سمير المختار السيد كريمة نجاح جمعة أبو حرارة أبو راوي ليبيا	457

أثر جودة التدقيق في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح
دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان

حنين محمد محمود النبريسي
جامعة عمان العربية
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسه للتعرف على أثر جودة التدقيق في تحسين قياس مكونات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان ، وقد تم إستخدام خمسه أبعاد لقياس جودة التدقيق وهي حجم مكتب التدقيق واستقلالية المدقق وخبرة المدقق وأتعاب المدقق والرقابه على جودة التدقيق التدقيق كما تم قياس متغير إداره الأرباح بالمستحقات الكليه والمستحقات الإختياريه والمستحقات غير الإختياريه ، ولتحقيق هدف الدراسه تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث اخضعت هذه البيانات للعديد من الأساليب الإحصائية الوصفية، مثل التحليل الخطي البسيط والمتعدد ومعامل الإرتباط بين المتغيرات بيرسون لإختبار الفرضيات، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير الماليه السنويه لعينه تكونت من 32 شركه صناعيه تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسه البالغ عددها 62 شركه صناعيه مدرجه في بورصه عمان ، حيث شملت الدراسه الفتره من 2012 الى 2017 .

بينت نتائج الدراسه وجود أثر ذات دلاله احصائيه لجودة التدقيق بأبعاده مجتمعه في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح في الشركات الصناعيه المساهمه العامه ، كما بينت نتائج الدراسه عدم وجود أثر دال احصائيا لجودة التدقيق بأبعاده مجتمعه على المستحقات الكليه ، وكذلك عدم وجود أثر دال احصائيا لجودة التدقيق بأبعاده مجتمعه على المستحقات الاختياريه وبالمقابل تبين وجود أثر ذات دلاله احصائيه لجودة التدقيق بأبعاده مجتمعه على المستحقات غير الإختياريه في الشركات الصناعيه المساهمه العامه .

بناء على نتائج الدراسه تم تقديم عده توصيات منها: ضروره تقييم المدقق الخارجي لمستوى إداره الأرباح في الشركات وتقديم تقرير بذلك إلى الجهات ذات العلاقه وكذلك ضروره قياس إداره الأرباح باستخدام نماذج أخرى واقتراح النموذج الاكثر مناسبه للبيئه الأردنية وإجراء تقييم دوري ودراسات حول تطور مستوى التدقيق في الأردن من خلال مراجعه تاريخيه لتقارير التدقيق ومقارنه ذلك بالأوضاع الحاليه للشركات .

الكلمات المفتاحية: جودة التدقيق – إدارة الأرباح – المستحقات الكلية – المستحقات الإختيارية – المستحقات غير الإختيارية – الشركات الصناعية المدرجه في بورصة عمان

Abstract

The aim of this study was to identify the impact of audit quality on improving the measurement of the components of earning management in companies listed in (ASE) .

Five dimensions were used to measure the quality of Audit: The size of the auditing Office, the independence of the auditor, the auditor's experience, the auditor's fees. And the audit control. The earning management variable was also measured by total accruals, discretionary accruals and nondiscretionary accruals

To achieve the objective of the study descriptive analytical approach was followed, such as means, standard deviations, and using simple and multiple regression analysis to test the hypotheses of the study in addition to Pearson tests the data , were collected from the annual financial reports of a sample of 32 industrial companies which is selected randomly from the study population of 62 industrial companies listed on the ASE.

The results of the study showed a statistically significant effect of the quality of the audit by its dimensions in improving the measurement of the components of management and no statistically significant impact of the quality of the audit quality on total accruals, As well as no a statistically significant effect of the audit quality by its total dimensions on discretionary accruals, in contrast, show that there is a statistically significant effect of the quality of the audit by its total dimensions on the nondiscretionary accruals in industrial companies. Based on the results of the study, several recommendations were made, including the need to evaluate the level of earning management in companies by external auditor and reporting to the related parties, as well as the need to measure the earning management by using other models and propose the most suitable model for the Jordanian environment , and a periodic evaluation and studies on the development of the level of auditing in Jordan through review for historical audit reports and compare with financial current conditions of the companies.

Keywords : audit quality – earning management – Non - Discretionary Accruals - Discretionary Accruals - Total Accruals - industrial companies

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أدت إدارة الأرباح من خلال استغلال الثغرات في الطرق والسياسات المحاسبيه إلى التأثير على نتائج الأداء المالي في المنشآت، مما ساهم في إنهيار بعض الشركات الكبيره مثل شركه (Enron) للطاقه، نتيجه الممارسات المفرطه لتلك الشركات في مجال إداره الأرباح بالإضافه إلى عدم بذل العنايه المهنيه الواجبه من قبل شركات التدقيق عند قيامها بفحص حسابات الشركه، والتي وصلت في بعض الأحيان إلى حد التواطؤ كما كان الحال مع شركه (ARTHUR ANDERSON) .

وتتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال إستخدام البدائل والسياسات المحاسبية المتاحه عند تطبيق المعايير المحاسبيه والتفسيرات الخاصه بها، مما يتيح للإداره مجالاً واسعا لتوجيه الأرباح في شركاتهم بما يحقق أهداف معينه قد تكون لصالح الإداره أوصالح الملاك.

ونظراً للدور المهم لجودة التدقيق في ضبط ممارسات إداره الأرباح والحد منها، تم الإهتمام بمهنه التدقيق كونها أداه رقابيه تحد من الأساليب التي تتبعها الاداره في ممارسات إداره الأرباح، كون مكاتب التدقيق كانت طرفا في الإنهيارات والأزمات الماليه التي حدثت في الشركات الكبرى وانهيار سوق المال في بعض البلدان وإصدار بيانات ماليه غير صحيحه، مما يفرض على مهنه التدقيق وشركات المحاسبه التزامات مهنية واخلاقية لتلبية احتياجات المستخدمين، ولما لجودة التدقيق من علاقه مع ممارسه إداره الأرباح والتاثير على نتائجها ، وقد جاءت هذه الدراسه للبحث في أثر جودة التدقيق في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح في الشركات الصناعيه في الاردن.

أهميه الدراسة:

تكمن أهميه الدراسه في موضوعاتها التي تتناولها بالبحث، وتتلخص فيما يلي:

أولاً: الأهميه النظريه:

- أنها من الدراسات التي توفر إطاراً معرفياً يجمع ما بين جودة التدقيق ومدى تأثيرها في تحسين قياس مكونات إدارة الأرباح.

- إثراء الأدب النظري، والمتعلّق بجودة التدقيق، من جهه، ومكونات إداره الأرباح من جهه أخرى.
- التعرّف على أثر جودة التدقيق بأبعادها في قياس مكونات إداره الأرباح في الشركات .
- ثانياً: الأهميه التطبيقيه:
- الأخذ بنتائج هذه الدراسه لتكون مرشداً وموجهاً للشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان في ممارسه أعمالها، بصوره مناسبه، تساعد على تحقيق أهدافها ، وتنفيذ مشاريعها، وزياده الثقه المتبادله بين مختلف الأطراف المتفاعله مع الشركات.

مشكله الدراسه وأسئلتها:

تعد إداره الأرباح من الأساليب التي تمارسها بعض الشركات أثناء إعداد القوائم الماليه، فتؤثر على قرارت مستخدمي القوائم الماليه إما بشكل ايجابي أو سلبي ، ونظراً لأهمية القوائم المالية وما تحتويه من بيانات يتم الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ، جاءت من هنا مشكلة الداراسه للتحقق مما إذا كان هناك أثر لجودة التدقيق في تحسين قياس مكونات إدارة الأرباح .

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة التالية :

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسه من خلال الإجابه عن الأسئله التاليه:

السؤال الرئيس الأول: ما أثر جودة التدقيق بأبعادها (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق و خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح بابعادها (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعيه التالية :

1- هل هناك أثر لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح بأبعادها (المستحقات الكليه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان ؟

2 – هل هناك أثر لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان؟

3- هل هناك أثر لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان؟

فرضيات الدراسة:

الفرضيه الرئيسه الأولى:

H01: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α = 0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح بأبعادها (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعيه التاليه:

Ho1: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α = 0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الكليه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

H02 : لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α = 0.05), لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

H03: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α = 0.05)" لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره

الأرباح ببعدها (المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

أنموذج الدراسه:

من أجل تحقيق أغراض هذا البحث يوضح الشكل التالي رقم (1) وبالاستناد إلى مجموعه من الدراسات السابقه.

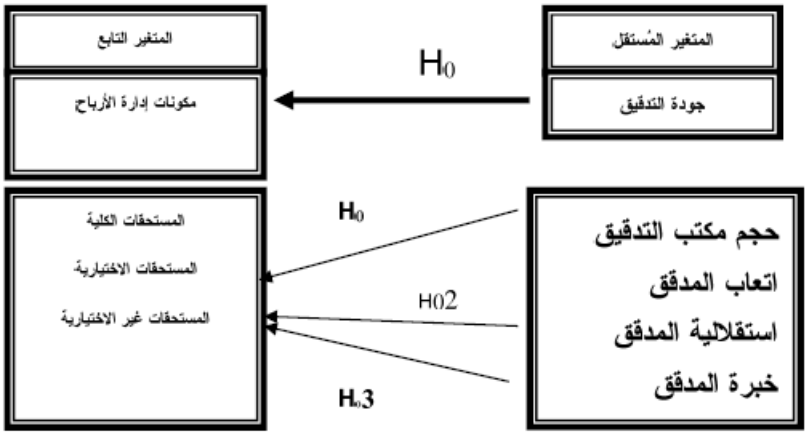

شكل (1) أنموذج الدراسه

المصدر: من إعداد الباحثه بالإعتماد على الدراسات السابقة المبينه في الجدول رقم (1)

التعريفات الإجرائية:

جودة التدقيق:

تعرف جودة التدقيق بأنها من المواضيع المهمه في مهنه التدقيق كونها تمكن المدققين باداء عمليه التدقيق بكفاءه وفعاليه وفقاً للمعايير المهنيه للتدقيق وقواعد السلوك المهني مع الإفصاح عن أي عمليه تلاعب أو غش والعمل على تلبيه رغبات واحتياجات مستخدمي القوائم الماليه، وسيتم قياسها من خلال الأبعاد التاليه:

- حجم مكتب التدقيق :

من الأمور المهمه التي يتم التمييز بها بين مكاتب التدقيق، حيث يلعب حجم مكتب التدقيق وعدد أفراده دوراً مهما في جودة التدقيق وسيتم قياس هذا البعد من خلال عدد العاملين في المكتب حيث سيتم حصر أعدادهم في المكاتب وتصنيفهم في فئات .

- أتعاب المدقق:

هي المبالغ التي يتقاضاها المدقق مقابل القيام بعمليه التدقيق وسيتم قياس هذا البعد من خلال التقارير الماليه للشركات عينه الدراسة .

الرقابه على جودة التدقيق:

هي عباره عن المؤشرات التي يتم وضعها من قبل المؤسسه للتأكد من الاجراءات والمعايير المهنيه طبقت فعلا وبجودة وسيتم قياس هذا البعد من خلال التقارير الماليه المنشوره في سوق عمان المالي .

- استقلالية المدقق:

هي أن يبدي المدقق رأيه دون التحيز لأي طرف من الأطراف والنظر إلى الحقائق بصوره موضوعيه ، واستقلالية المدقق من أهم المواضيع لمستخدمي القوائم الماليه لإضفاء الثقه على تلك القوائم وسيتم قياس هذا البعد من خلال (Index) ويتضمن 5 ثغرات حول والاستقلال الظاهري والاستقلال الشكلي .

- خبرة المدقق:

هي عباره عن تراكم المعارف والاداء المميز للمدقق والتي تساعد المدقق على ممارسه مهنه التدقيق باكمل وجه، وتعتبر الخبرة من الصفات المهمه للمدقق التي والتي تؤثر بشكل أساسي على جودة التدقيق وسيتم قياس هذا البعد من خلال عدد سنوات الخبرة.

قياس مكونات إداره الأرباح:

هي قياس القوائم الماليه من خلال إستخدام أساليب محاسبيه معينه لمعرفه قيمه الأرباح (مثل تأجيل أوتسجيل بعض المصاريف والايرادات) بهدف معرفه مدى تحقيق الأهداف، وسيتم قياسها من خلال نموذج Kothari والذي يتضمن :

- **المستحقات الكليه :**

هي المفهوم الأوسع للتغير في صافي الأصول المتداوله (بإستثناء النقد) والتغير في الإلتزامات المتداوله، وتكمن أهميه هذه البنود في قدره إداره المنشاه على التلاعب بأرقام الحسابات بما يخدم مصلحتها .وسيتم قياس هذا البعد من خلال التقارير الماليه المنشوره في سوق عمان المالي.

- **المستحقات الاختياريه:**

هي المجال الذي يتم استغلاله من أجل التلاعب والتأثير في محتوى ومصداقيه القوائم الماليه، كما تمثل مؤشر أساسي يظهر مدى ممارسه المدراء لسلوك إداره الأرباح. وسيتم قياس هذا البعد من خلال القوائم الماليه المنشوره في سوق عمان المالي.

- **المستحقات غير الاختياريه:**

تتضمن مجموعه الوسائل والأدوات أو الطرق أو الآليات التي تنشأ من العمليات التي تمت خلال الفتره الحاليه في المنشأه ، وسيتم قياس هذا البعد من خلال التقارير الماليه المنشوره في سوق عمان المالي.

حدود الدراسه:

1. **الحدود المكانيه: ستقتصر الدراسه على الشركات الصناعيه المساهمه العامه المدرجه في سوق عمان المالي.**
2. **. الحدود الزمانيه: ستطبق الدراسه خلال العام الدراسي (2018-2019) .**
3. **الحدود العلميه: تقتصر الدراسه على المتغيرات المستقله) حجم مكتب التدقيق، أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) والتابعه (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) .**

الإطار النظري والدراسات السابقه

جودة التدقيق

تمهيد:

يتمثل الهدف الرئيسي من القيام بعمليه التدقيق هو الخروج برأيي فني محايد حول عدالة القوائم المالية ، وتم تنفيذ هذه العمليه من قبل شخص يمتلك خصائص ومواصفات معينه كالاستقلالية والكفاءه والخبرة للتحقق من صحه البيانات الماليه عن طريق جمع الأدله اللازمه (القاضي ،2017) وكذلك يعد التدقيق من أهم الوسائل التي

يتم من خلالها تقييم فاعليه نظم الرقابه الداخليه في المنشآت للتأكد من فاعليتها وكفايتها، ومن هنا أكد (القاضي ،2017) على أهميه تأكيد معقولية حول خلو البيانات الماليه من الأخطاء .

عرفت جمعيه المحاسبين الأمريكيه (American Accounting Association) (AAA) التدقيق بأنه "منهجيه لجمع وتقييم الأدله التي لها علاقه بالأحداث الإقتصاديه التي تخص المنشأه وتحديد مدى توافق نتائج الأعمال مع المعايير الموضوعه " (Thomas 1989,)، أما الإتحاد الدولي للمحاسبين International Federation (IFAC)(OF Accountants) عرفه " مجموعه من الإجراءات المنظمه للحصول على الأدله التي لها علاقه بالأحداث الإقتصاديه وايصالها لمستخدمي القوائم الماليه والأطراف ذات العلاقه (التميمي ، 2006) وعرف (Arens ,2009) التدقيق بأنه :" التأكد إذا كانت البيانات الماليه تعكس الأحداث الإقتصاديه التي تمت خلال الفتره "

حسب رأي (نور الدين ، 2015) أن التدقيق هو " تقييم الإجراءات المحاسبيه داخل المؤسسه، وذلك من أجل تقديم معلومات للأطراف ذات العلاقه مثل المساهمين والدائنين والمقرضين حول عداله ومصداقيه القوائم الماليه والتي تمثل الواقع المالي للمنشأه، ومن خلال هذا التعريف توصل (نور الدين ، 2015) إلى أن عمليه التدقيق تشمل، الفحص ، التحقيق ،التقرير

فئات المدققين:

تم تصنيف المدقق إلى فئات حسب طبيعه قيامه بالأعمال كما يلي (جمعه ،2011) :

1- المدقق الخارجي:"مجموعه من الأشخاص يمارسون مهنه التدقيق شريطه توفر بهم ما تطلبه قواعد التدقيق المتعارف عليها والمتعلقه بشخص معين مثل الكفاءه المهنيه والتدريب والاستقلالية"

2- المدقق الداخلي: "موظف بالمنشأه عليه التأكد من مدى توافق سياسات المنشأه مع السياسات المطبقه، والتأكد أيضاً من فعاليه نظام الرقابه الداخليه "

التدقيق الداخلي:

يقصد بالتدقيق الداخلي أنه مجموعه من " الطرق المستخدمه في المنشأه من أجل المحافظه على النقديه والأصول ، ويعتبر نظام الرقابه الداخليه عباره عن نظام داخلي لمنع وإكتشاف التلاعب في حسابات الشركة .(نور الدين ،2015)

وعرفه أيضاً (نور الدين ،2015) "أنه عباره عن "التدقيق التي يتم من طرف مستقل عن إداره المنشأه ويعتبر طرف محايد ومستقل ، هدفه إبداء الرأيي حول عداله القوائم الماليه خلال فتره معينه .

مفهوم جودة التدقيق :

تمهيد:

لا يوجد تعريف واضح لجودة التدقيق بسبب إختلاف وجهات النظر حولها، فيوجد لها أكثر من تعريف ومن أهم التعريفات التي تم التوصل إليها من قبل رواد الفكر المحاسبي:

ومن أول الباحثين التي وضع تعريف ل جودة التدقيق كان الباحث (**De angelo** ،1981): أن يكون لدى المدقق قدره على إكتشاف التحريفات الجوهريه والغش في القوائم الماليه والإبلاغ عنها

وعرفت أيضاً : القدره على إكتشاف نقاط القوه والضعف في نظام الرقابه الداخليه ، وتقديم الحلول والبدائل للحد منها وتحقيق أكبر قدر من المنفعه " (القاضي ،2008).

وتتحقق جودة التدقيق عند توفر الشروط الاتيه (**Arens** , 2009) :

1- الإلتزام بمعايير التدقيق المهنيه ومدونه السلوك المهني ومعايير الرقابه على جودة التدقيق .

2- الهدف من التدقيق تلبيه احتياجات مستخدمي القوائم الماليه .

أهميه جودة التدقيق :

زادت خلال السنوات الأخيره الدعاوي والقضايا المرفوعه على مكاتب التدقيق ، وعليه زاد الإهتمام بتحسين جودة التدقيق، نظرا لإعتماد مستخدمي القوائم الماليه على رأي المدقق لإتخاذ قراراتهم.فبرزت أهميه التدقيق في المجالات التاليه (ريم ،2012):

1- التأكيد على الإلتزام بالمعايير المهنيه أي القيام بعمليه التدقيق بمستوى عال من الجودة ، وقيام المدققين على الإلتزام بالمعايير المهنيه المتعارف عليها.

2- تضييق فجوه التوقعات ،عرفها (**Arens** , 2009) عباره عن ما يتوقعه المجتمع ومستخدمي القوائم الماليه وما يتوقع من مهنه التدقيق تحقيقه من عمليه التدقيق "

3-إمكانيه إكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم الماليه وتقليل نسبه الأخطاء بها تزيد من جودة التدقيق .

4- تخفيض صراعات الوكاله ، صراعات الوكاله هي عباره عن تعارض المصالح بين الإداره وبين المساهمين أو العملاء مما يؤدي إلى تقليل جودة التدقيق .

خصائص جودة التدقيق :

جودة التدقيق مفهوم شامل وواسع وتحتوي على عده خصائص ، ومن أهم الخصائص لجودة التدقيق، التوقيت و الموضوعيه والنزاهه و المصداقيه (الشحنه ، 2015).

قياس جودة التدقيق :

تكون من خلال عده مقاييس ، أهم المقاييس المستخدمه لقياس جودة التدقيق ومنها حجم مكتب التدقيق وإسم المنشأه، برنامج مراجعه الزميل (**Peer review**) الدعاوى القضائيه المرفوعه ضد شركات التدقيق ، أتعاب المدقق وحجم ايرادات المكتب (**Palmrose**, 1989)

من العوامل المؤثره على جودة التدقيق أتعاب التدقيق ، كفاءه التدقيق ، عناصر نظام رقابه الجودة . (أبو نصار ،2016)

أبعاد جودة التدقيق :

1- حجم مكتب التدقيق

يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في جودة التدقيق ، فأثبت الدراسات أنه يوجد علاقه طرديه بين جودة التدقيق وحجم مكتب التدقيق ، فشركات التدقيق كبيره الحجم مثل (**Big four**) تقدم خدمات ذات جودة عاليه أكثر من غيرها وتحقق ايرادات بشكل كبير ، بسبب عدم تعرضها بشكل كبير للإدعاء القضائي من قبل عملائها نتيجه لإمتلاكها الخبرة والمهنيه العاليه التي لا تسمح لها بفقدان سمعتها بالإضافه إلى إمتلاكها موارد ماديه وبشريه كبيره ، ذلك يؤثر ايجاباً في تقليل ومنع اداره الأرباح .(**Dunn** , 2004).

ويقاس حجم مكتب التدقيق بطريقتين :

1- عدد عملاء المكتب

2- رسوم التدقيق

فحجم مكتب التدقيق يؤثر ايجاباً على جودة التدقيق ، أي كلما زاد حجم المكتب كلما زادت جودة التدقيق (**Choi** , 2010)

- أتعاب مدقق الحسابات

يرى وعرفها (المطارنه ، 2006) : هي المبالغ والأجور التي يتقاضاها المدقق عند القيام بعمليه التدقيق ، وتحدد أتعاب المدقق بناءً على إتفاق مسبق بين المدقق والعميل ، ويكون بناءً على نوع الخدمات المطلوبه وحجم العمل المطلوب من المدقق القيام به ، وتلعب أتعاب التدقيق دوراً مهماً في استقلالية المدقق عند إبداء رأيه المحايد حول القوائم الماليه.

شروط تحديد أتعاب المدقق :

يوجده عده شروط يجب مراعاتها عند تحديد أتعاب المدقق (الحدرب 2010)

1- مراعاه عدد ساعات العمل وحجم الأعمال الموكله له .
2- مراعاه مراعاه التكاليف المباشره لعمليه التدقيق كاجور النقل ومصاريف القرطاسية .
3- مراعاه عدد سنوات الخبرة للمدقق وسمعه مكتب التدقيق.
4- استقلالية المدقق

واجه مفهوم الاستقلالية الكثير من الجدل والنقاش بين المهنيين ، وذلك بسبب صعوبه وضع تعريف دقيق ومحدد لها، كونها ترتبط ب الحاله الذهنيه للمدقق والأخلاقيه وبعلاقاته مع الشركه التي يقوم بتدقيق حساباتها (الرشيدي ، 2012) .

أشار مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي **(american institute of certified public) (AICPA)** للاستقلالية بأنها"أن يكون مدقق الحسابات مستقل ولا يوجد لديه مصالح شخصيه عند القيام باداء واجباته المهنيه وذلك تطبيقاً لمعايير التدقيق التي وضعها مجمع المحاسبين القانونيين (متولي ،2001).

أهداف الرقابه على جودة التدقيق من وجهه نظر (أبو نصار ،2016)

1- التأكد من الإلتزام بمعايير التدقيق المتعارف عليها، مما يؤدي إلى زياده فعاليه الخدمات المهنيه المقدمه وزياده الثقه بها .
2- التأكد من أن الأفراد الذين يقومون بعمليه التدقيق مؤهلين ولديهم الخبرة الكافيه .
3- المحافظه على مهنه التدقيق وحمايتها من أي أخطاء أو الإنحياز لأي طرف من الأطراف وتعزيز الثقه في الخدمات المهنيه المقدمه .
4- وجود إرشادات خاصه يجب على المدقق الإلتزام بها عند قيامه بعمليه التدقيق.

إداره الأرباح

تمهيد :

تعتبر إداره الأرباح جزء من المحاسبه الإبداعيه وهي عباره عن التلاعب بالنتائج المحاسبيه من أجل إظهارها بما يخدم مصلحه المنشأه .

مفهوم إداره الأرباح

عرفها (Schipper , 1989) أنها عباره عن تدخل مقصود تمارسه الإداره عند إعداد القوائم الماليه للتأثير على نتائجها". عرف (إسماعيل ، 2018) إداره الأرباح أنها عباره عن " الإستخدام المحتمل للإستحقاقات من قبل الإداره للحصول على المكاسب خاصه ومن خلال تعريف (إسماعيل) تبين أن الإداره استخدمت اساليب إداره الأرباح التي تعتمد بشكل كبير على أساس الإستحقاق لتحقيق مصالح ذاتيه .

أبعاد إداره الأرباح :

يوجد أبعاد لإداره الأرباح حسب رأي (اسماعيل ، 2018) منها :

1- **زياده الأرباح التي تخص الفترى الحاليه على حساب الفترات السابقه .**
2- **إن إداره الربحية تمارس إما لخدمه المصالح الشخصيه أو لأسباب خارجيه .**

تعددت الأساليب المستخدمه في ممارسه إداره الأرباح منها :

1- **أسلوب الإختيار الإنتقائي بين السياسات المسموح بها ، ويعتبر هذا الأسلوب أكثر الأساليب شيوعا لأنه يؤثر على توقيت وقيم الايرادات التي سوف يتم الإعتراف بها خلال الفتره .(مطر ، 2010).**
2- **اجراءات محاسبه الإستحقاق : تتمثل بالمعايير المطبقه في قياس الربح بموجب الإستحقاقات مقارنه بالأساس النقدي (IASB,2014)**
3- **أيضاً من الطرق المستخدمه في إداره الأرباح تمهيد الدخل (income smoothing) وعرفه (Copeland, 1968)على أنه "محاولات الإداره لتسجيل جزء من الربح في السنوات المرتفعه أرباحها إلى سنه أرباحها منخفضه ويمكن ذلك أن يكون طريق السياسات والإجراءات المتعارف عليها في محاسبه الإستحقاق " .**
4- **من الأساليب الأخرى لإداره الأرباح أسلوب تنظيف الدفاتر عن طريق المبالغه**

المفرطه في الإعتراف بالخسائر الدفتريه (Big bath write off) .

5- الإداره الحقيقه للأنشطه ويوجد عده أساليب متبعه للإداره الحقيقيه للأنشطه حسب رأي (Roy Chowdhury , 2006) منها الخصومات التي تمنح للعملاء عند البيع ، أو من خلال رسمله مصاريف البحث والتطوير

6- القيام بعمليات وهميه بهدف الغش والإحتيال وتكون من خلال التلاعب بأرقام الحسابات لتحقيق مصلحه الإداره ويعتبر هذا إجراء غير قانوني ويشكل خطر كبير حسب رأي (Roy Chowdhury , 2006) .

يوجد ضوابط للحد من أساليب إداره الإرباح على البيانات المحاسبيه والقوائم الماليه المنشوره ومن الأمثله عليها حسب رأيي (بافقير،2008) (Abed & Swaidan , 2012) هنا يرون الباحثان أنه إذا تم تفعيل نظم الحاكميه في تلك الشركات تؤثر على الحد أو تقلل من عمليه إداره الأرباح حيث تكون هناك دور كبير ل لجان التدقيق بتوفير بيئه مناسبه للحد من ممارسه إداره الأرباح من قبل المدراء .

قياس ممارسات إداره الأرباح:

تم الإعتماد على مفهوم المستحقات لكشف ممارسات إداره الأباح ، وهذه المستحقات تكون من خلال المصاريف والإيرادات التي تسجل خلال فتره النشاط ولم ينتج عنها أي تدفقات نقديه ، يتم التلاعب بتاريخ وتوقيت الإعتراف بالعمليات الماليه .

مفهوم الإستحقاقات المحاسبيه:

عرفت المستحقات المحاسبيه بأنها عباره عن "طريقه تستخدم لتحديد إيرادات ومصاريف الفتره حسب الأحداث الحاصله خلال الفتره المحاسبيه "(صادق، 2013) .

وعرفها أيضاً (اللوزي ،2013): "هي مدخل من مداخل إداره الأرباح ، هدفها التأثير على المركز المالي للمنشأه ".

أهميه الإستحقاقات المحاسبيه :

1- يوجد للإستحقاقات المحاسبه أهميه كبيره في معالجه المشاكل الناتجه عن تطبيق الأساس النقدي ومنها ،التوقيت، المقابله ،المعلومات الداخليه(عطيه ،2003) .

أهداف الإستحقاقات المحاسبيه:

يوجد للإستحقاقات المحاسبيه أهداف عديده ، فيوجد وجهات نظر مختلفه لها ، حيث ينظر لها من الجانب السلبي أنها تدعم إداره الأرباح مما يؤدي إلى تظليل مستخدمي القوائم الماليه والإطراف ذات العلاقه لتحقيق أهداف ورغبات الإداره ، أما الجانب الاخر لإداره الأرباح يكون من خلال المرونه في تطبيق الإستحقاقات المحاسبيه بهدف زياده جودة الأرباح ليستطيع مستخدمي القوائم الماليه تقييم الأداء المالي للشركه .

مكونات الإستحقاقات المحاسبية

نتيجه إستغلال الثغرات المحاسبيه لإظهار نتيجه أعمال المنشأه بصوره غير صحيحه ومظلله من أجل لتحسين المركز المالي للمنشأه وإظهاره بأحسن صوره من خلال إستخدام البدائل المحاسبيه المتاحه وبشكل قانوني للتلاعب بالأرباح بما يخدم أهداف المنشأه وبالتالي يؤثر على مستخدم ي القوائم الماليه عند اتخاذ القرارات .(زيتون ، 2013). وسوف يتم تناول مكونات الإستحقاقات المحاسبيه كما يلي : المستحقات الكليه ، المستحقات الإختياريه ، المستحقات الغير إختياريه .

1- المستحقات الإختياريه

لها علاقه بالحكم الشخصي ، مثل الإجتهاد في وضع التقديرات المحاسبيه أو الإختيار بين البدائل المحاسبيه.

وعرفت أيضاً أنها نفقات تقديريه نشأت بسبب إختيار الإداره بين البدائل المتاحه، بهدف زياده أو تخفيض أرباح المنشأه بما يخدم مصالحها وإظهارها على غير حقيقتها، حيث تشمل حسابات الذمم المدينه ، حسابات المخزون ، حسابات الذمم الدائنه)، وتم الإعتماد على حسابها باستخدام نموذج (Jones , 1991) .

وعرفها أيضا (بوسنه ،2012): النفقات التي تنشأ نتيجه لإختيار الإدارة للمعالجات المحاسبية المتاحه وذلك بهدف تخفيض أو تضخيم أرباح المنشأه وإظهارها على غير حقيقتها .

2- الإستحقاقات الغير إختياريه :

تتكون من حسابات الميزانيه، بحيث لا يوجد مرونه في تحديد قيمتها وبالتالي لا تستطيع الإداره التأثير على قيمها .

وعرفها (Jones ,1991) " تتضمن مجموعه الوسائل والأدوات أو الطرق أو الآليات التي تنشأ من العمليات التي تمت خلال الفتره الحاليه في المنشأه" .

هي المفهوم الأوسع للتغير في صافي الأصول المتداوله (بإستثناء النقد) والتغير في الإلتزامات المتداوله ، وتكمن أهميه هذه البنود في قدره إداره المنشاه على التلاعب بأرقام الحسابات بما يخدم مصلحتها (Jones,1991) .

الدراسات السابقه ذات الصله :

اولاً: الدراسات باللغه العربيه:

حمدان وأبو عجيله (2012) : "جودة التدقيق في الأردن و أثرها في إداره وجودة الأرباح".

هدفت هذه الدراسه إلى معرفه مدى ممارسه إداره الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه ببورصه عمان لإداره الأرباح وأيضا فحص العوامل المؤثره على تلك الممارسه ، حيث تكونت عينه الدراسه من 45 شركه مدرجه ببورصه عمان وتم استخدام نموذج الإنحدار في هذه الدراسه، ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسه أن الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه قامت بممارسه إداره الأرباح ولم تستطيع إثبات جودة الأرباح لهذه الشركات.

السرطاوي وأخرون (2013): "أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمه العامه الاردنيه على الحد من اداره الارباح :دراسه تطبيقيه على الشركات الصناعيه". هدفت هذه الدراسه إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمه العامه الأردنيه إلى الحاكميه المؤسسيه الخاصه بلجان التدقيق وتحديد مدى قدره لجان التدقيق في الحد من قيام الشركات المساهمه العامه في إداره أرباحها، وتكون مجتمع الدراسه من جميع الشركات الصناعيه المساهمه العامه المدرجه في بورصه عمان ومن أبرز النتائج التي توصل لها الباحث في هذه الدراسه أنه لم يكن لحجم لجنه التدقيق والخبرة الماليه لأعضائها أثرعلى إداره الأرباح.

النسور (2015):" أثر الحاكميه المؤسسيه ومكونات الرقابه الداخليه في الحد من التأثير السلبي لإداره الأرباح: دراسه ميدانيه على البنوك التجاريه الأردنيه".

هدفت الدراسه إلى معرفه أثر الحاكميه المؤسسيه ومكونات الرقابه الداخليه في الحد من التاثير السلبي لإداره الأرباح في البنوك التجاريه الاردنيه ، و توصلت الدراسه إلى نتائج مهمه منها أنه يوجد أثر للحاكميه المؤسسيه في الحد من التأثير السلبي لإداره الأرباح في البنوك التجاريه الاردنيه ، وأوصت الدراسه بضروره تدريب الموظفين وتأهيلهم لزياده قدرتهم على التكيف مع التطورات الحاصله ورفع آداء الموظفين وقدراتهم وأيضا الإهتمام بقسم التدقيق الداخلي ورفده بالكفاءات المناسبه .

الذنيبات وابو جبريل (2016) : "أثر التدقيق الداخلي في الحد من إداره الأرباح لدى الشركات الصناعيه المدرجه في سوق عمان المالي".

هدفت هذه الدراسه إلى معرفه تأثير التدقيق الداخلي في الحد من إداره الأرباح في الشركات الصناعيه المدرجه في سوق عمان المالي والتحقق من أثر استقلالية التدقيق الداخلي ومعرفه كيف يؤثر التدقيق الداخلي في الحد من إداره الأرباح ، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسه وجود أثر إيجابي ذو دلاله إحصائيه لكل من المتغيرات التاليه: استقلالية التدقيق الداخلي، وكفاءه العاملين في قسم التدقيق الداخلي، ونطاق عمل التدقيق الداخلي، والعنايه المهنيه للعاملين في قسم التدقيق الداخلي على إداره الأرباح في الشركات الصناعيه، وأوصت هذه الدراسه بناء على النتائج التي ظهرت بنشر التوعيه حول المخاطر التي تترتب على ممارسات إداره الأرباح.

ثانياً: الدراسات باللغه الإنجليزيه:

Lennox , et al, (2016) "The Effect Of Audit Adjustments On Earnings Quality: Evidence from China".

هدفت هذه الدراسه إلى معرفه كيف تؤثر تعديلات التدقيق على جودة الأرباح في الصين، وتم اختيار عينه الدراسه من الفتره 2006 لغايه 2012 ، ومن النتائج التي توصل لها الباحث أنه بسبب تعديلات التدقيق تصبح الأرباح أكثر سلاسه وأن الشركات تلجأ إلى تخفيض الأرباح المعلنه والذي قد يكون بسبب التهرب الضريبي وأوصى الباحث في هذه الدراسه بضروره إلزام الشركات بتطبيق معايير المحاسبه الدوليه وضروره ربط الضرائب بكوادر مؤهله قادره على كشف أي تلاعب في الأرباح المحاسبيه وأن النتائج في الصين ولا تعمم على بلدان اخرى.

وتمت الاستفاده من دراسه (Lennox ,2016) في اختيار المتغير المستقل وأبعاده.

Abbadi , et al, (2016)"Corporate Governance Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan".

هدفت هذه الدراسه إلى معرفه تاثير جودة حوكمه الشركات على إداره الأرباح في الاردن، حيث استخدم الباحث في هذه الدراسه المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز النتائج التي توصل لها الباحث في هذه الدراسه أن مستوى إداره الأرباح يقاس من خلال المستحقات التقديريه، وأوصى الباحث في هذه الدراسه بضروره الإمتثال إلى معايير حوكمه الشركات من خلال اجتماعات مجلس الإداره ولجان التدقيق .

Nawaiseh (2016) "Can Earnings Management be Influenced by Audit Quality?".

هدفت هذه الدراسه الى اختبار التنبؤ بجودة التدقيق ودرجه ارتباطه بجودة الارباح ومساعده اصحاب المصالح (المستثمرين) على التنبؤ باداره الارباح بناءا على بعض الوثائق الغير منشوره والغير متاحه للجميع، وأظهرت النتائج إلى أن جودة التدقيق هي مؤشر أساسي على إداره الأرباح وأيضا أنه يمكن التنبؤ ببيانات إداره الأرباح المستقبيله استناداً إلى جودة التدقيق، وأوصت هذه الدراسه إلى تنظيم مهنه التدقيق والإهتمام بها من قبل الهيئات المختصه ومنحها الصلاحيات الازمه للقيام بعملها على أكمل وجه.

Ajina&Habib (2017) "Examining The Relationship Between Earning Management And Market Liquidity" .

هدفت هذه الدراسه إلى مناقشه قول أن إداره الأرباح تقلل من السيوله ، من النتائج التي توصل لها الباحث أن الشركات التي تمارس إداره الأرباح بشكل كبير تكون السيوله لديها منخفضه حيث أوصى الباحث أيضا إلى ضروره تحليل الأسواق الماليه في الدراسات اللاحقه لتاكيد نتائج هذه الورقه .

Alzoubi (2018) "Audit Quality , Debt Financing , and Earning Management : Evidence From Jordan" .

هدفت هذه الدراسه إلى بيان العلاقه بين جودة التدقيق وتمويل الديون وإداره الأرباح، حيث تكون المجتمع في هذه الدراسه من 79 شركه صناعيه مدرجه في بورصه عمان، ومن النتائج التي توصل لها الباحث أن هذه الدراسه اعتمدت على عينه صغيره ولا يمكن تطبيقها على جميع الشركات وتعميم نتائجها وأيضا واجه الباحث العديد من المحددات ومنها خطأ القياس . وأوصت هذه الدراسه بضروره صياغه السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبيه بشكل يضمن عدم قيام الشركات باستغلالها وعدم التلاعب في أرباحها.

Lassoued , et al, (2018) "Earnings Management In Islamic And Conventional Banks: Does Ownership Structure Matter? Evidence From The Mena Region".

هدفت هذه الدراسه الى المقارنه بين إداره الأرباح في البنوك التقليديه والبنوك الاسلاميه، وأيضا دراسه فيما إذا كان هيكل الملكيه يؤثر على إداره الأرباح في القطاع المصرفي. توصل الباحث من خلال هذه الدراسه إلى عده نتائج منها أن البنوك الإسلاميه تمارس إداره الأرباح بشكل أقل من البنوك التقليديه، وأوصت الدراسه بضروره توحيد الإجراءات الرقابيه على الأرباح لكشف أي تلاعب في القوائم الماليه.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسه الحاليه على المنهج الوصفي و التحليلي، وذلك لملاءمته لطبيعه هذه الدراسه وأهدافها.

مجتمع الدراسه وعينتها :

يتمثل مجتمع الدراسه في الشركات المساهمه العامه المدرجه في بورصه عمان والبالغ عددها (62) شركه صناعيه، حسب تقرير مركز ايداع الاوراق الماليه العام 2018، كما هو بالجدول رقم (1) المرفق ب الملحق، اما عينه الدراسه فقد بلغت 32 شركه صناعيه مدرجه في بورصه عمان، تم اختيارها عشوائيا من مجتمع الدراسه (Sekaran , 2010).

أداه الدراسه :

تم الإعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المبحوثه للحصول على البيانات اللازمة والمتمثله ب التقارير السنوية المنشورة من قبل الشركات المساهمه العامه المدرجه في سوق عمان المالي بالإضافه إلى بيانات مكتب التدقيق خلال السنوات بين 2012- 2017 .

مصادر جمع المعلومات :

اولاً : المصادر الأوليه: تم جمع البيانات اللازمه من عينه الدراسه من خلال الوثائق التي تمثلت في التقارير الماليه للشركات عينه الدراسه ، اما بيانات مكاتب التدقيق اللازمه لقياس جودة التدقيق فقد تم الحصول على البيانات الخاصه باتعاب المدقق من التقارير الماليه للشركات عينه الدراسه ، اما البيانات الخاصه بحجم المكتب

والاستقلالية والرقابه على مكاتب التدقيق وخبرة المدقق فقد تم الحصول عليها من خلال اجراء مقابلات مباشره مع ادارات مكاتب التدقيق ذات العلاقه) .

ثانيا: المصادر الثانويه: تمثلت المصادر الثانويه للبيانات الخاصه بالاطار النظري للدراسه بالكتب والمراجع العربيه والأجنبيه والدوريات، والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقه ذات الصله .

الأساليب الإحصائيه:

استخدمت الباحثه مجموعه من الأساليب الإحصائيه لمعالجه البيانات التي تم جمعها من عينه الدراسه كحساب المتوسطات والانحرافات المعياريه، وحساب النسب المئويه، وإدخال البيانات في الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعيه (Statistical Package for the Social Sciences) (SPSS) لاستخراج التحليلات الإحصائيه المناسبه.

اختبار الفرضيات و عرض النتائج

اولا : اختبار قوه النموذج

1- الارتباط الخطي

للتعرف على قوه واهميه العلاقه بين متغيرات الدراسه تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسه حيث ظهرت النتائج كما في الجدول ادناه .

جدول رقم (1): نتائج معامل ارتباط بيرسون

متغيرات الدراسه	المستحقات الاختياريه	المستحقات غير الاختياريه	المستحقات الكليه	حجم المكتب	اتعاب المدقق	استقلالية المدقق	خبرة المدقق
المستحقات غير الاختياريه	-.841	1					
المستحقات الكليه	.705	-.239	1				
حجم المكتب	-.023	.066	.050	1			
اتعاب المدقق	-.184	.245	-.013	.519	1		
استقلالية المدقق	-.115	.185	.025	.013	.020	1	
خبرة المدقق	-.080	.093	-.009	-.015	.193	.020	1
رقابه التدقيق	-.005	-.003	-.046	-.038	.040	.060	-.079

يتضح من الجدول اعلاه ان اعلى نسبه ارتباط كانت بين المستحقات الاختياريه والمستحقات غير الاختياريه بلغ معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين (-.841) وتشير هذه

النسبه ان هناك علاقه عكسيه مرتفعه بين هذين المتغيرين بحيث كلما زادت المستحقات الاختياريه انخفضت المستحقات غير الاختياريه وتؤكد هذه النسبه سلامه البيانات الماليه المستخدمه في الدراسه .

كما يتبين أن أدنى معامل ارتباط قد كان بين رقابه التدقيق والمستحقات غير الاختياريه حيث بلغ (003.-) وهذا يشير الى وجود علاقه عكسيه ضعيفه جدا بين هذين المتغيرين، وترواحت بقيه معاملات الارتباط بين هاتين النسبتين حيث يتضح ان وجود علاقه عكسيه بين ثلاثه متغيرات مع المستحقات الكليه هي اتعاب المدقق وخبرة المدقق والرقابه على جودة التدقيق ، في حين كانت العلاقه طرديه مع حجم المكتب واستقلالية المدقق.

كما يتضح من واقع الجدول ان العلاقه بين كافه المتغيرات مع متغير المستحقات الاختياريه قد كانت سلبيه عدا متغير المستحقات الكليه فقد كانت العلاقه ايجابيه .

اختبار معامل تضخم التباين

للتعرف على درجه الارتباط بين المتغيرات المستقله تم استخدام معامل تضخم التباين وذلك للاطمئنان على عدم وجود ارتباط ذاتي بين ابعاد المتغير المستقل جودة التدقيق بالاضافه الى قيمه اختبار التباين المسموح به والتي لابد أن تكون أكبر من (0.05)، وبحساب المعاملات السابقه لكل من ابعاد المتغير المستقل ، تم اظهار النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول رقم (2) كالآتي:

جدول رقم (2)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين متغيرات الدراسه

المتغيرات	معامل تضخم التباين	التباين المسموح به
حجم مكتب التدقيق	1.405	.712
أتعاب التدقيق	1.461	.684
استقلالية المدقق	1.005	.995
خبرة المدقق	1.069	.935
رقابه التدقيق	1.020	.980

يتضح من الجدول اعلاه أن قيم إختبار تضخم التباين لكامل الابعاد هي أقل من (10)، وكذلك أن قيمه إختبار التباين المسموح به لكامل ابعاد المتغير المستقل قد بلغت أكبر من (0.05)، وبناء على ذلك يتضح بانه لا توجد مشكله ارتباط عال بين المتغيرات،

وهذا يعزز نتائج معامل ارتباط بيرسون التي اشارت كذلك الى ضعف الارتباط بين المتغيرات.

نتائج تحليل الاحصاء الوصفي:

يتمثل الاحصاء الوصفي الذي تم استخدامه في هذه الدراسه بمقاييس النزعه المركزيه (الاوساط الحسابيه والانحرافات المعياريه) للتعرف على طبيعه متغيرات الدراسه والابعاد التي تم استخدامها في قياس هذه المتغيرات ، وكما يلي:

أولاً: المتغير المستقل: جودة التدقيق

تم قياس متغير جودة التدقيق من خلال عده ابعاد هي (حجم مكتب التدقيق ، اتعاب المدقق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق، والرقابه على التدقيق) وقد ظهرت الأوساط الحسابيه والإنحرافات المعياريه لهذه الأبعاد كما يلي :

1- متغير حجم مكتب التدقيق

يبين الجدول أدناه الأوساط الحسابيه والإنحرافات المعياريه لنسب العاملين في مكاتب التدقيق والمستخدمه لقياس حجم مكتب التدقيق .

جدول رقم (3)

الأوساط الحسابيه والإنحرافات المعياريه لحجم مكتب التدقيق

	العينه	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	الوسط	الإنحراف المعياري
2012	32	.000716	.0107	.0056	.00390
2012	32	.000716	.0107	.0053	.00385
2014	32	.000716	.0107	.0053	.00385
2015	32	.000716	.0107	.0052	.00378
2016	32	.000716	.0107	.0050	.00380
2017	32	.000716	.0107	.0049	.00372
Valid N (listwise)	32				

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك ثبات في الحدود الدنيا والعليا للمشاهدات الخاصه بحجم مكتب التدقيق عبر سنوات الدراسه وبالمقابل كان هناك تفاوتاً في معدل الأوساط الحسابيه حيث بلغ أدنى الأوساط الحسابيه عام 2017 حيث بلغ الوسط الحسابي (**.0049**) وبإنحراف معياري قدره(**.0037**) ،في حين بلغ أعلى الأوساط الحسابي (**.0056**) وبإنحراف معياري قدره (**.00390**) ويخص العام 2012 . كما يتضح أن هناك توازن في حجم المكتب للأعوام 2013 و 2014 حيث بلغ الوسط الحسابي لكل منهما

(0053.)، وهنا تجدر الإشاره أن حجم المكتب قد تم قياسه من خلال عدد العاملين في المكتب وقد تم تحويل الرقم المطلق الى نسبه لغايات المقارنه بين السنوات .

2- متغير اتعاب المدقق

جدول رقم (4)

الاوساط الحسابيه والانحرافات المعياريه لاتعاب المدقق

	العينه	أدنى مشاهدة	أعلى مشاهدة	الوسط	الإنحراف المعياري
2012	32	.0007	.0309	.004461	.0057099
2013	32	.0007	.0331	.005732	.0076409
2014	32	.0007	.0333	.005974	.0075192
2015	32	.0008	.0348	.005988	.0076674
2016	32	.0002	.0256	.004783	.0052410
2017	32	.0002	.0258	.004224	.0051608
Valid N (listwise)	32				

يتضح من الجدول أعلاه أن أدنى مشاهده قد كانت (0002.) وتخص الاعوام 2017 و 2016 **كما كانت أعلى مشاهده لاتعاب المدقق (0348.) وتخص العام** 2015 **كما بلغ أدنى الاوساط الحسابيه (004224.) وبانحراف معياري قدره (00516.)، اما اعلى الاوساط الحسابيه فقد بلغ (005988.) وبانحراف معياري قدره (00524.)، وتراوحت بقيه الاوساط الحسابيه بين هذين الوسطين ، ويلاحظ ان هناك تراجعا في نسبه اتعاب المدققين وقد يعزى ذلك لزياده التنافس بين مكاتب التدقيق ودخول مكاتب تدقيق جديده، وقد يعود ذلك لتطور نظم الرقابه في الشركات وانعكاس ذلك على اتعاب التدقيق.**

3- متغير استقلالية المدقق

جدول رقم (5)

الاوساط الحسابيه والانحرافات المعياريه لمتغير استقلالية المدقق

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهده	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
استشارات ضريبيه	.00	1.00	.5440	.49935
استشارات ماليه	.00	1.00	.8187	.38631
خدمات محاسبيه	.00	1.00	.6477	.47894
زياده اتعاب التدقيق	.00	1.00	.6166	.48748
استمراريه المدقق	.00	1.00	.5440	.49935

للتعرف على استقلالية المدقق الخارجي تم إختيار خمسه فقرات يمكن من خلاله تقدير مستوى استقلالية المدقق بحيث تم إعطاء الرد الايجابي على الفقره وزن (1) وبالمقابل تم إعطاء الرد السلبي (0)، حيث يتبين من واقع الجدول أعلاه أن متوسط تقديم المدققين خدمات واستشارات ضريبيه للعملاء قد بلغ (.544) وبانحراف معياري (.499)، كما بلغ الوسط الحسابي لفقره استشارات ماليه (.818) وبإنحراف معياري (.386)، وقد بلغ الوسط الحسابي لتقديم خدمات محاسبيه (.647) وبإنحراف معياري (.478) ، اما الوسط الحسابي لفقره زياده اتعاب المدقق فقد بلغ (.6166) وبإنحراف معياري (.487) في حين بلغ الوسط الحسابي لاستمراريه المدقق (.544) وبإنحراف معياري (.499)، يلاحظ هنا إرتفاع نسبه تقديم المدققين لاستشارات ماليه للشركات الخاضعه للتدقيق من قبلهم ،وكذلك تقديم خدمات محاسبيه، ويظهر ذلك جليا من خلال قيام المدققين بإعداد القوائم الماليه للشركات الخاضعه للتدقيق .

4- متغير الرقابه على التدقيق

جدول رقم (6)

الأوساط الحسابيه والإنحرافات المعياريه لمتغير الرقابه على التدقيق

		أدنى مشاهده	اعلى مشاهده	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	وجود هيكل تنظيمي	1.00	1.00	1.0000	.00000
2	وجود مراجعه زميل	.00	1.00	.4145	.49392
3	زيارات ميدانيه للإداره	.00	1.00	.8808	.32483
4	تركيز على التخصص	1.00	1.00	1.0000	.00000
5	وجود معايير لأداء المدقق	.00	1.00	.7409	.43926
6	مراجعه نسب الانجاز	.00	1.00	.7098	.45501

يتبين من الجدول أعلاه الخاص بقياس مستوى الرقابه على مكتب التدقيق ان كافه مكاتب التدقيق لها هياكل تنظيميه مع الإشاره هنا إلى أن التركيز كان على وجود هيكل تنظيمي وليس على كفاءه الهيكل التنظيمي ومستوى تطوره ، كما يتضح أن هناك تركيز على التخصص في التدقيق إما فيما يتعلق بالزيارات الميدانيه فقد بلغ الوسط الحسابي لها(.880) وبانحراف معياري (.324) ، يليها وجود معايير لأداء المدقق حيث بلغ الوسط الحسابي (.740) ثم مراجعه نسب الإنجاز وقد كان أدنى الاوساط الحسابيه لوجود مراجعه زميل حيث بلغ الوسط الحسابي (.493).

5- متغير خبرة المدقق

تم قياس هذا المتغير من خلال عدد سنوات الخبرة للمدققين القائمين على عمليه التدقيق حيث تم تصنيفهم الى ثلاثه مستويات وقد ظهرت نتائج الاوساط الحسابيه والانحرافات المعياريه كما هو مبين في الجدول أدناه .

جدول رقم (7)

الأوساط الحسابيه والانحرافات المعياريه لمتغير خبرة المدقق

		أدنى مشاهده	أعلى مشاهده	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	-خمسه سنوات	.00	.6	.2984	.19592
2	خمسه الى عشر سنوات	.00	1.20	.4995	.31366
3	اكثر من عشر سنوات	.00	1.00	.4948	.31037

يتضح من الجدول أعلاه أن أدنى الأوساط الحسابيه قد كان للمدققين ذوي الخبرة أقل من خمسه سنوات إذ بلغ الوسط الحسابي لهم (.2984) وبإنحراف معياري قدره (.195) ، في حين بلغ الوسط الحسابي للمدققين من ذوي الخبرة بين خمسه إلى عشره سنوات (.4995) وبإنحراف معياري (.313)أما المدققين الذين تزيد خبراتهم عن عشره سنوات فقد بلغ الوسط الحسابي لهم (.4984) وبانحراف معياري (.310) وتدل هذه النتائج على إرتفاع الأوساط الحسابيه للمدققين ذوي الخبرات مما يشير الى تركيز مكاتب التدقيق على توفير الخبرات والكفاءات المطلوبه لتنفيذ مهام التدقيق الموكله اليهم بكفاءه وفاعليه .

نتائج اختبار الفرضيات:

للإجابه على أسئله الدراسه تمت صياغه عده فرضيات بالنفي حيث تم جمع البيانات اللازمه لإختبار هذه الفرضيات والتاكد من صحتها أو عدمها وباستخدام معادله الإنحدار الخطي المتعدد ظهرت الإجابات كما يلي :

نتائج إختبار الفرضيه الرئيسيه التي نصت على" لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α = 0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق، أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في قياس

مكونات إداره الأرباح بأبعادها (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان" .

جدول رقم (8)

نتائج اختبار الفرضيه الرئيسيه

المتغير المستقل	T	Sig (t)	Beta	R	R^2	F	Sig(f)
ثابت	.607	.515		.289	.083	3.379	.006
حجم المكتب	.318	-1.002	-.083				
اتعاب المدقق	.003	3.017	.256				
الاستقلالية	.023	2.292	.161				
الخبرة	.590	.540	.039				
الرقابه	.608	-.513	-.036				

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمه f قد بلغت (3.379) ومستوى الدلاله الإحصائيه (.006) مما يشير إلى أن هناك أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في قياس إداره الأرباح بأبعادها (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعية المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان، ويستدل على هذه النتيجه كون مستوى الدلاله الاحصائيه الناتج في الاختبار قد كان اقل من مستوى الدلاله الإحصائيه الذي تم إجراء الإختبار الإحصائي وفقا له وهو (.05) ، وبناء على ذلك يتم رفض الفرضيه الصفريه وقبول الفرضيه البديله التي تنص على وجود أثر ذو دلاله احصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في قياس مكونات إداره الأرباح بأبعادها (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

اما فيما يتعلق باثر ابعاد المتغير المستقل جودة التدقيق بشكل منفرد على قياس إداره الارباح فيتضح من الجدول أن هناك أثر دال إحصائيا عند مستوى (.05) لبعدين هما أتعاب المدقق واستقلالية المدقق حيث بلغت قيمه t (2.292, 3.017) على التوالي ,وبمستوى دلاله إحصائيه لاثر أتعاب المدقق في قياس إداره الارباح (.003) اما مستوى

الدلاله الاحصائيه لأثر استقلالية المدقق في قياس مكونات إداره الأرباح فقد بلغ (.023)وهما أقل من مستوى معنويه (.05).

وبالمقابل يتضح من واقع الجدول عدم وجود اثر دال احصائيا لكل من حجم مكتب التدقيق وخبرة المدقق والرقابه على جودة التدقيق حيث ظهر مستوى الدلاله الإحصائيه لكل منهما بقيمه أكبر من (0.05) ، كما يتضح بأن قيمه معامل التحديد قد بلغت (.083)مما يشير الى أن متغير جودة التدقيق استطاع تفسير هذه النسبه من تباين متغير إداره الأرباح وهي نسبه متدنيه

نتائج اختبار الفرضيه الفرعيه الاولى والتي نصت على " لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الكليه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان".

جدول رقم (9)

نتائج اختبار الفرضيه الفرعيه الاولى

المتغير المستقل	T	Sig (t)	Beta	R	R^2	F	Sig(f)
ثابت	-.400	.690		.084[a]	.007	.262	.934[b]
حجم المكتب	.847	.398	.073				
أتعاب التدقيق	-.563	.574	-.050				
الاستقلالية	.374	.709	.027				
الخبرة	-.025	.980	-.002				
الرقابه	-.585	.559	-.043				

يتضح من الجدول أعلاه ان قيمه f قد بلغت (.262) مستوى الدلاله الإحصائيه (.934) مما يشير إلى عدم وجود أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الكليه) في الشركات المساهمه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان، ويستدل على هذه النتيجه كون مستوى الدلاله الاحصائيه الناتج في الإختبار قد كان أكبر من مستوى الدلاله الاحصائيه الذي تم إجراء الإختبار الإحصائي وفقا له وهو (.05) ، وبناء على ذلك يتم قبول الفرضيه الصفريه التي نصت على عدم وجود أثر ذو دلاله إحصائيه عند

مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الكليه) في الشركات المساهمه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

وبالنظر الى اثر ابعاد المتغير المستقل جودة التدقيق بشكل مستقل على تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها المستحقات الكليه يلاحظ عدم وجود اثر دال إحصائيا عند مستوى (.05) لكافه هذه الأبعاد حيث بلغ مستوى الدلاله الإحصائيه لكل منها قيمه أكبر من (.05). أما قيمه معامل التحديد فقد بلغت(.007) مما يشير إلى أن متغير جودة التدقيق استطاع تفسير هذه النسبه من تباين متغير تحسين قياس إداره الأرباح مقاسه بالمستحقات الكليه.

نتائج اختبار الفرضيه الفرعيه الثانيه التي نصت على " لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) ، لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

جدول رقم (10)

نتائج اختبار الفرضيه الفرعيه الثانيه

المتغير المستقل	t	Sig (t)	Beta	R	R^2	F	Sig(f)
ثابت	-.350	.727		.234	.055	2.152	.061
حجم المكتب	1.127	.261	.095				
اتعاب التدقيق	-2.617	.010	-.226				
الاستقلالية	-1.567	.119	-.112				
الخبرة	-.436	.663	-.032				
الرقابه على جودة التدقيق	.171	.864	.012				

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمه f قد بلغت (2.152) ومستوى الدلاله الاحصائيه (.061) مما يشير إلى عدم وجود أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الإختياريه) في الشركات المساهمه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان، ويستدل على هذه النتيجه كون مستوى الدلاله الإحصائيه الناتج في الإختبار قد كان أكبر من مستوى الدلاله الإحصائيه

الذي تم إجراء الإختبار الإحصائي وفقا له وهو (05.) ، وبناء على ذلك يتم قبول الفرضيه الصفريه التي نصت على عدم وجود اثر ذو دلاله احصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق, الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الاختياريه) في الشركات المساهمه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

وبالنظر إلى اثر أبعاد المتغير المستقل جودة التدقيق بشكل مستقل على تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها المستحقات الإختياريه فيتضح أن هناك أثراً ذات دلاله إحصائيه عند مستوى معنويه (05.) لبعد أتعاب المدقق في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها المستحقات الاختياريه حيث بلغت قيمه t (-2.617) وبمستوى دلاله إحصائيه (0.010)، وبالمقابل يلاحظ عدم وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى (05.) لبقيه الأبعاد في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها المستحقات الاختياريه حيث ظهر مستوى الدلاله الاحصائيه لكل منها بقيمه اكبر من (05.) . أما قيمه معامل التحديد فقد بلغت (055.) مما يشير إلى أن متغير جودة التدقيق استطاع تفسير هذه النسبه من تباين متغير تحسين قياس إداره الأرباح مقاسه بالمستحقات الإختياريه.

نتائج إختبار الفرضيه الفرعيه الثالثه والتي نصت على " لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) " لأثر جودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات غير الاختياريه) في الشركات المساهمه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.

جدول رقم (11)

نتائج اختبار الفرضيه الفرعيه الثالثه

المتغير المستقل	T	Sig (t)	Beta	R	R^2	F	Sig(f)
ثابت	-.035	.972		.315	.099	4.109	.001
حجم المكتب	-.988	.325	-.081				
اتعاب المدقق	3.306	.001	.278				
الاستقلالية	2.607	.010	.182				
الخبرة	.451	.652	.032				
الرقابه	-.365	.715	-.026				

يتبين من واقع الجدول اعلاه ان هناك اثرا ذات دلاله احصائيه عند مستوى معنويه (.05) لجودة التدقيق بابعادها مجتمعه في تحسين قياس مكونات اداره الارباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه حيث بلغت قيمه f (4.109) **وبمستوى دلاله احصائيه (.001) مما يعني رفض الفرضيه الصفريه التي نصت على عدم وجود أثر ذو دلاله إحصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05)" لأثر جودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في قياس مكونات إداره الأرباح ببعدها (المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان.**

وقبول الفرضيه البديله التي تنص على وجود اثر دال احصائيا عند مستوى (.05) لمتغير جودة التدقيق بابعاده مجتمعه في تحسين قياس مكونات اداره الارباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه .

ويلاحظ من الجدول ان هناك اثر دال احصائيا لبعد اتعاب التدقيق في تحسين قياس مكونات اداره الأرباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه حيث بلغت قيمه t (3.306) **وبمستوى دلاله احصائيه(.001)، وكذلك وجود اثر دال احصائي لبعد استقلالية المدقق في تحسين قياس مكونات إداره الارباح .**

مناقشه النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل استعراضا ومناقشه للنتائج التي تم التوصل اليها من واقع التحليل الاحصائي للبيانات التي تم جمعها من عينه الدراسه وكذلك تقديم عدد من الاقتراحات والتوصيات بناء على هذه النتائج .

اولاً:اظهرت نتائج الدراسه وجود اثر ذو دلاله احصائيه عند مستوى دلاله(α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق ، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في قياس مكونات إداره الأرباح بأبعادها (المستحقات الكليه، المستحقات الاختياريه، المستحقات غير الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان حيث بلغت قيمه (3.379) ومستوى الدلاله الاحصائيه (.006) .

كما تبين أن جودة التدقيق بأبعادها مجتمعه قد فسر ما نسبته 8.3% من تباين قياس مكونات إداره الأرباح ويلاحظ هنا ضعف النسبه المفسره حيث أن النسبه غير المتوفره تعود لعوامل أخرى لا تتعلق بإداره الأرباح، وقد تعزى هذه النتيجه للنموذج الذي تم من خلاله قياس إداره الأرباح وهو نموذج (Kothari) حيث ورد في الفكر المحاسبي العديد من النماذج لقياس إداره الارباح بأشكال مختلفه واثبتت الدراسات ان هناك تفاوتا في نتائج القياس بين هذه النماذج ولم يتم الاستقرار على نموذج معين.

ثانياً: أظهرت نتائج الدراسه عدم وجود اثر ذو دلاله احصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق, أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الكليه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان، حيث بلغت قيمه f (.262) ومستوى الدلاله الاحصائيه (.934) كما بينت نتائج الدراسه عدم وجود أثر لكل بعد من أبعاد المتغير المستقل جودة التدقيق على تحسين قياس مكونات إداره الارباح ببعدها المستحقات الكليه عند قياسه منفرداً ، حيث بلغ مستوى الدلاله الاحصائيه لكل منها قيمه اكبر من (.05) . كما تبين ان جودة التدقيق بابعاده مجتمعه لم يستطع تفسير الا ما نسبته 7 % من تباين المتغير التابع المستحقات الكليه .

ثالثاً: اظهرت نتائج الدراسه عدم وجود اثر ذو دلاله احصائيه عند مستوى دلاله (α =0.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه (حجم مكتب التدقيق، أتعاب المدقق، الرقابه على جودة التدقيق، استقلالية المدقق، خبرة المدقق) في تحسين قياس إداره الأرباح ببعدها (المستحقات الاختياريه) في الشركات الصناعيه المساهمه العامه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان، حيث بلغت قيمه f (2.152) ومستوى الدلاله الاحصائيه (.061) اما نتيجه قياس اثر ابعاد جودة التدقيق بشكل مستقل فقد اظهرت ان هناك اثرا ذات دلاله لبعد اتعاب المدقق في تحسين قياس مكونات اداره الارباح ببعدها المستحقات الاختياريه حيث بلغت قيمه t (2.617-)وبمستوى دلاله احصائيه (0.010)، لكن الابعاد الاخرى المتمثله في حجم مكتب التدقيق واستقلالية المدقق وخبرة المدقق والرقابه على التدقيق فلم يكن لها اثر دال احصائيا عند (.05) حيث ظهر مستوى الدلاله الاحصائيه لكل منها بقيمه اكبر من (.05) وكذلك اظهرت نتائج الدراسه ان قيمه معامل التحديد فقد بلغت(.055) مما يشير الى ان متغير جودة التدقيق استطاع تفسير هذه النسبه من تباين متغير تحسين قياس مكونات اداره الأرباح مقاسه بالمستحقات الاختياريه .

رابعاً: أظهرت نتائج التدقيق وجود أثرا ذات دلاله إحصائيه عند مستوى معنويه (.05) لجودة التدقيق بأبعادها مجتمعه في تحسين قياس إداره الارباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه في الشركات المساهمه الأردنيه المدرجه في بورصه عمان حيث بلغت قيمه f (4.109) وبمستوى دلاله إحصائيه (.001).

كما اظهرت النتائج أن هناك اثر دال إحصائيا لبعد اتعاب التدقيق في تحسين قياس إداره الارباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه حيث بلغت قيمه t (3.306) وبمستوى دلاله احصائيه (.001) ، وكذلك وجود أثر دال احصائي لبعد استقلالية المدقق في تحسين قياس مكونات إداره الارباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه حيث بلغت قيمه t (2.607) ومستوى الدلاله الاحصائيه (0.010)، وكذلك أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أن متغير جودة التدقيق قد استطاع تفسير ما نسبته (.099) من تباين المتغير المستقل قياس مكونات اداره الارباح ببعدها المستحقات غير الاختياريه يتضح من نتائج التحليل الاحصائي ان اكثر ابعاد المتغير المستقل تاثيرا على اداره الارباح بابعادها قد كان بعد اتعاب التدقيق وهذا يشير الى انه كلما كانت الاتعاب المدفوعه للمدقق اكبر كلما زاد

الجهد المبذول من قبل شركات التدقيق وتقلص من قدره الإداره على إداره الأرباح وخاصه أن التحول من بديل محاسبي لاخر يتم ضبطه من قبل معايير المحاسبه والجهات المعنيه بإجراءات وتعليمات الافصاح المحاسبي .

كما يتضح أن بعد استقلالية المدقق قد كان له تاثيرا على المستحقات غير الاختياريه وهذا يشير الى تركيز المدققين على إلتزام الإدارات بالمعايير والضوابط القانونيه ووضع السقوف للعمليات الائتمانيه وكافه البنود التي تؤدي الى المستحقات غير الاختياريه .

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسه تمت التوصيه بما يلي :

- ضروره تقييم المدقق الخارجي لمستوى اداره الارباح في الشركات وتقديم تقرير بذلك الى الجهات ذات العلاقه .
- ضروره قياس إداره الارباح بإستخدام نماذج أخرى وإقتراح النموذج الاكثر مناسبه للبيئه الاردنيه .
- ضروره تبرير الشركات للتغير في اتعاب المدققين زياده او نقصان بفقره ايضاحيه ضمن التقرير المالي السنوي .
- تقديم دراسات مستقبليه تتناول ابعاد اخرى لجودة التدقيق ومقارنه نتائجها مع نتيجه هذه الدراسه .
- زياده الاهتمام باستقلالية المدقق الخارجي لاهميه ذلك في تحسين قياس اداره الارباح .
- الاهتمام برقابه جودة التدقيق الخارجي من خلال التركيز على مراجعه الزميل والتزام المدققين بضوابط العمل المهني .
- إجراء تقييم دوري ودراسات حول تطور مستوى التدقيق في الاردن من خلال مراجعه تاريخيه لتقارير التدقيق ومقارنه ذلك بالاوضاع الحاليه للشركات .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية :

إسماعيل، أحمد شوقي (2017).إداره الأرباح ، (ط1) ، مؤسسه طيبه للنشر والتوزيع .

التميمي ، هادي (2006). المدخل إلى التدقيق:من الناحيه النظريه والعمليه ،(ط1) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

جمعه، محمد (2011). الرياده في المحاسبه والتدقيق، (ط1) دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

جعفر، ريم (2012) تأثير جودة التدقيق في إداره الأرباح . مجله العلوم الإداريه ،38 ،2

جمعه، محمد (2003) .التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسه مهنه التدقيق الداخلي، جمعيه المحاسبين القانونيين الأردنيين، المؤتمر العلمي المهني الخامس، تحت شعار التحكم المؤسسي واستمراريه المنشأه، عمان، الأردن .

الحدرب، زهير (2010). علم تدقيق الحسابات ، (ط1) ، دار البدايه للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

حمدان ، علام ، أبوعجيله ، عماد (2012). جودة التدقيق في الأردن و أثرها في إداره وجودة الأرباح .المجله العربيه للمحاسبه،9 ،4 1 ،.256 -234

دردس ، خالد وجيه (2010) ، أثر تقديم خدمه التدقيق الداخلي من جهات خارجيه في جودة التدقيق الداخلي في الشركات المدرجه في بورصه عمان : دراسه ميدانيه ، رسالة ماجستير، كليه الأعمال ، قسم المحاسبه ، جامعه جدارا ، اربد . الأردن

الذنيبات، علي وابو جبريل ، احمد (2016). أثر التدقيق الداخلي في الحد من إداره الأرباح لدى الشركات الصناعيه المدرجه في سوق عمان المالي.المجله الاردنيه في إداره الأعمال،12 ،.811- 739 .4

سويدان، ميشيل (2010) بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق: دراسة ميدانية ميدانية على الشركات المدرجة في سوق عمان ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة ، 24،1،49-86

أبو سمهدانه، نفين (2015) ، قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية التدقيق دراسة ميدانية – فلسطين ، أطروحة دكتوراه غير منشورة. قسم المحاسبة و التدقيق ،جامعة عين شمس ،مصر.

السرطاوي ، حمدان وابو عجيله، مشتهى (2013). أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمه العامه الأردنيه على الحد من إداره الأرباح :دراسه تطبيقيه على الشركات الصناعيه. مجله جامعه النجاح للأبحاث (العلوم الانسانيه)،27 ،. 4

الفرح، عبد الرزاق محمد (2013) ، العوامل المؤثرة على على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق ، وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن ، المجلة العربية للمحاسبة

اللوزي، خالد محمد (2013) ،أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم : دراسة اختبارية على الشركات الصناعيه المساهمه المدرجة في بورصه عمان ، رساله ماجستير في المحاسبة ، جامعه الشرق الأوسط ، الأردن .

أبو نصار، محمد (2016). معايير المحاسبه الدوليه ،(ط2) ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

النسور، محمد (2015) أثر الحاكميه المؤسسيه ومكونات الرقابه الداخليه في الحد من التأثير السلبي لإداره الأرباح : دراسه ميدانيه على البنوك التجاريه الأردنيه. رساله ماجستير غير منشوره جامعه جرش.

الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، (2010) ، معايير التدقيق الدوليه ، ترجمه المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، عمان ، الأردن .

ثانياً المراجع الأجنبية:

- **Ajina , A & A , Habib 2017 :Examining the relationship between earning management and market liquidity . *Research in International Business and Finance* , 42 , 1164–1172.**
- **Abed, S, Suwaidan, M,(2012*) Governance and earnings management, International Business Reseach* . 1 , 216-225**
- **- Abbadi , S & Hijazi , Q & AL – rahahleh (2016) , A Corporate Governance Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan . *Australasian Accounting, Business and Finance Journal* ,l 10 , 2 , 54-75 .**
- **Choi, J.H., Kim, C, Kim, J B, and Zang , Y. (2010). *Audit office size, audit quality, and audit pricing. Auditing, A Journal of Practice & Theory,* 29 , 1, 73-97**
- **DeAngelo, L , 1981, *Auditor independence, 'low bailing', and disclosure regulation,***
- **IAASB, (2014) *A Framework for Audit Quality: Key Elements that Create An Environment for Audit Quality, International Federation of Accountants (*IFAC), 178.**
- **Jones, Jennife (1991), *Earning Management During Import Relief Investigations, Journal of Accounting Research*, 29(2):193-225.**
- **Lin, J, and Hwang, M.(2010), *Audit Quality, Corporate Governance ,and Earning Management: A Meta-Analysis, International Journal of Auditing* , 14,.18.**
- **Ronen, J, and Yaari, V, (2008), *Earnings management: Emerging insights in theory*, practice, and research, Springer Science Business Media, New York.**
- **Rahmawati., & Dianita, P.S, (2011), *Analysis of the Effect of Corprate Social Responsibility on Financial Performance With Earnings Management as a Moderating Variable", Journal of Modern Accounting and Auditing*, 7, 1034-1045**
- **Nawaiseh , M , (2016) Can Earnings Management be Influenced by Audit Quality? *International Journal of Finance and Accounting*, 7 , 5(4), 209-219.**
- **Sekaran, U, & Bougie, R. (2010). *Research* methods for business: A skill building approach (5th ed.). West Sussex, UK: John Wiley & Sons Ltd.**
- **- Yan , H & Xie , S , (2016). How does auditors' work stress affect audit quality? Empirical evidence from the Chinese stock market , *China Journal of Accounting Research*, 9 , 305–319 .**
- **Alzoubi , E, (2018) :Audit quality , debt financing , and earning management : evidence from Jordan . *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, vol 30 , pp 69–84.**

أثر الحوافز المادية والمعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن

حمزه نايل عبدالله العمرو
القوات المسلحة
خالد يوسف الزعبي
جامعه موته
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الحوافز المادية والمعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة والمساواة، المساءلة، الشفافية) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لغايه جمع البيانات، حيث تم استخدم عينةً طبقيةً عشوائية لفروع مؤسسة الضمان الاجتماعي في المحافظات، وكان عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (282) استبياناً، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها:

1. أن تصّورات المبحوثين من العاملين في مؤسسة الضمان الاجتماعي لمستوى أهمية الحوافز المادية والمعنوية ومدى توافر عناصر تعزيز الحوكمة في مؤسسة الضمان الاجتماعي جاءت بدرجة مرتفعة.
2. وجود أثر لتطبيق نظام الحوافز المادية والمعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة، والمساواة، المساءلة، الشفافية).

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الدراسة توصي بعدة توصيات كان أبرزها، تعزيز عمليات تقدير جهود العاملين وذلك من خلال الثناء عليهم وتحفيزهم لتحقيق مستويات أداء عالية، عن طريق المشاركة في رسم سياسات المنظمة، واتخاذ قراراتها ، و التركيز على تلبية احتياجات ومتطلبات العاملين وإدراك إدارة مؤسسات الضمان الاجتماعي لنظام الحوافز وقدرته في تعزيز مقومات الحوكمة من خلال توفر العدالة والمساواة بين العاملين لتحفيزهم على الأداء الجيد في المنظمة من خلال وجود نظام حوافز يؤدي إلى دعم الحوكمة من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات المتعلقة في المنظمة وخاصة التعليمات المتعلقة في واجبات وحقوق العاملين.

الكلمات المفتاحية: الحوافز المادية والمعنوية , الحوكمه, مؤسسه الضمان الاجتماعي.

Abstract

The Effect of Financial and moral Promotions on Reinforcing Governance Elements Within the Social Security corporation in Jordan

This study aimed to identify the effect of material and moral incentives on reinforcing governance elements (participation, justice, accountability, and transparency) within the social security corporation. to achieve the goals of the study, a questionnaire for the purpose of data collecting was developed as the researcher used a categorical proportional sample for the branches of the social security corporation in the governorates The valid questionnaire for analysis were 282 questionnaire and the (SPSS.16) software package was used for data analysis . The study revealed a group of results among which :

1. The perspectives of the participants came high regarding the level of financial and moral promotions' significance and the extent of the availability of governance elements within the social Security corporation.
2. The was a significant effect for applying the system of financial and moral promotions on reinforcing governance elements (participation, justice and equality, accountability, and transparency).

In light of the results of the study, the researcher concluded with a group of recommendations among which : reinforcing the processes of estimating workers efforts by awarding and promoting them which in turn achieves a high level of performance by participating in drawing the institution's policies and in decision making process. In addition , the researcher recommended the emphasis on meeting the needs and requirements of employees and the necessity for the management of the institution . The system of promotion should reinforce governance elements by enhancing justice and equality among workers better performance within the institution through the existence of promotion system That will lead to support governance by applying the rules and instructions and in particular those related to the employees' rights and duties .

Key words: material and moral incentives, governance, social securitycorporation.

مشكله الدراسة واهميتها

مقدمة:

تمارس المؤسسات العامة والخاصة أعمالها بواسطة كادرها البشري وذلك لتنفيذ أهدافها على المدى القريب والبعيد. ولكي تصل هذه المؤسسات إلى الهدف المنشود كان لا بدَّ لها من إيجاد الكادر الوظيفي القادر على إيصال المؤسسة إلى ذلك الهدف، وعلى هذه المؤسسة العمل على تحفيز العاملين للاستمرارية في الأداء الجيد والفعال. وقد حظي موضوع الحوافز باهتمام العديد من علماء السلوك الإداري، ولعل السبب في ذلك هو أن الحوافز بشتى أنواعها (المادية والمعنوية) تعد واحدة من أهم المتغيرات الايجابية في الدافعية للعمل.

ويُعبر مفهوم الحوكمة بشكل عام عن (مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، بحيث يتضمن الإطار العام للحوكمة أو الإدارة الرشيدة تحديد وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنظمة أو المؤسسة من مجلس إدارة ومدراء وغيرهم من ذوي العلاقة)، إضافةً إلى أنه يعمل على بلورة وإرساء قواعد وإجراءات صناعة القرار في تلك المنظمة (خورشيد ويوسف،2009).

مشكلة الدراسة:

إن عدم توافر الحوافز المادية أو المعنوية المناسبة للموظف المجتهد قد يؤثر سلباً على أدائه وبالتالي يقلص فرص تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة، ولعل هذا يبرز أحد جوانب أهمية الحوافز لرفع مستوى أداء الموظفين. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف إدراك ومعرفة أثر الحوافز بأنواعها المادية والمعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الاردن. إذ أنّ عدم تقدير الحوافز وحسن توزيعها يولد آثار سلبية على أداء الموظفين ورضاهم.

أسئلة الدراسة:

يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر الحوافز المادية والمعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي الأردني؟

ويتفرّع منها الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي تصورات العاملين نحو مستوى الحوافز المادية والمعنوية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؟
2. ما هي تصورات العاملين نحو مستوى مبادئ الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؟

أهداف الدراسة

يكمن الهدف الرئيس للدراسة في : تحليل أثر الحوافز المادية والمعنوية في دعم الحوكمة لدى العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، فيما تتمثل الأهداف الفرعية للدراسة في التالي:

1- تقديم إطار نظري يسهم بشكل مباشر في أثراء المكتبة العربية حول مفهومي الحوكمة والحوافز بأنواعها المادية والمعنوية.
2- التعرف على مستوى الحوافز المادية والحوافز المعنوية التي تقدم للعاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
3- التعرف على مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة لدى العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.
4- الخروج بتوصيات بناء على نتائج الدراسة تساهم في تزويد متخذي القرارات في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بمعلومات عن نوعية الحوافز المتبعة, وأثرها في تعزيز عناصر الحوكمة في تلك المؤسسات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

1. قد تمهد هذه الدراسة أمام الإداريين والمهتمّين بتطوير العمل الإداري ونشر الوعي في التعرف على أهم الاستراتيجيات والآليات التي توضّح دور الحوافز بأنواعها وأثرها على الحوكمة.
2. حداثة هذه الدراسة بالنسبة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي- على حد علم الباحث - ، وهي تمثل استجابة حقيقية لإبراز القضايا والتحديات الرئيسة التي يوجهها العنصر البشري في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي.

3. تعد هذه الدراسة من الجهود المتواضعة في مجال الإدارة الهادفة إلى دعم وتحسين الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي من خلال تزويد متخذي القرارات بمعلومات عن نوعية الحوافز المتبعة، مما يساعد على الارتقاء بتحسين ودعم الحوكمة.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة للتحقق من صحة الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتصورات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية بأبعادها (الرواتب والأجور، التعويضات، العلاوات والمكافآت)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة والمساواة، المساءلة، الشفافية) من وجهة نظر العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتصورات المبحوثين عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية بأبعادها(فرص الترقية والتقدم، تقدير الجهود، إشراك العاملين)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة ، المساءلة، الشفافية) من وجهة نظر العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن .

الاطار النظري والدراسات السابقة.

مفهوم الحوافز :

تعتبر الحوافز من أساسيات ضمان تحقيق الأهداف على جميع المستويات سواء في المؤسسات الخاصة أو العامة, والتي تهدف للوصول إلى أعلى مستويات من الأداء الوظيفي, والرضا للعاملين لديها, ثم ولائهم وانتمائهم للمؤسسات التي يعملون فيها, بالإضافة الى الأهداف التي من شأنها الخروج بهم من دائرة التذمر إلى ضمان الرضا, وتوقع التقدير على ما يقدمونه من جهد يخدم مصالح مؤسستهم.

تختلف وجهات النظر حول مفهوم الحوافز ولكن مما يجدر التنويه له أن ذلك الاختلاف يظهر بصورة شكلية, حيث يمكن ملاحظة الاتفاق الواضح في المضمون, وهناك اختلاف بين العلماء والباحثين في تحديد مفهوم الحوافز فمنهم من عرفها على أنها القدرة على مكافأة المرؤوسين مقابل ما أنجزوه من أعمال والتزامهم بالإجراءات والقواعد

والتعليمات والأخلاقيات الواجب ملازمتها لسلوكيات العمل أثناء أداء واجباتهم الوظيفية(Kreitner,2007:441).

كما تعرف الحوافز على أنها " العملية التي تعمل على إثارة القوى الكامنة في الفرد, والتي تحدد نمط السلوك أو التصرف المطلوب عن طريق إشباع كافة احتياجاته الإنسانية" (أبو شرخ،2010: 25).

ويُعرف (ماهر, 2010 : 248) الحوافز بأنها المقابل المادي والمعنوي الذي يقدم للأفراد كتعويض عن أدائهم المتميز، وبالتالي فأن التعويض الذي يحصل عليه الفرد كمقابل لأدائه المتميز يسمى حافز أو مكافأة, ويحتاج الأمر أن تكون إدارة المؤسسة (من خلال مدير إدارة الموارد البشرية والمديرين التنفيذيين) قادة على قياس أداء العاملين لديهم بحيث يكون الحافز على قدر الكفاءة في الأداء.

كما يرى (الهيتي، 2005 : 255) بأن الحوافز هي مجموعة العوامل والمؤثرات الخارجية التي تثير الفرد وتدفعه لأداء الأعمال الموكلة إليه على خير وجه عن طريق إشباع حاجاته ورغباته المادية والمعنوية

ويعرّف (شاويش،2005: 208) الحوافز على أنها فرص أو وسائل توفرها إدارة المؤسسة أمام العاملين, لتثير به رغباتهم وتبتدع لديهم الدافع من اجل السعي للحصول عليها, عن طريق الجهد والعمل المنتج, والسلوك السليم, وذلك لإشباع حاجاتهم التي يحسون ويشعرون بأنها بحاجة إلى الإشباع.

ويؤكد (هلال، 2009) أن الحوافز قوة أو شعور داخلي يحرك وينشط سلوك الفرد لإشباع حاجات ورغبات معينة من اجل تخفيف حالات التوتر لنقص في إشباع تلك الرغبات والحاجات، وبشكل أكثر تحديداً، لقد وصفت الحوافز بأنها متغير وسيط لا يمكن رؤيته أو سماعه أو الشعور به، لكن يمكن استنتاجه من السلوك، فعن طريق ملاحظة سلوك أو أداء الفرد أثناء قيامه بعمل ما، يمكن الاستنتاج فيما إذا كان محفزا أو لا، وذلك بملاحظة الجهد الذي يبذله في أداء ذلك العمل.

تعريف الحوكمة.

تُعد الحوكمة (Governance) من المفاهيم الإدارية الحديثة التي حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة والتميّز في الأداء. ومصطلح الحوكمة يعني المصدر أو المرجعيّة التي يُستند إليها في حكم الشركة أو الوحدة أو الكيان،

وبحسب بعض الباحثين لا يوجد حتى الآن تعريف واحد متفق عليه بين كافّة الاقتصاديّين والقانونيّين والمحلّلين، وقد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيميّة والاقتصاديّة والمالية والاجتماعيّة للشركات وهو الأمر الذي يؤثّر في المجتمع والاقتصاد ككل.

لقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، فقد عرّفته مؤسسة التمويل الدوليّة "IFC" بأنه "النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكّم في أعمالها"(Alamgir, 2007). في حين عرفتها منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" بأنه "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة، ومجلس الإدارة، وحملة الأسهم وغيرها من المساهمين" (Jan,2008).

مبادئ الحوكمة

تقوم الإدارة الرشيدة (الحوكمة) على ثلاثة مبادئ :

أولاً- الشفافية: وتعني تصميم النظم والآليات والسياسات والتشريعات وتطبيقها، وتُعد من المعايير العالمية المهمّة في تصنيف الدول وترتيبها وحتى الجامعات (بزاوية وسالمي، 2011). إذ أنها آلية لقياس درجة تطبيق الحوكمة في المجتمع، وهي تجيز الأفراد للحصول على المعرفة والمعلومات المتعلقة بالحوكمة بحيث تمكّنهم من اتخاذ القرارات ذات التأثير المشترك (الطائي وحمد، 2010).

ثانيا- المشاركة: وهي إتاحة مجالس الحوكمة المشاركة في رسم السياسات، ووضع قواعد العمل في مختلف مجالات الحياة (Lee & Land, 2010)، وإتاحة الفرص للعاملين أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار (خورشيد ويوسف، 2009)، ولا بد للحاكمية الجيدة أن تحتوي على كل مضامين المشاركة لمساندة الإدارة.

ثالثا- المُساءلة: وتعني تمكين ذوي العلاقة من الأفراد داخل المنظمة وخارجها من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إلى الآخرين (خورشيد ويوسف، 2009). فضلاً عن تطبيق الأنظمة والتعليمات بكل شفافية على جميع العاملين في المنظمة. وهي التزام يُلزم الآخرين بالمحاسبة أو الإجابة عن المسؤولية التي تسند إليهم (آل عباس، 2010).

الدراسات السابقة

دراسة (الجساسي،2011) بعنوان " أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان."

هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحوافز المادية والمعنوية على أداء العاملين سواء بشكل ايجابي أو سلبي في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وأظهرت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق باتجاهات أفراد الدراسة حول أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسن أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان باختلاف متغير العمر، والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والمسمى الوظيفي.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة أن يرتبط صرف الحوافز فعلياً بمستوى الأداء بحيث يتم التمييز بين العاملين وفقاً لمستوى أدائهم. وإقامة ورش العمل والندوات التي تبحث في كيفية زيادة تأثير التحفيز للعاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. والاستمرار في توفير فرص التدريب والتأهيل للعاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان بما يلبي احتياجاتهم في التطوير الذاتي.

وأجرى (مياس، 2012)، دراسة بعنوان" دور الحوكمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الدور الذي تحققه الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي, توصلت الدراسة إلى النتائج التالية، إنّ الحوكمة تحقق دوراً في جذب الاستثمار الأجنبي بمستوى مرتفع، وأوصت الدراسة ببذل الجهود من اجل تبنى وترسيخ مبدأ الحوكمة على مستوى الدولة، ومراجعة الوضع التنافسي للأردن، والذي تعكسه المؤشرات والتقارير الدولية، مثل مؤشر الحوكمة، وتقرير التنافس العالمي، وتقرير الأعمال، لمعرفة نقاط القوة والسعي لتعزيزها، والوقوف على نقاط الضعف والسعي لحلها ، والعمل على تحسين مكانة الأردن فيها.

أجرى (Zhiguo,2014) دراسة بعنوان :

Uncertainty, Risk, and Incentives: Theory and Evidence

" عدم اليقين , المخاطر، والحوافز: نظرية وقواعد الإثبات"

هدفت الدراسة إلى فهم ودراسة الحوافز التنفيذية وما لها من آثار مختلفة على المخاطر، وبينت الدراسة أنّ هناك تفاعل بين عدم اليقين والربحية والمخاطر ، وكما بينت الدراسة أن المستثمرين الذين يواجهون مزيدا من الشكوك وعدم اليقين لديهم رغبة التعلم بشكل أسرع، وبالتالي تقديم الحوافز الإدارية للحث عن بذل جهد أكثر، وعلى النقيض من المعيار السلبي للمخاطر حيث شكل حافز ، إذ أن التعليم بالممارسة له علاقة ايجابية مع عدم اليقين والحوافز.

وجاءت دراسة (Jamba& ,et.al, 2013) بعنوان :

"IT Governance Practices and Enterprise Effectiveness in Zimbabwe: a Case of a Zimbabwean Bank"

" ممارسات حوكمة تقنية المعلومات و فعالية المؤسسة في زيمبابوي : حالة من مصرف زيمبابوي"

الهدف العام من هذه الدراسة هو إيجاد إلى أي مدى تتغير ممارسات حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على فعالية المنظمة، وكيف تتأثر هذه المشاريع من قبل القيادة على مستوى مجلس الإدارة, وأجريت مقابلات مع الإدارة العليا الذين كانوا مع المنظمة لمدة خمس سنوات على الأقل ، ويتم الإجابة على الاستبيانات الخطية المقدمة، أظهرت النتائج أن مشاركة الإدارة العليا في قضايا حوكمة تقنية المعلومات تساهم بشكل كبير في فعالية المؤسسة, واوصت الدراسة بالاهتمام بحوكمه المعلومات على مستوى مجالس الإدارة لزياده فاعليه المنظمة.

منهجية الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بالحوافز المادية والمعنوية والحوكمة وكذلك الرجوع إلى الدراسات السابقة مع إجراء بعض التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك لتغطية الجانب النظري من الدراسة، ومنهج البحث الميداني والذي خلصت اليه الدراسة من خلاله اختبار صحة فرضياتها، والإجابة عن تساؤلاتها، واستخلاص نتائجها .

مجتمع وعينة الدراسة :

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في الفروع الرئيسة التابعة للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي المنتشرة في المملكة الأردنية الهاشمية والبالغ عددهم (1190)

موظفاً موزعين على (12) محافظة بناءً على "إحصائيات مؤسسة الضمان الاجتماعي لعام 2014" ، أما عينة الدراسة فقد تم اخذ عينة طبقية عشوائية بنسبة (27%) من العاملين في هذه الفروع والبالغة (320) موظفاً.

جدول رقم (1) وصف خصائص لعينة الدراسة الصالحة للتحليل

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	121	%42
	أنثى	161	%58
المؤهل العلمي	دبلوم فما دون	95	%34
	بكالوريوس	160	%56
	دراسات عليا	27	%10
الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل	45	%16
	6-10 سنوات	82	%29
	11-15 سنة	103	%36
	16 سنة فأكثر	52	%19
العمر	18-30 سنة فأقل	39	%14
	31-40	89	%31
	41-50	113	%40
	51 فأكثر	41	%15
المستوى الوظيفي	مدير	17	%6
	مساعد مدير	28	%10
	رئيس قسم	4	%17
	موظف	188	%67
	المجموع	**282**	%100

أداة الدراسة :

تم تطوير استبانة الدراسة اعتماداً على الإطار النظريّ والدراسات السابقة في الموضوع، لتقيس مستوى الحوافز المادية والمعنوية والحوكمة والإجابة على أسئلة الدراسة، حيث تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويشتمل على متغيرات الدراسة الديمغرافية، النوع الاجتماعي المؤهل العلمي والخبرة والمستوى الوظيفي.

الجزء الثاني: فيقيس مستوى الحوافز المادية والمعنوية، حيث تم الاستعانة بالإطار النظري والدراسات السابقة كدراسة (الجساسي،2011).

الجزء الثالث: فيشتمل على متغيرات الدراسة التابعة لعناصر تعزيز الحوكمة، حيث تمت الاستعانة بالإطار النظري والدراسات السابقة كدراسة (مطر ونور،2007).

صدق الاستبانة :

تم التأكد من صدق الاستبانة باستخدام صدق المحكمين من خلال عرضها بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من أساتذة الجامعات الأردنية المختصين بالإدارة والقياس والتقويم وعددهم (9) محكمين، وذلك للتأكد من سلامة فقراتها لغوياً ومضموناً ومدى تمثيلها لأبعاد الدراسة، وتم تعديل الأداة في ضوء آراء المحكمين.

ثبات الاستبانة :

جرى التأكد من ثبات الأداة بطريقة استخراج الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للأداة ككل ولكل مجال من مجالاتها والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول (2)

قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لكل من الحوافز المادية والمعنوية وعناصر الحوكمة

المتغير		ألفا
الحوافز المادية	الرواتب والأجور	0.87
	التعويضات	0.85
	العلاوات والمكافآت	0.87
	فرص الترقية والتقدم	0.87
الحوافز المعنوية	تقدير الجهود	0.79
	إشراك العاملين	0.89
الحوكمة	المشاركة	0.92
	الشفافية	0.92
	المسائلة	0.89
	العدالة	0.92

ومن الجدير بالذكر إن قيمة كرونباخ الفا المقبولة هي (60%) حسب (Sekeran, 2010**)، إذ يلاحظ أنّ كل قيم كرونباخ الفا هي أعلى من النسبة المقبولة.**

عرض النتائج :

تم إجراء التحليل الوصفي لجميع متغيرات الدراسة وفقاً لإجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات الواردة في الاستبانة، حيث حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، اعتمدت على المعيار التالي لتفسير البيانات:

المتوسط الحسابي	المستوى بالنسبة للمتوسط الحسابي
3.5 فما فوق	مرتفع
3.49 – 2.5	متوسط
2.49 فأقل	منخفض

وبالاعتماد على هذا المعيار فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.5) فيكون مدى التوافر وفقا لتقدير أفراد عينة الدراسة مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.5– 3.49) فإن مدى التوافر وفقا لتقدير أفراد عينة الدراسة يكون متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي (2.49) فما دون فإن مدى التوافر وفقا لتقدير أفراد عينة الدراسة يكون منخفضاً.

الإجابة على أسئلة الدراسة :

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

أولاً: ما هي تصورات العاملين نحو مستوى الحوافز المادية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوافز المادية كما في الجدول(4).

الجدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أبعاد الحوافز المادية (الرواتب والأجور، التعويضات، العلاوات والمكافآت) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية	المستوى حسب المتوسط
الرواتب والأجور	3.87	1.07	1	مرتفع
التعويضات	3.65	1.08	3	مرتفع
العلاوات والمكافآت	3.67	1.10	2	مرتفع
الحوافز المادية (الكلي)	3.73	.0.99		مرتفع

يلاحظ من خلال الجدول (3) أن أبعاد الحوافز المادية (الرواتب والأجور، التعويضات، العلاوات والمكافآت) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن جاءت بدرجة مرتفعة، حيث جاء في المرتبة الأولى الرواتب والأجور بمتوسط حسابي (3.87)، يليه العلاوات والمكافآت بمتوسط حسابي (3.67) ودرجة مرتفعة وأخيراً جاءت التعويضات بمتوسط حسابي (3.65) ودرجة مرتفعة، وفيما يلي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة لأبعاد الحوافز المادية بالتفصيل.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

ما هي تصورات العاملين نحو مستوى مبادئ الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للحوافز المادية كما في الجدول(12)

الجدول رقم(4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين نحو أبعاد عناصر الحوكمة (المشاركة، الشفافية، المساءلة ،العدالة والمساواة)في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية	المستوى حسب المتوسط
المشاركة	3.81	1.04	4	مرتفعة
الشفافية	4.16	0.87	2	مرتفعة
المساءلة	4.21	0.85	1	مرتفعة
العدالة	4.04	0.99	3	مرتفعة
الحوكمة (الكلي)	4.05	0.85		مرتفعة

يلاحظ من خلال الجدول (4) أن أبعاد عناصر الحوكمة (المشاركة، الشفافية، المساءلة، العدالة) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن جاءت بدرجة مرتفعة حيث جاء بعد المساءلة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.21) ودرجة مرتفعة ، يليه بعد الشفافية بمتوسط حسابي (4.16) ودرجة مرتفعة، ثم يليه بعد العدالة بدرجة مرتفعة، وأخيراً جاء بعد المشاركة بمتوسط حسابي (3.81) ودرجة مرتفعة.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الرئيسية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية بأبعادها(الرواتب والأجور، التعويضات، العلاوات والمكافآت)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، الشفافية، المساءلة، العدالة) من وجهة نظر العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول(5) يبين نتائج التحليل:

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر للحوافز المادية بأبعادها (الرواتب والأجور، التعويضات، العلاوات والمكافآت)، في تعزيز عناصر الحوكمة

البُعد المستقل	معامل التحديد R^2	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
ثابت الانحدار	0.648	1.488	**0.119**		12.512*	**0.000**
الرواتب والأجور		0.250	**0.045**	0.315	5.561*	**0.000**
التعويضات		0.109	**0.052**	0.138	2.107*	**0.036**
العلاوات والمكافآت		0.328	**0.048**	0.424	6.873*	**0.000**

❖ **ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)**

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (5)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغير المستقل الحوافز المادية بأبعادها كان لها أثر في تعزيز عناصر الحوكمة بدلالة معاملات(Beta) لهذه المتغيرات، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم(t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث تعبر قيم (t) المحسوبة على التوالي الظاهرة في الجدول، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المادية بأبعادها(الرواتب والأجور، التعويضات،

العلاوات والمكافآت)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة والمساواة، المساءلة، الشفافية) من وجهة نظر العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن.

الفرضية الرئيسية الثانية : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، الشفافية، المساءلة، العدالة) من وجهة نظر العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن.

لاختبار الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والجدول(6) يبين نتائج التحليل:

جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر للحوافز المعنوية بأبعادها(فرص الترقية والتقدم، تقدير الجهود، إشراك العاملين)، في تعزيز عناصر الحوكمة

البُعد المستقل	معامل التحديد R^2	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمةt المحسوبة	مستوى دلالة t
ثابت الانحدار		1.472	0099.		14.948*	0.000
فرص الترقية والتقدم		0.177	0.043	0.252	4.156*	0.000
تقدير الجهود	0.741	0.212	0.052	0.256	4.064*	0.000
إشراك العاملين		0.302	0.052	0.400	5.819*	0.000

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (6)، ومن متابعة قيم اختبار(t) أن المتغير المستقل الحوافز المعنوية بأبعادها كان لها أثر في تعزيز عناصر الحوكمة بدلالة معاملات(Beta) لهذه المتغيرات، كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم(t) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، حيث تعبر قيم (t) المحسوبة على التوالي الظاهرة في الجدول، وهي قيم معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

ومما سبق يقتضي رفض الفرضية التي تنص على انه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوافز المعنوية بأبعادها(فرص الترقية والتقدم، تقدير الجهود، إشراك العاملين)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، الشفافية، المساءلة،

العدالة والمساواة) من وجهة نظر العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن.

مناقشة النتائج:

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة.

ما هي تصورات العاملين نحو مستوى الحوافز المادية والمعنوية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؟

أشارت النتائج إلى أن تصورات المبحوثين لمستويات كل من الحوافز المادية والمعنوية، حيث حصل كل منهما على التساوي بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.73)، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الحوافز لا تقل أهمية بالنسبة للعاملين، فالحوافز المادية هي بالأصل قد تم الحصول عليها، وبالتالي فان معظم المبحوثين يرون أن مشاركتهم ودفعهم للإنجاز وحصولهم على الترقيات أمر هام لا يقل أهمية عن الحوافز المادية، لأن الفرد بطبيعته الدافعية في حالة تحصيل الحاجات الفسيولوجية فانه بطبعه يميل إلى تحقيق الذات وتحسين وضعه الاجتماعي داخل مجتمعه ومنظمته العامل فيها.

ما هي تصورات العاملين نحو مستوى مبادئ الحوكمة في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي؟

دلت النتائج الظاهرة أن مستوى تصورات العاملين لمدى توافر عناصر الحوكمة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي جاءت بدرجة عالية ،ويمكن تفسير ذلك ان العاملين نتيجة ما حصلوا عليه من امتيازات مادية ومعنوية فان ذلك سيسهم كذلك في تعزيز الجوانب المتعلقة بمفهوم الحوكمة في منظومة القيم الديمقراطية من جانب ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة من جانب أخر، ومشاركة للتفاعلات الرسمية وغير الرسمية بين مكونات الحوكمة وعناصرها، وأما بخصوص حصول متغير المسائلة على أعلى درجة هو درجة حرص الإدارة تأصيل المساءلة اجتماعية حول الأعمال التي يقومون قبل المسائلة المادية، وعلى أنها محط أنظار الخارج على إنها قد تكون أحد مؤسسات الرقابة في بعض الأحيان على مقدرات ومدخرات الأفراد وبما تقوم به من أعمال مالية تستوجب أكبر قدر ممكن من المسائلة.

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة .

أولاً : أشارت النتائج إلى وجود أثر للحوافز المادية بأبعادها(الرواتب والأجور، التعويضات، العلاوات والمكافآت)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة والمساواة، المساءلة، الشفافية) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن الحوافز المادية لها القدرة على تمكين الأفراد من خلال إشباع الحاجات الفسيولوجية للأفراد مقابل ما أنجزوه من أعمال و التزامهم بالإجراءات والقواعد والتعليمات والأخلاقيات الواجب ملازمتها لسلوكيات الأفراد أثناء أداء واجباتهم الوظيفية بالقوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في أداء الأفراد، ولها القدرة على تعزيز الرضا على مستوى الفرد و الجماعة، وبث روح التعاون وروح الفريق الواحد والتعاون بين الأفراد وزيادة السلوكيات الإيجابية التي تدفع الأفراد باتجاه تحقيق النتائج المرغوبة في ظل وجود قيمة وعدالة الحوافز الممنوحة في المنظمة وبالتالي تستطيع المنظمة تحقيق أهدافها ضمن إطار أخلاقي يتسم بمشاركة وإتاحة الفرص للعاملين في المؤسسة أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار ضمن وسائل احترام القوانين والأنظمة والتعليمات وتقييم أداء الجميع بشكل علمي صحيح و جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع ما جاءت به دراسة (الجساسي،2011) .

ثانيا : أشارت النتائج إلى وجود أثر للحوافز المعنوية بإبعادها(فرص الترقية والتقدم، تقدير الجهود، إشراك العاملين)، في تعزيز عناصر الحوكمة (المشاركة، العدالة والمساواة، المساءلة، الشفافية) في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن، وترى الدراسة أن الحوافز المعنوية ترضي الحاجات الذاتية للعاملين إلى جانب إشباعها للحاجات الاجتماعية والتي تزيد من تماسك العاملين وشدهم نحو العمل، ومن أبرز أشكالها إتاحة فرص التقدم أمام الأفراد، وإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرارات الخاصة بإدارة العمل والتي تسهم في الحصول على المعرفة والمعلومات المتعلقة بالحوكمة بحيث تمكّنهم من اتخاذ القرارات وتطبيق الأنظمة والتعليمات بكل شفافية على جميع العاملين في المنظمة بما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة للمؤسسة بكل وضوح وشفافية.

التوصيات :

1. تعزيز عمليات تقدير جهود العاملين وذلك من خلال الثناء عليهم وتحفيزهم الذين يحققون مستويات أداء عالية.
2. مزيد من الاهتمام لنظام الحوافز في مؤسسات الضمان الاجتماعي وقدرته في تعزيز مقومات الحوكمة من خلال توفر عدالة ومساواة بين العاملين لتحفيزهم على الأداء الجيد في المنظمة.

قائمة المصادر والمراجع

أبو شرخ، نادر حامد عبد الرزاق(2010)، تقييم أثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي في شركة الاتصالات الفلسطينية من وجهة نظر العاملين، رسالة ماجستير غير منشوره ، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين.

آل عباس، محمد (2010). حوكمة الجامعات. تم الاسترجاع من maalabbas@kk.edu.sa.

ألطائي، علي وحمد، علاء (2010). أبعاد الحوكمة المحليّة في العراق: دراسة ميدانية في المجلس المحلي لقضاء المحمودية, مجلة كلية بغداد الاقتصادية، (25)، 41-68.

ألهيتي، خالد عبد الرحيم(2005)، إدارة الموارد البشرية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر.

بزاوية، عبد الحكيم، وسالمي، عبد الجبار (2011). جودة التعليم العالي في ظل تحقيق مبادئ الحوكمة: تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الجامعات, الملتقى الدولي حول الحوكمة في الجامعة: تقييم أساليب الحوكمة في التعليم العالي.

الجساسي، عبد الله حمد محمد(2011). أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشوره، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي: سلطنة عمان.

خورشيد، معتز، ويوسف، محسن (2009). حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر, مؤتمر حوكمة التعليم الجامعي الذي نظّمه منتدى الإصلاح العربي, مكتبة الإسكندرية.

شاويش، مصطفى نجيب (2005). إدارة الموارد البشرية – إدارة الأفراد، عمان، الأردن، دار الشروق.

ماهر، احمد(2010). نظم الأجور والتعويضات، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية،.

مطر، محمد، ونور، عبد الناصر(2007). مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، المجلة الأردنية في إدارة العمال، 3 (1)، 46-71.

مياس، محمد احمد (2012). **دور الحوكمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر مدراء شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، رسالة ماجستير غير منشوره في الجامعة الأردنية عمان , الاردن.**

هلال، محمد عبد الغني(2009). **التفكير والتخطيط ألاستراتيجي، القاهرة : مركز تطوير الأداء للتنمية والنشر.**

Alamgir, M. (2007).Corporate Governance: A Risk Perspective , paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, A Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, Cairo.

Jamba, F., Colletor ,T., Chipfumbu, T., & Patrick, M . (2013) . IT Governance Practices and Enterprise Effectiveness in Zimbabwe: a Case of a Zimbabwean Bank, European Journal of Business and Management, 5, (20) .

Jan, C. (2008) . Reflections On Corporate Governance And The Role Of The Internal Auditors , Roulette Media Group, [on line], Available at www.papers.ssrn.com.

Kreitner. (2007) . Management , E10,Houghton Mifflin.

Lee, L., & Land, M, H. (2010). What University Governance Can Taiwan Learn from the United States?. Online Submission, Paper presented at the International Presidential Forum (Harbin, China) .

Sekaran, U. (2010). Research Methods For business: A skill building approach. NewYork, NY: John Willy and Jons.

Zhiguo, H., Si Li., B. (2014) .Uncertainty, Risk, and Incentives: Theory and Evidence, Management Science, 60 (1), 206-219.

أثر الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء تعديلات معايير المحاسبة المصرية 2019

د. لمياء شهاب النمر إسماعيل
أستاذ مساعد بجامعة الجوف – المملكة العربية السعودية
المملكة العربية السعودية

The impact of the disclosure of the comprehensive income statement on the effectiveness of risk management in light of the amendments to the Egyptian Accounting Standards 2019

الملخص

تهدف الدراسة إلى معرفة دور وأثر طبيعة بنود الدخل الشامل الآخر، والإفصاح عنها في قائمة مستقلة للدخل الشامل على فاعلية إدارة المخاطر، وخلصت الدراسة إلى التأكيد على أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في شكل قائمة مستقلة، وأن هذا الموقع الجديد للإفصاح في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية 2016، 2019 بجانب ما تحمله تلك البنود من معلومات عن المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية التعامل معها يؤثر بشكل معنوي على ما تتخذه الإدارة من إجراءات لزيادة فاعلية إدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: قائمة الدخل الشامل، الإفصاح، بنود الدخل الشامل الآخر، إدارة المخاطر.

Abstract

The study aims to know the role and impact of the nature of other comprehensive income items, and to disclose them in a separate statement of comprehensive income on the effectiveness of risk management. The study concluded by stressing the importance of disclosing other comprehensive income items in the form of a separate statement, And that this new site for disclosure in light of the recent amendments to the Egyptian Accounting Standards 2016, 2019 In addition to Information about the risks facing the entity and how to deal with it, significantly affects the actions taken by the management to increase the effectiveness of risk management.

Keywords: comprehensive income Statement, disclosure, other comprehensive income items, risk management.

المقدمة وطبيعة المشكلة

أن مفهوم الدخل الشامل ليس بالمفهوم الحديث كما يظن البعض، فقد ظهر في ستينات القرن الماضي كأحد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن مستوى أداء المنشأة وتطور ثروة الملاك، إلا أنه في الفترة الأخيرة تزايد الاهتمام به وبطريقة عرضه والإفصاح عنه بشكل ملحوظ.ولعل من أهم أسباب ذاك اتجاه الفكر المحاسبي نحو تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي كبديل لأساس التكلفة التاريخية في ظل ما وجه لها العديد من الانتقادات، كذلك علاجاً لأوجه القصور التي يعاني منها صافي الدخل بشكله التقليدي كمقياس للأداء.وفي ظل جهود المنظمات المهنية ومجالس المعايير المحاسبية المحلية والدولية فقد مر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر بالعديد من المراحل والتطورات وكان من أخرها ما تبنته معايير المحاسبة المصرية من حيث نقل الإفصاح عن تلك البنود من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة مستقلة للدخل الشامل.

وبناءاً على ما سبق وفي ضوء طبيعة ما تحمله هذه البنود من معلومات عن التغيرات في القيمة العادلة واستخدام أدوات التغطية والعقود المستقبلية ...، مقترنة بتغير موقع الإفصاح عنها إلى موقع أكثر بروزاً ووضوحاً تظهر إشكالية البحث من خلال طرح السؤال التالي:

ما هو الأثر المتوقع للإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة للدخل الشامل على تصرفات الإدارة وما تتخذه من قرارات تتعلق بفاعلية إدارة المخاطر؟

ويتفرع منه التساؤلين التاليين:

- هل تحمل بنود الدخل الشامل الآخر إشارات عما قد يواجه المنشأة من مخاطر وأدوات التعامل معها بالشكل الذي قد يؤثر على فاعلية إدارة المخاطر بالمنشأة؟
- هل أن انتقال موقع الإفصاح عن بنود الدخل الشامل إلى قائمة مستقلة أكثر بروزاً يؤثر على تصرفات الإدارة تجاه فاعلية إدارة المخاطر؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة عن تساؤلات مشكلة الدراسة تم وضع الفرضيات التالية لاختبارها:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المعلومات التي تحملها بنود الدخل الشامل الآخر وفاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الجديدة للمعايير المحاسبية.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل وفاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الجديدة للمعايير المحاسبية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- معرفة دور وأثر طبيعة بنود الدخل الشامل الآخر على تفعيل إدارة المخاطر بالمنشأة.
- تسليط الضوء على أهمية الإفصاح عن قائمة الدخل الشامل بشكل مستقل.
- تحديد إلى أي مدى يمكن الاعتماد على قائمة الدخل الشامل كأساس لتقييم أداء الإدارة بصفة عامة بالشكل الذي يؤثر على فاعلية إدارة المخاطر.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- حداثة الموضوع وقلة الأبحاث التي تربط بين الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة وتصرفات الإدارة بصفة عامة وفاعلية إدارة المخاطر بصفة خاصة.
- تعتبر الدراسة داعما لعملية التقييم المستمر والتغذية العكسية للتطورات والتعديلات الواردة بالمعايير المحاسبية والمصرية منها خاصة، بالشكل الذي يساعد في عملية تطوير وتنقيح المعايير المحاسبية في المستقبل.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي لصياغة مشكلة وفرضيات الدراسة، بينما استخدمت المنهج الاستقرائي لاختبار الفروض واستخلاص النتائج، هذا إلى جانب المنهج الوصفي التحليلي.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم وطبيعة الدخل الشامل

بالنظر في مصطلح الدخل الشامل نجد انه يتكون من شقين، الأول هو الدخل والذي يعرف محاسبياً بأنه ناتج مقابلة الإيرادات التي تخص الفترة بالتكاليف المتعلقة بتلك الإيرادات [1]، والشق الثاني هو الشامل والذي يعني لغة العام، أو الذي يضم ويحتوي جميع

الجوانب[2]، بينما من الناحية المحاسبية فإن الشمول يشير إلى جميع العناصر التي يمكن أن تؤثر على حجم رأس المال خلال الفترة المحاسبية ماعدا العمليات مع الملاك [3]، وهو ما يتفق مع مدخل قياس الدخل المسمى بالمحافظة على رأس المال capital maintenance، والذي يرى أن الدخل هو الفرق بين صافي الأصول في بداية الفترة ،وصافي الأصول في نهاية الفترة بعد استبعاد مساهمات وتوزيعات الملاك خلال الفترة [4].

وعلى ذلك فإن الدخل الشامل يتضمن: عناصر الدخل المحاسبي التقليدي بالإضافة إلى عناصر الدخل الشامل الآخر.وبصفة عامة لا يوجد اتفاق حول البنود التي يجب أن تدرج في قائمة الدخل الشامل الآخر، وقد تم تعديل بنود الدخل الشامل الآخر التي أقرتها معايير المحاسبة المصرية (2016) في صورة إضافة مجموعة أخرى من البنود وفقاً للإصدار الأخير للمعيار المحاسبي الأول لعام (2019) والتي تتمثل في:

- عادة قياس نظم المزايا المحددة
- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي.
- المكاسب والخسائر من الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- المكاسب والخسائر الناتجة عن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية تم تخصيصها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الجزء الفعال من المكاسب والخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي، والمكاسب والخسائر من أدوات التغطية المستخدمة في تغطية استثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- مبلغ التغير في القيمة العادلة لبعض الالتزامات المالية المخصصة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فيما يرتبط بالتغيرات في خطر الائتمان
- التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالقيمة الزمنية لعقود الخيارات عند فصل القيمة الداخلية (intrinsic value) والقيمة الزمنية لعقد الخيار وتخصيص فقط التغير في القيمة الداخلية كأداة تغطية

- التغيرات في قيمة العناصر الآجلة في العقود الآجلة عند فصل المكون الآجل عن المكون الفوري لعقد آجل وتخصيص فقط التغير في المكون الفوري كأداة تغطية والتغير في مبلغ هامش أساس العملة الأجنبية لأداة مالية عندما يتم استبعاده من تخصيص هذه الأداة المالية كأداة تغطية.

2. طبيعة المخاطر المرتبطة بمعلوماتية بنود الدخل الشامل الأخر

لا يوجد تعريف ثابت وموحد لمصطلح المخاطر (الخطر)، حيث يتأثر مفهومها ومكوناتها وفقاً للمجال الذي يستخدم فيه، إلا أنه بصفة عامة ترتبط المخاطر ارتباطاً أساسياً بالأحداث المستقبلية التي توصف بحالة من عدم التأكد من حيث حدوثها من عدمه أو من حيث درجة حدوثها أو الآثار المترتبة على ذلك، وتشير حالة عدم التأكد إلى عدم القدرة على تكوين تصور واضح ومحدد عن التوقعات المستقبلية للأحداث التي يمكن أن تحدث مستقبلاً والتي عادة ما تكون بسبب نقص المعلومات [5] وعلى ذلك فقد عرفت منظمة المعايير الدولية المخاطر على أنها "احتمالات تتسم بعدم التأكد وتؤثر بشكل هام ومعنوي على مدى تحقيق الأهداف" [6]

ويرتبط وجود وخلق المخاطرة في بيئة الأعمال بمجموعة من العوامل التي يمكن تصنيفها بشكل عام إلى مخاطر تتعلق بالسوق ككل، ومخاطر تتعلق بطبيعة الصناعة وأخرى تتعلق بالمشروع، ومن أهمها انخفاض القوة الشرائية للأموال، التذبذب في أسعار الفائدة والعملات، التقلبات السوقية، العوامل المرتبطة بعملية الاقتراض، التطورات التكنولوجية، سياسات وأساليب الإدارة [7].

وفي ضوء ما سبق يتبادر إلى أذهاننا سؤال حول ما تحمله بنود الدخل الشامل الآخر من معلومات عن المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية مواجهتها والتي تحملها إلى مستخدمي القوائم المالية

وفيما يلي نستعرض طبيعة بنود الدخل الشامل الآخر وفقاً لما جاء في معايير المحاسبة المصرية المعدلة بالقرار الوزاري رقم (69) لسنة 2019، للوقوف على مدى ما تحمله تلك البنود من معلومات عن المخاطر:

- بنود الدخل الشامل الآخر ذات طبيعة غير اعتيادية بمعنى أن بنود الدخل الشامل لا ترتبط بالنشاط العادي للمنشأة بينما ترتبط بالأنشطة غير الاعتيادية وغير المتكررة.

- تعتبر بنود الدخل الشامل الآخر بنوداً غير محققة ناتجة عن التغير في القيم والتي تتأثر بعدة عوامل وقوى خارجية مما يجعلها توصف بالتذبذب والتقلب[8] متمثلة في مجموعة من المخاطر من أهمها المخاطر الإكتوارية، المخاطر الائتمانية، تذبذب أسعار الفائدة والعملات وغيرها.
- يرتبط بنود الدخل الشامل الآخر في مجملها بالبعد المستقبلي حيث أنها مكاسب وخسائر غير محققة بعد وينتظر تحقيقها في المستقبل، مما قد تعطى مؤشرات تنبؤية عن دخل وأداء المنشأة في المستقبل، وبناءاً على ذلك فإن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل أضاف البعد المستقبلي لدخل المنشأة والذي يحمل مخاطر عدم التأكد.
- أن ارتباط معظم تلك البنود بالقيمة العادلة يعتبر انعكاساً مناسباً للواقع الاقتصادي إلا أنه أضاف إليها طبيعة غير ثابتة ومتقلبة مما قد تعطى انطباعاً بعدم استقرار الدخل وزيادة المخاطر التي تواجه المنشأة[9].
- تعبر عناصر الدخل الشامل الأخر عن الزيادة في حقوق الملكية من مصادر بخلاف التعامل مع الملاك متمثلة في عناصر المكاسب والخسائر غير المحققة وبالتالي فهي غير قابلة للتوزيع بشكل مؤقت فقد يتحول جزء منها مستقبلا لأرباح أو خسائر محققة قابلة للتوزيع تؤثر بشكل مباشر وواضح على أداء المنشأة وأرباحها.
- تتمثل المخاطر المرتبطة ببنود الدخل الشامل الآخر في المخاطر النظامية والتي لا يمكن تجنبها والتي تمثل ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والناتجة عن عدة أمور من أهمها التغير في القيمة الشرائية، مخاطر تغيير أسعار الفائدة والمخاطر الإرادية ومخاطر تذبذبات أسعار الصرف
- يتضمن بعض بنود الدخل الشامل الآخر المكاسب والخسائر المتعلقة بأساليب وأدوات التحوط والتغطية التي تستخدمها المنشأة لمواجهة مخاطر التقلب في التدفقات النقدية المرتبطة بكامل أصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة الحدوث، أو مخاطر التعامل بالأسهم أو العملات مثل عقود الخيارات والعقود الآجلة.

3. تطور الإفصاح المحاسبي عن الدخل الشامل

بدأ الاهتمام بمفهوم الدخل الشامل منذ فترة ليست بالقليلة تقريبا منذ 1966 [10]، ولكن استمر الجدل حول أهمية هذا المفهوم وكيفية الإفصاح عنه، وجاءت الممارسات المحاسبية

متجاهلة بشكل كبير مفهوم الدخل الشامل مما زاد من حدة الانتقادات الموجه لملائمة المعلومات المحاسبية من الفئات المستخدمة لها[11].

وفي عام 1997 قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بإصدار المعيار المحاسبي رقم (130) والذي يلزم الشركات بالإفصاح والتقرير عن الدخل الشامل في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما سمح بالاختيار في طريقة العرض بين(الإفصاح عنه في قائمة واحدة مع الدخل التقليدي أو الإفصاح عنه في قائمة منفصلة، أو الإفصاح عنه في قائمة التغيرات في حقوق الملكية).

وبعد عدة سنوات من التجاهل العالمي لمفهوم الدخل الشامل فقد ظهر تعاون بين مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وذلك عام (2001) في شكل إعداد مشروع مشترك للإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء مجموعة من المبادئ [12].

وجاء المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لعام (2001) مطالباً الشركات المساهمة بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل. ومع تزايد الاهتمام بالقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي تم تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (2007) للتأكيد على أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل إما في قائمة واحدة أو في شكل قائمتين منفصلتين.

وفي (2011) قام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB بتعديل المعيار (130) حيث تم إلغاء البديل الثالث للإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية، وأبقى على البديلين الأول والثاني. كما قام مجلس المحاسبة الدولي IASB بتعديل المعيار الدولي رقم (1) لتصبح قائمة الدخل الشامل قائمة أساسية ضمن المجموعة الكاملة للقوائم المالية. كما ألزم مجلس التقارير المالية الدولية (IFRS 2015) الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل الشامل.

وفي عام 2016 وفي إطار تبني مصر معايير المحاسبة الدولية، فقد تم تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (1) حيث أصبح من ذلك التاريخ الإفصاح عن الدخل الشامل إفصاحاً إلزامياً في قائمة مستقلة (قائمة الدخل الشامل) كجزء لا يتجزأ من المجموعة الكاملة للقوائم المالية.

وفي ضوء العرض السابق نتساءل عن الأسباب وراء هذا التطور في الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الأخرى؟ فمن الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية إلى الإفصاح إلزامياً

في قائمة مستقلة للدخل الشامل – كما هو الحال في مصر – أو متصلة بقائمة الدخل العادي كما هو الحال في بعض الدول الأخرى.

وبالرجوع إلى نتائج المشروع المشترك بين FASB &IASB للتقرير عن الأداء نجد أن هناك اتفاق على أن استخدام القيمة العادلة كأساس للتقييم يستلزم معه أن يتم استبدال خاصية الموثوقية Reliability ،- والمرتبطة بأساس التكلفة التاريخية- بخاصية العرض العادلFaithfulness، وزيادة التركيز على خاصية الملائمة Relevance [13]، وهو ما أكد عليه أيضا مجلس التقارير المالية الدولية (IFRS) [14].، كما أن الإفصاح الإلزامي للدخل الشامل يأتي متفقاً مع مفهوم الفائض النظيف، والذي يتبنى وجوب ظهور جميع بنود الدخل في قائمة الدخل وألا يتجاوز بعضها هذه القائمة ليظهر في قائمة التغيرات في حقوق الملكية[15]

كما يعتبر الإفصاح الإلزامي لبند أو بنود معينة في قائمة محددة هو نوع من التوسع في الإفصاح من ناحية، كما أنه يعطي مؤشراً لمدى أهمية هذه البنود لزيادة ملائمة ومصداقية القوائم المالية.

ومن الناحية التطبيقية فقد أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل، فقد أكدت دراسة معهد المحاسبة الأمريكي 1997أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل يزيد من فاعلية المعلومات المحاسبية عند تقييم أداء المنشأة أو تقييم حقوق الملكية أو التنبؤ بالتدفقات النقدية [16].ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (Bao, et al.) والتي أرجعت ذلك لطبيعة معلومات الدخل الشامل التي تعطي تقييماً شاملاً للأداء في الماضي والحاضر والمستقبل[17]، حيث يرى (Bataineh&Rababah) أن الدخل الشامل يتضمن محتوى إخباري مفيد للمعلومات المستقبلية كما أنه يمثل قيمة معلوماتية أعلى لإمكانية تقييم أداء المنشأة[18]، وهو ما يفسر ما توصلت إليه بعض الدراسات [19] من كون الدخل الشامل له قوة تفسيرية تتراوح بين 50% إلى 63% من تغيرات أسعار الأسهم، وأن معلومة نصيب السهم من الدخل الشامل من المعلومات المحاسبية المؤثرة في قرار الاستثمار في الأوراق المالية.

كما أن الاتجاه نحو تقليل الاختيارات عند الإفصاح عن الدخل الشامل واللجوء إلى إلغاء اختيار الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية بشكل كلي يرجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها الاهتمام الكبير الذي تحظى به قائمة الدخل من قبل

المستفيدين من القوائم المالية مقارنة بغيرها من القوائم بما تحمله من معلومات عن أداء المنشأة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح حالياً ومستقبلاً، وبالتالي فهي ذات تأثير جوهري على قرارات مستخدمي القوائم المالية، فالمقدرة التفسيرية لعرض عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل أكبر منها عند عرضها في قائمة التغير في حقوق الملكية [20]، كما أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة الدخل (قوائم الأداء) يوفر قيمة ملائمة أعلى للمستخدمين، بينما الإفصاح عنه في قائمة التغير في حقوق الملكية لا يكون له تأثير على خاصية الملائمة [21]. فالإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة لا تعكس الأداء (التغير في حقوق الملكية) وفقاً لرأي FASB يؤدي إلى نقص الشفافية [22] مما يدفع الشركات ذات مؤشرات الأداء المنخفضة والتي تتبنى إدارة الأرباح إلى اللجوء إلى الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة التغيرات في حقوق الملكية بغرض إخفاء تلك النتائج والتصرفات وعدم إبرازها [23]

وعند مقارنة الإفصاح عن الدخل الشامل وفقاً للبديلين المتبقيين (قائمة الدخل أو قائمة مستقلة للدخل الشامل)، حيث يرى (Pandit et,al.) أن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة يسمح بعرض معلومات تفصيلية عن الدخل الشامل ومكوناته مما يزيد من ملائمة تلك المعلومات وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار[24] . كما أكدت دراسة (Kim) على أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة واحدة مع باقي بنود الدخل التقليدي تحدث نوعاً من الالتباس والخلط لمستخدمي القوائم المالية مما يقلل من منفعة تلك المعلومات وهو ما دفع حوالي 92% من المنشآت التي تفصح عن بنود الدخل الشامل أن تفصح عنها في قائمة منفصلة[25]

وهذا ما تبنته معايير المحاسبة المصرية حيث نصت في المادة رقم (81) للمعيار المحاسبي المصري رقم (1) "أنه على المنشأة أن تفصح عن كافة بنود الدخل والمصروفات التي تم الاعتراف بها خلال الفترة في قائمتين منفصلتين أحداهما تعرض مكونات الربح أو الخسارة (قائمة الدخل) والثانية تبدأ بالربح أو الخسارة وتعرض عناصر الدخل الشامل الأخر (قائمة الدخل الشامل).

4. الدخل الشامل كأساس لتقييم إدارة المخاطر

يقصد بإدارة المخاطر أنها عملية وضع إجراءات وطرق بهدف تجنب جميع المخاطر المحتملة قبل وقوعها أو التعامل معها أو التقليل من تأثيرها[26]. متفقة من الناحية الفكرية مع سياسة الحيطة والحذر المحاسبية من حيث الاحتياط والتعامل مع أي خسائر محتملة مستقبلاً. وهي عملية استباقية لاكتشاف المخاطر المحتملة ووقائية من النتائج السلبية وغير المرغوب فيها.

وهي أسلوب من أساليب الإدارة تهدف بشكل أساسي وجوهري إلى تعظيم إمكانية تحقيق نتائج ايجابية عن طريق التحكم في المخاطرة وإخضاعها لوظائف الإدارة الأساسية من تخطيط وتنظيم ورقابة واتخاذ قرارات، مما يؤدي إلى المحافظة على استمرارية المنشأة وتعظيم الربح في الأجل الطويل وبالتالي زيادة قيمة المنشأة.

وبناءاً على ذلك فإن إدارة المخاطر تدخل ضمن سلوك وتصرفات الإدارة كوكيل عن أصحاب المصلحة والتي تخضع للتقييم للتأكد من أن الإدارة ستتخذ من القرارات والإجراءات التي تزيد بها من القيمة لأصحاب المصلحة بصفة عامة وللمساهمين بصفة خاصة.

وتعتبر القوائم المالية وما تحمله من معلومات مؤشراً هاماً وأساسياً لتقييم أداء وتصرفات الإدارة، وفي إطار انتقال الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر من قائمة التغير في حقوق الملكية إلى قائمة مستقلة (قائمة الدخل الشامل) ملحقة في ترتيبها بقائمة تحتل الصدارة في اهتمام مستخدمي القوائم المالية (قائمة الدخل)، فإنه من المتوقع أن تزداد أهمية المعلومات التي تحملها هذه القائمة، وسيحاول كل من المستخدمين المحترفين والمحللين الماليين وغير المحترفين للقوائم المالية من تحليل وتفسير تلك المعلومات وما تحمله من إشارات عن أداء المنشأة وبالتالي أداء الإدارة.

وفقاً لما سبق توضيحه سابقاً بأن ما تحمله بنود الدخل الشامل الآخر من معلومات حول المخاطر التي تواجه المنشأة والمكاسب والخسائر المرتبطة باستخدام بعض أساليب التحوط ومحاسبة التغطية والمشتقات التي تستخدمها الإدارة لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية، وما تتصف به هذه المعلومات من تذبذب وعدم استقرار مما قد يعطي انطباعاً ايجابياً أو سلبياً لمستخدمي القوائم المالية لمدى استقرار دخل المنشأة وأهمية المخاطر التي تواجهها، فإنه من المتوقع أن تحرص الإدارة على بث الثقة وإرسال رسالات

اطمئنان إلى مستخدمي القوائم المالية وأصحاب المصلحة حول أداء المنشأة المستقبلي هذا من ناحية ومن ناحية أخرى للتأكيد على قيام الإدارة بدورها كوكيل وفقاً لتوقعات أصحاب المصلحة، وذلك من خلال الحرص على تفعيل دور إدارة المخاطر والإفصاح عن كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بها.

وتعتمد فاعلية إدارة المخاطر على مجموعة من البنود من أهمها:[27]

- وضح هدف واضح ومحدد لإدارة المخاطر
- وضع معايير لتحديد مكونات إدارة المخاطر
- توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية
- تحديد المخاطر لكافة أنشطة المنشأة
- ترتيب المخاطر حسب الأولويات من حيث حجم الخسائر واحتمالية حدوثها
- استخدام الأساليب الحديثة والمتطورة لمواجهة وتخفيض آثار المخاطر
- مراقبة تطورات كل نوع من أنواع المخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وفقاً لسيناريوهات مسبقة.
- ربط المخاطر بإجراءات رقابية
- التقييم المستر لعملية إدارة المخاطر
- التوسع في الإفصاح الاختياري عن جميع جوانب إدارة المخاطر وما يتعلق بها من إجراءات وعقد مبرمة وتوقعات مستقبلية.

ثانيا: الإطار التطبيقي

1. مجتمع وعينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض البحث، حيث تم تصميمها واختبارها قبل توزيعها على عينة الدراسة، وقد صمم الاستقصاء علي مقياس "ليكرت" الخماسي، وتضمن مجتمع البحث الفئات التالية: أعضاء هيئات التدريس، ومعدي القوائم المالية، والمحاسبين والمحللين الماليين، المراجعين، وتم استخدام المعادلة التالية في تحديد حجم العينة العشوائية البسيطة كما يلي:

$$\text{الخطأ المعياري المسموح به} = \text{الدرجة المعيارية} \sqrt{\frac{\text{ق}\,(1-\text{ق})}{\text{ن}}}$$

ولقد تم وضع الافتراضات التالية:

- **ن = حجم العينة**
- **ق= تعنى نسبة توافر الخصائص في مجتمع البحث وهي عادة يتم افتراضها بقيمة** 50%.
- **معامل الثقة** 90% **بحدود خطأ مسموح به بنسبة** (+، −) 10 %.
- **الدرجة المعيارية لمعامل الثقة** 90% **من الجداول الإحصائية =** 2

وبتطبيق الافتراضات التالية، فيكون حجم العينة كما يلي:

$$0.01 = 2 \sqrt{\frac{0.5 \times 0.5}{\text{ن}}}$$

حجم العينة = 100 **مفردة، وتم تجميع** (80) **استقصاء صالح للتحليل الإحصائي كما يلي:**

جدول (1) **توزيع عينة الدراسة**

الجهة	القوائم المرسلة	القوائم المقبولة
أعضاء هيئات التدريس	25	23
معدي القوائم المالية	25	21
مراجعين ومحاسبين في مكاتب مراجعه	25	18
المحللين الماليين	25	18
إجمالي	100	80

ويوضح الجدول التالي الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

جدول (2) **الخصائص الديموجرافية لعين الدراسة عينة الدراسة**

الجهة	5 سنوات فأقل	5-10 سنوات	11-15 سنة	15 فأكثر
أعضاء هيئات تدريس	صفر	9	صفر	14
معدي قوائم مالية	3	2	10	6
مراجعين ومحاسبين	4	صفر	5	9
محللين ماليين	8	4	6	صفر
إجمالي 80	15	15	21	29

2. أساليب المعالجة الإحصائية

تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS Ver.20 **لتحليل البيانات، باستخدام الأساليب التالية:**

- معامل "كرونباخ ألفا" لقياس الثبات.
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات لتوصيف عينة الدراسة.
- معامل ارتباط "بيرسون" لقياس صدق الارتباط بين المتغيرات.
- الانحدار الخطى البسيط لبيان العلاقات الانحدارية بين المتغيرات.

3. اختبار ثبات قائمة الاستبيان باستخدام "معامل كرونباخ ألفا"

تتراوح قيمة معامل "ألفا" بين صفر، وواحد صحيح، وكلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ثبات أعلى، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة:

جدول (3) معاملات الثبات باستخدام "معامل كرونباخ ألفا"

المتغير	عدد العبارات	معامل α
إدارة المخاطر	8	%87.5
طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر	5	%80.5
الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر	6	%77.4

يبين الجدول السابق ثبات مقبول لاستمارة الاستقصاء ويطمئن إلى استقرار آراء واتجاهات عينة البحث حيث كانت معاملات الثبات أعلي من 50% لكل متغيرات الدراسة الميدانية.

4. اختبار صدق الارتباط بين متغيرات الدراسة

جدول (4) صدق الارتباط باستخدام "معامل ارتباط بيرسون"

المتغيرات المستقلة	قيمة الارتباط	المعنوية	المتغير التابع
طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر	0.307**	0.006	إدارة المخاطر
الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر	0.212**	0.002	

يبين الجدول السابق أن هناك ارتباط متوسط عند مستوي معنوية 0.01 بين متغيرات الدراسة الرئيسية.

5. اختبار الفروض

اختبار الفرض الأول

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر علي فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ. معامل الارتباط

جدول (5) مصفوفة الارتباط للفرض الأول

المتغير المستقل	معامل ارتباط	المعنوية	المتغير التابع
طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر	0.524 (**)	0.000	فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية 0.01

وفقاً للجدول السابق يتضح وجود ارتباط طردي بين طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة معامل ارتباط 0.524، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتشير إلى أنه كلما زاد الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل الآخر بطبيعتها التي تحمل مؤشرات للمخاطر التي تواجه المنشأة زادت فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ب. تحليل التباين

جدول (6) تحليل التباين للفرض الأول

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
			القيمة	المعنوية
الانحدار	11.625	2.325	5.593	0.000
الخطأ	30.763	0.416		

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة اختبار "ف" 5.593 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج. معامل التحديد

جدول (7) معامل التحديد للفرض الأول

البيان	R2	الخطأ المعياري
معامل التحديد	0.274	0.64476

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R2 = 0.274، وهو يعنى أن طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر تفسر فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة بنسبة 27.4%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في

العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

د. معامل التأثير

جدول (8) معامل التأثير للفرض الأول

البيان	معامل Beta	المعنوية
معامل التأثير	0.277	0.002

يبين الجدول السابق أن معامل بيتا، 0.227 وهو يعني أن الإفصاح عن طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر تؤثر في فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة حيث بلغت قيمة هذا التأثير وفقاً لمعامل بيتا 27.7%.

مما سبق يتضح صحة الفرض الأول، أي أنه:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لطبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر علي فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

اختبار الفرض الثاني

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر علي فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ولإثبات صحة هذا الفرض نقوم بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ. معامل الارتباط

جدول (9) مصفوفة الارتباط للفرض الثاني

المتغير المستقل	معامل ارتباط	المعنوية	المتغير التابع
الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر	0.569 (**)	0.000	فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة

** دال إحصائياً عند مستوى إحصائية 0.01

وفقاً للجدول السابق يتضح وجود ارتباط طردي بين الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة معامل ارتباط 0.569، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتشير إلى أن الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر يؤدي إلى زيادة فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

ب. تحليل التباين

جدول (10) تحليل التباين للفرض الثاني

البيان	مجموع المربعات	متوسط المربعات	اختبار " ف "	
			القيمة	المعنوية
الانحدار	13.722	2.287	5.824	0.000
الخطأ	28.665	0.393		

بالنظر في جدول تحليل التباين السابق يتضح وجود علاقة انحدارية بين الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر وبين فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة، حيث كانت قيمة اختبار "ف" 5.824 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01 وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ج. معامل التحديد

جدول (11) معامل التحديد للفرض الثاني

البيان	R2	الخطأ المعياري
معامل التحديد	0.324	0.62664

يبين الجدول السابق أن معامل التحديد R2 = 0.324، وهو يعنى أن الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر تفسر فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة بنسبة 32.4%، أما النسبة الباقية فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة الانحدارية بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن أسلوب سحب العينة ودقة القياس وغيرها.

د. معامل التأثير

جدول (12) معامل التأثير للفرض الثاني

البيان	معامل Beta	المعنوية
معامل التأثير	0.076	0.006

يبين الجدول السابق أن معامل بيتا، 0.076وهو يعني أن الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر تؤثر في فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة حيث بلغت قيمة هذا التأثير وفقاً لمعامل بيتا 7.6%.

مما سبق يتضح صحة الفرض الثاني، أي أنه: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر على فاعلية إدارة المخاطر في ضوء التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة.

6. التحليل الوصفي للنتائج:

أ. التحليل الوصفي لنتائج الدراسة للمتغير المستقل الأول (طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر)

جدول (13) التحليل الوصفي لمتغير "طبيعة معلومات الدخل الشامل الآخر"

م	العبارات	المتوسط
1	ارتباط بنود الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة أضاف إليها طبيعة غير ثابتة ومتقلبة.	4.3750
2	تتأثر بنود الدخل الشامل الآخر بمجموعة من المخاطر النظامية مثل التغير في القيمة الشرائية، تغير أسعار الصرف، تغير أسعار الفائدة...	4.4250
3	خضوع بعض بنود الدخل الشامل الآخر إلى احتمالية التحول من بنود غير محققة إلى بنود محققة يزيد من تعرضها لمخاطر عدم التأكد.	4.1875
4	تعطي بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بأساليب وأدوات التغطية والتحوط انطباعاً عن أداء المنشأة تجاه إدارة المخاطر	4.0875
5	تحول بعض بنود الدخل الشامل الآخر من مكاسب أو خسائر غير محققة إلى مكاسب أو خسائر محققة يزيد من مخاطر التأثير السلبي على صافي دخل المنشأة.	4.1870

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أكبر من 3 درجات (المتوسط المرجح) كانت الموافقة بشدة على جميع العبارات. ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر العبارات التي لاقت موافقة من الفئات المستهدفة هي " تتأثر بنود الدخل الشامل الآخر بمجموعة من المخاطر النظامية مثل التغير في القيمة الشرائية، تغير أسعار الصرف، تغير أسعار الفائدة..." وهو ما يؤكد على ما تحمله بنود الدخل الشامل من انطباعات ومؤشرات عن المخاطر التي تواجه المنشأة.

ب. التحليل الوصفي لنتائج الدراسة للمتغير المستقل الثاني (الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر)

جدول (14) التحليل الوصفي لمتغير "الإفصاح عن قائمة مستقلة للدخل الشامل الآخر"

م	العبارات	المتوسط
1	يضفي أهمية خاصة لبنود هذه القائمة	4.3625
2	يسمح بوجود تفاصيل أكثر مما يوفر قيمة ملائمة أعلى للمستخدمين	4.4250
3	يقلل من فرص إمكانية إخفاء النتائج غير المرغوب فيها	4.1125
4	يعطي تقييماً شاملاً لأداء المنشأة عن الماضي والحاضر والمستقبل	3.9750
5	يساهم في تحقيق العرض العادل من حيث مطابقة المعلومات التي تحملها للأحداث التي تمر بها المنشأة وتعكس الظواهر الاقتصادية التي تمثلها	4.0625
6	يقلل من الالتباس والخلط بين بنود الدخل التقليدي والدخل الشامل	4.3625

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أكبر من 3 درجات (المتوسط المرجح) كانت الموافقة بشدة على جميع العبارات. ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر العبارات التي لاقت موافقة من الفئات المستهدفة هي " يسمح بوجود تفاصيل أكثر مما يوفر قيمة ملائمة أعلى للمستخدمين".

ج. التحليل الوصفي لنتائج الدراسة للمتغير التابع (فاعلية إدارة المخاطر)

جدول (15) التحليل الوصفي لمتغير "فاعلية إدارة المخاطر"

م	العبارات	المتوسط
1	تحديد هدف واضح لإدارة المخاطر	4.2875
2	وضع إستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر	4.1750
3	تحديد المخاطر لكافة أنشطة المنشأة	4.4625
4	ترتيب المخاطر حسب الأولويات من حيث حجم الخسائر واحتمالية الحدوث	4.5250
5	استخدام الأساليب الحديثة لمواجهة والتعامل مع المخاطر	4.2375
6	ربط المخاطر بإجراءات رقابية	4.2370
7	التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر واتخاذ الإجراءات التصحيحية	4.2870
8	التوسع في الإفصاح الاختياري عن جميع جوانب إدارة المخاطر	4.1750

بالنظر في الجدول السابق نجد أن المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور أكبر من 3 درجات (المتوسط المرجح) كانت الموافقة بشدة على جميع العبارات. ويلاحظ من النتائج السابقة أن أكثر العبارات التي لاقت موافقة من الفئات المستهدفة هي " تحديد المخاطر لكافة أنشطة المنشأة"

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخصيها فيما يلي:

- ضرورة وأهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر.
- تتميز بنود الدخل الشامل الآخر بعدد من الخصائص التي تساهم في تكوين انطباعات وتوقعات عن المخاطر التي تواجه المنشأة وكيفية إدارتها والتعامل معها من قبل إدارة المنشأة.
- إن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في شكل قائمة مستقلة يحقق خاصية العرض العادل للمعلومات ويعطي تقييماً شاملاً لأداء المنشأة ويعمل على التقليل من إمكانية إخفاء النتائج غير المرغوب فيها نتيجة لعرضها في مكان بارز يزيد من أهميتها ويسمح بعرض تفاصيل أكثر تزيد من خاصية الملائمة وتمنع الالتباس والخلط مع بنود الدخل التقليدي.
- يمكن الاعتماد على قائمة الدخل الشامل كأساس لتقييم أداء الإدارة بصفة عامة وعلى أدارة المخاطر بصفة خاصة.
- أن الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في قائمة مستقلة للدخل الشامل يؤثر بشكل معنوي على تصرفات وسلوكيات الإدارة في شكل العمل على زيادة فاعلية إدارة المخاطر وذلك بسبب طبيعة المعلومات التي تحملها تلك البنود من ناحية، والموقع البارز المستقل لقائمة الدخل من ناحية أخرى.

التوصيات

- العمل على زيادة وعي مستخدمي القوائم المالية حول أهمية المعلومات التي تحملها بنود الدخل الشامل الآخر.
- ضرورة التقييم المستمر لآي تعديلات وتطورات بمعايير المحاسبة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- التأكيد على مسئولية الإدارة فيما يخص بث الثقة والطمأنينة وتقليل حالة عدم التأكد فيما يخص المخاطر التي تواجه المنشأة عن طريق زيادة فاعلية إدارة المخاطر.

الهوامش

1. شاهين، على عبد الله، النظرية المحاسبية- إطار فكري تحليلي وتطبيقي، الطبعة الأولى، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2008، ص: 201.

2. عمر، احمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص: 1236.

3. Firescu, Victoria. "Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting." *Procedia Economics and Finance* 20 (2015): 218-223.

4. Bhamernsiri,Sak;Wiggins,Casper." Comprehensive income disclosures: certified public accountant."*The CPA Journa71.10 (2001): p54.*

5. بحيري، أحمد هاني، "الإفصاح عن المخاطرة في التقارير المالية المنشورة" ***مجلة البحوث التجارية*** **: جامعة الزقازيق - كلية التجارة مج 11، ع 13 (1989)، ص: 5-8.**

6. ISO.Risk management- Principles and guidlines.Geneva:ISO copyright office. (2009): p30.

7. بحيري، أحمد هاني، مرجع سبق ذكره.ص.6

8. *Bamber, Linda Smith, et al. "Comprehensive income: Who's afraid of performance reporting?" The Accounting Review 85.1 (2010): 97-126.*

9. Firescu, Victoria, and Maria Daniela Bondoc. "The relevance of comprehensive income compared to net income for the measurement and presentation of company performance." *Annals of the University of Craiova, Economic Sciences Series* 1.44 (2016): pp 319-330.

10. قايد، متولي، "مفهوم الدخل الشامل والتقرير عن الأداء المالي للشركات: الواقع والاتجاهات واحتمالات التطوير على ضوء مجهودات المجلس الدولي للمعايير المحاسبية" ***آفاق جديدة للدراسات التجارية*** **: مصر مج 20،ع3 (2008) ، ص: 39.**

11. المرجع السابق، ص: 40.

12. حسين، محمد إبراهيم، "تطور مفهوم الدخل الشامل في ضوء إصدارات الهيئات المهنية". ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** **: مصر يوليو، ع3(2011). ص..11**

13. خميس،حسن كامل."اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة". ***الفكر المحاسبي*** **: مصر مج22، ع 1(2018)، ص. 5.**

14. المرجع السابق. ص..16

15. Du, Ning, Kevin Stevens, and John McEnroe. "The effects of comprehensive income on investors' judgments." *Accounting Research Journal* 28.3(2015): pp. 284-299.

16. قايد، متولي. مرجع سبق ذكره.ص.39

17. Bao, Xiaoyan, et al. "Does the Variability of Other Comprehensive Income (OCI) Play a Role in the Determination of Cost of Debt, Capital Structure and Credit Ratings?." (2017): pp1-45.http://ssrn.com.

18. Bataineh, Ashraf, and Abedalqader Rababah. "Comprehensive Income and Net Income, which is more powerful in predicting Future Performance." *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences* 6.2 (2016): 114-120.

19.عصيمي،احمد زكريا."اثر الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخرى على ملائمة معلومات الربح المحاسبي وتحسين عملية التنبؤية للبنوك السعودية".*مجلة التجارة والتمويل*: مصر مج يونيو،ع2(2012)،ص 217-260.

20.حبيبة،محمد محمد."الآثار المتوقعة لتغير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015"*مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* :مصر مج54،ع1(2017)، ص ص 55-520

21. Xu, Wenjing, and Ming Qi. "Presentation Pattern and the Value Relevance of Comprehensive Income---Evidence from China." *International Journal of Economics and Finance* 9.6 (2017):pp 31-37.

22.الصايغ، عماد سعد."إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر- دراسة ميدانية".الفكر المحاسبي،مصر:مج21،ع3(2017)، ص.22

23. Lin, Wang, and Men Rong. "Impacts of other comprehensive income disclosure on earnings Management." *Nankai Business Review International*3.1 (2012): pp. 93-101.

24. Pandit, G., Allen Rubenfield, and J. Phillips. "Current NASDAQ corporation methods of reporting comprehensive income." *The American Journal of Business* 21.1 (2006): pp13-19.

25. Kim, Jung Hoon. "Presentation formats of other comprehensive income after accounting standards update 2011-05." *Research in Accounting Regulation* 28.2 (2016): 118-122.

26. عبد الغفار،نورهان السيد." قياس وتحليل الآثار المترتبة على تطبيق محاسبة القيمة العادلة للمشتقات المالية واستخدام التحوط المحاسبي بالأدوات المالية المشتقة في إدارة المخاطر المالية: دراسة تطبيقية".*المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* : مصر مج 10، ع1 (2019)، ص: 250.

27. يمكن الرجوع إلى:

- عد الباري، احمد عابد." تحليل العلاقة بين فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وحجم المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك الخاصة". *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية* : مصر، مج7،ع3(2016): ص 180،179.
- حماد، طارق عبد العال. إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2007، ص.123.
- الطيب، الصادق محمد."جودة المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر: دراسة ميدانية على المؤسسات الحكومية العاملة بولاية البحر الأحمر".*مجلة جامعة البحر الأحمر للعلوم الإنسانية*،مج ديسمبر،ع2(2016): ص 47،46.
- صندوقة، سميرة محمد."تقنيات وأدوات واستراتيجيات إدارة الخطر". المؤتمر العلمي الدولي الأول: التحوط وإدارة الخطر بالصناعة المالية الإسلامية".*مركز السنابل للبحث وتطوير الموارد البشرية ومركز بيان للهندسة المالية الإسلامية بالسودان* (2017): ص 424-445.
- حوري،زينب."إدارة الخطر ومعالجته".*مجلة العلوم الانسانية*:جامعة منتوري، قسنطينة، ديسمبر، ع22 (2004)، ص: 82-85.

دور جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بشأن ترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية

(دراسة حالة على مجموعة سامبا المالية)

د. نجلاء إبراهيم عبدالرحمن- أستاذ مشارك

جامعة الملك عبدالعزيز- جده-المملكة العربية السعودية

أ. فاطمه محمد – باحثة ماجستير

جامعة الملك خالد- أبها – المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية. وأهمية الدور الذي تحققه جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات، ومنح التسهيلات الائتمانية. وذلك من خلال دراسة حالة القروض والسلف في مجموعة سامبا المالية. وتكونت عينة الدراسة من 10 عينات من القوائم، والتقارير المالية السنوية المنشورة على موقع مجموعة سامبا الإلكتروني. وقد اختارت الباحثتان الفترة الزمنية ما بين 2010م – 2019م؛ واعتمدت في ذلك على منهج دراسة الحالة الوصفي. وبالنسبة لأدوات جمع بيانات الدراسة استخدمت النسب والأدوات المالية المناسبة مع المتغيرات المستقلة (مؤشر نمو حقوق المساهمين، الفائض من مخصص خسائر الائتمان، نسبة مديونية البنك، مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها، مؤشر مخاطر السيولة). بالإضافة إلى النسبة المالية للمتغير التابع (مؤشر تطور القروض والسلف). وصاغت الباحثتان فرضيات للدراسة بناء على أنه: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هذه المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع. واستخدمت العديد من الأساليب الإحصائية لاختبار مدى صحة هذه الفرضيات. ومن هذه الأساليب الإحصائية تحليل الانحدار، اختبار الارتباط الذاتي، معامل تضخم التباين VIF لاختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، معامل الارتباط بيرسون، اختبار د.واتسون. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج: بالنسبة للفرضيات الأساسية ظهرت نتيجتها حسب الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات الستة بعضها أكبر من وبعضها تساوي مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم أنه هناك تأثير من هذه المتغيرات المستقلة على القرارات الائتمانية. والمناسب قبول نتائج الفرضيات البديلة. وتوصي الباحثتان من خلال هذه النتائج؛ الاهتمام بقدر كبير بالحصول على معلومات محاسبية تتصف بالجودة من العملاء. ويجب على جميع البنوك، وشركات التمويل في المملكة العربية السعودية أن تلتزم بمبادئ الائتمان التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك لأن SAMAمن خلال هذه المبادئ ركزت على الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: جودة المعلومات المحاسبية، ترشيد القرارات الائتمانية، التحليل المالي.

The Role of Quality of Accounting Information in the Financial Statements regarding the Rationalization of Decisions-making related to Credit Facilities (Case study on Samba Financial Group)

Abstract

This study aimed to identify the importance of quality of accounting information in the financial statements and reports and its important role in rationalizing resolutions and granting credit facilities through studying the status of loans and advances in Samba Financial Group. The study sample consisted of 10 annual financial lists and reports published on Samba Group website. The researchers chose the time period between 2010 - 2019, and relied on the Descriptive Case Study approach. As for the data collection tools, the appropriate financial ratios and tools were used with the independent variables (shareholders equity growth indicator, surpluses from the credit losses allowance, Bank's debt ratio, Bank's activity indicator in employing deposits and property rights, loans, advances and investments indicator to total deposits of all types, and liquidity risk indicator), in addition to the financial ratio of the dependent variable (loan and advances development indicator). The researchers formulated the study's hypotheses based on the existence of a statistically significant relationship between these independent variables and the dependent variable. To test the validity of these hypotheses, several statistical methods were used including, regression analysis, Autocorrelation test, Variance Inflation Factor (VIF) of variance correlation between independent variables, Pearson Correlation Coefficient, and Durbin-Watson test. The study concluded a set of result. With regard to the main hypotheses, the results shows that, in accordance to the statistical significance of all six variables, some are greater than or equal to the significance level (0.05), thus, there is not enough statistical evidence to claim an effect of these independent variables on credit decisions. It is appropriate to accept the results of the alternative hypotheses. Through these results, the researchers recommend paying great attention to obtaining quality accounting information from the customers. As well as, all banks and finance companies in the Kingdom of Saudi Arabia must adhere to the credit principles set by the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), through which SAMA focused on the quality of accounting information.

Key Words: Quality of Accounting Information, Rationalization of Credit Decisions, Financial Analysis.

الفصل الأول

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1-1- المقدمة:

المعلومة المحاسبية لا بد وأن تتوفر فيها صفات معينة، ومن ضمن هذه الصفات أن تكون ذات جودة. حتى يتحقق الهدف المنشود من هذه المعلومة. ويوجد العديد من المهتمين والمترقبين للمعلومات المحاسبية؛ مستثمرين، مقرضين، محللين ماليين. ومع اختلاف الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية، فإن جميعهم لديهم طموح مشترك وهو أن تكون المعلومة المحاسبية تتصف بالجودة. لأن ذلك يجعل قراراتهم دقيقة بنسبة جيدة. "وتعتبر البنوك أحد المستفيدين من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية والتقارير الأخرى الملحقة بها. إذ يمكنها الحصول على معلومات عن المركز المالي للمنشآت التي تتعامل معها، وعن قدرة هذه المنشآت على سداد التزاماتها القصيرة والطويلة الأجل"(البلداوي والدولي،2010، ص422). المعلومات في مختلف التجارب الإنسانية، وبمختلف الأزمنة قد تم التأكيد على أهميتها. وأن غيابها أو نقصها أو عدم دقتها يؤدي إلى اتخاذ القرار الخاطئ والغير سليم مما يؤدي إلى الفشل وضياع الحقوق (اللامي والعيساوي،2015، ص74). وهذا يؤكد على أنه من الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية دقيقة ومكتملة؛ حتى تحفظ الحقوق، وتتخذ القرارات بجميع أنواعها ومن ضمنها (القرارات الائتمانية) بشكل سليم ويخلو من الخطأ قدر الإمكان. ويوجد بالمقابل لأهمية جودة المعلومات المحاسبية، أهمية التحليل المالي، دور النسب المالية في اتخاذ القرار المناسب. مما يعني أن الهدف الرئيسي للتحليل المالي باستخدام النسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية؛ من أجل تكوين قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار عند أداء عمله (حماد ورميلي،2018، ص 51). والباحثتان في هذه الدراسة تبحث في ربط جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم والتقارير المالية، مع دورها في ترشيد اتخاذ القرارات والتسهيلات الائتمانية الرشيدة من قبل الجهات المانحة للتسهيلات الائتمانية.

1-1-2- مشكلة الدراسة، والتساؤلات:

من الطبيعي أنه قبل اعتماد قرار منح القروض يتم عمل دراسة تفصيلية، وشاملة لكل ما يتعلق بالمنشأة. وذلك باستخدام الأدوات المناسبة للتحليل المالي لجميع القوائم والتقارير المالية الخاصة بالعمليات الائتمانية. لمعرفة مدى قدرة المنشأة على سداد القرض الممنوح لها بالوقت المتفق عليه، وسداد كل المصاريف التي تتعلق بالحصول على هذا القرض. بمعنى أن البنوك والمصارف، والشركات التي تعمل في مجال الحلول الائتمانية تهتم بالتحليل المالي الجيد للمنشآت التي تتعامل معها. وتلجأ لها وقت الحاجة للحلول والتسهيلات الائتمانية. وكما ذكر (إسماعيل،2016) أنه بسبب التطورات الكبيرة التي حصلت في محتويات وأهداف التقرير المالي، فإن كثير من الجهات التنظيمية والمهنية؛ اهتمت بإصدار توجيهات وقوانين لزيادة جودة التقرير المالي. "ولكي تكون المعلومات المالية ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها لا بد أن تتصف خصائصها بالجودة" (الدوري،2011،ص169). وهذا يجعل تركيز هذه الدراسة يتمحور حول ما هو دور جودة المعلومات المحاسبية في القوائم، والتقارير المالية، بشأن ترشيد اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية .

تساؤلات الدراسة:

واستنادا على مشكلة الدراسة تتمحور تساؤلات الدراسة عن الآتي/

1- **هل يوجد دور لمؤشر تطور - تغير القروض والسلف في ترشيد القرارات الائتمانية؟**
2- **هل هناك دور لمؤشر نمو حقوق المساهمين في ترشيد القرارات الائتمانية ؟**
3- **ما هو دور مؤشر المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان في ترشيد القرارات الائتمانية ؟**
4- **هل هناك دور لمؤشر مديونية البنك على ترشيد القرارات الائتمانية؟**
5- **هل لمؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية دور في ترشيد القرارات الائتمانية ؟**
6- **هل يوجد دور لمؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع في ترشيد القرارات الائتمانية؟**
7- **ما هو دور مؤشر مخاطر السيولة في ترشيد القرارات الائتمانية؟**

1-1-3 - أهمية الدراسة:

ترى الباحثتان أن الأهمية لهذه الدراسة تنبع من عنصرين وهما كالآتي: الأول/ أهمية أن تتصف المعلومة المحاسبية بالجودة، حيث أن الجودة تكسب المعلومة المحاسبية المزيد من الدقة، والمزيد من الثقة من قبل جميع المستفيدين. والمعلومة المحاسبية الملائمة، والموثوق بها. والتي ترد بالقوائم المالية تشكل ركن أساسي وهام في عملية اتخاذ قرار الائتمان. وذلك لأن لها دور مساعد في تحليل الوضع المالي، والوضع التشغيلي، والتدفق النقدي للشركة المقترضة (الدوري،2011،ص 169). والعنصر الثاني/ اتخاذ القرار الائتماني السليم بالاعتماد على الأدوات، والنسب المالية المناسبة للتحليل المالي؛ المتعلق بالمنشأة المقدمة على الاقتراض من الجهات المانحة للقروض والتسهيلات الائتمانية.

لذا سوف تتطرق هذه الدراسة الى معرفة دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية؛ عن طريق دراسة حالة لمجموعة سامبا المالية.

1-1-4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية. وأهمية الدور الذي تحققه في ترشيد القرارات، ومنح التسهيلات الائتمانية.

وذلك بالسعي لتحقيق الأهداف الفرعية الآتية، ويمكن تلخيصها في عدد من النقاط:

1- **معرفة دور مؤشر تطور - تغير القروض والسلف في ترشيد القرارات الائتمانية.**
2- **معرفة دور مؤشر نمو حقوق المساهمين في ترشيد القرارات الائتمانية.**
3- **معرفة دور مؤشر المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان في ترشيد القرارات الائتمانية.**
4- **معرفة دور مؤشر مديونية البنك في ترشيد القرارات الائتمانية.**
5- **معرفة دور مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية في ترشيد القرارات الائتمانية.**
6- **معرفة دور مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع في ترشيد القرارات الائتمانية.**
7- **معرفة دور مؤشر مخاطر السيولة في ترشيد القرارات الائتمانية.**

1-1-5- فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وأهميتها، وأهدافها. افترضت الباحثتان الفرضية الأساسية:

أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وترشيد القرارات الائتمانية.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

1. **يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين وترشيد القرارات الائتمانية.**
2. **يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان وترشيد القرارات الائتمانية.**
3. **يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر مديونية البنك وترشيد القرارات الائتمانية.**
4. **يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية وبين ترشيد القرارات الائتمانية.**
5. **يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع وترشيد القرارات الائتمانية.**
6. **يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مؤشر مخاطر السيولة وترشيد القرارات الائتمانية.**

بناء على فرضيات الدراسة أعلاه، صاغت الباحثتان المتغيرات المستقلة، والتابعة كالآتي:

1-1-6- متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة:

المتغير الأول (المستقل): تأثير أدوات التحليل المالي، ويتفرع من المتغير المستقل عدة متغيرات:

1- **مؤشر نمو حقوق المساهمين.** 2- **الفائض من مخصص خسائر الائتمان.**

3- **نسبة مديونية البنك.**

4- **مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية.**

5- **مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها.**

6- **مؤشر مخاطر السيولة.**

المتغير الثاني (التابع): القرارات الائتمانية، وهذا المتغير متمثل في نسبة التغير بالقروض والسلف.

1-1-7- منهجية الدراسة، وأدواتها:

اتبعت الباحثتان في الدراسة (المنهج الاستقرائي) فيما يتعلق بالجانب النظري من خلال الاطلاع واستقراء؛ الدراسات، والمراجع، والمقالات البحثية السابقة بنفس مجال هذه الدراسة. والمنهج المناسب للجزء الميداني (منهج دراسة الحالة الوصفي) فهذا المنهج يصف أنظمة المحاسبة المستخدمة عمليا، وتقنياتها، واجراءاتها. واكتشاف ما إذا كان يتم استخدام ممارسات وتقنيات تقليدية، أو حديثة (Ryan,Scapens,Theobald,2002؛ المحارفي، 2016) وبالنسبة لأدوات جمع بيانات الدراسة تم استخدام النسب والأدوات المالية المناسبة لمجال الدراسة. والتي تم من خلالها جمع بيانات الدراسة الميدانية المتعلقة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة لمجموعة سامبا المالية؛ لمدة عشر سنوات في الفترة الزمنية من 2010م – 2019م. وسوف يتم تحليلها بعد ذلك باستخدام برنامج احصائي (SPSS).

1-1-8- نطاق الدراسة، ومحدداتها:

بالنسبة لمجتمع الدراسة اقتصر نطاق البحث من الجانب الميداني على تحليل مالي لبعض البنود في القوائم والتقارير المالية لمجموعة سامبا المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني؛ كأحد البنوك في المملكة العربية السعودية التي تقدم خدمات وحلول عالمية المستوى. ولديه علاقات مالية واسعة مع العديد من الأفراد، الشركات والمؤسسات. بالتالي النتائج التي سيتم التوصل إليها ستكون مفيدة في تقديم الممارسات الخاصة بطبيعة القرارات الائتمانية، وسبل ترشيدها، وطبيعة الممارسة الحالية لها.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة ذات العلاقة

1-2-1- الدراسات السابقة ذات العلاقة:

تتركز الدراسة الحالية على محورين؛ المحور الأول يتمثل في أهمية جودة المعلومات المحاسبية، والمحور الثاني يتمثل في كيفية اتخاذ قرارات رشيدة فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية (منح القروض). ويوجد العديد من الدراسات السابقة التي ناقشت هذين المحورين، ونستعرضها من الأقدم إلى الأحدث:

دراسة الدوري (2011) هدفت إلى التعرف على مدى جودة المعلومات المحاسبية في النظام المحاسبي للشركات، التي تلجأ لطلب القروض والتسهيلات الائتمانية. وطبقت العينة على ثلاثة عشر بنك من بنوك الأردن التجارية. وكانت أبرز نتائجها أنه يوجد تأثير كبير لخصائص جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل. وأبرز توصياتها: ضرورة اعتماد البنوك بشكل أساسي على المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المقترضين؛ وذلك من خلال القوائم المالية المدققة. وعدم الاكتفاء بعوامل مثل: السمعة، ورأس المال، والضمانات.

دراسة الشمري (2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المعايير الائتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية. وذلك من خلال دراسة ميدانية تم عن طريقها التعرف على آراء مجتمع الدراسة من مدراء الائتمان والمخاطر في البنك الأهلي المتحد في الأردن. ومن أبرز نتائج هذه الدراسة: وجود أثر إيجابي لعنصري رأس المال، والسيولة المتوفرة لدى العميل على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد. ولا يوجد أثر لشخصية العميل، وسمعته، والرهن، والضمانات المقدمة من العميل، وجميع ظروفه الاقتصادية على موثوقية جودة المعلومات المحاسبية في البنك الأهلي المتحد.

دراسة الرشيدي (2014) هدفت إلى تحديد أثر جودة المعلومات المحاسبية من ملائمة، وموثوقية المعلومات، وقابلية المعلومات للمقارنة، وقابلية المعلومات للفهم، والتوقيت المناسب للمعلومات؛ على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية في الكويت. وعينة الدراسة طبقت على 382 موظف وموظفة من مديري الإدارات المالية، في البنوك التجارية والإسلامية الكويتية. وكانت أبرز نتائجها وجود أثر ذو دلالة احصائية لجودة المعلومات المحاسبية في الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية. وأبرز توصياتها: ضرورة اهتمام البنوك الكويتية بجودة المعلومات المحاسبية.

دراسة المطيري (2015) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة بالخصائص النوعية؛ الملاءمة، الموثوقية، الاتساق أو التماثل، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، الإفصاح الأمثل، والأهمية النسبية على السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية. وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أبرزها جاءت خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية بالمرتبة الأولى من حيث أثرها على السياسات الائتمانية

في البنوك التجارية الكويتية. حيث فسرت خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية ما نسبته (69,5%) من السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

دراسة عواودة (2015) الهدف منها كان اختبار تأثير النسب المالية، والعوامل الاقتصادية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. وتم استخدام البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية، وعددها بلغ ثلاثة عشر بنك للفترة الزمنية من 2001-2013م. وكانت من نتائجها البارزة أنه يوجد أثر معنوي إيجابي لنسبة هامش صافي الفوائد بالنسبة إلى اجمالي الأصول على القيمة السوقية للبنوك التجارية. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على توليد الإيرادات من خلال عملية الإقراض أكثر من النشاطات الأخرى كالعمولات والاعتمادات المستندية، وأوصت بضرورة توسيع دائرة الإقراض لاستغلال الودائع المتوفرة لدى البنك.

دراسة إسماعيل (2016) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واختبار أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة في تمكين مانحي الائتمان؛ من تقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة. وأثر ذلك على مانحي الائتمان في البيئة المصرية. وأبرز النتائج كانت بالنسبة من وجهة نظر مانحي الائتمان؛ يوجد تأثير متزايد من أجل إرفاق المعلومات الغير مالية. وأن هذا يحقق مزيد من الشفافية والافصاح مما يساعد أصحاب المصالح في تقييم أفضل عن أداء الشركة.

دراسة أبو عيده وسالم (2017) الهدف منها كان معرفة وتحديد الأهمية النسبية للعوامل المستخدمة في تقييم العملاء عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة لهم. وكانت من ضمن نتائجها أنه من الأمور الهامة التي على البنك أن يقوم بها الاحتفاظ بملفات دقيقة ومتكاملة. بحيث تتضمن جميع المعلومات، والبيانات الائتمانية الخاصة بالضمانات عن الوضع المالي للمقترض.

دراسة حماد ورميلي (2018) الهدف منها كان معرفة دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل شركة استغلال وتسيير المحطة البرية - البويرة بالجزائر. واستخدمت الدراسة أدوات التحليل المالي كأداة لتحليل الميزانية المالية للشركة خلال الفترة الزمنية 2016م-2017م. بالإضافة إلى استخلاص النتائج من خلال الجداول التي تحتوي على أرقام متعلقة بالشركة. وتوصلت إلى نتائج بارزة وهي أن التحليل المالي

أداة جدا فعالة لكشف وتشـخيص وضعية المنشآت. وأيضا له دور مهم في ترشيد قرارات المدراء من خلال التفسيرات التي يعطيها.

دراسة كحلولي (2018) الهدف منها كان معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بتطبيق الدراسة على المؤسسة المينائية لسكيكدة بدولة الجزائر. وتوصلت إلى نتائج بارزة وهي مدى مساهمة الأنشطة التي يمارسها المدققون الداخليون في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؛ وتتمثل هذه الأنشطة في تقييم، وتحسين نظامي الرقابة الداخلية وادارة المخاطر. توصي الدراسة بضرورة نشر ثقافة حوكمة الشركات وتعزيزها.

دراسة محمد وإسماعيل (2019) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة السياسة الائتمانية المطبقة في المصارف السودانية عند منح الائتمان. ودراسة العوامل التي تمكن من الحكم على جدارة العميل. وأبرز نتائجها كانت تلعب البيانات والمعلومات المحاسبية دورا هاما في ترشيد قرار منح الائتمان. وأن العملاء الذين يدلون بمعلومات صحيحة عن نتائج نشاطهم للبنك يجعل من السهل على البنك اتخاذ قرار منحهم الائتمان. وتوصي الدراسة بأن يكون هناك قسم مختص بالمعلومات المحاسبية عن الائتمان.

تباينت، وتعددت الأهداف للدراسات السابقة. ولكن جميعها قد ركزت على عنصري؛ جودة المعلومات المحاسبية، التسهيلات والقرارات الائتمانية من وجهة نظر الجهة المانحة للقروض (البنوك – شركات التمويل). ومن ناحية بلد التطبيق قد طبقت الدراسات السابقة في العديد من الدول مثل دولة الكويت، مصر، الأردن، السودان، الجزائر. والدراسة الحالية طبقت في المملكة العربية السعودية. وهدفها دراسة دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد اتخاذ القرارات الائتمانية من وجهة نظر(البنوك)؛ عن طريق دراسة حالة مجموعة سامبا المالية. وتأمل الباحثتان أن تكون هذه الدراسة إضافة علمية ثرية للمكتبة العربية. بما تتوصل إليه من نتائج، وما تقدمه من توصيات. لعلها تساهم وتثـري الأفكار السائدة، والمتعلقة بهذا الموضوع.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: جودة المعلومات المحاسبية

2- 1- 1- المقدمة:

مع توسع الدور الذي تقوم به المصارف، ومع وجود عدة متغيرات تؤثر على تداول الأموال؛ فإن اتخاذ قرار رشيد لابد وأن يستند على معلومات صحيحة، وملائمة (محمد وإسماعيل،2019،ص137). حيث أنه عند دراسة القرار التمويلي في المصارف يتطلب ذلك دراسة الجدارة الائتمانية للعميل. ومعرفة كفاءة إدارة نشاطه، والتأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدمة من قبل العميل؛ حول شخصيته - نشاطاته- مختلف تعاملاته المالية والاقتصادية (أبو عيده وسالم،2017، ص64).

2-1-2- جودة المعلومات المحاسبية:

يمكن استخدام المعلومات المحاسبية كأداة تنافسية لمقابلة التحديات. وذلك لما تلعبه من دور حيوي في فعالية، وكفاءة اتخاذ القرارات الإدارية والمالية. لكن المعلومات المحاسبية في حد ذاتها لا تكفي مالم تتصف بالجودة (جعدان وشنقراي،2019، ص2). ويقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص النوعية التي يلزم أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة (كليب والعناتي،2017، ص22). وحتى يكون نظام المعلومات المحاسبية أكثر نشاطا، وأكثر أداء لا بد وأن يستند إلى نظام محاسبي ذو جودة تسمح من زيادة مستوى الشفافية. وزيادة مستوى الثقة بين كافة الأطراف الفاعلة في الشركة من جهة، وإرساء قواعد الحوكمة من جهة أخرى (علي، 2019). وترى الباحثتان أن المودعين لهذه الأموال يهتمون بالحصول على أموالهم، وفائدة متمثلة في ربح بعد فترة من الزمن. من أجل هذا تبرز أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لكل من يتقدم للبنوك والمصارف لطلب تسهيلات ائتمانية. حيث أن المعلومات المحاسبية ودقتها وموثوقيتها، وسرعة توافرها، تلعب دور هام في تطوير عملية اتخاذ القرارات الائتمانية الرشيدة في البنوك أو في شركات التمويل. وتساعد الإدارات الائتمانية على اتخاذ أو عدم اتخاذ قرار ائتماني.

المبحث الثاني:

2-2-1- الائتمان، مفهومه، إجراءاته وأهدافه، مخاطره المحتملة:

الائتمان المصرفي هو النشاط الرئيسي للبنوك في كل مكان، وفي كل اقتصاد بالعالم. وتعتبر وظيفة منح التمويل المصرفي من أكثر الوظائف البنكية دقة، وخطورة. وذلك بسبب أن لها تأثير متشابك، وممتد الأبعاد . وتمر إلى كافة الانحاء بالنسبة إلى البنك والاقتصاد القومي (علي،2016،ص 116). و"يقصد بمصطلح الائتمان في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت، يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين. ويؤكد هذا التعريف على عامل الوقت كأهم خواص الائتمان، كما يعتبر هذا الأخير كصيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بجميع أنواعها (الشمري،2013،ص9). ومن جميع هذه التعريفات تعرف الباحثتان مفهوم الائتمان بأنه: خدمة من الخدمات التي توفر المال في هيئة قرض لمن يحتاجه في لحظة معينة؛ لكن بشروط معينة يتفق عليها المستفيد من هذه الخدمة، والمانح لها. والمانح لهذه الخدمة إما أن يكون بنك أو مصرف، أو شركات تمويلية مجالها الخدمات والتسهيلات التمويلية بشرط أن يكونوا مصرح لهم من الدولة. ومع جميع ما سبق يتضح أن التسهيلات الائتمانية تعتبر خدمة، ووسيلة هامة تلبي احتياجات المجتمع المالية؛ من سكن، أو سيارات، أو مشروع استثماري يجلب أرباح. لجميع شرائح المجتمع من أفراد ومن شركات، مؤسسات، حتى الجمعيات الخيرية. لكن هذا لا يعني خلو هذه الوسيلة من المخاطر، والسلبيات.

من الممكن أن تحدث مخاطر محتملة، وتعثرات في بعض القروض والسلف. مما ينتج عنها عدم قدرة المقترضين على السداد لأي ظرف كان. مما يحدث ربكة مالية في احتياطيات وأرباح البنك؛ خاصة إن كانت المخصصات الائتمانية نفذت لتغطية القروض، وفوائدها المتعثرة. لهذا السبب وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA مبادئ ائتمانية تشتمل على ضرورة الاهتمام بالمعلومات، من تسجيل، وحفظ، وتنظيم في ملفات. كل عملية مستقلة بتاريخ حدوثها عن العملية التي تليها. وذلك ليتكون لدى البنك معلومات ذات جودة عن عملائه(المدينون). وإذا تكونت لدى البنك معلومات تتصف بالجودة سيتمكن البنك من اتخاذ قرار سليم في منحه أو عدم منحه قروض ائتمانية. وتؤكد المؤسسة على البنوك، وجميع شركات التمويل بالبدء فورا في اتخاذ ما يلزم لضمان الالتزام الكامل بهذه المبادئ. وذلك من تاريخ 1/ 1439/12هـ- 2018/8/12م:

2-2-2- مبادئ التمويل المسؤول للأفراد (مؤسسة النقد العربي السعودي،2018م):

- **على الممول (البنك أو شركة تمويل الخاضعين لإشراف المؤسسة، والمرخصين بمزاولة نشاط التمويل) وضع الضوابط والإجراءات الداخلية، والملائمة لضمان اتباع المبادئ الائتمانية للتمويل المسؤول للأفراد. وضمان اتباع التعليمات الأخرى ذات العلاقة. وتطبيق اهتمام وحرص شديدين لتوثيق المعلومات والمستندات المقدمة من العميل بما يضفي عليها درجة مقبولة من الموثوقية.**
- **على الممول اتباع أسلوب علمي، وإجراءات واضحة وشفافة، ومكتوبة لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل، وقدرته على السداد.**
- **يجب أن لا تتجاوز مدة التمويل 5 سنوات أو 60 شهرا من تاريخ منح التمويل. ويستثنى من ذلك التمويل العقاري، والبطاقات الائتمانية.**
- **يكون الالتزام الائتماني الشهري للعميل من البطاقات الائتمانية مساوي للحد الأدنى للسداد من السقف الائتماني؛ لكل بطاقة ائتمانية مصدرة للعميل.**
- **على الممول الاحتفاظ بسجلات كافية لإثبات التزامه بهذه المبادئ، والتعليمات الأخرى ذات العلاقة.**
- **تهدف هذه المبادئ إلى تشجيع التمويل المسؤول الذي يلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء. خاصة تلك التي تتعلق بالحصول على المساكن، والأصول. بدلا من الأغراض الاستهلاكية، والتي تفقد قيمتها بمجرد استهلاكها.**
- **تضمن هذه المبادئ تعزيز الشمول المالي من خلال توفير التمويل المناسب لجميع فئات المجتمع، ومراعاة نسب التحمل ضمن نطاق يمكن للعميل تحمله.**

المبحث الثالث: علاقة جودة المعلومات المحاسبية بترشيد القرارات الائتمانية:

المعلومة المحاسبية يلزم أن تكون دقيقة، وتُظهر الصورة الحقيقية للوضع المالي للمنشأة الاقتصادية. وذلك من أجل التسهيل للمستفيدين في اتخاذ قراراتهم المالية التي تتعلق بمنشأة ما (لباز،2013، ص2). وتتمثل وظيفة البنوك أو المصارف في جمع المدخرات، والودائع لديها وذلك ليتم إعادة توزيعها لمختلف القطاعات الاقتصادية بشكل قروض، وتسهيلات ائتمانية (عواوده،2015، ص2). وإذا توفرت معلومات محاسبية جيدة

وكافية عن العميل، وبضمانات عالية؛ فإن البنوك تتخذ قرار الائتمان المصرفي وبكل ثقة. طمعًا في الربح وخوف من مخاطر الديون المعدومة (بدري و أحمد، 2014، ص110).

وحتى يكون نظام المعلومات المحاسبية أكثر نشاطا، وأكثر أداء لا بد وأن يستند إلى نظام محاسبي ذو جودة تسمح من زيادة مستوى الشفافية. وزيادة مستوى الثقة بين كافة الأطراف الفاعلة في الشركة من جهة، وإرساء قواعد الحوكمة من جهة أخرى (علي، 2019). مما يعني أنه لكي يكون لدى القطاع جودة محققة في نظام معلوماته المحاسبي- سواء كان قطاع شركات أو قطاع مصرفي- يجب أن يتبع تفعيل نظام الحوكمة في جميع تقاريره، وقوائمه المالية.

والمعلومات المحاسبية توفر الضمان لحسن سير العمليات في الشركات بشكل عام، والبنوك التجارية بشكل خاص. والمعلومات ذات الشأن المالي عند توفرها تجعل من السهل الاعتماد عليها في شتى المجالات، سواء في عملية التقييم أو في عملية اتخاذ القرارات المالية، والائتمانية، والاستثمارية (المطيري، 2015،ص3).

وقد ذكر (كحلولي، 2018، ص222) في نتائج دراسته أن جودة المراجعة الداخلية تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية. والأنشطة التي يمارسها المراجعون الداخليون من تقييم، وتحسين نظامي الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات، تساهم جميعها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال توفير تأكيد معقول عن موثوقية المعلومات. ومن جميع ما تم استعراضه من آراء سابقة، ونتائج سابقة تحدثت عن علاقة جودة المعلومات المحاسبية بترشيد القرارات الائتمانية في البنوك. تلخص الباحثتان أن الجودة حتى تتحقق في المعلومات المحاسبية فإنها ترتكز على عدة عوامل كالآتي/

1- توافر المعلومات كاملة، وعدم نقصانها.
2- أن تكون واضحة، ولا تحتمل الغموض.
3- معلومات حقيقية وغير وهمية.
4- معلومات يشترك في تقديمها جميع الأطراف العاملين بالمنشأة؛ من رأس الهرم الإداري (الإدارة العليا) إلى أسفل الهرم الإداري(الموظفون).
5- اتباع أنظمة الحوكمة، وتطبيق مبادئها قدر الإمكان.
6- تفعيل نظام الرقابة الداخلية ومراقبة أدائه، وذلك من خلال أنشطة المراجعة الداخلية.

الفصل الثالث

المبحث الأول: إجراءات الدراسة الميدانية

3-1-1- المنهج العلمي المتبع لهذه الدراسة، ودور الباحثتان:

المنهج الوصفي للحالة والهدف منه تقديم وصف لممارسة المحاسبة. وتعد الدراسات (دراسة حالة) التي تتبع هذا النوع من المناهج البحثية مفيدة في اكتشاف إذا ما كان يتم استخدام ممارسات، وتقنيات تقليدية أو حديثة. وغالبًا ما يتم دعم هذه الدراسات من قبل هيئات المحاسبة المهنية. وفي دراسات الحالة عدة أدوار يستطيع الباحث من خلالها جمع البيانات: خارجي، مزود، زائر، مشارك، فاعل (Ryan,Scapens,Theobald,2002؛ المحاريق، 2016) وقد اتخذت الباحثتان هنا دور خارجي وفيه يجب أن يكون الباحث محافظا على وجود مسافة بينه وبين الحالة. ويجب عليه أن يعتمد على الأدلة المتاحة مثل التقارير المنشورة. مثل ما فعلت الباحثتان هنا اعتمدت على القوائم المالية المنشورة لمجموعة سامبا المالية.

3- 1-2- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة القوائم والتقارير المالية لمجموعة سامبا المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني. وتم اختيار عينة مكونة من قوائم وتقارير مالية عن عشر سنوات في الفترة الزمنية من 2010م – 2019م. والسبب في اختيار عشر سنوات حتى يتم ملاحظة الحالة بشكل عميق، ومكثف، وبالتالي تظهر التغيرات، والتفسيرات للنتائج بشكل جيد.

3- 1-3- نبذة عن مجموعة سامبا المالية:

تعتبر مجموعة سامبا المالية واحدة من أكبر مجموعات الخدمات المالية على مستوى المنطقة، وتُعرف بتقديم خدمات وحلول مصرفية مبتكرة. ومنذ إنشائها، كانت مجموعة سامبا المالية سباقة في تقديم العديد من الخدمات المصرفية واضطلعت بدور رئيسي في التحول الحديث للمصرفية في المملكة العربية السعودية. وتمتلك 72فرع، 21 مركز لخدمة السيدات، 7مراكز حوالات مالية في المملكة العربية السعودية. و37 فرع في باكستان، وفرع واحد في دبي، وفرع واحد في قطر.

3- 1-4- الأداة المطبقة في الجزء الميداني من الدراسة:

استعانت الباحثتان في تطبيق دراستها بالعديد من النسب المالية فيما يخص التحليل المالي الائتماني في قطاع البنوك بناء على الدراسات والأبحاث السابقة. وذلك بالاعتماد على المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية المنشورة على الموقع الإلكتروني لمجموعة سامبا المالية https://www.samba.com/ar/define-new-beneficiary.aspx

وقامت الباحثتان بإعداد جدول (الجدول رقم 1) وحللت فيه بالتحليل الأفقي (القروض والسلف)، كما ظهرت في القوائم والتقارير المالية المنشورة خلال السنوات من 2010-2019م. بالإضافة إلى استشارة خبراء ماليين وأكاديميين في علم المحاسبة المالية في بعض النسب المرفقة أيضا في (الجدول رقم 1). وهذا الجدول تم إعداده على برنامج الإكسل قبل مرحلة التحليل الاحصائي. مما يعني أنه في هذا الجزء سيتم عرض وتفسير النتائج الأولية فقط. وبناء على ما ذكر أعلاه نستعرض شرح وصفي لأهم النسب والمؤشرات المالية لهذه الدراسة.

3-1-5- تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات التي طبقت على الدراسة الحالية وهي:

1- **مؤشر تطور أو تغير القروض والسلف: هذا المؤشر يعكس توسع الائتمان الممنوح من قبل البنك في كل سنة. وينتج عنه توضيح اتجاه القروض زيادة أو انخفاض، وقانونه هو: قروض وسلف السنة الحالية – قروض وسلف السنة السابقة. (الجزراوي والنعيمي، 2010م).**
2- **مؤشر نمو حقوق المساهمين: ويعبر عن ربحية البنك وهو مؤشر مهم يقيس مدى نمو البنك من خلال تحقيقه أرباح مع وجود ديون مشكوك في تحصيلها، وديون معدومة. وقانونه هو: صافي حقوق المساهمين بعد سداد الديون.**
3- **المبلغ الفائض من مخصص خسائر الائتمان: ويعبر عن مدى اهتمام البنك في الاعتماد على معلومات تتصف بالجودة للعملاء الذين يمنحونهم قروض أو سلف. فكل ما كان هذا المؤشر موجب كان اهتمام البنك واضح في اعتماده على معلومات تتصف بالجودة للعملاء (المقترضين). وكل ما كان سلبي فهو يعبر عن خلل وقع من طرف البنك في تعامله مع عملاء (مقترضين غير جيدين).**

4- نسبة مديونية البنك: أهم رقمين ينظر إليهما عند تحليل أداء البنوك هما مقدار الموجودات التي يمتلكها البنك. ومقدار ودائع العملاء والمطلوبات في جانب المطلوبات. وكل ما تجاوزت هذه النسبة 50% كان أداء البنك وتوظيفه للودائع والمطلوبات جيد ومرضي. وكل ما قلت هذه النسبة عن 50% كلما كان أداء البنك غير مرضي في توظيفه للودائع، والمطلوبات التي تحملها. وقانونه هو إجمالي الديون والودائع / إجمالي الموجودات.

5- مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية:

يقيس قدرة ونشاط البنك على توظيف الودائع وحقوق الملكية، من خلال منح القروض والاستثمار عن طريق شراء أسهم وسندات. وقانونه: القروض + الاستثمارات بأنواعها (الجزراوي والنعيمي،2010).

6- مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها:

يقيس هذا المؤشر نسبة تشغيل وتوظيف الودائع في القروض والاستثمارات، والربح المحقق من خلاله. ويعد واحد من أهم الأهداف للبنك تحقيق ربح. وهذا المؤشر هو الذي يميز بنك عن آخر. وقانونه هو: القروض والسلف+ الاستثمارات بأنواعها/إجمالي الودائع.

7- مؤشر مخاطر السيولة:

تقيس مدى توفر نقدية جاهزة لدى البنك لسداد ديونها، وتلبية كافة متطلبات أصحاب الودائع.

قانونه: النقدية + الاستثمارات / إجمالي الموجودات

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي، النتائج والتوصيات

3-2-1- متغيرات الدراسة المستقلة، والتابعة:

المتغير الأول (المستقل): تأثير أدوات التحليل المالي، ويتفرع من المتغير المستقل عدة متغيرات:

1- مؤشر نمو حقوق المساهمين.
2- الفائض من مخصص خسائر الائتمان.
3- نسبة مديونية البنك.

4- مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية.

5- مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع بجميع أنواعها.

6- مؤشر مخاطر السيولة.

المتغير الثاني (التابع): القرارات الائتمانية، وهذا المتغير متمثل في نسبة التغير بالقروض والسلف.

وسنرى أبرز النتائج التي تتوصل إليها هذه الدراسة. واستنتاج العديد من التوصيات المفيدة قدر الإمكان بشأن الاعتماد على معلومات محاسبية تتصف بالجودة عند اتخاذ القرارات الائتمانية سواء في البنوك والمصارف أو شركات التمويل.

الجدول رقم 1: إعداد الباحثتان بتطبيق النسب والمؤشرات المالية المناسبة على قوائم المركز المالي لمجموعة سامبا المالية

المؤشر المستخدم أو النسبة المستخدمة	في 31 ديسمبر 2010	في 31 ديسمبر 2011	في 31 ديسمبر 2012	في 31 ديسمبر 2013	في 31 ديسمبر 2014	في 31 ديسمبر 2015	في 31 ديسمبر 2016	في 31 ديسمبر 2017	في 31 ديسمبر 2018	في 31 ديسمبر 2019
مؤشر تغيرات القروض والسلف بقانون التحليل الأفقي	-3,895,698	8,860,604	15,674,616	8,669,324	10,624,078	5,921,783	-4,766,900	-7,549,601	-3,976,167	27,886,683
نسبة التغير في القروض والسلف	-5%	11%	18%	8%	9%	5%	-4%	-6%	-3%	25%
مؤشر نمو حقوق المساهمين	25,429,682	28,129,903	31,636,867	34,802,898	38,784,102	40,250,601	42,679,526	44,582,668	42,213,133	45,358,820
الفائض من مخصص خسائر الائتمان	331,171	-268,240	-319,965	-192,255	-258,901	-649,890	-146,075	102,946	635,361	489,646

نسبة مديونية البنك	86%	85%	84%	83%	82%	83%	82%	80%	82%	82%
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	145,133,549	149,286,150	157,362,018	173,796,115	188,595,145	199,953,416	176,627,140	181,597,139	180,058,816	226,608,498
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	1.09	1.09	1.06	1.10	1.15	1.17	1.03	1.08	1.06	1.26
مؤشر مخاطر السيولة	99,954,331	36,240,544	34,558,470	25,240,935	22,084,994	29,696,480	46,944,170	36,226,546	43,041,630	21,766,472

3-2-2- التحليل الاحصائي للدراسة:

من خلال الدراسة الحالية، تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية، وذلك بعد الكشف على البيانات.

ومعرفة ما يتناسب معها من أساليب إحصائية...

1- الوسط الحسابي والانحراف المعياري، والقيمة العظمى والقيمة الدنيا.

2- معامل تضخم التباين VIF لاختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، معامل الارتباط بيرسون.

3- اختبار د.واتسون.

جدول رقم 2: الإحصاء الوصفي للنسب والمؤشرات المالية لمجموعة سامبا المالية للفترة 2010 م-2019م

المقياس	مؤشر مخاطر السيولة	مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	نسبة مديونية البنك	الفائض من مخصص خسائر الائتمان	مؤشر نمو حقوق المساهمين	نسبة التغير في القروض والسلف
الوسط الحسابي	39,575,457	1.109	177,901,799	82.90%	(27,620-)	37,386,820	5.80%
الانحراف المعياري	22,817,091	0.0674	24,322,486	1.73%	405,257	7,033,215	10.49%
القيمة الدنيا	21,766,472	1.03	145,133,549	80.00%	(649,890-)	25,429,682	-6.00%
القيمة القصوى	99,954,331	1.26	226,608,498	86.00%	635,361	45,358,820	25.00%

يعرض الجدول رقم 2 إحصاء وصفي للنسب والمؤشرات المالية لمجموعة سامبا المالية للفترة 2010 م-2019م. وهذه النسب والمؤشرات المالية هي متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة. وجميع هذه القيم بالريال السعودي.

وقد قامت الباحثتان بإجراء الاختبار الأولي للدراسة وهو: معامل تضخم التباين VIF لاختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة، لاختبار فرضيات الدراسة، والتأكد من الإجابة على تساؤلاتها، وكانت النتيجة كالآتي:

جدول رقم 3: نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	معامل تضخم التباين VIF
مؤشر نمو حقوق المساهمين	101.913
الفائض من مخصص خسائر الائتمان	1.687
نسبة مديونية البنك	19.464
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	107.898
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	28.215
مؤشر مخاطر السيولة	3.191

يتضح من الجدول السابق أن قيم معامل تضخم التباين القيم التي تكون بين ١ وأقل من ١٠ تشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة؛ لكن هناك بعض المتغيرات المراد الغائها من نموذج الانحدار الخطي المستخدم فيما بعد وهي /

مؤشر نمو حقوق المساهمين، نسبة مديونية البنك، مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية.

مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع.

ولتأكيد النتيجة السابقة تم استخدام معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة.

جدول رقم 4: نتائج اختبار معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد المتغير المستقل

		مؤشر نمو حقوق المساهمين	نسبة مديونية البنك	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع
مؤشر نمو حقوق المساهمين	معامل بيرسون	1	-.925**	.833**	.300
	الدلالة الاحصائية		.000	.003	.399
نسبة مديونية البنك	معامل بيرسون	-.925**	1	-.654*	-.115
	الدلالة الاحصائية	.000		.040	.751
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	معامل بيرسون	.833**	-.654*	1	.761*
	الدلالة الاحصائية	.003	.040		.010
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	معامل بيرسون	.300	-.115	.761*	1
	الدلالة الاحصائية	.399	.751	.010	

جدول رقم 5: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة

نسبة التغير في القروض والسلف		1						
مؤشر نمو حقوق المساهمين		-.028	1					
الفائض من مخصص خسائر الائتمان		-.146	.217	1				
نسبة مديونية البنك		.134	-.925**	-.146	1			
مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية		.369	.833**	.145	-.654*	1		
مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع		.632	.300	.070	-.115	.761*	1	
مؤشر مخاطر السيولة		-.564	-.546	.340	.574	-.602	-.388	1

الجدولين رقم 4 ،5 السابقين يوضحان قيمتين لكل متغير/

القيمة الأولى في الصف الأول العامود الرابع يتضح لنا أن متغير (مؤشر نمو حقوق المساهمين) مع متغير (نسبة مديونية البنك) أولا قيمة معامل الارتباط وهي – ٠،٩٢٥ وتعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠،٠٠٠ وهي أقل من (الفا =٠.٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الثانية في الصف الأول العامود الخامس يتضح لنا أن متغير (مؤشر نمو حقوق المساهمين) مع متغير (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) أولا قيمة معامل الارتباط وهي ٠،٨٣٣ وتعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠،٠٠٣ وهي أقل من (الفا =٠،٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الثالثة في الصف الأول العامود السادس يتضح لنا أن متغير (مؤشر نمو حقوق المساهمين) مع متغير (مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع) أولا قيمة معامل الارتباط وهي ٠،٣ وتعني عدم وجود علاقة طردية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠،٣٩٩ وهي أكبر من (الفا =٠،٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الرابعة في الصف الثاني العامود الخامس يتضح لنا أن متغير (نسبة مديونية البنك) مع متغير (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) أولا قيمة معامل الارتباط وهي –٠،٦٥٤ وتعني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠،٠٤ وهي أقل من (الفا =٠،٠٥) وتعني على ظاهرة الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة الخامسة في الصف الثاني العامود السادس يتضح لنا أن متغير (نسبة مديونية البنك) مع متغير (مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع) أولا قيمة معامل الارتباط وهي –٠،١١٥ وتعني عدم وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠،٧٥١ وهي أكبر من (الفا =٠،٠٥) وتعني على ظاهره الارتباط بين المتغيرين السابقين.

القيمة السادسة في الصف الثاني العامود السادس يتضح لنا أن متغير (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) مع متغير (مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع) أولا قيمة معامل الارتباط وهي ٠،٧٦١ وتعني وجود

علاقة طردية بين المتغيرين بمستوى دلالة ٠,٠١ وهي أقل من (الفا =٠,٠٥) وتعني على ظاهره الارتباط بين المتغيرين السابقين.

اختبار فرضيات الدراسة:

عند عدد العينة ١٠ وحسب عدد المتغيرات، والفرضيات الأساسية للدراسة الحالية، والفرضيات البديلة. تم توضيح قيمة اختبار د. واتسون من خلال الجدول رقم 6، وكانت التفسيرات كالآتي/

نلاحظ أن قيم DW في الفرضيتين البديلة أكبر من DL مما يشير إلى خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي. بمعنى عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار. ونفس هذه النتيجة ظهرت على الفرضية الأساسية رقم 1 والفرضية الأساسية رقم 3.

ونلاحظ أن قيم DW في الفرضيات الأساسية رقم 2، 4، 6 أقل من DL مما يشير إلى أن البيانات لديها

مشكلة في الارتباط الذاتي. بمعنى وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

جدول رقم 6: اختبار الارتباط الذاتي على جميع فرضيات الدراسة، بما فيها الفرضيات البديلة

الفرضية	المتغيرات الموجودة في المعادلة	عدد المتغيرات	د.واتسون المحسوبة DW	DL	DU	النتيجة
الفرضية البديلة 1-1	(مؤشر نمو حقوق المساهمين) و (مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية) و (مؤشر مخاطر السيولة)	ثلاث متغيرات	1.835	1.333	0.466	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية البديلة 2-2	(نسبة مديونية البنك) و(مؤشر مخاطر السيولة)	متغيرين	1.906	1.733	0.340	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 1	متغير نمو حقوق المساهمين	لمتغير واحد	1.323	1.320	0.879	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 2	نسبة التغير في القروض والسلف	لمتغير واحد	1.225	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 3	نسبة مديونية البنك	لمتغير واحد	1.345	1.320	0.879	لا يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 4	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	لمتغير واحد	1.091	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 5	مؤشر القروض والاستثمارات الى اجمالي الودائع	لمتغير واحد	1.286	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي
الفرضية رقم 6	مؤشر مخاطر السيولة	لمتغير واحد	1.147	1.320	0.879	يوجد ارتباط ذاتي

من الممكن أن نتوصل إلى نتيجة نهاية اختبار الفرضية الأساسية تكون مطابقة لطبيعة الفرضية بشكلها قبل الاختبار؛ لكن من الممكن أن نتوصل إلى نتيجة نهاية اختبار الفرضية الأساسية تكون غير مطابقة لطبيعة الفرضية بشكلها قبل الاختبار. لذلك لزم الأمر صياغة فرضيات بديلة.

الفرضية البديلة الأولى 1-1:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، ومؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، مؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الإرتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	معامل الانحدار مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.746	0.619	5.867	.032	مؤشر نمو حقوق المساهمين	-1.185	0	-3.17	0.019
					مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	0.983	0	2.505	0.046
					مؤشر مخاطر السيولة	-0.619	0	-2.39	0.054

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نمو حقوق المساهمين: هي ٠,٠١٩ وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أن هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر نمو حقوق المساهمين على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية: هي ٠,٠٤٦ وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول ان هناك ادلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر مخاطر السيولة: هي ٠,٠٥٤ وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول انه لا توجد ادلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مخاطر السيولة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية البديلة الثانية 2-2:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، ومؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	معامل الانحدار مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.631	0.526	5.998	.030	مؤشر مديونية البنك	0.683	1.7	2.438	0.045
					مؤشر مخاطر السيولة	-0.957	0	-3.414	0.011

الدلالة الإحصائية لـ نسبة مديونية البنك: هي 0.045 وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أن هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مديونية البنك على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف. والدلالة الإحصائية لـ مؤشر مخاطر السيولة: هي ٠,٠١١ وهي أصغر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول ان هناك ادلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مخاطر السيولة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 1/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، وبين ترشيد القرارات الائتمانية –القروض والسلف

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	معامل الانحدار مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.001	-0.124	0.006	.938	مؤشر نمو حقوق المساهمين	-0.028	0	-0.08	0.938

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نمو حقوق المساهمين: هي 0.938وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر نمو حقوق المساهمين على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 2/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفائض من مخصص خسائر الائتمان، وبين ترشيد القرارات الائتمانية – القروض والسلف.

									معامل الانحدار
المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.021	-0.101	0.174	.688	الفائض من مخصص خسائر الائتمان	-0.146	0	-0.417	0.688

الدلالة الإحصائية لـ الفائض من مخصص خسائر الائتمان: هي 0.688 **وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين الفائض من مخصص خسائر الائتمان على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.**

الفرضية الأساسية رقم 3/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، وبين ترشيد القرارات الائتمانية – القروض والسلف.

									معامل الانحدار
المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطا المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.018	-0.105	0.145	.713	مؤشر مديونية البنك	0.134	2.125	0.381	0.713

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر مديونية البنك: هي 0.713 **وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين نسبة مديونية البنك على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.**

الفرضية الأساسية رقم 4/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، وبين ترشيد القرارات الائتمانية – القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	البيان	β	الخطا المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.136	0.028	1.261	.294	مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية	0.369	0	1.123	0.294	

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية: هي 0.294وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين نسبة مديونية البنك على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 5/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر القروض والسلف والاستثمارات إلى إجمالي الودائع، وبين ترشيد القرارات الائتمانية – القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة	معامل الانحدار
نسبة التغير في القروض والسلف	0.399	0.324	5.311	.050	مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع	0.632	42.641	2.304	0.05	

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع: هي 0.050وهي مساوية لمستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر القروض والاستثمارات إلى إجمالي الودائع على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الفرضية الأساسية رقم 6/

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مخاطر السيولة، وبين ترشيد القرارات الائتمانية – القروض والسلف.

المتغير التابع	معامل الارتباط	معامل التصحيح	اف المحسوبة	مستوى الدلالة	المتغير المستقل	β	الخطأ المعياري	تي المحسوبة	مستوى الدلالة
نسبة التغير في القروض والسلف	0.319	0.233	3.74	.089	مؤشر مخاطر السيولة	-0.564	0	-1.934	0.089
									معامل الانحدار

الدلالة الإحصائية لـ مؤشر مخاطر السيولة: هي 0.089وهي أكبر من مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا نستطيع القول أنه لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم انه هناك تأثير بين مؤشر مخاطر السيولة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.

الاستنتاجات التي ظهرت بعد اختبار الفرضيات:

جميع الفرضيات الأساسية من رقم 1- 6 لم يثبت صحتها. وترى الباحثتان أنه الأسباب قد تكون لصغر حجم العينة 10، وربما لو اتسعت العينة وشملت 20 سنة لثبتت صحة الفرضيات الأساسية. لكن بما أنه ثبت بعد اختبار الفرضيات الأساسية نتيجة عكسية لكل فرضية، فهذا يجعل المقبول والمتناسب مع هذه الدراسة الفرضيات البديلة/

الفرضية البديلة الأولى 1-1:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، ومؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، مؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

الفرضية البديلة الثانية 2-2:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، ومؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد

القرارات الائتمانية- القروض والسلف.

3-2- 3- النتائج، والتوصيات:

النتائج:

توصلت الباحثتان لعدة نتائج بناء على الفصل النظري، والفصل الميداني:

1- **وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي SAMA مبادئ ائتمانية للأفراد تشتمل على ضرورة الاهتمام بالمعلومات. وألزمت البنوك وجميع شركات التمويل بتنفيذها من تاريخ 8/12 / 2018م. وذلك ليتكون لدى البنك معلومات ذات جودة عن عملائه(المدينون).**

2- **قاعدة البيانات الخاصة بالعملاء (المدينون) لدى البنك في عام 2019 قاعدة تحتوي على معلومات محاسبية ذات جودة عالية تبعًا لتطبيق مبادئ ائتمانية وضعتها SAMA مما شجع البنك على اتخاذه قرارات ائتمانية رشيدة بلغت نسبتها 25%؛ وتعد أعلى نسبة تحققت في القروض والسلف على مدار عشر سنوات.**

3- **بالنسبة للفرضيات الأساسية ظهرت نتيجتها حسب الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات الستة بعضها أكبر من، وبعضها تساوي مستوى المعنوية (٠,٠٥) إذًا لا توجد هناك أدلة احصائية كافية لزعم أنه هناك تأثير بين هذه المتغيرات المستقلة على القرارات الائتمانية متمثلة في القروض والسلف.**

4- **نتيجة الفرضية البديلة الأولى؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر نمو حقوق المساهمين، ومؤشر نشاط البنك في توظيف الودائع وحقوق الملكية، وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف. لكن بالنسبة لمؤشر مخاطر السيولة فلا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بينه وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.**

5- **نتيجة الفرضية البديلة الثانية؛ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر مديونية البنك، ومؤشر مخاطر السيولة وبين ترشيد القرارات الائتمانية- القروض والسلف.**

التوصيات:

توصي الباحثتان بتوصيات عدة، وتأمل أن تكون هذه التوصيات بداية مشاريع بحثية تتعلق بجودة المعلومات المحاسبية.

1- **يجب على جميع البنوك، وشركات التمويل في المملكة العربية السعودية أن تلتزم بمبادئ الائتمان التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي.**
2- **من الجيد أن تعمل البنوك على تطوير مستمر، وبشكل دوري في إدارة التسهيلات الائتمانية.**
3- **لا بد من وضع حوافز تشجع العملاء على سداد القروض والسلف.**
4- **ضرورة التزام البنوك، وشركات التمويل بالشفافية والوضوح، والإفصاح مع العملاء عن كل ما يتعلق بالقروض والسلف واجراءاتها من نوع العقد، المدة الزمنية للتحصيل، نسبة المبلغ المستقطع من دخل العميل. حتى لا ينتج عن عدم الوضوح والشفافية، والإفصاح للعميل الغرر والتظليل. مما ينتج تبعا له ديون معدومة لدى البنك أو شركة التمويل.**
5- **يلزم على البنوك وشركات التمويل أن ترفع من كفاءة موظفيها في قسم التمويل.**

الخاتمة:

في نهاية هذه الدراسة تأمل الباحثتان أن تكون المنهجية التي اتبعتها والكتب التي استعانت بها في هذه المنهجية؛ قد أضافت جزء من الفائدة العلمية في مجال المحاسبة المالية. وتنوه الباحثتان بأن الشركات عادة لا تنشر قوائمها، وتقاريرها المالية مثل البنوك. لذلك يفترض أن يتم عمل مراكز متخصصة لجمع البيانات، والمعلومات عن هذه الشركات وتحليلها بالأدوات المالية المناسبة، ونشرها. حتى يستفيد منها المقرضين في حصولهم على معلومات صادقة وحيادية، وذات جودة عالية عن هذه الشركات مما يساعدهم في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة

المراجع

إسماعيل، عصام عبدالمنعم أحمد. (2016). أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية. الفكر المحاسبي: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، مج20, ع4 ، 161 - 228.

بدري، عصام الدين أحمد محمد، و أحمد، عبدالماجد عبدالله حسن .(2014) .*دور جودة المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي: دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية في السودان* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

البلداوي، نزار فليح، و الدولي، مؤيد عبدالرحمن. (2010). مدى توفر الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية وأثرها في قرارات الإئتمان: دراسة مقارنة بين آراء الشركات العقارية والبنوك والمدققين الخارجيين في الأردن. المجلة المصرية للدراسات التجارية: جامعة المنصورة - كلية التجارة، مج 34, ع 1 ، 415 - 434.

الجزراوي، إبراهيم محمد علي والنعيمي، نادية شاكر(2010). تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة: نظرية – تطبيقية في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة المالية 2005-2007. مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد مج 83، 1-45.

جعدان، خالد قائد يحيي قاسم، وشنقراي، مصطفى طاهر (2019) *دور جودة المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات المحوسبة في دعم الميزة التنافسية: دراسة ميدانية علي المصارف الإسلامية بالجمهورية اليمنية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، أم درمان.

حماد، سميرو رميلي، يوسف(2018). دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية دراسة حالة شركة استغلال وتسيير المحطة البرية-البويرة. جامعة أكلي محند أولحاج- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير.

الدوري، محمد مؤيد، و السليحات، نمر عبدالحميد. (2011). *جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرارات الائتمانية طويلة الأجل في البنوك التجارية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

رايان واخرون. (2002م) أسلوب البحث ومنهجيته في المالية والمحاسبة. ترجمة: عبدالرحمن بن أحمد المحارفي، الاحساء: مركز الترجمة والتأليف والنشر- جامعة الملك فيصل.

الرشيدي، عبدالعزيز عوض، و السليحات، نمر عبدالحميد. (2014). *أثر جودة المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للبنوك التجارية والإسلامية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

الشمري، فواز فاضل جدعان، والسليحات، نمر عبدالحميد. (2013). *أثر المعايير الإئتمانية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

علي، زهير أحمد. (2016). دور سياسات منح الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر. مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، مج6، ع21، 115 - 141.

علي، بن موقفي. (2019). أثر الاصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات. جامعة محمد بوضياف- المسيلة- كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

عواودة، باسم زياد يوسف، والسامرائي، قحطان عبد سعيد. (2015). اختبار تأثير النسب المالية والعوامل الاقتصادية على القيمة السوقية للبنوك التجارية الأردنية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان.

أبو عيدة، عمر محمود، و سالم، سلامة. (2017). أثر الجدارة الائتمانية على قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين: دراسة ميدانية. مجلة ريادة الاعمال الإسلامية: الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، مج2، ع2، 93 - 121.

كحلولي، أحلام بلقاسم، ومعطي الله، خير الدين. (2018). دور التدقيق الداخلي في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية: دراسة حالة المؤسسة المينائية لسكيكدة. مجلة الباحث الإقتصادي: جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، مج6، ع9، 199 – 224.

كليب، عبدالله فضل جميل، و العناتي، رضوان محمد .(2017) .*أثر جودة المعلومات المحاسبية في التخفيض من المخاطر البنكية في البنوك العاملة في الأردن* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان .

اللامي، غسان قاسم داود والعيساوي، خالد عبدالله إبراهيم.(2015). إدارة الأزمات- الأسس والتطبيقات. جامعة الفلوجة- كلية الإدارة والاقتصاد.

لباز، شهرزاد، و بضياف، أحمد. (2013). *دور النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية : دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير BATI SUD بورقلة وحدة الشغال الثانوية 2010 - 2012* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، ورقلة.

محمد، علي محمد علي، وإسماعيل، نمارق أزهري أحمد. (2019). دور المعلومات المحاسبية في تقليل المخاطر الائتمانية بالمصارف: دراسة ميدانية على عينة من القطاع المصرفي السوداني. مجلة الدراسات العليا: جامعة النيلين - كلية الدراسات العليا، مج13، ع52، 136 - 155.

المطيري، عبيد سعود عبيد، و عودة أحمد سليمان بني أحمد(2015). "أثر جودة المعلومات المحاسبية على السياسات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية" رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق.

مؤسسة النقد العربي السعودي (2018)، مبادئ التمويل المسؤول للأفراد، الرياض: تاريخ الدخول 2020/3/17م، متوفر على http://www.sama.gov.sa .

أثر تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية في تحقيق إدارة التميز

دراسة ميدانية على الشركة السعودية للاتصالات

The Effect of human resources information system applications on achieving excellence management
A field study on the Saudi Telecom Company

د. عبدالعزيز عبدالمحسن الفالح

أستاذ إدارة الأعمال المساعد –بقسم إدارة الأعمال –كلية الاقتصاد والادارة – جامعة القصيم – السعودية

د. حسام الدين عبدالعزيز مصطفى محمداني

أستاذ إدارة الأعمال المساعد –بقسم إدارة الأعمال – كلية السلام للغات والترجمة والتكنولوجيا – السودان

مستخلص

هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية بأبعادها المتمثلة في (تخطيط القوى العاملة، التوظيف، الأداء، التدريب، نظم الأجور والحوافز والإجازات) وأثرها في إدارة التميز، التعرف على مستوى تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية بأبعادها المختلفة وأثره على إدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات، مساعدة الإدارة العليا من خلال تقديم مقترحات للاستفادة منها في تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية لتحسين إدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات.

تكونت عينة الدراسة من عينة منتقاة من العاملين بالشركة السعودية للاتصالات مكونة من (152) مفردة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين نظم تخطيط القوى العاملة وإدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات وجود علاقة طردية موجبة بين نظم التوظيف وإدارة التميز بالشركة، أن إدارة التميز بالشركة مرتفعة نسبياً، حيث إن إدارة التميز ساهمت في خلق بيئة تنافسية إيجابية بين الموظفين. أوصت الدراسة الشركة بضرورة تغير النظرة لنظم معلومات الموارد البشرية باعتبارها عبء مالي إلى أنها تؤدي إلى تحقيق إدارة التميز وتعزيز الميزة التنافسية للشركة، ضرورة الاعتماد على نظام معلومات الموارد البشرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية وخاصة تقييم الأداء.

الكلمات المفتاحية: تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية، ادارة التميز، الشركة السعودية للاتصالات

Abstract

This study aimed to clarify the effect of human resources information system with its dimensions of (manpower planning, recruitment, the performance, training, wages system, incentives and vacations) on excellence management, identify the application level of human resources information system with its different dimensions and its effect on excellence management in the Saudi Telecom Company, assist senior management by making proposals to be used in the application of human resources information system in order to improve excellence management of the Saudi Telecom Company.

The study sample was selected from the workers in the Saudi Telecom Company which composed of 152 employees. The study used the descriptive analytical method. The study concluded many results, from which that is there are direct positive correlation between manpower planning system for recruitment and excellence management in the Saudi Telecom Company, there is a positive correlation between employment system and excellence management in the company, the excellence management in the company found to be relatively high, which is contributed to creating a positive competitive environment among employees. The study recommended the company of the need to change the perception of human resources information systems as a financial burden towards they lead to achieving excellence management and enhancing the company's competitive advantage, the need to rely on the human resources information system in making decisions regarding to human resources especially in performance evaluation.

Keywords: application of human resources information systems, excellence management, Saudi Telecom Company.

المقدمة:

يتميز العصر الحالي الذي نعيشه بكونه "عصر التقنية" حيث تسارعت وتعاظمت التحولات الاقتصادية والتقنية وبزوغ عصر العولمة، وقد شهدت إدارة الموارد البشرية تطورات مهمة نتيجة تصاعد حدة المنافسة ليس فقط في الأسواق العالمية التي قد تتعامل فيها المنظمات بل وأيضا في أسواقها المحلية، وتمثل المنافسة تحديا يتطلب من المنظمات المعاصرة مراجعة شاملة لأوضاعها التنظيمية وقدراتها الإنتاجية وتفعيل استثمار الموارد بهدف بناء وتنمية قدراتها التنافسية. وبتطور مجالات إدارة الموارد البشرية وزيادة الاهتمام بها من قبل المنظمات، وكذلك بتطور صناعة الحاسب نفسه فقد وجدت منظمات الأعمال أن استخدام المكينة في مجالات الموارد البشرية المتعددة أصبح ضرورة لابد منها من أجل الاستخدام الأكفأ والأدق لكمية المعلومات الهائلة التي تتعامل معها يوميا في هذا المجال.

تأتي أهمية نظم معلومات الموارد البشرية لأنها تقديم آلية منهجية لقياس مدى مساهمة الأفراد في تحقيق ادارة التميز ووضع منهجية علمية ومنطقية لربط المكافآت والحوافز والعلاوات بمستوى الأداء، والعمل على تقدير الإنجازات والنتائج المتميزة.

مشكلة الدراسة:

برزت الحاجة إلى إيجاد صيغة تؤكد لإدارة المنظمات أن ما تقدمه يتم وفق معايير التميز واتجهت جهود علماء الإدارة إلى تحديد مفاهيم إدارة التميز للوصول إلى النموذج الأمثل، أن معظم كتب التميز تشير إلى نظم معلومات الموارد البشرية باعتبارها سمة من سمات أدارة التميز، يضمن توفر المعلومات اللازمة لإدارة الموارد البشرية، وتزود باقي الإدارات بما تحتاجه من معلومات تسهم في أداء أعمالها بكفاءة وفاعلية، ومن هنا تندرج الإشكالية لهذه الدراسة والمتمثلة في: ما مدى تأثير تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية بأبعاده(النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة، والنظام الفرعي التوظيف، والنظام الفرعي للأداء، والنظام الفرعي للتدريب ، ونظم الأجور والحوافز والإجازات) في تحقيق إدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات؟

أهمية الدراسة:

من الناحية العملية تسهم الدراسة في تأكيد دور نظم معلومات الموارد البشرية في ادارة التميز في الشركة السعودية للاتصالات، وتوجه انتباه المسئولين واصحاب القرار في الشركة السعودية للاتصالات إلى ضرورة الاهتمام بتطبيق نظم معلومات الموارد البشرية من أجل المساهمة في بناء منظمة متميزة كما ستسهم هذه الدراسة عن طريق التوصيات التي ستقدمها في تعزيز مفهوم نظم معلومات الموارد البشرية وأثره في ادارة التميز.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. **بيان أثر نظم معلومات الموارد البشرية بأبعادها المتمثلة في (تخطيط القوى العاملة، التوظيف، الأداء، التدريب، ونظم الأجور والحوافز والإجازات) وأثرها في إدارة التميز.**
2. **التعرف على مستوى تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية بأبعادها المختلفة وأثره علي ادارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات.**
3. **تقديم توصيات واقتراحات من شأنها أن تسهم في تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية لتحسين إدارة التميز (بالشركة السعودية للاتصالات) بشكل خاص والمؤسسات المماثلة بشكل عام مما يساعد في الاستفادة من العنصر البشري وزيادة فاعليته ومساهمته في نجاح تلك المؤسسات.**

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد نظم معلومات الموارد البشرية بأبعادها المتمثلة في (تخطيط القوى العاملة، التوظيف، الأداء، التدريب، نظم الأجور والحوافز والإجازات) وإدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات

ينبثق عن هذا الفرض الفرضيات الفرعية التالية:

أ- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تخطيط القوى العاملة وإدارة التميز بالشركة.**

ب- **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم التوظيف وإدارة التميز بالشركة.**

ج- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم تقيم الأداء وإدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات.

د- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم التدريب وإدارة التميز بالشركة.

ه- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم الأجور والحوافز والإجازات وإدارة التميز بالشركة.

منهجية الدراسة:

ستعمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إذ أنها تصف المتغيرات المرتبطة بالدراسة وأيضا تصف خصائص مفردات عينة الدراسة. كما تقوم الدراسة على التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات واختبار تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع للخروج بنتائج يمكن تعميمها على المجتمع الكلي للدراسة وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

أدوات جمع بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية: وتستخدم الاستبانة لجمع البيانات، بالإضافة إلى المصادر الثانوية: الكتب، البحوث العلمية، الدراسات، التقارير، المجلات والصحف، الندوات والمؤتمرات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

الحدود المكانية: الشركة السعودية للاتصالات

الحدود الزمانية: 2020م

الحدود البشرية: العاملين الإداريين بالشركة السعودية للاتصالات

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة محاور إلى جانب خطة البحث والدراسات السابقة، الخاتمة والنتائج والتوصيات. يتناول المحور الأول مفهوم وأهمية وعناصر ومكونات تطبيقات نظم معلومات إدارة الموارد البشرية، فيما يتطرق المحور الثاني مفهوم إدارة التميز، بينما يتناول المحور الثالث (الدراسة الميدانية) تحليل الدراسة الميدانية واختبار الفروض.

المعالجة الإحصائية:

لتحليل بيانات الدراسة تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. **معامل الفا كرونباخ لاختبار صدق أداة الدراسة.**
2. **التوزيع التكراري والنسب المئوية لوصف البيانات الشخصية لعينة الدراسة.**
3. **النسب المئوية والاوساط الحسابية البيانات الأساسية للدراسة.**
4. **معامل الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة.**

صدق أداة الدراسة:

تم اختبار صدق أداة الدراسة من خلال صدق المحتوى أو الصدق الظاهري للتحقق من أنها تخدم أهداف الدراسة بعرضها على عدد من المختصين في القياس الكمي وفي إدارة الأعمال، كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، وحساب معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الثبات كرونباخ ألفا كما يوضح في الجدول رقم (1) حيث تم استخراج معامل الثبات وفقاً لألفا كرونباخ (Alpha- Cronbach) للاتساق بصيغته النهائية الكمية لكل أبعاد الدراسة حيث بلغت قيم معامل الثبات (79 %) وهي نسبة أعلى من نسبة القبول (60 %) وبالتالي تصبح عبارات الاستبيان صالحة ومناسبة لأغراض التحليل الإحصائي. ويمكن توضيح نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة بواسطة معامل ألفا كرنباخ لكل محور على النحو التالي:

جدول (1) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لمقياس لأبعاد الدراسة

مجالات الدراسة	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
البعد الأول: نظم تخطيط القوى العاملة	5	0,82
البعد الثاني: نظم التوظيف	5	0,76
البعد الثالث: نظم تقيم الأداء	5	0,74
البعد الرابع: نظم التدريب	5	0,76
امس: نظم الأجور والحوافز والإجازات	5	0,85
البعد السادس: ادارة التميز	5	0,81
أجمالي أبعاد الدراسة	30	0,79

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان، 2020م

الدراسات السابقة:

(أعمارة وعمار 2019م): تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم وظائف الادارة الاستراتيجية فيما يتعلق بالعنصر البشري وكيفية تحقق التميز للمنظمة.

خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها: أن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية تهتم بتنمية الموارد البشرية من اجل كفاءاتهم معتمدة في ذلك على تطبيقات إدارة الموارد البشرية، وعليه فعلى المنظمات بشكل عام وادارة الموارد البشرية بشكل خاص أن تغير مفاهيمها وطرق ممارستها لأعمالها مما يعزز دورها الإستراتيجي ضمن الإستراتيجية الكلية لان التحديات في الوقت الراهن تتطلب ضرورة التكيف مع التغيرات من خلال تأهيل الموارد البشرية وتطويرها بما يساهم في تعزيز الموقف التنافسي للمؤسسة. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: الاهتمام بموضوع تنمية الموارد البشرية من طرف الباحثين سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، من المؤسسات للموارد البشرية من خلال تنميته عن طريق تدريبه وتحفيزه وتطوير قدراته اله من دور هام من خلال المساهمة بكفاءة فعالية في تحقيق الأهداف والغايات المرسومة اصبحت المؤسسات الحديثة تنظر إلى مواردها البشرية بمنظور إستراتيجي وذلك من خلال إدخال مفهوما جديد الأدبيات التسيير الحديث ألا وهو الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية – لتغير ادارة الاستراتيجية للموارد البشرية العامل الرئيس في تنافسية المؤسسات، الأمر الذي حتم على المسيرين التعامل معها من منظور إستراتيجي.

(أيوب وخالد 2018م): تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار النظري لنظام معلومات الموارد البشرية الآلي، وإبراز مساهمته في تطبيق الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية.

خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها: يوفر نظام معلومات الموارد البشرية الآلي معلومات مرتبة ومصنفه ودقيقة تساعد على وضع استراتيجيات الموارد البشرية وقرارات أكثر صوابا وفاعلية، يعد نظام معلومات الموارد البشرية الآلي أداة تسيير الموارد البشرية من خلال التطبيقات والبرمجيات المكونة له والتي تساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بوظائف إدارة الموارد البشرية.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة مسايرة المؤسسة للتطورات الحديثة في مجال أنظمة المعلومات، وضرورة تبني نظام معلومات الموارد البشرية الآلي الذي يساعد على التحكم الجيد في الموارد البشرية من خلال تحسين طرق العمل وإنجاز المهام.

(Marlene Silva and Carlos Lima, 2017) هدفت الدراسة الي معرفة تأثيرات نظم المعلومات في إدارة الموارد البشرية، ووصف الفوائد والقيود المحتملة لاستخدامها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها: يمكن استخدام التكنولوجيا تحسين المعلومات المتاحة للموارد البشرية، ان نظام معلومات الموارد البشرية ساهم في زيادة القدرة التنافسية والكفاءة وإعادة تصميم وظيفة الموارد البشرية. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: يحتاج محترفو الموارد البشرية إلى إعداد أنفسهم للمستقبل من خلال الاستعداد لأدوار جديدة أو العثور على أنفسهم بالاستعانة بمصادر خارجية. يحتاج محترفي الموارد البشرية إلى دمج نظام معلومات الموارد البشرية كمشروع كبير وكتغيير كبير للمنظمة.

دراسة (الرويلي 2014م): هدفت الدارسة إلى التعرف على دور نظم معلومات الموارد البشرية في زيادة فعالية أداء إدارة الموارد البشرية لوزارة الداخلية بمملكة البحرين.

خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها: أن هناك تأثير قوي في العلاقة بين نظم معلومات الموارد البشرية وبين أداء إدارة الموارد البشرية الوزارة الداخلية بمملكة البحرين، تزداد فاعلية أداء العاملين بإدارة الموارد البشرية لوزارة الداخلية كلما كانت تكنولوجيا المعلومات والنظم الحاسوبية المستخدمة واضحة وسهلة الاستخدام، تتأثر فاعلية الأداء للعاملين بإدارة الموارد البشرية سلباً وإيجاباً بشفافية وموضوعية نظام المعلومات بشكل عام ونظام الأجور والحوافز والإجازات بشكل خاص. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها: ضرورة عمل دراسات بشكل دوري من شأنها الكشف عن أهم التحديات التي تواجه مستخدمي نظم المعلومات بإدارة الموارد البشرية. ضرورة التحديث والتطوير المستمر لأنظمة المعلومات المستخدمة بوزارة الداخلية ذلك على فاعلية أداء العاملين بشكل عام وبإدارة الموارد البشرية بشكل خاص لانعكاس بشكل عام أداء الإدارة بشكل خاص. الاهتمام بتدريب العاملين فيما يتعلق بالتعاطي مع مستحدثات نظم المعلومات

المستخدمة بالإدارة، لما له من أهمية بالغة في زيادة إدراكهم لقيمة الأمور المعرفية والتدريبية تأثيرها على أدائهم الوظيفي والإداري.

(المرشدي، 2012م): هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية على أداء الموظفين في مؤسسات التعليم العالي السعودية.

خرجت الدراسة بعدة نتائج من أهمها: إن درجة تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية في مؤسسات التعليم العالي السعودية مرتفعة، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستقطاب الموظفين وتعيينهم، ولتدريب الموظفين، ولتحفيز الموظفين في أداء الموظفين في مؤسسات التعليم العالي السعودية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: العمل على الاستمرار في تطبيق هذه النظم في تلك المؤسسات لتحقيق الفوائد المستقبلية المتوقعة نتيجة هذا التطبيق، تشجيع المؤسسات السعودية في القطاعات الأخرى على الاستفادة من تجربة مؤسسات التعليم العالي في هذا المجال، لتطبيق هذه النظم في مؤسساتهم بأقل التكاليف الممكنة.

نموذج الدراسة

شكل (1) يوضح نموذج الدراسة

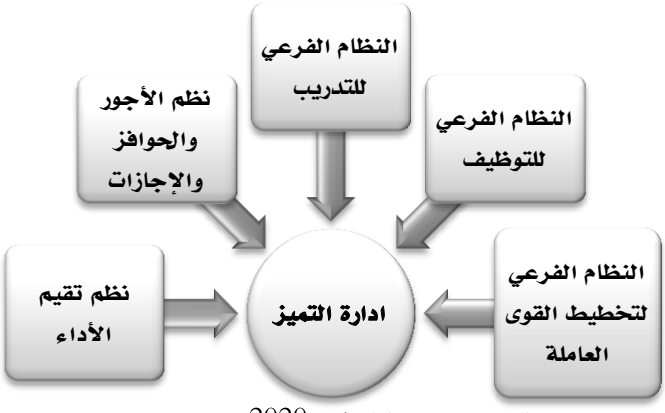

المصدر: إعداد الباحثين، 2020م

المحور الأول: تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية

تعتبر إدارة الموارد البشرية من أهم الوظائف الإدارية بمنظمات الأعمال حيث نجاح إدارة الموارد البشرية هو نجاح للمنظمة والتركيز على العنصر البشري أصبح استثمارا جيد لأنه من أثمن الموارد التي تملكها المنظمة وهو الأكثر تأثيرا في الإنتاجية وقدرة على تحقيق الميزة التنافسية على غيرها من المنظمات العاملة في نفس النشاط وذلك من خلال استغلال إمكانياتها ومواردها البشرية (أبوبكر، 2008م، 13).

اهتمت إدارة الموارد البشرية بنظم المعلومات وخاصة في مجال استخدام الحاسب الآلي كوسيلة تقنية لحفظ البيانات واسترجاعها في شكل معلومات منظمة تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات (علاقي، 2014م، 22).

يعرف نظام معلومات الموارد البشرية على أنه: الإجراءات المنظمة الخاصة بجمع وتخزين وحفظ واسترجاع البيانات الصحيحة والمفصلة حول الموارد البشرية في المنظمة يمكن الاستفادة منها في صناعة القرارات المختلفة الخاصة بالموارد البشرية للتدريب والتطوير والتحفيز والترقية والتنقلات (الكلالده، 2011م، 202).

تعمل نظم معلومات الموارد البشرية للمنظمات علي توفير الكثير من المزايا أهمها خزن واسترداد المعلومات ومعالجتها بالسرعة الممكنة ، واختزال التعامل بالسجلات اليدوية والمعاملات الورقية، السرعة في إتمام عمليات الخزن والتحليل المؤدية إلى سرعة ودقة عمليات صناعة القرارات، وتبين نظم معلومات الموارد البشرية عن أية تغيرات في الموارد في البيئة الداخلية والخارجية، وبذلك تمكن الإدارة من الإعداد لمجابهة تلك التغيرات بكفاءة ، وتحقق نظم معلومات الموارد البشرية التكامل والتنسيق بين شتى إدارة الموارد البشرية والإدارات الأخرى(Fenech & others, 2019).

يتطلب نظام معلومات الموارد البشرية: توافر إيمان الإدارة العليا ودعمها لوجود نظام معلومات الموارد البشرية، وتوفير الإمكانات المالية والبشرية اللازمة لشراء وتشغيل هذا النظام (صالح، 2004م، 211).

الشكل (2) يوضح متطلبات نظم معلومات الموارد البشرية

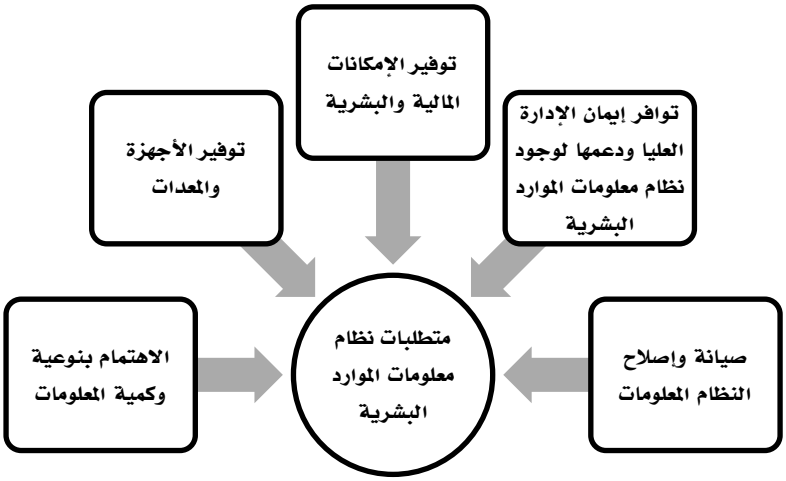

المصدر: إعداد الباحثين

تمر عملية التطور بنظام معلومات الموارد البشرية من النظام اليدوي إلى نظام الحاسوب من خلال مراحل أساسية هي: (حمود، الخرشة، 2007م، 243) دراسات الجدوى للتحول من النظام اليدوي إلي نظام معلومات الموارد البشرية من خلال تشخيص المشكلات وتحديدها بدقة عالية وتحديد المشاكل والعقبات الداخلية والخارجية المحتمل ظهورها في استخدام نظام معلومات الموارد البشرية، والتصميم الأولى لنظام الموارد البشرية من خلال العرض التفصيلي لصورة النظام والتوقعات التي سيكون عليها وعرض وتحديد البدائل في ضوء الأهداف والمحددات، والدراسات الهندسية والتقنية الجوانب الأساسية، واختبار النظام، وعملية الاختبار تنطوي على القيام باختبار الأنظمة الفرعية واختبار النظام الكلي المقترح لنظام معلومات الموارد البشرية وتطبيق النظام وتشغيله، ومتابعة وتقييم النظام من خلال قياس وتقويم الأداء المنجز واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة والمتابعة المستمرة للنظام.

أن تطبيقات نظم معلومات الموارد البشرية تعني جميع سبل التعاملات الجارية بمهام ومسؤوليات إدارة الموارد البشرية واعتماد الحاسوب في التعامل معها بدلا من الأساليب الشخصية في الاستقطاب والاختيار والتعيين وتقيم الأداء والترقية والمكافأة (حمود والخرشة، 2007م، 244)، لنظام المعلومات الموارد البشرية الآلي عدة نظم فرعية

نذكر منها النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة والنظام الفرعي للتوظيف والنظام الفرعي للأداء والنظام الفرعي للتدريب (الصيرفي، 2008، 199).

لنظام معلومات الموارد البشرية الآلي عدة نظم فرعية:

1. النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة: وهو يساهم في الإدارة في تحديد احتياجاتها من الأفراد في المستقبل للمساعدة في التنبؤ بالأجور والتخطيط وتحلل وتقديم الوظيفة وأصناف القوى العاملة.
2. النظام الفرعي للتوظيف: وهو نظام مسؤول عن توفير معلومات حول الأفراد المرشحين للعمل والكفاءات المتوفرة في سوق العمل، وإجراء الدراسات الداخلية والبحث عن موظفين جدد، كما يتضمن النظام كل من عملية جذب واستقطاب العاملين والمساعدة في توفير فرص العمل المناسبة والحفاظ على قاعدة خاصية بالعاملين(حافظ ،2011م، 161).
3. النظام الفرعي للأداء: وهو يوفر نظام معلومات الموارد البشرية معلومات حول أداء العاملين مما يساعد المؤسسة في ربط نظم التقييم بخصائص ومواصفات كل وظيفة وتساهم في تحديد وضع الحلول لمشاكل الأداء(أيوب وخالد، 2018م، 99).
4. النظام الفرعي للتدريب: ويهتم هذا النظام بتوفير معلومات عن العملية التدريبية التي سيقوم أو قامت بها المنظمة سابقا، والأفراد الذين استفادوا منها والفرات والأماكن التي تمت فيها(علاقي ،2014م، 800).
5. نظم الأجور والحوافز والمكافآت والتي تساعد في تحديد معدلات الأجور والمرتبات، وتوزيع المكافآت المادية وغير المادية. من خلال الاسترشاد بالسياسات في المنظمات المماثلة، أو باستخدام مؤشرات اقتصادية معينة (رضوان، 2013م،92)، ولذا فان قاعدة البيانات التي يجب أن تعتمد لغرض بناء تلك القاعدة تتطلب بيانات ومعلومات واسعة وشاملة ليعتمد عليها في اتخاذ القرار في الأجور والحوافز والمكافآت (حمود، الخرشة، 2007م، 257)

المحور الثاني إدارة التميز: -

إدارة التميز هي مقدمة أو منهج كلي يحاول جمع وإدارة مختلف العناصر والمقومات اللازمة لبناء منظمات على أسس التفوق وبما يحقق لها قدرات عالية في مجابهة المتغيرات الخارجية، كما تكفل إدارة التميز للمنظمة تحقيق التكامل والانسجام الكامل بين مختلف

عناصر المنظمة وقدراتها الذاتية واستثمار قدراتها المحورية أو الأساسية، وكذلك يحقق الفوائد والمنافع لأصحاب المصالح ذوي الصلة بالمنظمة(المنيف، 2004م، 536).

تعرف إدارة التميز من وجهات نظر عدد من الباحثين كما يلي (جاد الرب، 2013م، 114): هي الاستخدام المنهجي لمبادئ إدارة الجودة الشاملة والأدوات التي تؤدي إلى تحسين الأداء وذلك استنادا إلى مبادئ متنوعة منها (التركيز على العملاء، تحقيق القيمة في مختلف الممارسات والأفعال الإدارية، إدارة العمليات والمشروعات المتميزة). يعرف التميز الإداري بأنه خلق أو تحقيق القيمة المضافة والتي تخدم ومصالح جميع الأطراف العاملة في المنظمة أو المتعاملة معها من العملاء وأصحاب رأس المال والعاملين والموردين والمجتمع بما يحقق الوفاء بمسئولية المنظمة الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية.

تهدف إدارة التميز إلى تحقيق التفوق التنافسي على المنافسين في بيئة الأعمال المحلية والدولية، وربط المتغيرات النهائية بالمتغيرات الوسيطة والمتغيرات الأولية، واعتبار العنصر البشري وسيلة وهدف التنمية، وتحقيق التنمية المستدامة للعنصر البشري عن طريق التحسينات المستمرة، والاهتمام بقيادة العنصر البشري، وضمان الرضا الوظيفي (النجار، 2014م، 115).

وتمتاز إدارة التميز بخصائص منها: الالتزام بمبادئ الإدارة ومن هذه المبادئ نذكر: تقسيم العمل، والسلطة، المسئولية، والنظام، ووحدة التوجيه، ومكافأة الأفراد، والمساواة، والتعاون (باشيوة، 2018م، 26). وهي موجه لتحقيق وظائف الإدارة وهي (صنع القرارات، والتخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والرقابة)، والتعهد بمبادئ إدارة الجودة الشاملة والفعالية لضمان تحقيق النتائج أو الوصول إلى الأهداف وحسن اختيار العناصر الملائمة لتحقيق النتائج المقررة، والكفاية، الإبداع والابتكار وذلك من خلال التجديد والتغيير الإيجابي والإبداع والابتكار في العمل، ومراعاة قيم وأخلاقيات المنظمة والمجتمع: ومنها على سبيل المثال العدالة والمساواة والنزاهة والموضوعية والمشاركة والديمقراطية والأمانة. (أبو النصر، 2008م، 83)

هذا وتحقق إدارة التميز أهداف ومزايا كثيرة للمنظمة منها: التفوق التنافسي على المنافسين في بيئة الأعمال المحلية والدولية (جمال، 2017م، 47)،الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وبما يؤدي إلى تخفيض التكاليف وتحسين الجودة وتخفيض أسعار البيع

مقارنة بأسعار المنافسين ومن ثم زيادة حجم المبيعات وزيادة الربحية، تحقيق القيمة المضافة لأصحاب المصالح من خلال زيادة الربحية هو هدف استراتيجي لإدارة التميز (المليجى، 2012م، 78).

الدراسة الميدانية:

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، ويتكون المجتمع الأساسي. وتم اختيار عينة منتقاة من العاملين بالشركة السعودية للاتصالات حيث بلغ حجم العينة (152) مفردة.

تحليل البيانات الشخصية: فيما يلي التوزيع التكراري والنسب المئوية للخصائص الديموغرافية للمبحوثين:

جدول (1) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية

الفئة		التكرار	النسبة
النوع	ذكر	116	76.3%
	أنثى	36	23.7%
العمر	أقل من 30سنة	12	7.9%
	من 30 وأقل من 40 سنة	64	42.1%
	من 40 وأقل من 50 سنة	68	44.7%
	50 سنة فأكثر	8	5.3%
التخصص	إدارة	68	44.7%
	حاسوب	12	7.9%
	محاسبة	12	7.9%
	أخري	60	39.5%
المستوى التعليمي	جامعي	120	78.9%
	فوق الجامعي	32	21.1%
الخبرة	أقل من 5سنوات	20	13.2%
	5سنوات وأقل من 10سنوات	20	13.2%
	10 سنوات فأكثر	112	73.7%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الاحصائي، 2020م.

يتضح من الجدول (1) أن غالبية أفراد العينة من فئة الذكور وتمثل (76.3) % من أفراد العينة الكلية، بينما بلغت نسبة الإناث في العينة (23.7) %. وأن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (من 40 وأقل من 50 سنة) سنة حيث بلغت نسبتهم (44.7) % من أفراد العينة الكلية. أن غالبية أفراد العينة من التخصص إدارة وتمثل (44.7) % من أفراد العينة الكلية، كما أن غالبية أفراد العينة من الجامعيين حيث بلغت بنسبتهم (78.9) % من أفراد العينة الكلية، كما بين الجدول أن غالبية أفراد العينة خبرتهم (10 سنوات فأكثر) حيث بلغت نسبتهم (73.7) %.

تحليل البيانات الأساسية:

يشتمل هذا المبحث على تحليل البيانات الأساسية للدراسة من خلال حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كاي والقيمة الاحتمالية (Sig)، لفقرات كل مجال كما مبينة بالجداول أدناه، وقد تم تصحيح المقياس المستخدمة في الدراسة كالآتي:

تحليل بيانات المحور الأول: النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة

جدول (1): الإحصاء الوصفي لمحور النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة

م	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يحدد نظام معلومات الموارد البشرية بالشركة الاحتياجات الحالية من الموارد البشرية	4.34	0.71	86.8	1	مرتفع جدا
2	يوجد نظام لتخطيط القوي العاملة ب بالشركة	4.21	0.66	84.2	2	مرتفع جدا
3	يوفر النظام معلومات عن خطط الأقسام الأخرى بالشركة	4.09	0.74	81.8	3	مرتفع جدا
4	يوفر النظام معلومات عن خطة الموارد البشرية	4.07	0.68	81.4	4	مرتفع جدا
5	يتيح نظام معلومات الموارد البشرية أدوات تحليلية لكفاءة الموارد البشرية بالشركة	3.97	0.80	79.4	5	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2020م.

يلاحظ من جدول (1) ما يلي: أن المتوسطات الحسابية التي تعبر عن محور النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة تتمركز بين (3.97-4.34) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات جميعها كانت مرتفع جداً، مما يدل أن

غالبية أفراد العينة موافقون على عبارات المحور. كما أن جميع الانحراف المعيارية أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى تجانس إجابات العينة المبحوثة.

تحليل بيانات المحور الثاني: النظام الفرعي للتوظيف

جدول (2): الإحصاء الوصفي لمحور النظام الفرعي للتوظيف

م	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	لا تشهد الشركة الكثير من حالات الاستقالة لذوي الخبرة بالشركة	4.15	0.66	83	2	مرتفع جدا
2	يساهم نظام معلومات الموارد البشرية في تقليل الاعداد غير المؤهلة من الموارد البشرية	4.04	0.73	80.8	5	مرتفع جدا
3	يؤدي نظام معلومات الموارد البشرية على الاختيار الأمثل للعاملين بالشركة	4.17	0.69	83.4	1	مرتفع جدا
4	يستطيع المتقدمين من خلال نظام معلومات الموارد البشرية التعرف على اسباب عدم قبولهم للوظائف المتقدمين لها.	4.09	0.85	81.8	4	مرتفع جدا
5	يساعد نظام معلومات الموارد البشرية على استقرار الموارد البشرية بالشركة	4.10	0.89	82	3	مرتفع جدا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2020م

يلاحظ من جدول (2) ما يلي: أن المتوسطات الحسابية التي تعبر عن محور النظام الفرعي للتوظيف تتمركز بين (4.04-4.17) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات جميعها كانت مرتفع جداً، مما يدل أن غالبية أفراد العينة موافقون على عبارات المحور. كما أن جميع الانحراف المعيارية أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى تجانس إجابات العينة المبحوثة.

تحليل بيانات المحور الثالث: النظام الفرعي لتقيم العاملين

جدول (3): الإحصاء الوصفي لمحور النظام الفرعي لتقيم العاملين

	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يتيح نظام معلومات الموارد البشرية للعاملين التعرف على مستوى ادائهم	4.07	0.87	81.4	5	متوسط
2	يساعد نظام معلومات الموارد البشرية العاملين على معرفة مستوى التغيير في أدائهم بشكل دوري	4.14	0.70	82.8	4	مرتفع جدا
3	تتم عملية تقييم العاملين وفق آليات موضوعية ولا تترك للأهواء الشخصية.	4.20	0.69	84	3	متوسط

	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
4	يوفر نظام معلومات الموارد البشرية الشفافية الكاملة لإعلام الموظفين بمستوى أدائهم.	4.28	0.66	85.6	2	متوسط
5	تتصف المعلومات الخاصة بتقييم أداء العاملين بالسرية التامة.	4.29	0.65	85.8	1	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2020م

يلاحظ من جدول (3) ما يلي: أن المتوسطات الحسابية التي تعبر عن محور النظام الفرعي لتقيم العاملين تتمركز بين (4.07-4.29) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات تتراوح بين متوسط ومرتفع جداً، مما يدل أن غالبية أفراد العينة موافقون على عبارات المحور. كما أن جميع الانحراف المعيارية لعبارات المحور تقل من الواحد الصحيح ويشير ذلك إلى التجانس في إجابات أفراد عينة الدراسة.

تحليل بيانات المحور الرابع: النظام الفرعي للتدريب

جدول (4): الإحصاء الوصفي لمحور النظام الفرعي للتدريب

	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تهتم إدارة الموارد البشرية بتنمية مهارات وكفاءة الموارد البشرية	4.00	0.89	80	5	مرتفع جدا
2	توجد برامج تدريب تناسب قدرات ومستوى جميع العاملين.	4.02	0.92	80.4	3	مرتفع جدا
3	يستطيع نظام معلومات الموارد البشرية تحديد الأفراد المرشحين للتدريب استنادا إلى احتياجاتهم التدريبية	4.01	0.93	80.2	4	مرتفع جدا
4	توجد مؤشرات لدى نظام معلومات الموارد البشرية للحكم على جدوى عمليات التدريب وقياس فعالياتها مع مرور الوقت.	4.19	0.68	83.8	1	مرتفع جدا
5	لدى نظام معلومات الموارد البشرية اساليب لتقييم عملة التدريب والتأهل التي يمر بها العاملين	4.07	0.78	81.4	2	مرتفع جدا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2020م

يلاحظ من جدول (4) ما يلي: أن المتوسطات الحسابية التي تعبر عن محور النظام الفرعي للتدريب تتمركز بين (4.0-4.19) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات جميعها كانت مرتفع جداً، مما يدل أن غالبية أفراد

العينة موافقون على عبارات المحور. كما أن جميع الانحراف المعيارية أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى تجانس إجابات العينة المبحوثة.

تحليل بيانات المحور الخامس: النظام الفرعي للأجور والحوافز والاجازات

جدول (5): الإحصاء الوصفي لمحور النظام الفرعي للأجور والحوافز والاجازات

	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	يوفر نظام معلومات الموارد البشرية معايير واضحة خاصة بالأجور والاستقطاعات	4.17	0.82	83.4	3	مرتفع جدا
2	يتم تحديث المعلومات الخاصة بالأجور على نظام معلومات الموارد البشرية في الوقت المناسب	4.05	0.98	81	4	مرتفع جدا
3	يوفر نظام معلومات الموارد البشرية معلومات خاصة بالضمان الاجتماعي ونظام التقاعد.	4.24	0.66	84.8	2	مرتفع جدا
4	لدي نظام معلومات الموارد البشرية تفسيرات بالمقطوعات من الراتب.	4.26	0.79	85.2	1	مرتفع جدا
5	يستطيع العاملين من خلال نظام معلومات الموارد البشرية معرفة اجره المقابل ساعات العمل الإضافية.	3.91	0.89	78.2	5	مرتفع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2020م

يلاحظ من جدول (4) ما يلي: أن المتوسطات الحسابية التي تعبر عن محور النظام الفرعي للأجور والحوافز والاجازات تتمركز بين (3.91-4.26) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات جميعها كانت مرتفع جداً، مما يدل أن غالبية أفراد العينة موافقون على عبارات المحور. كما أن جميع الانحراف المعيارية أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى تجانس إجابات العينة المبحوثة.

تحليل بيانات المحور السادس: إدارة التميز

جدول (4): الإحصاء الوصفي لمحور إدارة التميز

	العبارات	الوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	الدرجة
1	تؤكد القيادة على تطبيق مبادئ إدارة التميز في الشركة	4.21	0.88	84.2	1	مرتفع جدا
2	تحدد الشركة العمليات الحيوية اللازمة لتحقيق أدارة التميز	4.09	0.75	81.8	3	مرتفع جدا
3	يساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في أدرة التميز	4.03	0.84	80.6	4	مرتفع جدا
4	تشكل نظم معلومات الموارد البشرية حافزا للالتزام بالسلوك الداعم لإدارة التميز.	4.11	0.81	82.2	2	مرتفع جدا
5	تشجع نظم معلومات الموارد البشرية على خلق بيئة تنافسية إيجابية بين الموظفين تؤدي لإدارة التميز	4.00	0.96	80	5	مرتفع جدا

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، 2020م

يلاحظ من جدول (4) ما يلي: أن المتوسطات الحسابية التي تعبر عن محور إدارة التميز تتمركز بين (4.00-4.21) وهي تزيد عن الوسط الفرضي (3)، كما أن درجة الوزن النسبي للعبارات جميعها كانت مرتفع جداً، مما يدل أن غالبية أفراد العينة موافقون على عبارات المحور. كما أن جميع الانحراف المعيارية أقل من الواحد الصحيح مما يشير إلى تجانس إجابات العينة المبحوثة.

اختبار فرضيات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التي أسفرت عنها جداول تحليل البيانات الإحصائية.

الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة وإدارة التميز بالشركة

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة وإدارة التميز

الفرضية الفرعية الأولى	معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة وإدارة التميز بالشركة	0.69	13.51	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.74			
معامل التحديد (R2)	0.54			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (8): أن هنالك علاقة طردية موجبة بين النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة وإدارة التميز، كما يشير معامل التحديد (R2) إلى أن 54% من التغير في إدارة التميز يعزى إلى النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة. كما أن هناك علاقة معنوية لأن قيم (sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للتخطيط القوى العاملة وإدارة التميز).

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للتوظيف وإدارة التميز بالشركة.

جدول (10) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين النظام الفرعي للتوظيف وإدارة التميز

الفرضية الفرعية الثانية	معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين النظام الفرعي للتوظيف وإدارة التميز بالشركة	0.57	8.30	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.56			
معامل التحديد (R2)	0.31			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (8): أن هنالك علاقة طردية موجبة بين النظام الفرعي للتوظيف وإدارة التميز، كما يشير معامل التحديد (R2) إلى أن 31% من التغير في إدارة التميز يعزى إلى النظام الفرعي للتوظيف. كما أن هناك علاقة معنوية لأن قيم (sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للتوظيف وإدارة التميز).

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي لتقيم العاملين وإدارة التميز بالشركة

جدول (11) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين النظام الفرعي لتقيم العاملين وإدارة التميز

الفرضية الفرعية الثالثة	معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين النظام الفرعي لتقيم العاملين وإدارة التميز بالشركة	0.64	9.84	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.62			
معامل التحديد (R2)	0.39			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (8): أن هنالك علاقة طردية موجبة بين النظام الفرعي لتقيم العاملين وإدارة التميز، كما يشير معامل التحديد (R2) إلى أن 39% من التغير في إدارة التميز يعزى إلى النظام الفرعي لتقيم العاملين. كما أن هناك علاقة معنوية لأن قيم (sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي لتقيم العاملين وإدارة التميز).

الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للتدريب وإدارة التميز بالشركة

جدول (12) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين النظام الفرعي للتدريب وإدارة التميز

الفرضية الفرعية الرابعة	معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين النظام الفرعي للتدريب وإدارة التميز بالشركة	0.50	8.94	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.59			
معامل التحديد (R2)	0.34			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (8): أن هنالك علاقة طردية موجبة بين النظام الفرعي للتدريب وإدارة التميز، كما يشير معامل التحديد (R2) إلى أن 34% من التغير في إدارة التميز يعزى إلى النظام الفرعي للتدريب. كما أن هناك علاقة معنوية لأن قيم (sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للتدريب وإدارة التميز).

الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للأجور والحوافز والاجازات وإدارة التميز بالشركة

جدول (13) نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين النظام الفرعي للأجور والحوافز والاجازات وإدارة التميز

الفرضية الفرعية الخامسة	معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
العلاقة بين النظام الفرعي للأجور والحوافز والاجازات وإدارة التميز بالشركة	0.44	8.40	0.000	قبول وجود علاقة
معامل الارتباط R	0.56			
معامل التحديد (R2)	0.32			

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2020م

يتضح من الجدول (8): أن هنالك علاقة طردية موجبة بين النظام الفرعي للأجور والحوافز والإجازات، كما يشير معامل التحديد (R2) إلى أن 32% من التغير في إدارة التميز يعزى إلى النظام الفرعي للأجور والحوافز والإجازات. كما أن هناك علاقة معنوية لأن قيم (sig) أقل من (0.05)، مما يؤكد قبول الفرضية التي تنص على أن (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظام الفرعي للأجور والحوافز والإجازات وإدارة التميز).

الاستنتاجات والمقترحات:

1. **أوضحت نتائج التحليل الى وجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين نظم تخطيط القوى العاملة وإدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات، يعزى ذلك إلي أن النظام يوفر معلومات عن خطة الموارد البشرية، ويتيح أدوات لتحليل كفاءة الموارد البشرية.**
2. **وأيضا بينت نتائج التحليل إلى وجود علاقة طردية موجبة بين نظم التوظيف وإدارة التميز بالشركة، يعزى ذلك إلي أن نظام معلومات الموارد البشرية يساعد في تحقيق الاختيار الأمثل للعاملين، ويساعد على استقرار الموارد البشرية، ويستطيع المتقدمين من خلال نظام معلومات الموارد البشرية التعرف على اسباب عدم قبولهم للوظائف المتقدمين لها.**
3. **كما أظهرت نتائج التحليل إلى وجود علاقة طردية موجبة بين تقيم الأداء وإدارة التميز بالشركة السعودية للاتصالات، يعزى ذلك إلي أن نظام معلومات الموارد البشرية للعاملين يتيح التعرف على مستوى أدائهم ومعرفة مستوى التغيير في أدائهم بشكل دوري، ويوفر الشفافية الكاملة لإعلام الموظفين بمستوى أدائهم واسباب الترقي او الانخفاض.**
4. **كما أوضحت نتائج التحليل الى وجود علاقة طردية موجبة بين نظم التدريب وإدارة التميز بالشركة، يعزى ذلك إلي أن إدارة الموارد البشرية تهتم بتنمية مهارات وكفاءة الموارد البشرية، ويحدد النظام الأفراد المرشحين للتدريب استنادا إلى احتياجاتهم التدريبية، ويوفر اساليب لتقييم عملة التدريب والتأهل التي يمر بها العاملين.**
5. **توجد علاقة طردية موجبة بين نظم الأجور والحوافز والإجازات وإدارة التميز بالشركة، يعزى ذلك إلي أن نظام معلومات الموارد البشرية يوفر معايير واضحة خاصة بالأجور والاستقطاعات، ويستطيع العاملين من خلال النظام معرفة اجره المقابل ساعات العمل الإضافية.**
6. **اشارة نتائج الدراسة أن ادارة التميز بالشركة مرتفعة نسبياً، حيث أن ادارة التميز ساهمت في خلق بيئة تنافسية إيجابية بين الموظفين.**

التوصيات:

1. **علي الشركة تغير النظرة لنظم معلومات الموارد البشرية باعتبارها عبء مالي الي انها تؤدي الي تحقيق ادارة التميز وتعزيز الميزة التنافسية للشركة.**
2. **ضرورة العمل على تعزيز إدراك إدارات الشركة السعودية للاتصالات بكافة الفوائد التي يمكن تحقيقها من الاستمرار في تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية سواء على المدى القصير أو المدى الطويل.**
3. **الاعتماد علي نظام معلومات الموارد البشرية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد البشرية وخاصة تقييم الأداء.**
4. **كما يوصي البحث بأهمية تدريب العاملين فيما يتعلق بالتعاطي مع التغيرات التكنلوجية**
5. **خلق ثقافة قائمة علي تحقيق ادارة التميز من اجل تحقيق وضع تنافسي أفضل للشركة.**
6. **اجراء المذيد من الدراسات علي العوامل التي تؤثر علي ادارة التميز**

المراجـــــع

أولا: المراجع العربية:

1. ابو النصر، مدحت محمد (2008م)،الأداء الإداري المتميز، (القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر).
2. ابوبكر، مصطفى محمود (2008)، الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، (الإسكندرية، الدار الجامعية،)
3. اعمارة ، نصر الدين و عمار ، مراني (2019م) ، دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحقيق التميز، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد الرابع العدد الثاني) ، ص 175- 188
4. الصيرفي، محمد(2008م) ، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية منهج تحليلي مبسط، (الاسكندرية، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع).
5. الكلالده، طاهر محمود(٢٠١١م) ، الاتجاهات الحديثة في إدارة الموارد البشرية، (عمان، دار اليازوري).
6. المرشدي ، خالد بن عبد المحسن (2012) أثر تطبيق نظم معلومات الموارد البشرية على أداء الموظفين في مؤسسات التعليم العالي السعودية، المؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
7. المليجى، رضا إبراهيم (2012م)، إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، عالم الكتب).
8. المنيف، إبراهيم عبد الله (٢٠٠4م)، وظيفة المدير العام، (الرياض، دار الراية الشرقية للنشر والتوزيع).
9. باشيوة، لحسن عبد الله (2018م)، روائع التميز المؤسسي، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع).
10. جاد الرب، سيد محمد (2013م)، إدارة الإبداع والتميز التنافسي، (القاهرة، مراجع إدارة الاعمال).
11. جمال ، لينا (2017م)،إدارة التميز والإبداع الإداري، (عمان، من المحيط الي الخليج للنشر والتوزيع،).

12. حافظ، محمد عبد (2011م)، إدارة الموارد البشرية بين الفكر التقليدي والحديث، (القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع).
13. حمود ، خضير كاظم و الخرشة، ، ياسين كاسب (٢٠٠٧م)، إدارة الموارد البشرية، (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع).
14. رضوان، محمود أحمد عبد الفتاح (213م)، الإدارة الإلكترونية وتطبيقاتها الوظيفية (القاهرة ، دار الكتب المصرية)
15. شيكر ، ايوب وقاشي ، خالد(٢٠١٨م)، نظم معلومات الموارد البشرية الآلي كمجال لتطبيق الادارة الإلكترونية للموارد البشرية، مجلة الإدارة والتنمية البحوث والدراسات العدد الثالث
16. صالح، محمد فالح ، إدارة الموارد البشرية(٢٠٠٤م)، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع).
17. علاقي، مدني عبد القادر (2014م)، إدارة الموارد البشرية، (جدة، خوارزم العلمية للنشر والتوزيع).
18. فريد النجار(2014م)، التميز والتفوق المؤسسي، (الاسكندرية، منشأة المعرف).

المراجع الغربية:

1. M. Rampton, Ian J. Turnbull, Human Resources Management Systems, (Publisher: ITP Nelson 1996).
2. Michael J. Kavanagh, Mohan Thite, Richard D. Johnson, HR Information Systems: Basics, Applications and Future Trends: Basics, Applications and Future Trends, (SAGE Publications, Inc. 3rd Edition 2014).
3. Arnold, J.T., Moving to a New HRIS, (HR Magazine: HR Technology,2007).
4. Tanjim Tomanna, Dawit Yadeta Gerbi, Md. Altab Hossin, Shiyun Zhang, Impact of Information System on Transformation of Human Resource Performance: An Exploratory Study in Oromia Radio and Television

Organization (Journal of Human Resource and Sustainability Studies Vol.6 No.1, 2018).

5. SATISH K. BAGDI , Practical Human Resource Information Systems, (Publisher PHI Learning Pvt. Ltd., 2012).
6. Marlene Sofia Alves e Silva and Carlos Guilherme da Silva Lima .The Role of Information Systems in Human Resource Management, intechopen.79294 ,(2017) https://www.intechopen.com/books/management-of-information-systems/the-role-of-information-systems-in-human-resource-management
7. Fenech, Roberta, Priya Baguant, and Dan Ivanov. "The Changing Role of Human Resource Management in an Era of Digital Transformation." Journal of Management Information and Decision Sciences (2019).https://www.abacademies.org/articles/the-changing-role-of-human-resource-management-in-an-era-of-digital-transformation-8154.html

اثر تكنولوجيا المعلومات على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية

رنا فهمي مصلح

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى قياس اثر تكنولوجيا المعلومات على تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية من خلال التعريف بمفهوم تكنولوجيا المعلومات، التعريف بالإطار المفاهيمي لإدارة الجودة الشاملة وكيفية تطبيقها في المنظمات، التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية، تحديد الفروق بين أثر تكنولوجيا المعلومات و تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية بالنسبة للمتغيرات الديمغرافية وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، حيث توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها، بينت نتائج الدراسة أن مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في دائرة الجمارك الأردنية مرتفع. واحتل بُعد البرمجيات الرتبة الأولى، يليه بُعد الشبكات، يليه بُعد الأجهزة والمعدات، يليه بُعد مهارات الأفراد، وفي الرتبة الأخيرة جاء بُعد قواعد البيانات. وكان مستوى استخدام البرمجيات والشبكات والأجهزة والمعدات مرتفع في حين كان مستوى مهارات الأفراد واستخدام قواعد البيانات متوسط. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى ان دائرة الجمارك الأردنية عملت على تحديث وتطوير إجراءات العمل من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملها، لاسيما في ظل تعقد وتشعب أعمالها، بالإضافة إلى ضخامة حجم العمل الواقع على عاتقها.

الكلمات الدالة: تكنولوجيا المعلومات، إدارة الجودة الشاملة، البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات.

Impact of Technology Information on Applying the Concept of Total Quality Management in Jordanian Customs Department

Abstract

This study aims at measuring the impact of technology information on applying the concept of Total Quality Management in Jordanian Customs Department through identifying the concept of information technology, conceptual framework of Total Quality Management and the method of application in organizations. It also aims at identifying the impact of information technology on applying the concept of Total Quality Management in Jordanian Customs Department, the differences between impacts of information technology and application of Total Quality Management in Jordanian Customs Department according to demographic variables.

The study used the descriptive analytical approach, as the researcher has concluded several results, most importantly; the study results have showed that the level of using information technology in Jordanian Customs Department is high. Also, the software dimension came first, followed by the networks dimension, the devices and equipment dimensions, the individuals' skills and lastly, the database' dimensions. The level of using software, networks, equipment, and devices was high whereas the individuals' skills level and using database were moderate. This result can be explained that the Jordanian Customs Department has worked on developing and updating the work procedures through employing information technology in its work, especially under the complexity of its works, in addition to the size of its workload.

Keywords: Information Technology, Total Quality Management, Software, Equipment and Devices, Individuals' Skills, Networks, Database

المقدمة:

شكلت تكنولوجيا المعلومات عاملاً هاماً في مسيرة الأعمال في حياتنا المعاصرة، سواء أكان ذلك على مستوى الأفراد والجماعات، أو على مستوى المنظمات والمؤسسات، حيث ساعدت هذه التكنولوجيا، على إحداث تغيرات هامة جدا، تمثلت في انخفاض تكاليف عملياتها، وتخفيض مستويات أسعارها، وتحسين جودتها، وزيادة السرعة في إنتاجيتها وذلك لمواجهة المتطلبات المتزايدة لجمهور المستهلكين مما أدى لزيادة قدرتها التنافسية، وتحقيق أهدافها في البقاء والنمو، ولعل هذا ما يؤكد على أن تكنولوجيا المعلومات قد غدت مطلبا أساسيا وليس ترفا للإدارات الباحثة عن الكفاءة والفعالية في أداء وظائفها (الجاسم، 2005).

ولهذه التكنولوجيات دوراً مهماً في المعرفة سواء في صُنع المعرفة واكتسابها او نشرها او حفظها وبالتنسيق مع المصادر الأخرى فمثلاً تؤدي التكنولوجيا دوراً كبيراً بالتنسيق مع الموارد البشرية، لاسيما التطبيقات التكنولوجية في مجال الحاسوب التي تبرز في ثلاثة تطبيقات مهمة هي: معالجة الوثائق- أنظمة الدعم- الانظمة الخبيرة.(بهجت، 2012).

ويؤكد (saba. Sat tar,2012) أن الأساس في التقدم والتطور للمعرفة الفعالة هي التكنولوجيا وأنه لخلق المعرفة الجديدة فإن الأبعاد الهيكلية مطلوبة لتحفيز وتنشيط المال الاجتماعي والتكنولوجيا هي جزءاً هاماً، أما فكرة رأس المال الاجتماعي فتشير إلى ان جميع الموضوعات الاجتماعية يتم دعمه من مجموعات باي منظمة ويرتكز على قدراته الفنية المشتقة من البنية التحتية، وهذه القدرات تشتمل على مرافق شبكات العمل، أنظمة الحاسب الآلي السريعة، والأنظمة والإجراءات الأخرى المرتكزة على التكنولوجيا والتي ليس من السهل استخدامها والتعامل معها ولكنها تساعد مستخدميها على تبادل المعرفة مع الآخرين. (saba s 2012: pp 330-340).

ويشير (الجاموس 2013) ان تقنية المعلومات في المنظمة تساعد في تكوين الإدارة المعرفية mangers knowledge بواسطة المعلومات المتوفرة على الشبكة العالمية للمعلومات internet والشبكة المحلية، فإذا كانت هذه المعلومات منظمة ومبنية بشكل جيد،

فإنها تمكن العاملين في المنظمة من الحصول على المعلومات التي تؤدي إلى حل المشكلة التي تواجههم. (الجاموس، 2013، ص221).

كما استحوذ مفهوم الجودة الشاملة على تفكير كثير من الباحثين في علوم الإدارة ومفكريها وبخاصة بعد الثورة الصناعية، لما لهذا النظام من أهمية كبيرة في تحسين الأداء الإنتاجي أو الأداء الخدمي وتطويره في العديد من المنظمات أو المؤسسات الإدارية. ولقد تعددت الآراء والأفكار ووجهات النظر بين المفكرين في علم الإدارة.

وفي هذا السياق فإن التطورات العالمية في العلوم وتكنولوجيا الاتصالات لم تؤدي فقط إلى التوجه نحو تحرير أسواق العمل والاستثمارات الدولية وعولمة الاقتصاد وزيادة حدة المنافسة العالمية بل أيضا إلى اهتمام الدول، للعمل على تحويل مجتمعاتها إلى مجتمعات تعرف ب "مجتمعات المعرفة" والتي أخذت تخلق بدورها نظماً اقتصادية جديدة قائمة على المعرفة (صبري، 2005) .

وقد بين لورنتي ، رودريجز، ديوهيرز (2010)، من خلال دراسة لهم بعنوان ، اثر تكنولوجيا المعلومات على إدارة الجودة الشاملة أن الشركات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات بشكل اكبر سجلت مستويات أفضل في مجالات إدارة الجودة الشاملة المطبقة فيها. وكذلك الحال اشار كورونبوروشاشي وبيريرا (2010)، في دراستهم "اثر إدارة الجودة الشاملة ونظم إدارة التكنولوجيا على أداء العمليات ان استخدام إدارة الجودة الشاملة وإدارة التكنولوجيا يؤثر على أداء العمليات في الشركات المشاركة في الدراسة الحالية ، وان هناك علاقة ارتباطيه ايجابية بين إدارات الجودة الشاملة وبين ممارسات إدارة التكنولوجيا في الشركات الصناعية في سيرلانكا.

ومن خلال دراسة أجرها كل من اروموجان ، وموجاهيزادي(2010) بعنوان : "عوامل النجاح المهمة في إدارة الجودة الشاملة وأثرها على أداء بعض الشركات تبين وجود علاقة ارتباطيه بين استخدام منهجية إدارة الجودة الشاملة وتكنولوجيا المعلومات وبين أداء العمليات في الشركات المشاركة في الدراسة الحالية وان تطبيق إدارة الجودة الشاملة مرتبط مع الثقافة التنظيمية السائدة للشركات الإيرانية.

وتصنف الموارد البشرية إلى صنفين، الاول: ويشكل الغالبية والذين يطلق عليها بالمستخدمين النهائيين (USERS END) وهم الذين يتعاملون مع برامج التطبيقات

كمستفيدين منها ومن تطبيقاتها من دون الخوض في التفاصيل الدقيقة لعمليات برمجتها، اما الصنف الثاني فهم المتخصصون (specialists) في مجال الحاسوب والذين يصممون الحواسيب ويضعون البرامج المختلفة، سواء التطبيقية منها ام برامج النظام (عجام،2007،58).

من هنا تتمحور مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) في تطبيق ادارة الجودة الشاملة وتتضمن (دعم الإدارة العليا، التركيز على العميل، التحسين المستمر، التعليم والتدريب ، مشاركة العاملين) في دائرة الجمارك الاردنية؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما توجهات العاملين نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات في دائرة الجمارك الاردنية

2- ما مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية .

3- هل توجد فروقات لأثر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق ادارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية تعزى للعوامل الديمغرافية (النوع الإجتماعي ، العمر ، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة) ؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة قي إبراز دور تكنولوجيا المعلومات واستخدامها، والمزايا المتحققة من ذلك على جودة أداء مؤسسة من مؤسسات الدولة الأردنية الرئيسة وهي دائرة الجمارك الأردنية ، والتي تعد الرافد الأول لخزينة الدولة من الإيرادات.

كما تبين أهمية هذه الدراسة الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات في تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ،مما يعزز من تنافسية المنظمات وتحسين جودة العمل وتوفير الوقت والجهد والتكاليف.

وتأتي أهمية هذه الدراسة من خلال :

1. المساهمة في إضافة بعض المعرفة إلى المكتبة الأردنية والعربية.
2. تزويد الإدارات العليا وأصحاب القرارات في المنظمات بالتغذية الراجعة عن تطبيق تكنولوجيا المعلومات وربطها بإدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية .

3. تشكل الدراسة دافعاً جديداً للباحثين للقيام بدراسات أخرى مماثلة تجري على قطاعات مختلفة.

4- الوصول إلى نتائج عملية يمكن أن تسهم في تقديم توصيات ومقترحات للمنظمات الأردنية الخاصة والحكومية لمساعدتهم في الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات للوصول إلى تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوصول الى تحقيق الأهداف الموضوعة بكفاءة وفاعلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

1- التعريف بمفهوم تكنولوجيا المعلومات .

2- التعريف بالإطار المفاهيمي لإدارة الجودة الشاملة وكيفية تطبيقها في المنظمات .

3- التعرف على أثر تكنولوجيا المعلومات في تطبيق ادارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الاردنية.

4- تحديد الفروق بين أثر تكنولوجيا المعلومات و تطبيق ادارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الاردنية بالنسبة للمتغيرات الديمغرافية .

فرضيات الدراسة :

للإجابة على تساؤلات الدراسة قامت الباحثة بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0.05) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة (دعم الإدارة العليا، التركيز على العميل، التحسين المستمر، التعليم والتدريب ، مشاركة العاملين) في دائرة الجمارك الأردنية".

قسمت هذه الفرضية إلى خمس فرضيات فرعية على النحو الآتي:

الفرضية الفرعية الأولى:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0.05) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية".

الفرضية الفرعية الثانية:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0.05) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات ، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية".

الفرضية الفرعية الثالثة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0.05) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0.05) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بمستوى معنوية (0.05) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية .

مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المديريات الرئيسية العاملة في دائرة الجمارك بمركزها عمان حيث بلغ عدد الموظفين العاملين في هذه المديريات (530) (دائرة الجمارك الأردنية).

وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بنسبة (30%) من حجم المجتمع، وبذلك تبلغ عينة الدراسة (159) فرداً.

عرض النتائج

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي تم التوصل إليها من خلال اختبار فرضياتها.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى وتنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية، والجدول (14) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (14): نتائج الانحدار المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية

أبعاد إدارة الجودة الشاملة	بيتا	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	r^2	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
البرمجيات	0.091	1.189	0.237	0.618	46.516	❖0.000
الأجهزة والمعدات	0.177	2.374	❖0.019			
مهارات الأفراد	0.147	1.880	0.062			
الشبكات	0.229	2.983	❖0.003			
قواعد البيانات	0.323	5.069	❖0.000			

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (14) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (46.516) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية. ويتبين من الجدول أيضاً أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) تُفسر ما مقداره (61.8%) من التباين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

ويشير الجدول كذلك إلى أن الأبعاد المستقلة (الأجهزة والمعدات، الشبكات، قواعد البيانات) لها أثر في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لها (2.374، 2.983، 5.069) على التوالي، بقيمة احتمالية بلغت (0.019،

0.003، 0.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05). ومن متابعة معاملات بيتا لهذه الأبعاد يتبين ان بُعد قواعد البيانات أقوى الأبعاد تأثيراً في تطبيق إدارة الجودة الشاملة، حيث بلغت قيمة بيتا له (0.323). ويتبين كذلك أن البعدين المستقلين (البرمجيات، مهارات الأفراد) ليس لهما أثر في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لهما (1.189، 1.880)، بقيم احتمالية بلغت (0.237، 0.062) على التوالي، وهي أكبر من مستوى دلالة (α=0.05).

وبناءً على هذه النتائج فإنه تقبل الفرضية البديلة التي نصها: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات، الشبكات، قواعد البيانات) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية". كما تقبل الفرضية الصفرية التي نصها: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، مهارات الأفراد) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية".

الفرضية الفرعية الأولى وتنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية، والجدول (16) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (15) :نتائج الانحدار المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية

أبعاد إدارة الجودة الشاملة	بيتا	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	$ر^2$	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
البرمجيات	0.045	0.499	0.619	0.478	26.378	❖0.000
الأجهزة والمعدات	0.268	3.069	❖0.003			
مهارات الأفراد	0.040	0.439	0.662			
الشبكات	0.361	4.019	❖0.000			
قواعد البيانات	0.103	1.386	0.168			

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (15) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (26.378) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية. ويتبين من الجدول أيضاً أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) تُفسر ما مقداره (47.8%) من التباين في دعم الإدارة العليا.

ويشير الجدول كذلك إلى أن البعدين المستقلين (الأجهزة والمعدات، الشبكات) لهما أثر في دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لهما (3.069، 4.019) على التوالي، بقيمة احتمالية بلغت (0.003، 0.000) على التوالي، وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05). ومن متابعة معاملات بيتا لهذين البعدين يتبين ان بُعد الشبكات أقوى الأبعاد تأثيراً في دعم الإدارة العليا ، حيث بلغت قيمة بيتا له (0.361). ويتبين كذلك أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، مهارات الأفراد، قواعد البيانات) ليس لها أثر في دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لها (0.499، 0.439، 1.386)، بقيم احتمالية بلغت (0.619، 0.662، 0.168) على التوالي، وهي أكبر من مستوى دلالة (α=0.05).

وبناءً على هذه النتائج فإنه تقبل الفرضية البديلة التي نصها:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات، الشبكات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية ". كما تقبل الفرضية الصفرية التي نصها: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، مهارات الأفراد، قواعد البيانات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية ".

الفرضية الفرعية الثانية وتنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية، والجدول (16) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (17) :نتائج الانحدار المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية

أبعاد إدارة الجودة الشاملة	بيتا	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	$ر^2$	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
البرمجيات	0.169	1.815	0.072	0.435	22.218	❖0.000
الأجهزة والمعدات	0.144	1.592	0.114			
مهارات الأفراد	0.322	3.390	❖0.001			
الشبكات	0.082	0.875	0.383			
قواعد البيانات	0.065	0.833	0.406			

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (16) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (22.218) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية. ويتبين من الجدول أيضاً أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) تُفسر ما مقداره (43.5%) من التباين في التركيز على العميل.

ويشير الجدول كذلك إلى أن البعد المستقل (مهارات الأفراد) له أثر في التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) له (3.390)، بقيمة احتمالية بلغت (0.001)، وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). ويتبين كذلك أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، الشبكات، قواعد البيانات) ليس لها أثر في التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لها (1.815، 1.592، 0.875، 0.833) على التوالي، بقيم احتمالية بلغت (0.072، 0.114، 0.383، 0.406) على التوالي، وهي أكبر من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$).

وبناءً على هذه النتائج فإنه تقبل الفرضية البديلة التي نصها: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (مهارات الأفراد) على التركيز

على العميل في دائرة الجمارك الأردنية ". كما تقبل الفرضية الصفرية التي نصها: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، الشبكات، قواعد البيانات) على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية ".

الفرضية الفرعية الثالثة وتنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية، والجدول (17) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (17): نتائج الانحدار المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية

أبعاد إدارة الجودة الشاملة	بيتا	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	r^2	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
البرمجيات	0.048	0.525	0.601	0.451	23.648	❖0.000
الأجهزة والمعدات	0.051	0.565	0.573			
مهارات الأفراد	0.003	0.033	0.974			
الشبكات	0.174	1.893	0.060			
قواعد البيانات	0.506	6.628	❖0.000			

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (18) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (23.648) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية. ويتبين من الجدول أيضاً أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) تُفسر ما مقداره (45.1%) من التباين في التحسين المستمر.

ويشير الجدول كذلك إلى أن البعد المستقل (قواعد البيانات) له أثر في التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) له (6.628)، بقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$). ويتبين كذلك أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات) ليس لها أثر في التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لها (0.525، 0.565، 0.033، 1.893) على

التوالي، بقيم احتمالية بلغت (0.601، 0.573، 0.974، 0.060) على التوالي، وهي أكبر من مستوى دلالة (α=0.05).

وبناءً على هذه النتائج فإنه تقبل الفرضية البديلة التي نصها: " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (قواعد البيانات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية ". كما تقبل الفرضية الصفرية التي نصها: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية ".

الفرضية الفرعية الرابعة وتنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية، والجدول (18) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (18): نتائج الانحدار المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية

أبعاد إدارة الجودة الشاملة	بيتا	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	$ر^2$	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
البرمجيات	.045	0.439	0.661	0.329	14.128	❖0.000
الأجهزة والمعدات	0.025	0.254	0.800			
مهارات الأفراد	0.164	1.587	0.115			
الشبكات	0.158	1.554	0.122			
قواعد البيانات	0.302	3.581	❖0.000			

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (18) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (14.128) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية. ويتبين من الجدول أيضاً أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) تُفسر ما مقداره (32.9%) من التباين في التعليم والتدريب.

ويشير الجدول كذلك إلى أن البعد المستقل (قواعد البيانات) له أثر في التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) له (3.581)، بقيمة احتمالية بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05). ويتبين كذلك أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات) ليس لها أثر في التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لها (0.439، 0.254، 1.587، 1.554) على التوالي، بقيم احتمالية بلغت (0.661، 0.800، 0.115، 0.122) على التوالي، وهي أكبر من مستوى دلالة (α=0.05).

وبناءً على هذه النتائج فإنه تقبل الفرضية البديلة التي نصها:" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (قواعد البيانات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية ". كما تقبل الفرضية الصفرية التي نصها: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية ".

الفرضية الفرعية الخامسة وتنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية.

لاختبار هذه الفرضية استخدم اختبار الانحدار المتعدد لتحديد أثر تكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية، والجدول (19) يبين نتائج الاختبار.

الجدول (19): نتائج الانحدار المتعدد لأثر تكنولوجيا المعلومات على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية

أبعاد إدارة الجودة الشاملة	بيتا	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	$ر^2$	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
البرمجيات	0.076	0.806	0.421	0.417	20.582	❖0.000
الأجهزة والمعدات	0.213	2.305	❖0.023			
مهارات الأفراد	0.137	1.425	0.156			
الشبكات	0.094	0.989	0.325			
قواعد البيانات	0.273	3.469	❖0.001			

❖ ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

يلاحظ من الجدول (19) أن قيمة (ف) المحسوبة بلغت (20.582) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05)، مما يشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتكنولوجيا المعلومات على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية. ويتبين من الجدول أيضاً أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات، قواعد البيانات) تُفسر ما مقداره (41.7%) من التباين في مشاركة العاملين.

ويشير الجدول كذلك إلى أن البعدين المستقلين (الأجهزة والمعدات، قواعد البيانات) لهما أثر في مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لهما (2.305، 3.469) على التوالي، بقيمة احتمالية بلغت (0.023، 0.001) على التوالي، وهي أقل من مستوى دلالة (α=0.05). ومن متابعة معاملات بيتا لهذين البعدين يتبين ان بُعد قواعد البيانات أقوى الأبعاد تأثيراً في مشاركة العاملين ، حيث بلغت قيمة بيتا له (0.273). ويتبين كذلك أن الأبعاد المستقلة (البرمجيات، مهارات الأفراد، الشبكات) ليس لها أثر في مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية، حيث بلغت قيمة (ت) لها (0.806، 1.425، 0.989)، بقيم احتمالية بلغت (0.421، 0.156، 0.325) على التوالي، وهي أكبر من مستوى دلالة (α=0.05).

وبناءً على هذه النتائج فإنه تقبل الفرضية البديلة التي نصها:"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات، قواعد البيانات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية ". كما تقبل الفرضية الصفرية التي نصها: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، مهارات الأفراد، الشبكات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية ".

مناقشة النتائج

1. بينت نتائج الدراسة أن مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في دائرة الجمارك الاردنية مرتفع. واحتل بُعد البرمجيات الرتبة الأولى، يليه بُعد الشبكات، يليه بُعد الأجهزة والمعدات، يليه بُعد مهارات الأفراد، وفي الرتبة الأخيرة جاء بُعد قواعد البيانات. وكان مستوى استخدام البرمجيات والشبكات والأجهزة والمعدات مرتفع في حين كان مستوى مهارات الأفراد واستخدام قواعد البيانات متوسط. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى ان دائرة الجمارك الأردنية عملت على تحديث وتطوير اجراءات العمل من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات في عملها، لاسيما في ظل تعقد وتشعب اعمالها، بالاضافة إلى ضخامة حجم العمل الواقع على عاتقها.
2. أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الاردنية مرتفع. واحتل بُعد التعليم والتدريب الرتبة الأولى، يليه بُعد التركيز على العميل، يليه بُعد دعم الإدارة العليا، يليه بُعد التحسين المستمر، وفي الرتبة الأخيرة جاء بُعد مشاركة العاملين. وكان مستوى تطبيق ابعاد اداة الجودة الشاملة مرتفع باستثناء بُعد مشاركة العاملين فقد كان مستوى تطبيقه متوسط. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن دائرة الجمارك سعت جاهدة إلى تقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية، وبما يحقق رضا عملائها. وذلك من خلال تطبيق مبادئ الجودة الشاملة، وصولاً إلى تطبيق معايير الجودة، وبالتالي تحقيق متطلبات الآيزو، والذي ينعكس على مستوى خدماتها، وبالتالي تحقيق خدماته بجودة عالية.
3. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات، الشبكات، قواعد البيانات) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية. كما اظهرت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، مهارات الأفراد) على تطبيق إدارة الجودة الشاملة في دائرة الجمارك الأردنية.
4. بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات، الشبكات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية. كما بينت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α

($0.05 \geq$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، مهارات الأفراد، قواعد البيانات) على دعم الإدارة العليا في دائرة الجمارك الأردنية.

5. أوضحت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (مهارات الأفراد) على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية. كما أوضحت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، الشبكات، قواعد البيانات) على التركيز على العميل في دائرة الجمارك الأردنية.

6. بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (قواعد البيانات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية. كما بينت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات) على التحسين المستمر في دائرة الجمارك الأردنية.

7. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (قواعد البيانات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية. كما أظهرت عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، الأجهزة والمعدات، مهارات الأفراد، الشبكات) على التعليم والتدريب في دائرة الجمارك الأردنية.

8. أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة والمعدات، قواعد البيانات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) لتكنولوجيا المعلومات (البرمجيات، مهارات الأفراد، الشبكات) على مشاركة العاملين في دائرة الجمارك الأردنية.

المراجع

- الجاسم، جعفر. (2005)، تكنولوجيا المعلومات، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن.
- صبري، هالة، أساليب القيادة السائدة ومتطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة: دراسة ميدانية لمؤسسات الأعمال الأردنية، دراسة غير منشورة، 2005، جامعة الزيتونة، الأردن.
- قنديلجي، عامر إبراهيم، السامرائي، إيمان فاضل.(2009)، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- العمري، غسان والسامرائي، سلوى .(2008)، نظم المعلومات الإستراتيجية، المسيرة للنشر، عمان، الأردن.
- سيد الهواري، (2000)، الإدارة الأصول والأسس العلمية للقرن ال 21، وشتات جديدة لعالم متغير متنافس، مكتبة عين شمس القاهرة، القاهرة.
- بركة أحمد بهجت، (2010)، دور إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات في تطوير منظمات الأعمال، مجلة الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة العدد (23) جامعة النهرين بغداد، العراق.
- عبد الرحمن الجاموس، (2013)، إدارة المعرفة في منظمات الاعمال وعلاقتها بالمداخل الإدارية الحديثة، مدخل تحليلي المداخل-العمليات-الاستراتيجيات دراسة حالة جامعة حلب سوريا.
- ياسين، سعد غالب .(2006)، أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج، عمان، الأردن

المراجع الاجنبية:

- Saba s, (2012), exp ,loring knowledge management practices, department of management sciences, the is lamia university of Bahawalpur, Pakistan, VOl,2,
- D, Kuruppuarachchi; H S Perera, (2010), Impact of TQM and Technology Management on Operations Performance, *The IUP Journal of Operations Management, Vol. IX, No. 3*
- Martínez-Lorente , R.A., Sánchez-Rodríguez, C. and Dewhurst F. W. ,2006. The Effect of Information Technologies on TQM: An Initial Analysis. International Journal of Production Economics, 89, 8 , pp. 77-93
- Kajiwara, Takehisa, (2009).Factors Influencing The Use Of Quality Costs In Total Quality Management Environment:Evidence of Japan,Social sience research network's research is today,USA.
- Lorente, Angel ; Rodriguez, Cristobal; Dewhurst,(2010) Frank, *The Effect of Information Technologies on Tom : AN Initial Analysis*، Paseo Alfonso XIII, 50, 30203, Cartagena, Spain.

الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

مشاعل حباب العصيمي
إيمان مشبب الاحمري

المملكة العربية السعودية

مستخلص الدراسة:

تقدم الباحثتان الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1977-2016, وهدفت الدراسة إلى التعرف على مفاهيم ونظريات الإنفاق العسكرية وتوضيح العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, كما اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي, لقيامه بتحليل الظاهرة قيد الدراسة وتحديد العوامل المؤثرة فيها, وعلى المنهج القياسي, من خلال استخدام اختبارات السببية ومعاملات الارتباط ,وقد تم اعتماد الدراسة على برنامج الأفيوز لتحليل بيانات الدراسة ،وتوصلت الدراسة إلى أن نمو حجم الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية يعتمد على النمو في الناتج المحلي الإجمالي, وأن هناك تأثيرات إيجابية للإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي, كما أوصت الدراسة صانعي القرار بالمملكة الاعتماد على زيادة حجم الإنفاق العام على مشاريع وبرامج تنموية والزيادة من تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية, والاستفادة من طاقات العاملين في المؤسسات العسكرية وتطويرها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية في المملكة, وذلك من خلال ربط القطاع المدني بالقطاع العسكري لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية.

الكلمات الاستفتاحية: الإنفاق العسكري ، النمو الإقتصادي.

Abstract

The researcher dealt with military spending and its impact on economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia for the period 1977-2016. The study aimed to identify concepts and theories of military spending and to show the relationship between military expenditure and economic growth The researcher relied on the analytical descriptive approach, analyzing the phenomenon under study and determining the factors influencing it. The standard approach was also adopted through the use of causal tests and correlation coefficients. The study relied on the opioz rogram to analyze the study data. The study found that the growth in the volume of spending in Saudi Arabia depends on growth in GDP and that there are positive effects of Saudi military spending on economic growth. The study recommended that the Saudi government should rely on increasing the volume of public spending on development projects and programs, increasing the diversification of sources of income and expanding the production base. Saudi Arabia also recommended that military industries be directed to intensify investments in various sectors such as food, clothing, electronics, And develop them to serve the economic development process in the Kingdom.

المقدمة

تعتبر مهمة الدفاع من المهام الرئيسية التي مارستها المجتمعات البشرية منذ القدم, وتنوعت أشكال الدفاع بما يتماشى مع التقدم الاجتماعي, وببلوغ المجتمعات أرقى مستويات التطور التنظيمي متمثلاً بظهور الدولة, أدى إلى تشكيل الجيوش, وإفراز ما يُسمى بالمؤسسة العسكرية والتي بدورها أصبحت تُشكل قطاعاً حيوياً داخل الاقتصاد القومي (زيادة, 2014, ص:2).

شهد الإنفاق العسكري في المملكة نمواً ملموساً في السنوات الأخيرة, ويظهر ذلك بشكل واضح مع ارتفاع حجم الإنفاق العسكري وزيادة مساهمته من الناتج رغم تراجع الإنفاق الحكومي بسبب تذبذبات أسعار النفط في الأسواق الدولية .

وتعد المملكة العربية السعودية من الدول التي يستحوذ إنفاقها العسكري على نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي, حيث احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث عالمياً في الإنفاق العسكري لعام 2015 وفقاً لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام حيث بلغ الإنفاق العسكري السعودي نحو 87.2 مليار دولار (موقع عربي 24, 2016, ص:1).

ونظراً لأهمية الإنفاق العسكري في نمو الاقتصاد, فإن هدف الباحثة يكمن في التعرف على أهمية الإنفاق العسكري ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , وكيف بالإمكان تقليل حجم الواردات من السلاح من الخارج عبر تشجيع الصناعة العسكرية الوطنية.

وللإنفاق العسكري تأثيرات متباينة على نمو الاقتصاديات, وتختلف وجهات النظر والآراء حول العلاقة أيهما يُسبب في الأخر, هل يُسبب الإنفاق العسكري نمواً في الناتج المحلي أم الناتج يُسبب في الإنفاق العسكري.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بالتقارير والدراسات المتنوعة ذات الصلة بالموضوع, واعتمدت على الفترة 1977-2016 وذلك للوصول إلى نتائج دقيقة للتعرف على طبيعة العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك خلال الفترة 1977-2016, حيث يتكون

نموذج القياس من اختبار العلاقة السببية لجرانجر بين متغيري الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي.

وسيكون التساؤل الرئيسي للبحث ما هو أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية وذلك للفترة 1977-2016, وقد تم اختيار الإنفاق العسكري لما له من دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة.

ولقد تم الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة ومنها:

Bremmer and Kesselring (2007) أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام نموذج الانحدار, و دراسة Feridun and others (2011) للعلاقة السببية بين الإنفاق العسكري و النمو الاقتصادي في شمال قبرص, وتم استخدام منهجية السببية لجرانجر, و دراسة زيادة (2014) العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية لإسرائيل وعدداً من الدول العربية بما فيها المملكة العربية السعودية , باستخدام سببية جرانجر.

ودراسة وردة والعراقي (2015) والتي أثر الإنفاق العسكري على معدل النمو الاقتصادي المصري ومقارنته بالاقتصاد الإسرائيلي باستخدام اختبار السببية والانحدار ومعاملات الارتباط .

مشكلة البحث

للإنفاق العسكري تأثيرات متباينة في نمو الاقتصاديات, حيث يختلف الاقتصاديين في الدور الذي يلعبه الإنفاق العسكري في تحقيق النمو من عدمه , ولذلك حاولت الباحثة تسليط الضوء على تلك القضية الجدلية, حيث تُعتبر المملكة من الدول التي تولي اهتماماً للإنفاق العسكري ويتضح ذلك من تشكيله لنسبة ليست بالمحدودة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

ويتفرع من التساؤل الرئيسي, الأسئلة الثانوية التالية:

1- ما هي أسباب نمو الإنفاق العسكري العالمي في العقود الأربع الأخيرة ؟

2- ما هي محددات الإنفاق العسكري العالمي وأبعاده وتأثيراتها على الاقتصاد ؟

3- ما هي أسباب زيادة حجم الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية؟

4- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي؟

5- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على معدل التضخم ؟

6- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الميزانية الحكومية؟

7- ما هي تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على مؤشرات التنمية البشرية؟

أهمية البحث

تنبع الأهمية في تناولها لقضية هامة في الاقتصاد السعودي تتثمل في الأثر الاقتصادي والتنموي للإنفاق العسكري, حيث تستمد تلك الدراسة أهميتها من الوضع الحالي.

حيث تسعى المملكة إلى تحقيق هدفاً اقتصادياً يتمثل في ضرورة تراجع مساهمة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج, وتقليل حجم الواردات منها وتشجيع الإنتاج الوطني وتحقيق رؤيتها التنموية لعام 2030, حيث تُعتبر النفقات العسكرية ذات تأثير معنوي في نمو الناتج الإجمالي, كما تكتسب الدراسة أهمية دولية بسبب اتجاه الإنفاق العسكري للارتفاع خلال السنوات الماضية , كما أن للدراسة أهمية للباحثين حيث ستوفر لهم تحليل علمي دقيق لأسباب نمو الإنفاق العسكري في المملكة ودوره في النمو الاقتصادي, إضافة إلى استعراض للدراسات والأدبيات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي مع أخذ دراسات مقارنة لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط.

للدراسة أهمية متزايدة حيث بات الإنفاق العسكري إحدى أبرز وأهم أوجه الإنفاق الحكومي العام, وبدأ يُنظر إليه بأنها أداة لتحفيز النمو الاقتصادي وتنشيط عجلة الاقتصاد والحد من المشكلات الاقتصادية القائمة, وعليه فإن دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي يعتبر من الدراسات الهامة والتي تقدم الحلول المناسبة والرؤى الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن ارتفاع نفقات المملكة العربية السعودية من السلاح واستيرادها المستمر وارتفاع نسبة الواردات تتطلب وجود دراسات اقتصادية ونقدية شاملة, تحاول تبيان ايجابيات وسلبيات الإنفاق العسكري وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها.

ويمكن إبراز أهمية البحث في النقاط التالية:

1- للدراسة أهمية كبيرة لجهة تناوله لأكثر الموضوعات الاقتصادية حساسية وجدلاً, بسبب النمو الكبير في حجم الإنفاق العسكري عالمياً وتشكيله لنسب عالية من الناتج.
2- أهمية التعرف على سلبيات وايجابيات الإنفاق العسكري لما له من دور في استغلال أمثل للموارد ومنع هدرها بشكل غير سليم.
3- محاولة جادة من الدراسة للتعرف على تأثيرات الإنفاق العسكري على المجتمع وخصوصاً على أوجه النفقات الحكومية الأخرى.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة عند استعراضها لتلك الدراسة تحقيق العديد من الأهداف, حيث يكمن الهدف الرئيسي في التعرف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, كما تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على العوامل المحددة للإنفاق العسكري العالمي في العقود الأربع الأخيرة .
2- التعرف على محددات الإنفاق العسكري العالمي وأبعاده وتأثيراتها على الاقتصاد.
3- تبيان أسباب زيادة حجم الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية.
4- إظهار تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الناتج المحلي الإجمالي.
5- الكشف عن تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على معدل التضخم.
6- محاولة للتعرف على تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على الميزانية الحكومية.
7- تبيان أهم تأثيرات الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية على مؤشرات التنمية البشرية.

فرضيات البحث:

استناداً لإشكالية الدراسة وتساؤلاتها الثانوية والمتعلقة بأثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية , يمكن صياغة الفرضيات على النحو التالي:

1- يوجد علاقة طردية إيجابية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

2- يوجد علاقة طردية بين نجاح المملكة في تقليل مساهمة الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج والنمو الاقتصادي.

منهج البحث والأسلوب البحثي:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي القياسي كونه الأنسب في تحليل ونقاش موضوعات النمو الاقتصادي والعلاقات الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, حيث يهدف المنهج الوصفي إلى تحليل الظاهرة قيد الدراسة وهي الإنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي, وتحليل أسبابها ونتائجها والعوامل المؤثرة فيها, كما يتم تعزيز التحليل الوصفي باستخدام الأرقام والأشكال البيانية وتعزيزها بآراء الاقتصاديين والمدارس المتنوعة .

كما استندت الدراسة إلى الاعتماد على المنهج القياسي والذي يهدف إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة وذلك من خلال استخدام برنامج الأفيوز واستخدام اختبار السببية لجرانجر للتعرف على العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, إضافة لمعرفة معاملات الارتباط وتقديم وصف للمتغيرات بشكل إحصائي والتعرف على أية متغير يُسبب في الأخر, هل الناتج المحلي الإجمالي يُسبب في الإنفاق العسكري, أما الإنفاق العسكري يُسبب في الناتج المحلي الإجمالي.

كما سيتم الحصول على البيانات من مصادرها الرسمية, ومنها: البنك الدولي, الهيئة العامة للإحصاء , مؤسسة النقد العربي السعودي, صندوق النقد الدولي, إضافة إلى المراجع والدراسات لباحثين متخصصين بهذا المجال.

مصادر البيانات

اعتمدت الدراسة في حصولها على البيانات من مصادرها الرسمية, ومن تلك المصادر التالي: سيتم الاستعانة بمصادر أولية وثانوية لإتمام هذا البحث، وهي كالتالي:

المصادر الأولية: البيانات من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات والبنك الدولي ومؤسسة النقد العربي السعودي, صندوق النقد الدولي, صندوق النقد العربي.

المصادر الثانوية: الاستعانة بالكتب والدراسات العلمية والأدبيات المختلفة, والمجلات العلمية و المقالات والدوريات للاستعانة بها في كتابة الجزء النظري للدراسة.

النموذج القياسي المقترح:

يستند النموذج القياسي في تلك الدراسة على إجراء اختبار السببية لجرانجر للتعرف على العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, حيث تتكون الدراسة القياسية من نموذجين يمكن إجمالهم على النحو الآتي:

النموذج الأول :

المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير المستقل :الإنفاق العسكري .

ويمكن صياغة معادلة النموذج الأول كالتالي:

$$y = b_0 + b_1 MS$$

حيث أن: y: يرمز للمتغير التابع المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي .

MS: إجمالي الإنفاق العسكري.

النموذج الثاني :

المتغير التابع: الإنفاق العسكري .

المتغير المستقل :الناتج المحلي الإجمالي .

ويمكن صياغة معادلة النموذج الثاني كالتالي: $MS = b_0 + b_1 Y$

حيث أن: MS: يرمز للمتغير التابع المتمثل بإجمالي الإنفاق العسكري .

Y: إجمالي الناتج المحلي كمتغير مستقل.

1-9: حدود البحث

الحدود المكانية: المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية: سيتم الاعتماد على الفترة 1977-2016 .

الحدود الموضوعية: أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

مصطلحات البحث:

النمو الاقتصادي: معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة, ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة, فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي , والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية, كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي (عريقات,1999, ص:373).

الإنفاق العسكري: هو عبارة عن نفقات وزارة الدفاع وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم, فضلاً عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية, كما يشمل المساعدات العسكرية في نفقات الدولة المانحة (زيادة, 2014, ص:37).

الدفاع : هو عبارة عن سلع عامة خالصة مثل خدمات الأمن والعدل, وهذه السلع تمتاز بعدم التجزئة, أي أن استهلاكها يكون من قبل جميع أفراد الشعب دون اعتبار لمراكزهم الاجتماعية أو لمساهمتهم الضريبية, فخدمة الدفاع تشمل كافة المقيمين في الدولة, ولا يمكن استثناء فرد أو فئة من التمتع باستعمالها (الفارس, 1993).

النفقات الحكومية: هي عبارة عن إجمالي ما تنفقه الحكومة المركزية على أفرادها, وتلك النفقات يتم دفعها للشركات أو العمال لإنتاج سلع أو خدمات معينة مثل: (الدبابات, التعليم, الصحة, الحماية الأمنية), إضافة إلى الدفعات التحويلية مثل دفعات الضمان والرفاه التي تمثل دخلاً للأفراد (ساموبلسون ونوردهاوس, 2006).

الإطار النظري للدراسة:

نظراً لأهمية الإنفاق العسكري في نمو الاقتصاد , فقد استعانت الباحثة بالعديد من الدراسات والأدبيات للكشف عن العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, والاستفادة من تلك الدراسات والأدبيات لتثمير نتائجها وتعميمها على الاقتصاد السعودي.

حيث قامت الباحثة باستعراض مفاهيم ونظريات الإنفاق العسكري والعلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية.

مفاهيم ونظريات الإنفاق العسكري:

للإنفاق العسكري تأثيرات متباينة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث يُعتبر القطاع العسكري من أهم القطاعات التي تستحوذ على جزء مهم من الإنفاق على برامج البحث والتطوير والذي بدوره يؤدي إلى تحفيز النمو والتشغيل، بينما هناك أثار سلبية تتمثل في تفاقم الضرر الاقتصادي واختلال التوازن بين القطاع العسكري والمدني، وتراجع حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، ما يرافقه تأثيرات غير إيجابية على التوسع الاقتصادي خاصة إذا ما ترتب على زيادة العجز تراجع قيمة العملة وبالتالي ارتفاع أثمان المستوردات، أما إذا كان الإنفاق العسكري يتجه إلى الداخل، فإن تحويل جزء من القوى العاملة وعوامل الانتاج من القطاع المدني إلى القطاع العسكري من شأنه أن يعمل على تخفيض إنتاج القطاع المدني (منصور، 2016).

تكمن الأثار الإيجابية للإنفاق العسكري في النقاط التالية (زيادة، 2014):

1- تساهم المؤسسات العسكرية في تطوير المورد البشري، حيث يكتسب الأفراد أثناء عملهم في المؤسسة العسكرية قيماً إيجابية من خلال دمج فئات المجتمع في بوتقة واحدة.

2- القطاع العسكري من كبرى القطاعات التي تستقطب جزءاً كبيراً من نفقات البحث والتطوير، والتي تخدم القطاعات المدنية.

3- حصر كافة الموارد القومية المتاحة مادية كانت أو بشرية وإعادة توزيعها واستخدامها بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة.

4- توفير الأمن والاستقرار للدولة مما ينعكس إيجابياً في جذب الاستثمارات ورفع الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي.

5- يوفر القطاع العسكري خدمات متعددة للأفراد وأسرهم كتقديم خدمات التعليم والصحة وخدمات أخرى.

6- زيادة النفقات العسكرية يرافقها المساهمة في تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة من خلال زيادة طلب القطاع العسكري لتلك الموارد.

لكل ظاهرة اقتصادية المزيد من المكاسب والنتائج الإيجابية, إلا أن هناك كذلك انعكاسات سلبية, إذ يمكن إبراز الآثار السلبية للأنفاق العسكري في النقاط التالية (زيادة, 2014):

1- إن توجيه الموارد البشرية لصالح العمل في المؤسسة العسكرية سيؤدي إلى تناقص حجم الموارد الاقتصادية المعدة للإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك المدني وهو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

2- إن تحويل جزء من الموارد الاقتصادية لأغراض عسكرية, سيرافقه اعادة توزيع الدخل وتوفير دخول جديدة, لكن في حال قامت الدول بضخ النقود وطباعته دون وجود إنتاجي كافي سيرافقه ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار, وتراجع القوة الشرائية للنقود.

3- يساهم الإنفاق العسكري بارتفاع الأسعار بشكل عام, حيث تؤدي النفقات العسكرية إلى زيادة الطلب دون أن يرافقها زيادة في الإنتاج مما يساهم في ارتفاع الأسعار وفقاً لديناميكية العرض والطلب .

4- إن زيادة فاتورة الواردات من المعدات العسكرية سيرافقه انخفاض حجم التوسع في الإنتاج القومي, وانخفاض حصيلة الدولة من الصرف الأجنبي.

5- يؤدي تحويل الموارد من القطاع المدني إلى القطاع العسكري إلى اختلال طبيعة النشاط الاقتصادي فيتم تمويل المشروعات العسكرية على حساب الاستثمارات المدنية, مما يعني تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي.

6- تساهم الزيادة في النفقات العسكرية إلى تراجع معدل الادخار القومي, حيث سيرافق الزيادة في النفقات العسكرية تراجع موازنات الخدمات المدنية, وانخفاض الإنفاق على قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والبنية التحتية, وينعكس ذلك في تراجع الإنتاج وانخفاض حصة الفرد من الادخار القومي, ومن ثم حدوث عدم توازن في الاقتصاد, حيث عدم توفر ادخارات لتمويل الاستثمارات.

ونظراً لأهمية الأنفاق العسكري وتزايد دوره على الصعيد العالمي, فلقد تناولت المدارس الفكرية الإنفاق العسكري في إطار النظريات الاقتصادية المختلفة, ففي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي يروا أن الحروب في معظم جوانبها مرتبطة بالصراع على الموارد,

وازدادت حدة الحروب والإنفاق العسكري مع ازدياد التخصص وتقسيم العمل, وأن ظهور الدولة القومية قد عزز من ظاهرة الحرب, وأن السلاح قد سبق الآلة, حيث أن التقدم في صناعة الآلات العسكرية قديماً قاد إلى العديد من الصناعات المكملة (الفارس, 1993).

أما كينز فرأى أن للإنفاق العسكري تأثيرات على النمو الاقتصادي, وأن زيادة النفقات العسكرية سيرافقها ارتفاعاً في معدلات التضخم, وانحساراً في الإنفاق العام داخل المجتمع, وأن إعادة توزيع المدخرات الإجبارية بعد انتهاء الحرب ستضمن استمرار تدفق السيولة في المجتمع (الفارس, 1993).

14-1: نظريات النمو الاقتصادي

تتعدد تعريفات النمو الاقتصادي, حيث ارتبطت إلى حد كبير بآراء الاقتصاديين وبالمدراس الفكرية المختلفة, والتي حاولت كلاً منها تعريف النمو وفقاً للحالة السائدة ورغم الاختلاف في التعريفات, إلا أنها تسير في اتجاه واحد, وهو الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، وفي نصيب الفرد منه المتحققة في مدة من الزمن، وعليه فإن الاقتصاديين يميلون عند قياس معدل النمو الاقتصادي إلى استخدام معدل التغير في الدخل الفردي الحقيقي بدلاً من معدل التغير في الناتج (الدخل) القومي الإجمالي الحقيقي وذلك لأن نمو الدخل الفردي الحقيقي يأخذ بالحسبان معدل التغير في السكان (المغربي, 2014).

ويمكن إبراز أهم المدراس الاقتصادية الفكرية التي تناولت النمو الاقتصادي على النحو التالي:

1- فكر التجاريين (المركنتاليون):

يُعتبر فكر التجاريين (المركنتاليون) من أوائل الأفكار الاقتصادية الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي, حيث سادت تلك الأفكار في أوروبا الغربية منذ بداية القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر كمرحلة متطورة ولاحقة للمرحلة الإقطاعية وسيطرة الكنيسة على الحياة الاقتصادية وتحكمها بالسياسات الاقتصادية ، تستند فلسفتهم على أن نمو اقتصاد الدولة يتحدد من خلال ما تملكه من الرجال والسفن والمال (أحمد, 2003).

ويعتقد التجاريين أن قوة الدولة تتحدد من خلال امتلاك الذهب والفضة والمعادن النفيسة, لذلك ركزوا على التجارة الخارجية على حساب الصناعة والزراعة والتي يرونها بأنها نشاطات عقيمة غير منتجة, برزت في تلك المرحلة تطور الإنفاق العسكري وتزايدت وتيرة الاستعمار للشعوب بهدف استغلال المستعمرات واستيراد المواد الخام الرخيصة, يعتبر دور الدولة في تلك المرحلة بأنه دور متعاظم , وتزايدت أهمية الدولة لسعيها إلى زيادة دخلها القومي , حيث اهتم التجاريين بالنسبة للنمو الاقتصادي في حجم الناتج الكلي بدلاً من الاهتمام بالناتج الفردي، وهذا الاهتمام ليس بقصد تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع وإنما بهدف زيادة قوة المجتمع بين المجتمعات الأخرى (الحبيب, 1985).

2- فكر الطبيعيين (الفيزيوقراط) " أنصار الزراعة":

يستند فكر الطبيعيين في اعتبار القطاع الزراعي القطاع الوحيد المنتج, والذي يخلق قيم اقتصادية مضاعفة, كما يرون أن القطاعات الأخرى كالصناعة والتجارة بأنه أنشطة عقيمة وغير منتجة رغم أهميتها, ويعتبر فرانسوا كيناي من أشهر مفكري هذه المدرسة, ولقد قسم الطبيعيين المجتمع إلى ثلاث طبقات على النحو التالي (أبو عيدة وشعبان, 2009):

1- طبقة المزارعين وهي الطبقة الوحيدة المنتجة بكونها الوحيدة التي تحقق منتجاً.
2- طبقة الملاك ووهي عبارى عن طبقة غير منتجة وغير عقيمة , وتستند فلسفة الفيزيوقراط على أن الملكية الخاصة هي حجر الأساس في النظام الطبيعي، وعليه لابد من الدفاع عن تلك الطبقة لاعتبارات منها أن الملاك هم الذين يقومون بالإنفاق على الأرض لتحسينها وإعدادها للزراعة، وبناءً على ذلك يجب أن يحصلوا على جزء من المنتج الصافي على شكل ريع، وعليه فإذا لم يقم الملاك بإعداد الأرض للزراعة فإن المنتج الصافي سوف يختفي.
3- طبقة رجال الصناعة والتجارة وهي الطبقة العقيمة غير المنتجة، لجهة أن هؤلاء لا يضيفون قيماً اقتصادية جديدة أثناء قيامهم بأنشطتهم الصناعية والتجارية, قياسا بالذين يعملون بالزراعة, حيث يخلقون قيم اضافية .

3- المدرسة الكلاسيكية:

تعتبر المدرسة الكلاسيكية من أكثر المدارس الاقتصادية رواجاً في النظريات الاقتصادية, حيث تستند في تحليلاتها الاقتصادية إلى عدداً من العناصر ويمكن إبرازها على النحو التالي (القريشي, 2007) (المغربي, 2014):

أ- **الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، و يخضع عند قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة والهدف إلى تعظيم الربح بأكبر قدر ممكن، حيث يرون أن المصلحة الفردية هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.**

ب- **يحاول كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة، وتتمثل هذه المصالح في أن يحصل على أكبر نفع شخصي ممكن، فالمنتج عندما ينتج لا يفعل ذلك لرغبته في إشباع حاجات الناس ولكن لرغبته في بيع منتجاته والحصول من وراء ذلك على أكبر ربح ممكن وبسبب هذا السعي من قبل كل فرد لتحقيق منفعته الخاصة يقوم التنافس بين الأفراد جميعاً، ويرى الكلاسيك بأنه لا يوجد تعارض بين المصالح الخاصة والعامة لأسباب أولهما أن المصلحة العامة ليست سوى مجموع المصالح الخاصة، وثانيهما أن المبادلات تحصل في النظام الاقتصادي في مقابل أثمان تدفع للسلع والخدمات، وهذه الأثمان تتغير طبعا لحاجة الطلب وبكمية العرض، فإذا زادت رغبة الجمهور في سلعة لا تنتج إنتاجاً كافياً يرتفع ثمنها، ويزيد ربح المنتجين فيدفعهم ذلك لزيادة إنتاج هذه السلعة فتحقق الرغبة العامة لجمهور المستهلكين، وبالعكس إذ اتجه المنتجون لإنتاج سلعة وبكميات غير مرغوب فيها يزيد عرضها وينخفض ثمنها ويقل الربح المتأتي منها أو تسبب خسارة. فينصرف المنتجون عن إنتاجها وهكذا تؤدي لتغير الثمن وهذا يعرف بجهاز الثمن والذي يلعب دوراً هاماً في النظام الاقتصادي والرأسمالي، حيث توجد يد خفية توجه المصالح الخاصة في تضاربها وتفاعلها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة.**

ج- **يعتقد الكلاسيك بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي .**

د- **الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا بغرض فرض ضرائب لتغطية نفقات توفير الأمن الداخلي والخارجي والقضاء وفض النزاعات وغيرها وعليه فهم أنصار دور الدولة حارسة.**

ه- **المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي هو تكوين رأس المال الناجم عن تراكم الأرباح، فمع زيادة الأرباح يرتفع حجم المدخرات وهذا يؤدي إلى رفع معدل تكوين**

رأس المال فيرتفع حجم الناتج الكلي وتستمر هذا العملية طالما أن نصيب الأرباح في تزايد مع ارتفاع حجم الناتج الكلي.

4- النظرية الكينزية:

انتقد جون ما ينزرد كينز النظرية الكلاسيكية وقانون ساي للأسواق القائم على العرض والطلب, ويرى كينز أن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويتحدد مستوى الاستخدام عند كينز من خلال الطلب الكلي، وأن المشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض من السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، واعتبر كينز أن قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، وأكد أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم (على اعتبار أن الاقتصاد يحتوي على طاقات إنتاجية غير مستغلة), وأن التوازن قد يحدث عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، وقد ركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو الاقتصادي (المغربي, 2014).

5- الفكر الإسلامي :

يعتبر الفكر الاسلامي في الاقتصاد من أنجع الأفكار وأكثرها أماناً للاقتصاديات, حيث تعتمد على الكثير من الأسس والقوانين الكفيلة بخلق مصادر نمو للاقتصاد وتعزز الاستقرار الاقتصاد وتوفر الرفاهية للأفراد كافة , فالإسلام من الناحية الفكرية يحث ويدعو إلى العمل والإنتاج , واعتبر العمل بحد ذاته قيمة وربط به كرامة الإنسان وشأنه , وجعل العمل المنتج والاجتهاد به من العبادات كونه يدفع الإنتاج وينمي الثروة, وأصبح العامل في سبيل قوته أفضل عند الله من المُتعبد الذي لا يعمل وصار الخمول أو الترفع عن العمل نقصاً في إنسانية الإنسان وسبباً في تفاهته , وفي عدة أحاديث اعُتبر العمل جزءاً من الإيمان وقيل " إن إصلاح المال من الإيمان" وقيل في حديث نبوي آخر : "ما من مسلم يزرع زرعاً أو يغرس غرساً فيأكل منه الإنسان أو دابته إلا وكُتب له صدقة", تلك الأحاديث تؤكد أن الإسلام قد حارب فكرة البطالة وحث على العمل وقاوم فكرة تعطيل بعض الثروات الطبيعية وتجميد بعض الأموال, وسحبها في مجال الانتفاع والاستثمار, ودفع إلى توظيف أكبر قدر ممكن في مجالات الانتفاع والاستثمار, واعتبر الإسلام إهمال عملية الإنتاج والاستثمار بأنها لوناً من الجحود والكفر بالنعمة, وفضل الإسلام الإنفاق الإنتاجي

على الإنفاق الاستهلاكي حرصاً منه على تنمية الإنتاج وزيادة الثروة, كما جاء في النصوص المنقولة عن النبي (ص) والأئمة التي تنهى عن بيع العقار أو الدار وتبديد ثمنها في الاستهلاك, ما تحدث عنه الإسلام من قواعد تعتبر اليوم مصادر نمو للاقتصاد وروافد رئيسية للتنمية حيث الدعوة إلى الإنتاج والادخار وعدم التبذير والاسراف في النفقات بشكل عام سواء للأفراد أو للدولة (الصدر, 1981).

الدراسات السابقة:

استعانت الباحثتان بعدد من الدراسات والأدبيات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين بالإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, حيث يوجد علاقة إيجابية بين زيادة الاستثمار في الصناعات العسكرية ونمو الناتج المحلي الإجمالي, إذ تساهم تلك الصناعات في زيادة حجم الاستثمار وتقليل فاتورة الواردات وتحسين الميزان التجاري , إضافة إلى خلق مصادر دخل مستديمة من خلال توفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة, وكون المملكة من الدول التي تهتم بالإنفاق على التسلح والتي تشكل نسب ليست بالمحدودة من الناتج, فإن الباحثة حاولت البحث بعمق في التأثيرات الإيجابية للإنفاق العسكري ودوره في نمو الاقتصاد.

أولاً: الدراسات العربية

لقد استفادت الباحثتان من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة في تحديد أهم العلاقات المفسرة للنمو الاقتصادي والمرتبطة بالإنفاق العسكري.

يمكن إبراز الدراسات السابقة على كما يلي :

- هدفت دراسة وردة والعراقي (2015) إلى التعر ف على تأثير الإنفاق العسكري على معدل النمو الاقتصادي المصري مع إجراء مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة 1992-2012, اعتمدت الدراسة على دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, وخلصت إلى أن هناك علاقة سلبية ضعيفة بين ترشيد الإنفاق العسكري و معدل النمو الاقتصادي في كلا من النموذجين المصري والإسرائيلي, إذ أوضح التحليل العلاقة الموجبة بين معدل النمو السنوي للإنفاق العسكري ومعدل النمو الاقتصادي, كما أظهرت نتائج التحليل القياسي الأثر السلبي لعبء الانفاق العسكري علي معدل النمو

الاقتصادي الإسرائيلي ولكن ثبتت عدم معنوية ذلك المتغير علي معدل النمو الاقتصادي المصري، مما يوضح العلاقة الارتباطية الضعيفة بينهما.

- هدفت دراسة حسين (2015) إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على الاستثمار العام وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية في مصر, حيث تم استخدام المنهج القياسي وتم أخذ سلسلة زمنية للفترة 1980-2012, وخلصت الدراسة إلى وجود انعكاسات إيجابية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي والإسراع في التنمية الاقتصادية في مصر.
- هدفت دراسة زيادة (2014) إلى التعرف على طبيعة العلاقة الجدلية بين الانفاق العسكري والنمو الاقتصادي : دراسة تطبيقية على إسرائيل والدول العربية, حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي , إضافة إلى الأساليب الإحصائية المتنوعة, إذ ركزت على اختبار السببية لجرانجر, وكذلك معامل الارتباط في تفسير العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي لعينة من الدول .

وتم استخدام سلسلة زمنية خلال الفترة 1990-2012 وتم الاعتماد على برنامج الأفيوز لتحليل البيانات , وتم استخدام الإنفاق العسكري كمتغير مستقل , والناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.وتم اجراء احصائي وصفي لمتغيرات الدراسة لكل دولة, وتم الاعتماد على اختبار السببية لجرانجر, واجراء اختبار جذر الوحدة, ومعاملات الارتباط.

واستخدمت الدراسة نموذجين الأول : الإنفاق العسكري متغير مستقل بينما الناتج المحلي الإجمالي متغير تابع, والنموذج الثاني : الناتج المحلي الإجمالي متغير مستقل, والإنفاق العسكري متغير تابع , والهدف من ذلك قياس العلاقة السببية , وخلصت الدراسة إلى وجود تأثيرات متباينة للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة.

- تناولت دراسة الجوراني (2011) العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية, وأظهرت الدراسة انعكاسات الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية في العالم العربي, اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي, وقامت بدراسة وتحليل أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية, وخلصت الدراسة إلى تعرض الموارد الاقتصادية للهدر والاستنزاف نتيجة للزيادة المطردة في نفقات الدول العسكرية, كما بينت الدراسة أن زيادة الإنفاق العسكري تؤدي إلى زيادة إنفاق الحكومة على مشتريات الدفاع مما يؤثر سلباً على

الميزانية, وأن للإنفاق العسكري علاقة سلبية على النمو الاقتصادي, كما أظهرت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والتضخم .

- هدفت دراسة تيشوري (2006) إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي وتناولت بالتحليل والنقد لعدداً من الاقتصاديات العربية بما فيها المملكة العربية السعودية, وخلصت الدراسة إلى ارتفاع الإنفاق العسكري في المملكة كنسبة من الناتج قياساً بحجم نفقاتها على الصحة والتعليم, إذ بينت الدراسة أن مجمل الإنفاق العسكري إلى الناتج تبلغ 13% بينما تبلغ النفقات السعودية على التعليم 8% وللصحة 7%, وهذا يدلل على تأثير الإنفاق العسكري على قطاعات ونشاطات اقتصادية أخرى في المملكة, وأظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري في المملكة وعملية التنمية الاقتصادية.
- تناولت دراسة طريح (2001) أثر الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1956-1995, وهي الفترة التي شهدت تزايد الإنفاق العسكري بمعدلات كبيرة خصوصاً في البلدان النامية, اعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والناتج القومي, وخلصت الدراسة أنه وخلال الفترة 1970-1990 خصصت البلدان النامية 6% من ناتجها المحلي للإنفاق العسكري بينما خصصت الدول الصناعية المتقدمة 4% ,وأمن منطقة الشرق الأوسط الأكثر انفاقاً على التسلح.

ثانياً : الدراسات الأجنبية

- هدفت دراسة ALI KHALID and others (2015) إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية, استخدمت الدراسة المنهج القياسي وتراوحت سنوات الدراسة للفترة 1970-2011 , وتم استخدام اختبار حدود الانحدار الذاتي , والتكامل المشترك, وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي الأمريكي.
- هدفت دراسة Chairil and other (2013) إلى التعرف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في منطقة الأسيان : اندونيسيا كدراسة حالة, وخلصت الدراسة إلى أن الإنفاق العسكري العالمي أخذ بالتزايد في منطقة الأسيان في السنوات الأخيرة, وأن هناك تأثيرات إيجابية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي, تم الاستناد إلى اختبار السببية لدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي, وبينت الدراسة إلى وجود تأثير ايجابي للإنفاق العسكري على الاقتصاد الإندونيسي.

- هدفت دراسة Feridun and others (2011) إلى التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في شمال قبرص, واستخدمت الدراسة منهجية السببية, حيث حاولت اختبار العلاقة السببية بين النفقات العسكرية والنمو الاقتصادي لشمال قبرص وخلال الفترة 1977-2007, وتم استخدام سببية جرانجر والتكامل المشترك, وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة بين المتغيرين , وكذلك وجود أثر إيجابي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي.
- تناولت دراسة Bremmer and Kesselring (2007) التعرف على أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في أمريكا الشمالية, وحاولت تبيان أسباب انخفاض الإنفاق العسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي , وخلصت الدراسة إلى ارتفاع نفقات التسلح في الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة بسبب تدخلها في الشرق الأوسط, كما بينت الدراسة وجود أثر إيجابي للإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

نُلاحظ مما سبق:

أن الدراسات التي تناولت أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي, قد بحثت في الدور التنموي للإنفاق العسكري, باعتباره قطاع هام في توليد الدخل وخلق القيم الاقتصادية, حيث رأت الدراسات أن للإنفاق العسكري أثر إيجابي في نمو الناتج المحلي, وخصوصاً في حال الاكتفاء الذاتي من إنتاج الصناعات العسكرية وتصديرها للخارج وجلب العملات الصعبة, إضافة إلى تنشيط السوق المحلي وتشغيل القوى العامة, ويمكن ملاحظة أن الدراسات قد اهتمت بأثر الإنفاق العسكري على النمو خلال السنوات الأخيرة نظراً لتزايد الطلب العالمي على الصناعات العسكرية باعتبارها سلع استراتيجية .

ما يُميز تلك الدراسة هو :

تطرقها لواقع الإنفاق العسكري ودوره في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, واستخدام المنهجي الوصفي والقياسي لقياس الأثر الاقتصادي للإنفاق العسكري, إضافة إلى استخدام سلسلة زمنية من العام 1977 ولغاية العام 2016, واستخدام برنامج الأفيوز لتحليل البيانات والاعتماد على اختبار سببية جرانجر ومعاملات الارتباط وجذر الوحدة والتكامل المشترك .

تتفق الباحثة مع الدراسات السابقة في وجود أهمية للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي بشرط أن تؤدي إلى زيادة التشغيل وتحد من فاتورة الواردات وان تقدم خدمات نوعية للإنفاق المدني, وأن لا يتأثر القطاع المدني وخصوصاً الصحة والتعليم من تزايد الإنفاق العسكري , كما تختلف الباحثة مع الدراسات التي ترى بعدم ضرورة لوجود الإنفاق العسكري كونه يزيد من الأعباء الاقتصادية للدولة ويهدر الموارد الاقتصادية .

كما أن هناك أهمية متزايدة للأنفاق العسكري في السنوات الأخيرة , حيث لم يقتصر دور الدولة على توفير الأمن والقضاء وحماية الدولة من الاعتداءات الخارجية , بل تعدت ذلك لتصبح أداة فاعلة في الاقتصاد ولها دور مركزي في تقديم الخدمات للأفراد.

الدراسة القياسية:

تهدف الباحثة إلى اختبار العلاقة السببية بين إجمالي الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية, حيث اعتمدت على البيانات الرسمية وقامت بتحليلها واختبار الفروض للوصول إلى نتائج اقتصادية للتعرف على اثر الأنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في المملكة, حيث يُعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الشائعة والتي أوجدت الكثير من وجهات النظر المختلفة حول ما جدوى الإنفاق العسكري وهل يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية أم لا, وتزايدت الآراء حول ذلك في السنوات الأخيرة بسبب استحواذ الإنفاق العسكري على نسبة كبيرة من موازنات الدول, مما جعلها أحد أهم أنواع الإنفاق الحكومي في السنوات الأخيرة.

أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة في الحصو ل على البيانات من مصادرها الرسمية, حيث تم جمع السلسلة الزمنية للفترة 1977-2016 من قاعدة بيانات البنك الدولي, كما تم الاستفادة من المصادر الرسمية في المملكة كمؤسسة النقد العربي والهيئة العامة للإحصاء في الحصول على البيانات التي تم استخدامها في الدراسة.

أساليب تحليل البيانات:

تم استخدام عدداً من الأساليب لتحليل البيانات من خلال وصف للمتغيرات والإحصاء الوصفي للبيانات, كذلك اجراء اختبارات السكون, ومعاملات الارتباط , اختبار السببية لجرانجر.

الإحصاء الوصفي

تم استخدامه لإيجاد وبيان خصائص متغيرات الدارسة المختلفة ، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات حول متوسطها الحسابي وكذلك تم استخدام القيمة الصغرى والقيمة العظمى.

استخدمت الباحثة برنامج (EViews9) للقيام بعمليات التحليل الإحصائي للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات الدراسة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95%)، وكذلك عند مستوى معنوية (0.10) ودرجة ثقة (90%).

مجتمع وعينة الدراسة

تناولت الدراسة موضوع الأنفاق العسكري وأثره على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1977-2016، ويمكن توضيح متغيرات الدراسة كالتالي :

1- GDP : الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية (مليار دولار).

2- TME : إجمالي الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية (مليار دولار).

تحليل البيانات

1- الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

في هذا الجزء سيتم التطرق لوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة .

يستعرض جدول (1) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة حيث يمكن تحليل وتفسير الوصف الإحصائي لها كالتالي

الإحصاء	GDP	TME
الوسط الحسابي	268.1148	27.75100
الوسيط	162.7500	20.27500
الانحراف المعياري	216.5261	19.07777
القيمة الصغرى	74.19000	11.58000
القيمة الكبرى	753.8300	86.11000
الالتواء	1.181339	1.692042
الخطأ المعياري للالتواء	2.906917	4.935818

شكل (1): تطور الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي في المملكة للفترة 1977-2016

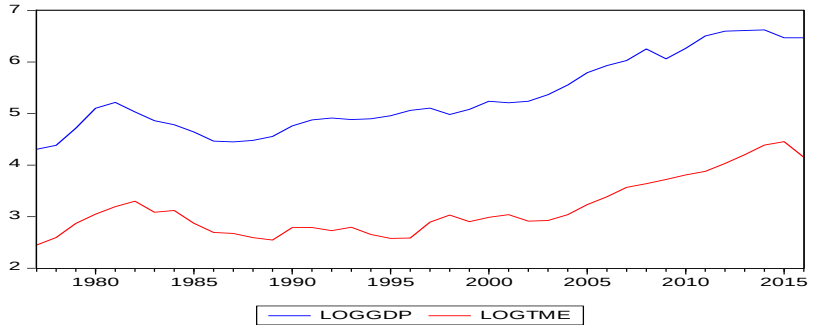

ومن خلال شكل نلاحظ الارتفاع المتصاعد لكلا من الانفاق العسكري و الناتج المحلي الاجمالي وهنا يظهر الرابط بينهما لتحقيق النمو الاقتصادي يكون عن طريق الاستقرار السياسي والامني.

المنهج القياسي والأساليب الإحصائية المستخدمة.

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج القياسي ، لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع محل الدراسة معبرا عن المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية ، كما تم الاستعانة بالأساليب القياسية الحديثة لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن ، وتمثلت هذه الاساليب فيما يلي :

1- معاملات الارتباط

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، حيث من خلال نتيجة معامل ارتباط بيرسون يمكن الاستدلال على وجد أو عدم وجود تأثير بين كل زوج من أزواج المتغيرات.

2- مرحلة تقييم مقدرات النموذج

اختبار جذر الوحدة يستخدم اختبار جذر الوحدة بهدف التحقق من استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل كل سلسلة (درجة الاستقرار)،حيث يعد شرط الاستقرار شرطاً أساسياً من شروط تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية ، وهناك العديد من الاختبارات التي تستخدم لاختبار سكون السلاسل الزمنية منها اختباري ديكي فولار الموسع وفيليبس بيرون المطور ويتم التأكد من وجود علاقة

سببية بين المتغيرات المتكاملة من نفس الدرجة باستخدام سببية جرانجر ، حيث تتمثل الفكرة الأساس لاختبار السببية ان المتغير X يسبب المتغير Y حسب سببية جرانجر إذا كانت قيم X السابقة قادرة على المساعدة في تفسير Y وبالطبع إذا ثبت صحة سببية جرانجر فإن ذلك لا يضمن أن X قد سبب Y وهذا هو سبب قولنا "سببية جرانجر" بدلاً من مجرد سببية ورغم ذللك إذا كانت لقيم X السابقة قدرة تفسيرية لقيم Y الحالية ، فأن ذللك يعني على الأقل أن تكون X سبباً في حدوث Y.

3- الصيغة اللوغاريتمية

تعتبر الصيغة اللوغاريتمية ذات اهمية عالية في تحليل البيانات الاقتصادية قياسياً، حيث يمكن استخدام اللوغاريتمات لتحويل بعض العلاقات غير الخطية إلى علاقات خطية ، كما يمكن استخدامها في الاقتصاد القياسي لتصغير قيم البيانات، وبالتالي تصغير قيمة التباين أو التشتت، وهذا بدورة يؤثر على فرض تحقق الفرضية المتعلقة بتجانس تباين حد الخطأ العشوائي. كذلك هناك ميزة أخرى للوغاريتمات أنه يمكن التعبير عن التغير باستخدام النسب المئوية بدلا من الوحدات المستخدمة لأنها تعطي المرونات طويلة الاجل للمتغيرات الاقتصادية، بالإضافة لأنها تقلل من تشتت البيانات وتتغلب على القيم المتطرفة، لذلك تم أخذ اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج وهي (الإنفاق العسكري TME، واجمالي الناتج المحلي GDP)

- مصفوفة الارتباط الخطي:

تم حساب معامل ارتباط بيرسون الخطي البسيط، بين متغيرات الدراسة، وذلك بغرض قياس العلاقة المباشرة والمتزامنة بين المتغيرات المختلفة.

جدول(2): مصفوفة الارتباط الخطية البسيطة بين المتغيرات

	TME	
	معامل الارتباط	الاحتمال
GDP	0.935	0.0000

ويلاحظ من الجدول (2) ان هناك علاقة طردية قوية جدا بين الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي بمعدل 93.5 % . والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل(2): الانتشار لنموذج انحدار الانفاق العسكري على الناتج المحلي

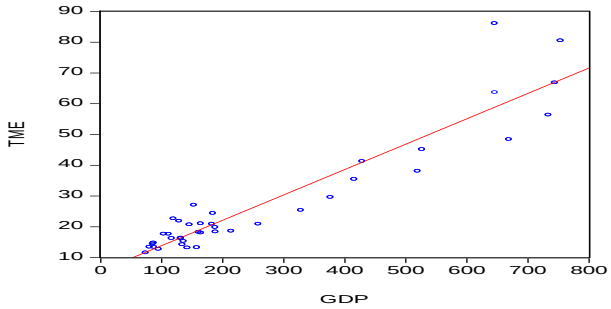

من خلال شكل الانتشار بين الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي الموضحة في شكل (2) ، نجد أن معظم النقاط تقع على الخط المستقيم المشار إليه في الشكل ، وهذا يدل على وجود علاقة خطية طردية قوية بين الانفاق العسكري والناتج المحلي الاجمالي .

نتائج اختبارات السكون لمتغيرات الدراسة

يوضح جدول (3) نتائج اختبار السكون لمتغيرات الدراسة, يتضح من الجدول أن المتغيرات كانت غير ساكنة في المستوى ولكنها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول والثاني.

جدول(3): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Dickey-Fuller

Variable	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	Prop.	Prop.	Prop.
GDP	0.9781	0.000	0.000
TME	0.7383	0.001	0.005

Phillips-Perron

Variable	المستوى	الفرق الأول	الفرق الثاني
	Prop.	Prop.	Prop.
GDP	0.9670	0.000	0.000
TME	0.9175	0.014	0.005

نتائج اختبار العلاقة السببية

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك، لا بد من التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الانفاق العسكري ، حيث تم استخدام اختبار(Granger Causality Tests) لاختبار فرضي العدم التاليين:

H0: الناتج المحلي الإجمالي لا يسبب في إجمالي الانفاق العسكري.

H0: إجمالي الانفاق العسكري لايسبب في الناتج المحلي الإجمالي.

حيث نقبل فرض العدم عندما تكون القيمة

الاحتمالية لإحصائية F أكبر من 5%.

وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما يلي:

جدول (4): يوضح نتائج اختبار السببية بين الناتج المحلي الإجمالي و إجمالي الانفاق العسكري

اتجاه العلاقة	F-Statistic	Prob.
GDP ⇐TME	0.130	0.720
TME ⇐GDP	9.391	0.004

حيث أن:

GDP ⇐ TME: تعني أن التغير في (TME) يسبب تغيراً في (GDP).

TME ⇐ GDP: تعني أن التغير في (GDP) يسبب تغيراً في (TME).

يتضح من خلال النتائج الموضحة بالجدول(3) أن:

1- الانفاق العسكري لا يسبب تغيراً في الناتج المحلي، وذلك لأن قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية F أكبر من 5%.

الناتج المحلي يسبب تغيراً في الانفاق العسكري، وذلك لأن قيمة الاحتمال الموافق لإحصائية F أقل من 5%.

تقييم نموذج الدراسة

الجدول (5): نتائج تقييم نموذج انحدار الانفاق العسكري و الناتج المحلي الاجمالي

الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
اختبار الارتباط الذاتي(LM)	0.494	0.780
اختبار تجانس التباين (BP-Godfrey)	4.397	0.111
اختبار التوزيع الطبيعي (J-B)	9.754	0.007
معنوية النموذج (F)	414.74	0.000
معامل التحديد المعدل (Adj-R-square)	0.956	

من خلال الجدول يتضح ان القيمة الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي هي 0.780 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

ويتضح ايضا ان القيمة الاحتمالية لاختبار تجانس التباين0.111 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على ثبات تباين البواقي.

ويتضح ايضاً ان القيمة الاحتمالية لاختبار التوزيع الطبيعي هي 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على ان البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

ويتضح ايضا ان قيمة F = 414.74 وقيمة الاحتمال 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا يدل على ان النموذج في حالة جيدة ويصلح للتنبؤ.

ويلاحظ ان معامل التحديد يساوي 0.956 وهذا يعني ان المتغير المستقل يؤثر بالمتغير التابع ب 95.6% والباقي متغيرات غير مدرجة بالنموذج.

النتائج القياسية:

بناءً على التحليل القياسي وإجراء الاختبارات المختلفة , تم الوصول إلى النتائج التالية:

1- شهد الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً خلال الفترة 1977-2016.

2- يساهم النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى إحداث نمواً ملحوظاً في الإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية.

3- تعتمد المملكة في زيادة نفقاتها العسكرية على نمو ناتجها بشكل أساسي والذي يعتمد على النفط كمصدر هام.

4- تتأثر النفقات العسكرية للمملكة العربية السعودي بأي تغيرات في الناتج المحلي الإجمالي.

النتائج

يعتبر الإنفاق العسكري من أنواع الإنفاق المهمة في المملكة العربية السعودية, ومن خلال فصول ومباحث الدراسة فقد توصلت الباحثة إلى عدداً من النتائج النظرية منها التالي:

1- يرتبط نمو حجم الإنفاق في المملكة العربية السعودية على النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2- يعتبر الإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية ذو تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي.

3- هناك علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العسكري في المملكة العربية السعودية.

4- تزايدت النفقات العسكرية في المملكة كنتيجة للتحولات التي شهدتها المملكة أثناء تأسيسها.

5- تعتبر النفقات العسكرية أولوية للمملكة العربية السعودية نظراً لوجود المزيد من المخاطر المحيطة بها خصوصاً مع التقلبات والاضطرابات التي تشهدها الشرق الأوسط.

6- هناك تغيير جذري في فلسفة المملكة نحو التنمية الاقتصادية , حيث تركز على ضرورة الاستثمار في المشاريع العسكرية والمدنية بشكل يخدم التنمية الاقتصادية.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة, يمكن تقديم عدداً من المقترحات كتوصيات من قبل الباحثة , ويمكن إجمال تلك التوصيات كالتالي:

1- ضرورة الاستثمار في المشاريع العسكرية التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد وتشغيل العاطلين عن العمل .

2- من الأفضل للحكومة السعودية أن تعتمد على زيادة حجم الإنفاق العام على مشاريع وبرامج تنموية وتزيد من تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

3- يستحسن للمملكة العربية السعودية توجيه الصناعات العسكرية إلى تكثيف الاستثمارات في عدة قطاعات مدنية كإنتاج الأغذية والملابس والالكترونيات والاستفادة من طاقات العاملين في المؤسسات العسكرية وتطويرها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية في المملكة.

4- إنشاء مراكز بحثية مهمتها دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي بشكل عميق ومفصل ووضع مقترحات بحثية تفيد صانعي القرار .

5- إنشاء مركز أبحاث بالجامعات متخصص بالدراسات الأمنية لبحث كل التحديات التي تواجه المملكة ووضع الحلول بشكل دائم.

الخاتمة

مما لا شك فيه وجود أهمية متعاظمة للإنفاق العسكري في نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية, حيث تساهم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي زيادة أخرى في الإنفاق العسكري, وهذا يعني أن النفقات العسكرية بالمملكة مرتبط بحجم الناتج وليس العكس, مما يدلل على وجود ضرورة للمملكة بضرورة أن يكون للإنفاق العسكري دور إيجابي في النمو الاقتصادي, وذلك من خلال أن يساهم في توفير فرص للعمل, والتخفيف من فاتورة الواردات, وزيادة حجم الصادرات, ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة استثمارات الدولة في المشاريع العسكرية وضرورة توجيهها بما يخدم التنمية الاقتصادية.

يمكن الاستفادة من العاملين في المؤسسات العسكرية من خلال زيادة إنتاجيتهم وتدريبهم وإنشاء مشروعات اقتصادية تنتج السلع والخدمات والتي بإمكانها تحقيق التنمية الاقتصادية.

يمكن للمملكة اشتقاق الدروس والعبر من بعض التجارب الدولية والتي حققت مؤسساتها العسكري أثراً إيجابياً على الاقتصاد.

المراجع

أبو زايد, إبراهيم (2016). *السعودية من استيراد السلاح إلى التصنيع الحربي*, جريدة الشرقالأوسط , المملكة العربية السعودية.

داوود, حسام (2014). *مبادئ الاقتصاد الكلي*, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة, ط4, عمان,الأردن.

أبو عيدة، محمد، شعبان، عبد الحميد (2009). *تاريخ الفكر الاقتصادي*، منشورات جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.

جريجوري, بول, ستيوارت, روبرت (1994). *النظم الاقتصادية المقارنة*, تقديم سلطان السلطان, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية.

عبد الحميد, عبد المطلب (2003). *السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي : تحليل كلي*, ط1, مجموعة النيل العربية, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

أبي غانم, جولي (2015). *العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية*, موقع مشاهدة 24, متاح على : http://machahid24.com/etudes/9130.html

عبد الرحمن, إسماعيل, عريقات, حربي (1999). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي*, ط 1, دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

غيث, ناصر (2015). *دول الخليج وسوق النفط : المسارات المستقبلية والبدائل* , دورية تقديرات اقتصادية , المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية.

الأحمد, رقية (2017). *الاعتماد على الذات هدف سعودي تترجمه شركة الصناعات العسكرية*, صحيفة المواطن الالكترونية , المملكة العربية السعودية

أحمد، عبد الرحمن (2003). *تطور الفكر الاقتصادي* ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

الحبيب، فايز (1985). *نظريات التنمية والنمو الاقتصادي*، ط1، جامعة الملك سعود، السعودية.

إبراهيم, علي (2006). *الإنفاق العسكري السعودي: الأسطورة الباهظة*, موقع الدكتور علي ابراهيم, الرياض, المملكة العربية السعودية, متاح على : http://alioud.blogspot.com/2006/07/blog-post_115195859095758756.htm

حسين, مجدي (2015). *أثر الإنفاق العسكري على الاستثمار العام دراسة تحليلية على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2012*, رسالة ماجستير, جامعة المنوفية , جمهورية مصر العربية.

الخاجة, محمد (2015). *دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية: دراسة مقارنة وتطبيقية على دولة الأمارات العربية المتحدة* , رسالة ماجستير كلية القانون, جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا, الأمارات العربية المتحدة.

الخضري, إيمان (2015). *التداعيات الاقتصادية لعجز الموازنة العامة الفلسطينية*, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

دراوسي, مسعود (2005). *السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر للفترة 1990-2004*, أطروحة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر .

زيادة, مي (2014). *جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: حالة اسرائيل والدول العربية*, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

سلمان , مصطفى وآخرون (2000). *مبادئ الاقتصاد الكلي*, ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , عمان, الأردن.

طريح, نيفين (2001). *أثار الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري خلال الفترة 1956-1995*, رسالة ماجستير, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, جمهورية مصر العربية.

عباس, عز (2011). *الإنفاق العسكري وتعاظم الاقتصاد العالمي*, جريدة المدى اليومية, الملحق الاقتصادي, متاح على: http://almadasupplements.com/news.dpbs

عبد الرحمن, إسماعيل, عريقات, حربي (1999). *مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد: الاقتصاد الكلي* دار وائل للطباعة والنشر, عمان, الأردن.

الفارس، عبد الرازق (1993) . *السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990*, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

فرجاني , خيري (2001). *أثر الانفاق العسكري على الاقتصاد المصري*, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

قاعدة بيانات البنك الدولي(2017).متاح على:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

القريشي، مدحت (2007). *التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات*، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

المغربي، عيسى (2014). *الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو في الأردن*، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

منصور، منار (2016). *أثر الإنفاق العسكري على التنمية الاقتصادية*، مجلـــة ألف لاين، بيروت، لبنان، متاح على : http://www.alefonline.com/show-news/1065

موقع أطلس بيانات العالم(2017). متاح على: http://ar.knoema.com/atlas

هلال، علي (2015). *الإنفاق العسكري وأثره على التنمية البشرية في العراق*، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 20، العراق.

ساموبلسون، بول، نوردهاوس، ويليام (2006): *الاقتصاد*، ط 2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

موقع ثقف نفسك (2013). *أقوى عشرة أسلحة مستقبلية في العالم*، متاح على: https://www.thaqafnafsak.com/

عباس، عز الدين (2011). *الإنفاق العسكري وتعاظم الاقتصاد العالمي*، جريدة المدى اليومية، الملحق الاقتصادي، متاح على : http://almadasupplements.com /

وردة، علي، العراقي، منى (2015). *الإنفاق العسكري في مصر وتأثيره عـــلى النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة مع الاقتصاد الإسرائيلي*، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، القاهرة، مصر.

Ajefu ,joseph(2015). ***Impact of deface spending on economic growth in Africa: The Nigerian case***, The Journal of Developing Areas, Volume 49, Number 4.

ALI KHALID and others(2015). ***The Impact of Military Spending on Economic Growth: Evidence from the US Economy***, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.6, No.7, US.

Bremmer and Kesselring(2007). ***The Impact of Defense Spending on Economic Growth: The Case of North America***, Presented During the "Topics in Economics" Session at the 49th Annual Conference of the Western Social Science Association Hyatt Regency Hotel, Calgary, Alberta, Canada.

Chairil and other(2013***). World military expenditure in post-Cold War world shows increasing trend especially in ASEAN***, Journal of ASEAN Studies, Vol. 1, No. 2.

Feridun and others (2011). ***The Impact of Military Spending on Economic Growth: The Case of North Cyprus***, email**:** www.researchgate.net.

KHALID and others (2015). ***The Impact of Military Spending on Economic Growth: Evidence from the US Economy***, Research Journal of Finance and Accounting www.iiste.org, Vol.6, No.7.

أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية

أ. محمد زياد المغربي

جامعة عمان العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

هدفت هذه الدراسة لبيان اثر خصائص مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الاردنية ولتحقيق هدف الدراسة تم إختيار عينة عشوائية من الشركات الصناعية بلغت (35) شركة، حيث تم جمع البيانات اللازمة لإختبار فرضيات الدراسة باستخدام التقارير المالية السنوية للفترة 2014 – 2018 .

بينت نتائج الدراسة وجود أثر ذات دلالة إحصائية لخصائص مجلس الادارة بإبعادها مجتمعة على مستوى الإفصاح الإختياري، كما بينت النتائج وجود ذات دلالة إحصائية لكل من مكافات مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري، وبالمقابل بينت النتائج عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لكل من إستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري، كما بينت نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بمكافأت أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة عينة الدراسة، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات الإفصاح الإختياري بين الشركات تعزى لحجم الشركة.

بناءاً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات .

الكلمات المفتاحية: (خصائص مجلس الإدارة، الإفصاح الإختياري، حجم الشركة، حجم مجلس الإدارة).

Abstract

This study aimed to demonstrate the effect of the characteristics of the Board of Directors on the level of voluntary disclosure in the Jordanian industrial companies, and to achieve the goal of the study, a random sample of industrial companies was selected, amounting to (35) companies, where the necessary data were collected to test the study hypotheses using the annual financial reports for the period 2014 - 2018.

The results of the study showed that there are statistically significant effects of the characteristics of the Board of Directors with their dimensions combined at the level of voluntary disclosure, as well as the results showed that there is a statistically significant effect for each of the remunerations of the Board of Directors and the size of the Board of Directors at the level of voluntary disclosure, and in contrast the results showed that there is no statistically significant effect for each of the independence of the Board of Directors and the duplication of the tasks of the Chairman and the General Manager at the level of voluntary disclosure, the results of the study also showed that there are statistically significant differences between observations regarding the remuneration of the members of the Board of Directors, and the size of the Board of Directors attributed to the size of the company the study sample, as well as You have statistically significant differences in the levels of voluntary disclosure between companies, As there are statistically significant differences in the levels of voluntary disclosure between companies due to the size of the company.

Based on the results of the study, several recommendations .

Keywords (Board Characteristics, Voluntary Disclosure, Company Size, Board Size)

المقدمـة

هناك إهتمام كبير من قبل المستثمرين أصحاب الأموال والدائنين والعملاء وغيرهم من أصحاب المصلحة بالجوانب التي تساهم في زيادة ثقتهم سواء بالبيانات المالية المفصح عنها أو بمراقبة أعمال المدير التنفيذي للشركة، حرصاً على أموالهم وعدم فقدانها وتوفير المعلومات اللازمة التي تدعم وتزيد من دقه القرارات المتخذة من قبلهم.

علماً كان هناك العديد من الانهيارات التي أصابت بعض الشركات والتي قد يكون السبب في ذلك ضعف الرقابة وعدم توفر المعلومات الكافية التي تشكل في حال توفرها صورة أفضل عن أداء مديرها، لذلك كان لابد من إعادة تفعيل دور مجالس إدارات الشركات وتصويبها لكي تؤدي عملها بكفاءة وفعالية والمتمثلة بالرقابة على أعمال المديرين وزيادة مستوى المسالة والشفافية.

عند تحقيق مستوى الرقابة الجيد تزيد الثقة بالبيانات والإطمئنان بأنها خالية من الأخطاء والغش أو جعلها في حدودها الدنيا، بالإضافة إلى الحد من سلوك المديرين المتمثل بإدارة أموال الغير لصالحهم الخاص، وفي حال الإنحراف عن هذا المسار يتم مساءلة المقصرين والوقوف على تلك الإنحرافات والعمل على تصحيحها هذا من جانب، ومن جانب أخر ولكي يتحقق عنصر الشفافية لابد من المزيد من الإفصاح وعدم التحفظ على المعلومات التي تزيد من دقة القرارات المتخذة، والمتمثلة بزيادة مستوى الإفصاح الإختياري.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في البحث بمدى إلتزام الشركات المساهمة الأردنية بدور وخصائص مجالس إدارتها وأثر ذلك على مستوى الإفصاح الإختياري.

مشكلة الدراسة:

يعتبر مجلس الإدارة إحدى المجالس الرقابية المنتخبة من قبل المساهمين التي تهدف إلى حماية مصالح الملاك والأطراف الأخرى ذات العلاقة وكذلك يعتبر الإفصاح عن مزيد من المعلومات من الموضوعات المكملة والهامة بالنسبة للمستثمرين حيث شهدت الأسواق العالمية العديد من الإنهيارات لذلك كان لابد من إختبار أحد أهم موضوعين وبيان أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في ظل عدم توفر المعلومات عن أثر إلتزام الشركات الصناعية التجارية الأردنية بتطبيق خصائص مجالس

إدارات الشركات على مستوى الإفصاح الإختياري، وبالتالي معرفة دور مجلس الإدارة كمجلس رقابي ودوره في تحسين مستوى الإفصاح الذي يؤدي إلى تجويد القرارات المتخذة لذلك يمكن توضيح مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية :

السؤال الأول: ما أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم المجلس، واستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، مكأفات أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية ؟ وينبثق عن السؤال الرئيسي الأول، الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما أثر حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية؟
2. ما أثر نسبة إستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية؟
3. ما أثر إزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية ؟
4. ما أثر مكأفات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الالتزام بخصائص مجلس الإدارة بابعادها(حجم المجلس، وإستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية تبعا لإختلاف حجم الشركة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال تطرقها لإختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري

الأهمية العلمية:

رفد المكتبات بإطار نظري حول خصائص مجالس إدارات الشركات والإفصاح الإختياري للإستفادة منه من قبل الباحثين في هذا الموضوع.

الأهمية التطبيقية:

يتوقع الباحث أن تساعد هذه الدراسة الجهات المشرفة على تطبيق خصائص مجالس إدارات الشركات حيث نصت العديد من الوثائق التي أصدرت من قبل الجهات التنظيمية بالأردن مثل دائرة مراقبة الشركات وقانون الشركات الأردني على أهمية تطبيق والإلتزام بخصائص مجالس الإدارة من خلال الوثائق المتعلقة بتعليمات الحاكمية المؤسسية بالإضافة للقوانين الخاصة بخصائص مجلس الإدارة.

فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

H01: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى، الفرضيات الفرعية الآتية:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لاستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لازدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

H02 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الإلتزام بخصائص مجلس الإدارة بابعادها(حجم المجلس، واستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية تبعا لإختلاف حجم الشركة.

أنموذج الدراسة:

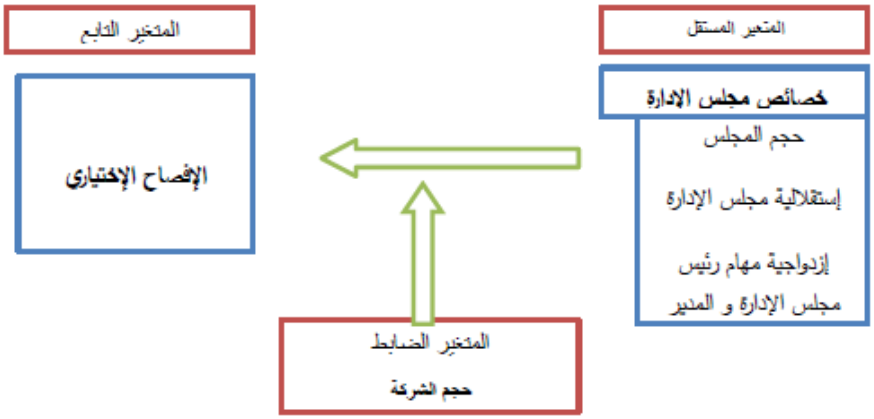

إعداد الباحث بالإعتماد على دراسة (باجاحر والحجيلي (2017)، (عودة، 2017)، (Dissanagake & Nimalathasan, 2019)

التعريفات الإجرائية:

- خصائص مجلس الإدارة: سيتم قياس هذه الخصائص كآلاتي:
- حجم مجلس الإدارة: ويتمثل بعدد أعضاء مجلس الإدارة في كل عام ولكل شركة (Zaheer,2014).
- نسبة إستقلالية مجلس الإدارة: ويتم الحصول على النسبة من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة لإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي: وهي فصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن مهام المدير العام للشركة بحيث لا يكون هون نفس الشخص، وهو متغير وهمي يأخذ الرقم 1 في حال الفصل، وفي حال عدم الفصل يأخذ الرقم 0 (Zaheer,2014).
- مكآفات أعضاء مجلس الإدارة: سيتم قياس هذا المتغير من خلال حصر المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة خلال العام .
- الإفصاح الإختياري: سيتم عمل مؤشر مقترح بالبيانات المراد التأكيد من الإفصاح عنها (Disclosure Index) وسيتم الإعتماد بهذا الخصوص على الدراسات السابقة

(باجاحر والحجيلي، 2017) و(ابازيد وآخرون،2016) ومن ثم البحث عن تلك البيانات من واقع التقارير والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة هل تم الإفصاح عنها أم لا.

7.1 حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: الشركات الصناعية الأردنية
- الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة (2014- 2018).
- الحدود العلمية: تركز الدراسة على خصائص مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري.

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: خصائص مجلس الإدارة

تعتبر خصائص مجلس الإدارة إحدى قواعد الحاكمية المؤسسية التي تزايد الإهتمام بها في السنوات الأخيرة الماضية من قبل المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال والجهات الرقابية المحلية والعالمية، ويتمحور دور خصائص مجلس الإدارة في تعزيز مفهوم محاسبة المسؤولية والرقابة وتقييم الأداء، وهو ما يبحث عنه المستثمرين للحفاظ على أموالهم وفي سد الفجوة المتأتية من تطبيق نظرية الوكالة التي تقتضي فصل إدارة الشركات عن المالكين. جاءت الحاكمية المؤسسية وأدواتها لتعزيز مفهوم المساءلة والشفافية وحماية حقوق المستثمرين .

مفهوم الحاكمية المؤسسية:

حاولت العديد من المفاهيم والتعريفات تجسيد دور الحاكمية المؤسسية وهذا التعدد والإختلاف في تعريف الحاكمية المؤسسية كان أحد أسبابه إختلاف الزاوية والرؤية والمطلوب من الحاكمية المؤسسية العمل عليها.

فقد عرفها (Hermanson and Rittenberg,2003) "بأنها مجموعة من العمليات يتم إتخاذها من قبل المالكين لتوفير رقابة فعالة على إدارة الشركة والحد من مخاطرها، وتعزيز كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بما يحقق أهداف المنشأة الرئيسية وتعظيم ثروة المالكين"

وقد عرفها (MacMillan and Downing, 1999) بأنها القواعد التي يتم من خلالها أحكام وضبط الرقابة على المنشأت وتعزيز الإفصاح والشفافية فيها. وقد عرفها مجمع المدققين الداخليين الامريكي "بأنها مجموعة من الإجراءات هدفها تعزيز الدور الرقابي داخل المنظمة والحد من المخاطر التي قد تتعرض لها، والتأكد من فاعلية الأنظمة التشغيلية بهدف تحقيق أهداف المنظمة الرئيسية (The Institute of Internal Auditor, 2005).

وقد عرفتها لجنة كادبري Cadbury Committee "بأنه النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة أعمال المنشأة"

نشأة وتطور الحاكمية المؤسسية :

بدأ الاهتمام بمفهوم الحاكمية المؤسسية وأدواتها منذ عام 1976 من قبل كل من Jenson and Meckling للحد من أشكال الفساد المالي والإداري الناتجة عن تطبيق نظرية الوكالة والقائمة على فصل ملكية الشركة عن إدارتها، وكان هناك دور بارز للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1987 بإتخاذ إجراءات من شأنها تعزيز الرقابة على أعمال الادارة من خلال تشكيل لجان لحماية الإجراءات الإدارية وتصويبها وأطلق عليها اسم Treadway Commission وقد أوصت تلك اللجان العديد من التوصيات تتعلق بتطبيق وتفعيل أدوات الحاكمية المؤسسية لمنع كافة أشكال الفساد الإداري ومنع الغش وزيادة مستويات الشفافية والمساءلة (السامرائي، 2018).

وفي عام 2001 برزت حاجة ماسة لتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية وخصوصا بعد الإنهيارات العالمية للعديد من الشركات في دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية . (الكيلاني، 2015).

وفي عام 2002 تم إصدار قانون Sarbanes-Oxley Act وهو أحد أهم القوانين الصادرة عن الكونغرس الأمريكي بعد الإنهيارات المالية التي حصلت وهدفه تعزيز وإيجاد بيئة رقابية وأنظمة محاسبية جيدة والحد من حالات الفساد الإداري والمالي (Carroll and Buchholtz,2006).

الأطراف المؤثرة في الحاكمية المؤسسية:

تطبيق الحاكمية المؤسسية وأدواتها يتطلب تفاعل عدة أطراف لإنجاح وتحقيق الهدف من تطبيق الحاكمية المؤسسية، وتتأثر وتؤثر تلك الأطراف بالحاكمية المؤسسية ومن تلك الأطراف المؤثرة بتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية (العبدلي، 2012) :

1- المساهمون Shareholders:

المساهمون هم ملاك الشركة وهم أصحاب رأس المال وهم الطرف الرئيسي الممول للشركة، ويعتبر المساهمون الطرف المتأثر الرئيسي من تطبيق الحاكمية المؤسسية .

2- مجلس إدارة الشركة Board of Directors :

مجلس إدارة الشركة يتكون من عدد من الأشخاص الذين تم إختيارهم من قبل المساهمين ويكون أغلبهم مستقلين لا تربطهم بالشركة أو احد موظفيها أو تعاملاتها أية مصالح قد تجعلهم غير مستقلين أو تؤثر على قراراتهم، .

3- الإدارة Management:

إدارة الشركة هي الجهة صاحبة الولاية والصلاحيات والمسؤوليات وتسيير أعمال المنشأة كافة، وبذلك تعتبر هي المسؤولة عن كافة النتائج وكل ما تقدمه من معلومات وتقارير بما في ذلك تطبيق الحاكمية المؤسسية ودعم كل ما يتطلب تنفيذها.

4- أصحاب المصالح Stakeholders:

أصحاب المصلحة هم جميع الأطراف التي تتعامل مع المنشآة مثل الدائنين والعملاء والموردين ولكل طرف من هذه الأطراف له مصلحة مختلفة عن الأخر وبالتالي لابد من التعامل مع جميع الأطراف بعدالة ومساواة .

ويرى الباحث بأن تطبيق الحاكمية المؤسسية يتفاعل مع جميع الأطراف المتعاملة من داخل وخارج المنشأة .

أهمية الحاكمية المؤسسية:

هناك العديد من المزايا التي يحققها تطبيق آليات وأدوات الحاكمية المؤسسية وخصوصا ما يتعلق بجانب المساءلة والشفافية وتوفير نظام رقابي فعال يؤدي إلى تجويد القرارات وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنشاة، الحد من مظاهر الفساد المالي والإداري زيادة قدرة الشركة التنافسية على المستوى المحلي والخارجي (عودة،2017):

خصائص الحاكمية المؤسسية :

للحاكمية المؤسسية عدة خصائص وسمات ينبغي أن تتصف بها، والتي يتم من خلالها الحكم على جودة الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركات، ومن هذه الخصائص الإنضباط ،الشفافية، الإستقلالية، العدالة، المسؤولية الاجتماعية (السحار،2015):

أدوات الحاكمية المؤسسية:

تتنوع وتتعدد أدوات الحاكمية المؤسسية منها ما يتعلق بخصائص مجلس إدارة الشركة ومنها ما يتعلق بخصائص لجان التدقيق ومنها ما يتعلق بخصائص هيكل الملكية داخل الشركة، ويعتبر من أبرز تلك الأدوات ما يتعلق بخصائص مجلس إدارة الشركة لما لها من دور فعال في إحكام الرقابة على دوائر صناع القرار ومتابعة تقييم أداء العاملين داخل المنشأة وتقييم الوضع التنافسي للمنشأة وكفاءة الأنظمة التشغيلية وكفايتها، حيث تتكون خصائص مجلس الإدارة من عدة متغيرات وهي حجم مجلس الإدارة، وفصل المهام، واستقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركة، ومكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة، وملكية أعضاء مجالس إدارة الشركة لأسهم الشركة.

الحاكمية المؤسسية في الأردن:

كان للجهات التشريعية والرقابية في الأردن دور كبير في تفعيل تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية، وكان ذلك على فترات متتالية وكان على رأسها البنك المركزي الأردني عندما أصدر كتيب إرشادات حول تطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية، وفي عام 2007 إعادة البنك المركزي الأردني إصدار إرشادات جديدة تحت مسمى دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن نظراً لأهمية تفعيل وتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية ، وفي عام 2014 تم إصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية رقم(2014/58) وتم على أساسها إلزام البنوك العاملة في الأردن على تطبيق الحاكمية المؤسسية والإلتزام بها، وفي عام 2016 تم أصدار تعليمات جديدة تتعلق بتطبيق أدوات الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي تحت مسمى "التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك رقم (2016/63).

وكذلك هيئة الأوراق المالية في الأردن أصدر دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان .

الإفصاح الإختياري

مفهوم الإفصاح الإختياري:

تعدد التعريفات المتعلقة بالإفصاح الإختياري وذلك الإختلاف سببه الإختلاف بالنظرة لموضوع الإفصاح الإختياري:

وعرف الإفصاح الإختياري بأنه الإفصاح عن معلومات إضافية محتكره من قبل إدارة المنشأة ولا يوجد ما يلزم الشركات بالقانون الإفصاح عن تلك المعلومات (الشلاحي، 2012).

وقد عرفها (Meek et al, 1995) بأنه مستوى المعلومات المفصح عنه بشكل أكبر من المطلوب، والتي هي بالأساس معلومات تخضع لإدارة الشركة في اتخاذ قرار الإفصاح عنها من عدمه ويكون الهدف الرئيسي من الإفصاح عن تلك المعلومات هو خدمه مستخدمي المعلومات والوصول إلى قرارات أكثر دقة وصحة.

وقد عرفها (مارق،2009) بأنها المعلومات التي تفصح عنها الشركة من خلال تقاريرها المالية بشكل إضافي عن المتطلبات القانونية.

أهداف الإفصاح الإختياري:

من أهداف الإفصاح الإختياري مايلي (دحدوح و حمادة،2015):

1- **الإفصاح عن البنود ذات القيمة ولكن لم يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية، مع اقتراح أسلوب جيد وفعال لقياسها، ومن المعروف بأن القوائم المالية لا تظهر كل البنود التي لها قيمة وذلك لغياب القياس الدقيق لتلك البنود وبالتالي وجود إنتقاد لغياب وعدم إظهار بعض عناصر القوائم المالية. توفير معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم وزيادة قدراتهم على تقدير المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها المنشأة.**
2- **توفير معلومات حول بعض البنود الجوهرية والتي قد تحدث تغيير في قرارات مستخدمي القوائم المالية في حال العلم بها.**
3- **توفير بعض المعلومات التي إعتاد القطاع أو أصبح عرفاً بالإفصاح عنها وبالتالي تحقيق عنصر المقارنة والمفاضلة بين الشركات في نفس القطاع .**

4- توفير بعض المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير التدفقات النقدية في المستقبل ومعدل العائد على الإستثمار في المستقبل

أنواع وتصنيفات الإفصاح:

أخذ العديد من التصنيفات والأنواع وقد يكون السبب في ذلك اختلاف القوانين والتشريعات من بلد لأخر في فرض مستويات الإفصاح الإجباري أو القانوني والمنصوص عليه في القوانين ، وتبعاً لاختلاف القطاع الصناعي الذي تعمل الشركة ضمنه ومن بين التصنيفات ما يلي (الشلاحي، 2012):

1- الإفصاح الترابطي :

وقد أطلق على هذا النوع من الإفصاح بالإفصاح الترابطي لأنه يوازن ويربط بين نوعية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية وكمية تلك المعلومات هذا من جهة ومن جهة أخرى يربط بين الأنشطة المختلفة التي يتنافس عليها المستثمرين في الأسواق المالية.

2- الإفصاح الإختياري :

ويتمثل هذا النوع من الإفصاح في قرارات مدراء الشركات في إختيار بعض المعلومات التي تريد الشركة الإفصاح عنها بشكل إختياري وبإرادتها ودون وجود نص أو قانون يلزم الشركة بالإفصاح عن تلك المعلومات، بمعني أخر هو الإفصاح الذي يتعدى حدود الإفصاح الإجباري والمنصوص عليه بالقوانين والتشريعات ومعايير المحاسبة الدولية.

3- الإفصاح الكفؤ:

ويقصد بالإفصاح الكفؤ هو ذلك المستوى من الإفصاح الذي يلبي متطلبات الأسواق المالية ويتحدد بظروف وكفاءة الأسواق المالية واحتياجاتها من المعلومات. 2017) :

الدراسات السابقة:

والأتي يمثل أهم الدراسات السابقة والأكثر ارتباطاً بموضوع خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري:

أولاً : الدراسات باللغة العربية

دراسة (باجاحر والحجيلي،2017) ، بعنوان:" أثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية".

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2012-2014، توصلت ولوجود أُثر ذو دلالة إحصائية لحجم الشركة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات السعودية وأوصى الباحثان بضرورة الإهتمام بخصائص ودور مجالس إدارة شركات عينة الدراسة والإهتمام برفع مستويات الإفصاح الإختياري والإهتمام بجودة ومحتوى المعلومات المفصح عنها.

دراسة (ابازيد وآخرون،2016)، بعنوان:"هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية: دراسة ميدانية المصارف الخاصة السورية انموذجاً".

هدف الدراسة إختبار أثر هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية: دراسة ميدانية المصارف الخاصة السورية انموذجاً خلال الفترة الزمنية 2009-2014، توصلت الدراسة إلى وجود أثراً ذو دلالة إحصائية موجبة لمتغير الربحية على مستوى الإفصاح الإختياري، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري، وقد أوصت الدراسة بضرورة إستحداث وحدات تابعة للجهات التشريعية والتنظيمية لمتابعة ورقابة هيكلية مجالس إدارات المصارف السورية، وأوصت بضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في المصارف السورية.

دراسة (عودة،2017)، بعنوان:"أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر الحكومة وخصائص الشركات على الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك التعرف على مستويات الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وقد تم قياس الحوكمة من خلال مؤشرات وكيلة تتعلق بخصائص مجلس الادارة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: هناك أثر سلبي لمتغير الربحية فقط على مستوى الإفصاح الإختياري، كما وأظهرت النتائج بأن مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين جاء متوسط، وقد أوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي حول أهمية زيادة

مستوى الإفصاح الإختياري لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وتحفيز الشركات على زيادة مستوى الإفصاح الإختياري.

دراسة (العنزي، 2014)، بعنوان:"تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية".

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال عدة مؤشرات وكيلة وهي: حجم مجلس الادارة، ولجان التدقيق، وتركز الملكية، وكبار حملة الأسهم، وقد أوصت الدراسة بضرورة بيان أهمية تطبيق قواعد الحوكمة الخاصة بهيكل مجلس الإدارة وضرورة منح أعضاء لجان التدقيق الإستقلالية الكاملة لما لها من دور إيجابي في أداء عملهم.

دراسة (عومرية، 2014)، بعنوان:"أثر الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية- ولاية سعيدة".

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر الحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، وقد تم قياس حوكمة الشركات من خلال مؤشرات وكيلة وهي إستقلالية مجلس الإدارة، وحجم الشركة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: عدم وجود أثر لحجم الشركة وإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات عينة الدراسة، وقد أوصت الدراسة ضرورة تطبيق آليات حوكمة الشركات وعلى الجهات التشريعية البدء بإلزامية تطبيقها على كافة الشركات وضرورة زيادة مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة.

ثانياً: الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (Dissanagake & Nimalathasan , 2019)، بعنوان:" **Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka** "، (أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري: دراسة حالة على الشركات الصناعية في سريلانكا).

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري: دراسة حالة على الشركات الصناعية في سريلانكا خلال الفترة الزمنية من 2012-2017، وقد تم قياس خصائص مجلس الإدارة من خلال ثلاث

مؤشرات وكيلة وهي: حجم مجلس الإدارة، وإستقلالية مجلس الإدارة، وفصل المهام/ إزدواجية مهام رئيس المجلس والمدير التنفيذي، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها والإجابة على أسئلتها تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية ولاستنتاجية وتحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية إيجابية لحجم مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري وقد أوصت الدراسة بوضع دليل للشركات حول مستوى الإفصاح الإختياري حيث أن الشركات الحالية بعضها يعتمد الإرشادات الصادرة عن المنظمة الدولية GRI والبعض الأخر غير معروف الدليل المعتمد لديها لتحديد مستوى الإفصاح الاختياري.

دراسة (Samaha et al, 2015)، بعنوان: **"The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta Analysis"**، (أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري: التحليل البعدي).

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على الإفصاح الإختياري من خلال عرض نتائج وتحليل الدراسات التطبيقية السابقة، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين إزدواجية المهام والإفصاح الإختياري تتأثر بنوع وطريقه الإفصاح ومستوى الحماية الذي يوفرها البلد المعني للمستثمرين، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث المشابهة حول موضوع الإستدامة والحاكمية المؤسسية والإفصاح الإختياري، وإجراء المزيد من البحوث حول خصائص مجلس الإدارة ولجان التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري .

دراسة (Soliman et al, 2014)، بعنوان: **"Board Composition, Ownership and Voluntary Disclosure: An Empirical Study of the Listed Companies In Egypt"**، (أثر هيكل مجلس الإدارة والملكية على الإفصاح الإختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة المصرية).

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر هيكل مجلس الإدارة والملكية على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات المدرجة المصرية خلال الفترة الزمنية من 2007-2010، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: كان هناك أثر ذو دلالة إحصائية سلبية لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري ،

ولم يكن هناك أثراً لإستقلالية مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة وتركز الملكية والملكية المؤسسية والملكية الإدارية على مستوى الإفصاح الإختياري وقد أوصت الدراسة إدارات الشركات ومدققي الحسابات بتحسين جودة الإبلاغ ومستوى الإفصاح الإختياري في تقاريرها السنوية.

دراسة (Ullah et al, 2018)، بعنوان: "**The Impact of Corporate Governance on Voluntary Disclosure: Evidence Pakistan**"، (أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح الإختياري: أدلة من الباكستان). هدفت الدراسة إلى إختبار أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة الباكستان خلال الفترة الزمنية من 2012-2015. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات في الباكستان إلى زيادة عدد أعضاء لجان التدقيق والفصل بين مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول أثر الحاكمية المؤسسية على الإفصاح الطوعي في الشركات الصناعية وغير الصناعية وفي القطاع المالي وغير المالي.

دراسة (Asmar et al, 2018)، بعنوان: "**The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence form Company Listed in the Palestine Exchange**"، (أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح: أدلة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين).هدفت الدراسة إلى إختبار أثر آليات الحاكمية المؤسسية على جودة الإفصاح في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة الزمنية 2005-2016. وقد تم قياس آليات الحاكمية المؤسسية من خلال مؤشرات وكيلة تضمنت (حجم مجلس الإدارة، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وحجم لجان التدقيق، وإرتباط مكاتب التدقيق بمكاتب عالمية) وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: كان لمتغير حجم المجلس، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، والإرتباط بمكاتب تدقيق عالمية أثر ايجابياً على جودة الإفصاح، وأظهرت النتائج وجود أثراً سلبياً لمتغير إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وحجم لجان

التدقيق على جودة الإفصاح، وقد أوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث حول موضوع اليآت الحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الإفصاح في بيئات مختلفة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على أحد أبعاد الحاكمية المؤسسية كمتغير مستقل وهو خصائص مجلس الادارة وبيان أثره على الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية في الأردن ، كما تميزت الدراسة الحالية بإضافة حجم الشركة كمتغير ضابط لتجاوز مشكلة الإختلاف بين أحجام الشركات عينة الدراسة.

منهج الدراسة:

إعتمد الباحث في دراسته الحالية المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach، وقد تم إستخدام اسلوب الإحصاء الوصفي وتحليل الإنحدار الخطي البسيط، و تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

مجتمع الدراسة وعينتها:

يشتمل مجتمع وعينة الدراسة على الشركات الصناعية الأردنية، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من التقارير السنوية والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة (2014-2018)،حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي والبالغ عددها (62) شركة، أما عينة الدراسة فقد تتكون من (35) والتي تحقق شروط التطابق من حيث عمرها مع الفترة الزمنية للدراسة والشركات المتداول أسهمها خلال فترة الدراسة.

أسلوب قياس متغيرات الدراسة:

حجم مجلس الإدارة: ويتمثل بعدد أعضاء مجلس الإدارة في كل عام ولكل شركة (Zaheer,2014).

نسبة إستقلالية مجلس الإدارة: ويتم الحصول على النسبة من خلال قسمة الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة لإجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Soliman et al, 2014).

إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي: وهي فصل مهام رئيس مجلس الإدارة عن مهام المدير العام للشركة بحيث لا يكون هون نفس الشخص، وهو متغير وهمي يأخذ الرقم 1 في حال الفصل، وفي حال عدم الفصل يأخذ الرقم 0 (Zaheer,2014).

مكآفات أعضاء مجلس الإدارة: سيتم قياس هذا المتغير من خلال حصر المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس الادارة خلال العام .

الإفصاح الإختياري: تم إعداد قائمةلمؤشرات الإفصاح الإختياري (Voluntary Disclosure Index) ولعديد من البنود المالية وغير المالية وتم التأكد من الإفصاح عنها من عدمه من خلال التقارير والقوائم المالية ليتم التعرف هل تم الإفصاح عنه أم لا، وفي حال الإفصاح يأخذ الرقم 1 وفي حال عدم الإفصاح يأخذ الرقم 0 ومن ثم قسمة عدد البنود التي أخذت الرقم 1 على إجمالي البنود وتحويلها إلى نسبة مئوية، وبالإعتماد على دراسة (باجاحر والحجيلي،2017) و (ابازيد وآخرون،2016) وغيرها من الدراسات التي سيتم التطرق لاحقاً.

حجم الشركة: يمثل بحجم أصول الشركة (Ullah et al, 2018).

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية:

أ- خصائص مجلس الادارة: تم الإعتماد على التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة وتتمثل بـ (حجم المجلس، وإستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ومكأفات أعضاء مجلس الإدارة).

ب- الإفصاح الاختياري: تم عمل مؤشر مقترح بالبيانات المراد التأكيد من الإفصاح عنها (Disclosure Index) وتم الإعتماد بهذا الخصوص على الدراسات السابقة (باجاحر والحجيلي،2017) و(ابازيد وآخرون، 2016) ومن ثم البحث عن تلك البيانات من واقع التقارير والقوائم المالية للشركات عينة الدراسة هل تم الإفصاح عنها أم لا.

المصادر الثانوية: من خلال الإعتماد على المجلات العلمية والمواقع الالكترونية ذات العلاقة والأبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراه والكتب.

نتائج التحليل وإختبار الفرضيات

مقدمة

يتضمن هذا الفصل الإحصاء الوصفي المتمثل بمقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة وإبعادها بالاضافة الى مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات وكذلك نتائج الإحصاء الإستدلالي لإختبار فرضيات الدراسة.

اولاً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل خصائص مجلس الادارة

- **البعد الأول : حجم مجلس الادارة**

جدول رقم (1)

الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لحجم مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
2014	4.00	12.00	6.8286	2.41911
2015	4.00	12.00	7.0000	2.31364
2016	4.00	12.00	7.1429	2.84029
2017	4.00	12.00	7.1143	2.85710
2018	4.00	12.00	7.1429	3.16361

يتبين من الجدول أعلاه أن أدنى المشاهدات عبر سنوات الدراسة كافة قد كانت (4) أعضاء في حين بلغ أعلاها (12) عضواً أما أعلى الإوساط الحسابية فقد بلغ (7.1429) ويخص كل من العام 2018 والعام 2016، اما أدنى الاوساط الحسابية فقد بلغ (6.828) ويعود للعام 2014 ، في حين بلغ الوسط الحسابي لعام 2015 (7) وبإنحراف معياري قدره (2.313)، أما الوسط الحسابي لعام 2017 فقد بلغ (7.114) وبإنحراف معياري قدره (2.857)، ويبين الشكل رقم (1) التطورات في في الأوساط الحسابية لحجم مجلس الادارة في الشركات الصناعية عبر سنوات الدراسة حيث يلاحظ ان هناك إنخفاض بسيط عام 2017 ثم عاد ليرتفع عام 2018.

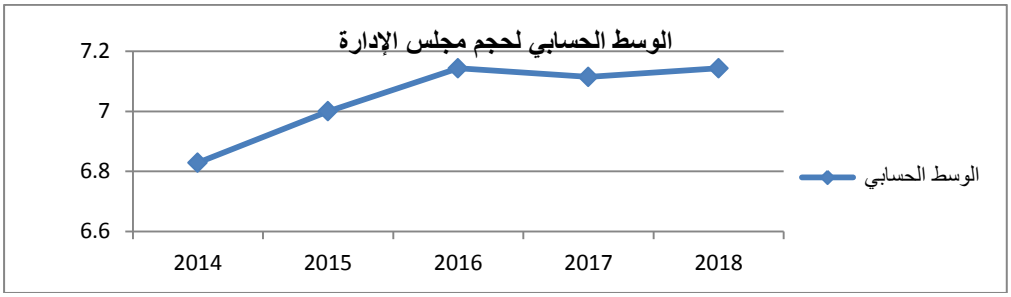

الشكل رقم (2) البعد الثاني إستقلالية مجلس الإدارة

جدول رقم (2) الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستقلالية مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
2014	.08	.371	.2138	.18199
2015	.07	.401	.1846	.08271
2016	.084	.401	.1704	.08229
2017	.85	.404	.1572	.08933
2018	.01	.418	.1460	.07694

يتضح من الجدول أعلاه أن أدنى مشاهده قد بلغت (.01) وتعود اسنبة إستقلالية مجلس الادارة عام 2018 أما أعلى مشاهده فقد بلغت (.418) وتخص مشاهدات العام 2018 حيث يتضح أن هذا العام قد شمل أدنى وأعلى نسب المشاهدات ، كما يتضح أن أعلى الإوساط الحسابية للمشاهدات قد بلغ (.2138) ويعود لمشاهدات العام 2014 وبإنحراف معياري قدره (.18199) وبالمقابل كان أدنى الأوساط الحسابية (.1460) ويعود للعام 2018، ويتضح من الشكل رقم (2) مسار التغير في نسب إستقلالية مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة عبر السنوات التي غطتها الدراسة.

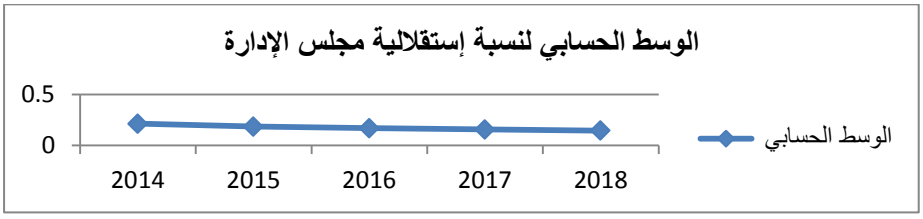

الشكل رقم (3) البعد الثالث إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام

جدول رقم (3)

الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للشركات عينة الدراسة

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
2014	.00	1.00	.542	.505
2015	.00	1.00	.371	.490
2016	.00	1.00	.828	.382
2017	.00	1.00	.533	.505
2018	.00	1.00	.857	.355

لقياس إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات عينة الدراسة تم إستخدام المتغير الوهمي (1،0) وقد بينت نتائج الإحصاء الوصفي المدرجة في الجدول الا أن أعلى الأوساط الحسابية قد كان (.857) ويخص العام 2018 ثم جاء في المرتبة الثانية الوسط الحسابي لمشاهدات عام 2016 اذ بلغ (.828) وبإنحراف معياري قدره (.382) أما أدنى الأوساط الحسابية فقد بلغ (.371) وبإنحراف معياري قدره (.490) ويعود لمشاهدات عام 2016.

ويبين الشكل رقم (3) التغييرات في إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام في الشركات عينة الدراسة خلال السنوات (2014 – 2018)، حيث يتضح وجود تذبذب كبير حيث إنخفضت النسبة عام 2015 ثم عادت لترتفع عام 2016 وتكرر الإنخفاض عام 2017 ثم ارتفعت عام 2018.

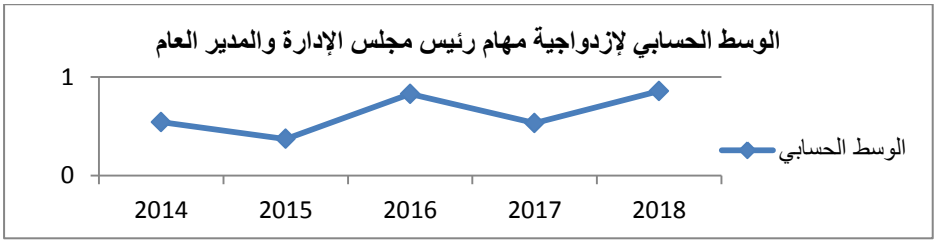

الشكل رقم (3)

البعد الرابع : مكافات مجلس الإدارة قياس مكافات مجلس الادارة تم تحويل مبالغ المكافات الى نسب مئوية من خلال قسمة مبلغ المكافاة السنوي المنفق من قبل كل

شركة على المبلغ الإجمالي للمكافآت وقد ظهرت نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول الاتي:

جدول رقم (4)

الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لمكافات مجلس الإدارة للشركات عينة الدراسة

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
2014	.0011	.024	.0048	.00430
2015	.0031	.020	.0063	.00442
2016	.0012	.021	.0059	.00439
2017	.0041	.021	.0063	.00486
2018	.0042	.033	.0064	.00511

يتبين من الجدول أعلاه الخاص بمكافآت مجلس الإدارة في الشركات عينة الدراسة أن أدنى مشاهدة قد كانت عام 2014 وبلغت (.0011) أما أعلى مشاهدة فقد بلغت (.033) وتخص عام 2018، وبالنظر الى الأوساط الحسابية للمشاهدات يلاحظ أن أعلى الأوساط الحسابية قد كان لعام 2018 وبلغ (.0064) وبإنحراف معياري (.0051) ويخص عام 2018، أما أدنى الأوساط الحسابية فقد بلغ (.0048) وبإنحراف معياري قدره (.0043) ويخص عام 2014. كما يلاحظ من الجدول تساوي الأوساط الحسابية خلال عامي 2015 و 2017.

كما يتبين من الشكل رقم (4) أن هناك تطوراً ملحوظاً في مستوى مكافآت مجلس الإدارة عام 2015 ثم شهد تراجعاً عام 2016 يليه تحسن ملحوظ عام 2017 ثم زيادة طفيفه عام 2018.

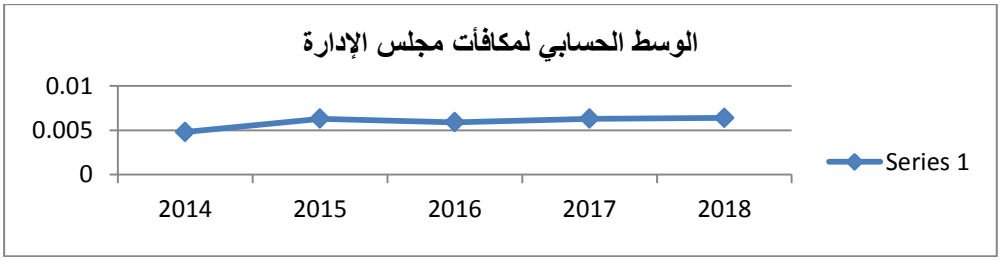

الشكل رقم (4)

المتغير التابع : مستوى الافصاح الإختياري

تم قياس الإفصاح الإختياري من خلال (Index) تم إعداد خصيصا بالإستناد الى العديد من الأدبيات السابقة حيث تم استخدام متغير وهمي (1،0) ليفصح او لا يفصح وقد ظهرت نتائج التحليل الأحصائي الوصفي في الجدول ادناه.

جدول رقم (5)

الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية لمستوى الإفصاح الإختياري للشركات عينة الدراسة

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
2014	.00	1	.0042	.00097
2015	.00	1	.0044	.00108
2016	.00	1	.0044	.00094
2017	.00	1	.0046	.00129
2018	.00	1	.0051	.00104

يتبين من الجدول أعلاه أن المشاهدات قد تراوحت بين (1،0) وقد بلغ أعلى الأوساط الحسابية (.0051) وبانحراف معياري قدره (.0010) ويخص مستوى الإفصاح الإختياري عام 2018 وقد كان أدنى الأوساط الحسابية يخص عام 2014 اذ بلغ (.0042) وبإنحراف معياري (.00097) كما يلاحظ تساوي مستويات الإفصاح بين الاعوام 2015 و 2016 .

وبالنظر الى الشكل رقم (5) يلاحظ أن هناك تطوراً في مستويات الإفصاح عبر سنوات الدراسة حيث بلغ اعلاها عام 2018 وقد بدأ التطور مع 2014 ليشهد إستقرار عام 2015 و 2016 ثم يبدأ بالإرتفاع في الأعوام اللاحقة.

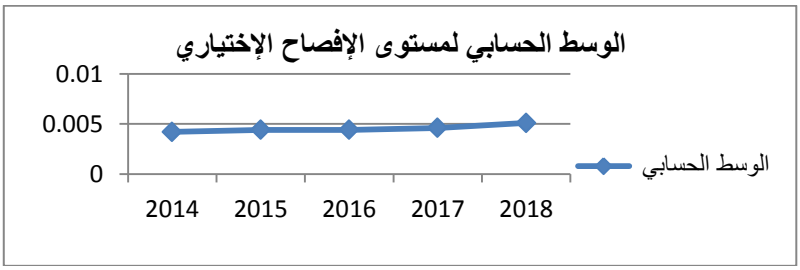

الشكل رقم (5)

المتغير الضابط : حجم الشركة

تمثل المتغير الضابط بحجم الشركة حيث تم قياسه من خلال إستخراج اللوغريتم العشري لإجمالي أصول كل شركة من الشركات عينة الدراسة عبر السنوات من (2014 – 2018) حيث ظهرت النتائج على النحو الاتي:

جدول رقم (6)

الاوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية للوغريتم العشري لإجمالي أصول الشركات عينة الدراسة

	أدنى مشاهده	أعلى مشاهدة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
2014	6.38	7.96	7.1857	.42335
2015	6.37	7.98	7.2077	.36411
2016	6.29	7.98	7.2077	.34887
2017	6.67	7.96	7.1971	.31777
2018	6.43	7.93	7.1486	.39989

يتبين من الجدول أعلاه أن أدنى المشاهدات لحجم الشركة قد بلغت (6.43) وتخص عام 2018 في حين كانت أعلى المشاهدات عامي 2015 و 2016 اذ بلغت أعلى مشاهدة (7.98) أما الوساط الحسابي فيلاحظ أن أعلاها قد كان (7.2077) ويخص الاعوام 2015 و 2016 وعلى الرغم من تساوي الاوساط الحسابية بينهما ألا أنه يلاحظ إختلاف الإنحرافات المعيارية ، كما بلغ أدنى الأوساط الحسابية (7.1486) ويخص عام 2018 حيث بلغ الإنحراف المعياري (.399).

وبالنظر الى الشكل رقم (6) يلاحظ أن هناك تحسناً في إجمالي الأصول خلال الأعوام 2015 و 2016 ثم شهدت تراجعا ملحوظا في الأعوام 2017 و 2017.

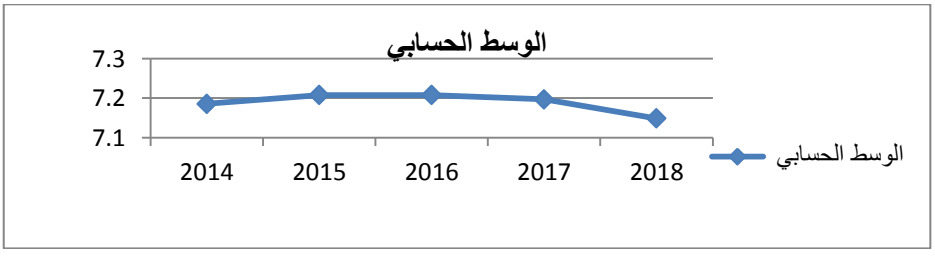

الشكل رقم (6)

ثانياُ: مصفوفة الإرتباط

للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة وإبعادها تم استخراج معامل إرتباط بيرسون بين المتغيرات حيث ظهرت النتائج على النحو الاتي :

جدول رقم (7)

مصفوفة الإرتباط بين أبعاد المتغيرات

	حجم المجلس	إستقلالية المجلس	الإزدواجية	المكافآت	الإفصاح	حجم الشركة
حجم المجلس	1					
إستقلالية المجلس	-.319	1				
الإزدواجية	.131	-.169	1			
المكافآت	.499	-.069	-.054	1		
الإفصاح	-.210	-.005	.084	-.178	1	
حجم الشركة	.121	-.050	.039	.199	.100	1

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك علاقة إرتباط سلبية بين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري وثلاثة أبعاد من أبعاد المتغير المستقل خصائص مجلس الإدارة حيث لوحظ وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس والإفصاح الإختياري وبمعامل ارتباط (-.210)، كذلك وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح الإختياري ونسبة إستقلالية مجلس الادارة اذ بلغ معامل إرتباط بيرسون (-.005) كذلك بلغ معامل الإرتباط بين مستوى الإفصاح الإختياري ومكافآت مجلس الإدارة (-.178) مما يشير الى وجود علاقة سلبية، أما العلاقة بين مستوى الإفصاح الإختياري وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام فقد كانت ذات إتجاه إيجابي اذ بلغ معامل بيرسون (.084).وبالنظر الى مستوى العلاقة بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير الضابط حجم الشركة يلاحظ أن العلاقة كانت موجبه لكافة الأبعاد عدا إستقلالية المجلس حيث يظهر أن معامل بيرسون قد بلغ (-.05) مما يعني وجود علاقة إرتباط سلبية بين المتغيرين. كما يتضح أن أعلى إرتباط بين أبعاد المتغير المستقل قد كان بين حجم المجلس ومكافآت المجلس إذ بلغ معامل الإرتباط بينهما (.499).

ثالثاً : نتائج إختبار فرضيات الدراسة

نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الاولى:

H0: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.

جدول رقم (8)

ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	R	R2	Adj.R2	St.error
1	.254	.065	.043	.0023

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك علاقة إرتباط إيجابية بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري حيث بلغ معامل الإرتباط (.245) كما يتضح ان خصائص مجلس الإدارة قد استطاعت تفسير ما نسبته (6.5%) من تباين المتغير التابع الإفصاح الإختياري حيث يستدل على ذلك من واقع معامل التحديد المبين في الجدول.

جدول رقم (9)

تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	.000	4	.000	2.940	.022
	Residual	.001	170	.000		
	Total	.001	174			

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (2.940) ومستوى الدلالة الإحصائية (.022) مما يعني رفض الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية

جدول رقم (10)

معاملات الإنحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري

المتغير	B	St.error	Beta	T	Sig
ثابت	.008	.001		9.178	.000
حجم المجلس	-.001	-.001	-.059	-.745	.457
إستقلالية المجلس	.001	.001	.096	1.265	.208
الإزدواجية	-.033	.039	-.075	-.862	.390
المكافآت	.000	.000	-.204	-2.236	.027

يتبين من الجدول أعلاه الخاص بأثر كل بعد من أبعاد المتغير المستقل بشكل منفرد على الإفصاح الإختياري أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لبعد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة (t(-2.236 وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.027) وبالمقابل لم يتبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأي من الأبعاد الاخرى للمتغير المستقل على الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة t لاثر حجم مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري (-.745) وبمستوى دلالة إحصائية (.457)، كما بلغت قيمة t لأثر إستقلالية مجلس الإدارة على الإفصاح الإختياري (1.265) وبمستوى دلالة إحصائية (.208)، وكذلك بلغت قيمة t لأثر إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (-.862) وبمستوى دلالة إحصائية (.309).

نتائج إختبار الفرضية الفرعية الاولى:

H0.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (11)

ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	R	R2	Adj.R2	St.error
1	.210	.044	.039	.00234

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.210) كما بلغت قيمة معامل التحديد (.044) مما يعني أن المتغير حجم مجلس الإدارة قد استطاع تفسير ما

نسبته (4.4%) من تباين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري اما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى إبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

جدول رقم (12)

تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	.000	1	.000	8.009	.005
	Residual	.001	173	.000		
	Total	.001	174			

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (8.009) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.005) مما يشير الى رفض الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء على ذلك فانه يتم قبول الفرضية البديلة التي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (13)

معاملات الانحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري

المتغير	B	St.error	Beta	T	Sig
الثابت	.008	.001		12.918	.000
حجم مجلس الإدارة	.000	.000	-.210	-2.830	.005

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك أثر ذو دلالة احصائية لبعد حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيم (-2.83)t وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.005).

نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (14)

ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	R	R2	Adj.R2	St.error
1	.005	.000	-.006	.00239

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين إستقلالية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.005) كما بلغت قيمة معامل التحديد (.000) مما يعني أن المتغير إستقلالية مجلس الإدارة قد إستطاع تفسير ما نسبته (000%) من تباين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري أما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى إبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

جدول رقم (15)

تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	.000	1	.000	.005	.964
	Residual	.001	173	.000		
	Total	.001	174			

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (.005) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.964) مما يشير الى قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء على ذلك فانه يتم رفض الفرضية البديلة التي نصت على انه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (16)

معاملات الانحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري

المتغير	B	St.error	Beta	T	Sig
	.006	.000		16.805	.000
لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي	.003	.002	-.005	-.068	.946

يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود أثر ذات دلالة إحصائية لبعد إستقلالية مجلس الادارة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة (-.068)t وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.964).

نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H01-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (17)

ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	R	R2	Adj.R2	St.error
	.084	.007	.001	.00238

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين إزدواجية مهام رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.084) كما بلغت قيمة معامل التحديد (.007) مما يعني أن المتغير إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي قد استطاع تفسير ما نسبته (.7%) من تباين المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري أما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى أبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

جدول رقم (18)

تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	.000	1	.000	1.220	.271
	Residual	.002	173	.000		
	Total	.002	174			

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (1.220) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.271) مما يشير الى قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبناء على ذلك فأنه لا يتم قبول الفرضية البديلة التي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (19)

معاملات الانحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري

المتغير	B	St.error	Beta	T	Sig
الثابت	.006	.000		17.192	.000
إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام	.000	.000	.084	1.105	.271

يتبين من الجدول أعلاه عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة t(1.105) وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.271).

نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

H01-4: لا يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (20)

ملخص النموذج : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	R	R2	Adj.R2	St.error
1	.178	.032	.026	.00236

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك إرتباط إيجابي بين مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط (.178) كما بلغت

قيمة معامل التحديد (.032) مما يعني أن المتغير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة قد استطاع تفسير ما نسبته (3.2%) من تباين المتغير التابع مستوى الافصاح الاختياري أما النسبة غير المفسرة من تباين المتغير التابع فتعود للأبعاد الأخرى للمتغير المستقل بالإضافة الى أبعاد وعوامل لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

جدول رقم (21)

تحليل التباين (ANOVA) : المتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري

النموذج	مصدر البيانات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
1	Regression	.000	1	.000	5.660	.018
	Residual	.001	173	.000		
	Total	.001	174			

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة f قد بلغت (5.660) وأن مستوى الدلالة الاحصائية (.018) مما يعني عدم قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي نصت على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول رقم (22)

معاملات الإنحدار : المتغير التابع الإفصاح الإختياري

المتغير	B	St.error	Beta	T	Sig
الثابت	.006	24.707		24.707	.000
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-.079	-2.379	-.178	-2.379	.018

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك أثر ذات دلالة احصائية لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري حيث بلغت قيمة (-2.379)t وبمستوى دلالة إحصائية قدرها (.018).

نتائج إختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H02 :لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر الإلتزام بخصائص مجلس الإدارة بإبعادها(حجم المجلس، وإستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية موقع/ صلاحيات المدير التنفيذي، ومكأفأت أعضاء مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي تبعا لإختلاف حجم الشركة.

جدول رقم (23)

تحليل التباين الإحادي للبيانات الخاصة بالفرضية الرئيسية الثانية

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
إستقلالية المجلس	Between Groups	1.470	161	.009	.803	.748
	Within Groups	.148	13	.011		
	Total	1.618	174			
الإزدواجية	Between Groups	34.049	161	.211	1.100	.455
	Within Groups	2.500	13	.192		
	Total	36.549	174			
المكافأت	Between Groups	.005	161	.000	12.927	.000
	Within Groups	.000	13	.000		
	Total	.005	174			
حجم المجلس	Between Groups	1095.977	161	6.807	4.023	.003
	Within Groups	22.000	13	1.692		
	Total	1117.977	174			
الإفصاح الاختياري	Between Groups	.001	161	.000	3.650	.006
	Within Groups	.000	13	.000		
	Total	.001	174			

يتبين من الجدول أعلاه أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بمكافأت أعضاء مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (12.927)f وبمستوى دلالة إحصائية (.000) كما يلاحظ وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (4.023)f وبمستوى دلالة إحصائية (.003) وبالمقابل بينت النتاج عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المشاهدات الخاصة بنسبة إستقلالية مجلس الإدارة تعزى

لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (f(.803 وبمستوى دلالة إحصائية (.748)، كذلك بينت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (f(1.100 وبمستوى دلالة إحصائية (.455).

أما فيما يتعلق بالإفصاح الإختياري فقد بينت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بالمتغير التابع مستوى الإفصاح الإختياري تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (f(3.65 وبمستوى دلالة إحصائية قدره (.006).

مناقشة النتائج

بناء على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات تبين ما يلي:

يوجد أثر ذو دلاله إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة بإبعادها (حجم مجلس الادارة، إستقلالية مجلس الادارة، إزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، مكافأت مجلس الادارة) على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية حيث ان قيمة f قد بلغت (2.940) ومستوى الدلالة الإحصائية (.022)، وقد تبين أن أكثر الأبعاد تاثيراً على الإفصاح الإختياري قد كان بعد مكافأت مجلس الإدارة اذ بلغت قيمة بيتا (-.207) في حين لم يكن هناك أي تاثير دال إحصائيا لأبعاد المتغير المستقل الاخرى.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. ان قيمة f قد بلغت (8.009) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.005).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حيث أن قيمة f قد بلغت (.005) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.964).

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي حجم مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي.حيث بلغت قيمة (f(1.220 وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.271)

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي حيث أن قيمة f قد بلغت (5.660) وأن مستوى الدلالة الإحصائية (.018).

وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين المشاهدات الخاصة بكل من مكافأت أعضاء مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة تعزى لحجم الشركة حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية لهما اقل من (.05).

بينت النتائج عدم وجود فروقات دالة إحصائيا بين المشاهدات الخاصة بنسبة إستقلالية مجلس الإدارة وإزدواجية مهام رئيس مجلس الإدارة والمدير العام تعزى لحجم الشركة حيث كان مستوى الدلالة الإحصائية اكبر من (.05). بينت النتائج أن هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المشاهدات الخاصة بمستوى الإفصاح الإختياري تعزى لحجم الشركة حيث بلغت قيمة (3.65)f وبمستوى دلالة إحصائية قدره (.006) يتبين من واقع النتائج المشار اليها أعلاه أن بعد مكافأت مجلس الإدارة كان الأكثر تأثيراً على مستوى الإفصاح الإختياري وتاكد ذلك عند اختبار أثر هذا البعد منفردا كما لوحظ وجود تاثير دال إحصائيا لبعد حجم مجلس الإدارة عند إختبار أثره منفردا على مستوى الإفصاح الإختياري على الرغم أنه لم يكن مؤثراً عندما تم إختبار الأبعاد مجتمعة ويعود ذلك لتاثير الأبعاد الاخرى. كما يتبين إنخفاض مستوى العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والإفصاح الإختياري وقد يعود ذلك لإلتزام الشركات بالإفصاح الإجباري من جهة وتفويض إدارات الشركات بتحديد مستوى الإفصاح الإختياري من جهة اخرى. وبمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات المشابهة يلاحظ أنها إتفقت مع نتائج كل من دراسة (باجاحر والحجيلي،2017) ودراسة (ابازيد واخرون،2016) وكذلك إتفقت مع نتيجة دراسة (العنزي،2014) التي أشارت الى وجود علاقة بين حجم مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح أما بالمقارنة مع نتائج الدراسات الاجنبية فيتضح أن نتيجة الدراسة الحالية قد إتفقت مع نتيجة دراسة (Samaha et al,2015) ، كما تبين أنها اختلفت مع نتيجة دراسة (Soliman et al,2014) التي أشارت الى وجود أثر لإزدواجية المهام بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الإفصاح الإختياري، وقد يعود سبب الإختلاف لعدم تطابق مجتمع الدراسة حيث طبقت على البيئة المصرية.

التوصيات

بناءاً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات كما يلي:

- **ضرورة تقييم منافع الإفصاح الإختياري في الشركات الصناعية الأردنية.**
- **ضرورة العمل على توضيح علاقة مجلس الإدارة بمستوى الإفصاح المطلوب من خلال الإشارة الى ذلك ضمن محاضر إجتماعات مجلس الإدارة.**
- **توضيح خصائص مجلس الإدارة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات.**
- **تحسين مستوى الإفصاح الإختياري في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.**
- **تحسين مكافأت مجالس الإدارة في المنشأت صغيرة ومتوسطة الحجم.**
- **التركيز على حجم مجلس الإدارة في الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم.**
- **أجراء دراسات مستقبلا في نفس الموضوع بتناول قطاعات إقتصادية اخرى، وكذلك أبعاد أخرى لقياس خصائص مجلس الإدارة.**

المراجع

المراجع باللغة العربية

أبازيد، ثناء والغصين، راغب وخليلو، حسام (2016).هيكل مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح الإختياري عن المعلومات المالية وغير المالية: دراسة ميدانية المصارف الخاصة السورية أنموذجاً، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 38، العدد 1، ص ص 143-161.

باجاحر، محمد والحجلي، عبير (2017). اثر هيكل مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الإختياري في شركات الإسمنت المدرجة في سوق المال السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 24، العدد3، ص ص 383-410.

البواب، عاطف عقيل (2017).أثر مبادئ الحاكمية المؤسسية على كفاءة الأنظمة الرقابية في الشركات المساهمة العامة :دراسة ميدانية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 20.

حميد، احمد جاسم و فارس، اشرف هاشم وسعيد، حسين غانم (2016). تحديد أثر الإفصاح الإختياري على تكلفة راس المال: دراسة تطبيقية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد 12، العدد 34، ص ص 308-334.

دحدوح، حسين احمد وحمادة، رشا انور (2015). نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقة في بيئة الأعمال السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد 1، ص ص 9-42,

رشوان، عبد الرحمن محمد و أبو رحمة، محمد عبد الله (2017). دور الإفصاح الاختياري في الحد من حجب المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 4 ، العدد 2، ص ص 176- 208.

السامرائي، عمار عاصم (2018). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على تقييم الأداء المالي في المصارف، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 13، العدد 45، ص ص 108-128.

السحار، أكرم صابر (2015).العلاقة بين تطبيق إطار حوكمة الشركات وجودة الأداء المهني للمراجع الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين- غزة.

السرطاوي، عبد المطلب محمد مصلح (2015).أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 11، العدد 3، ص ص 705-725

الشلاحي، بندر مرزوق(2012). تحديد طبيعة الإفصاح الإختياري عن الموارد البشرية في التقارير المالية المصدرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة في دولة الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان- الأردن.

عبد الجليل ، توفيق حسن وابو نصار، محمد(2014). العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركة المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 2 ، ص ص 326-342.

عبويني، محمد، والعمري، احمد (2016) تأثير الحاكمية المؤسسية على قيمة الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 4، ص ص 899- 917.

العنزي، احمد مهدي (2014). تحليل أثر حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 4، ص ص 214- 240.

عودة، ريم راسم (2017). أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الإفصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية- غزة، غزة – فلسطين.

الكيلاني، صالح زيد (2015). أثر الحاكمية المؤسسية في مكافحة الفساد المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر المدققين الداخليين الخارجيين ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الزرقاء، الأردن –الزرقاء .

محمد، صائب سالم (2018). أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54 ، ص ص 251- 368.

المراجع باللغة الانجليزية

Asmar, Muath., Abu Alai,Muiz., Ali, Fawzi,. (2018) The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Disclosure Quality: Evidence form Company Listed in the Palestine Exchange, **International Journal of Economics, Commerce and Management**, Vol. VI, Issue 4, Pp 402-417.

Basel (2015). Committee on Banking Supervision. Corporate governance principles for Bank, Basel, Publications Service Bank for International Settlements.

Blkaoui, Ahmed. (2004) **Accounting theory**, Edition Fifth, Thomson Learning.

Dissanagake, Ruwini,. Nimalathasan,. (2019) Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka, **International Journal of Scientific and Research Publications**, Volume 9, Issue 1, Pp 1-9.

Hermason, and Ritterberg ,(2003),Internal Audit and Organization Governance The Institute Of Internal Auditors, Florida, pp 26-29. On Line Available at: http://na.theiia.org

Samaha, Khaled., Khlif, Hichem., Hussainey, Khaled,. (2015) The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta Analysis, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Elsevier, vol. 24(C), Pp 13-28.

Soliman, Mohammed,. Ragab, Aiman,. Eldin, Mohammed,. (2014) Board Composition, Ownership and Voluntary Disclosure: An Empirical Study of the Listed Companies In Egypt, **Corporate Ownership & Control**, Volume 11, Issue 2, Pp 415-426.

Ullah, Asad,. Shah, Said,. Asif, M., (2018). The Impact of Corporate Governance on Voluntary Disclosure: Evidence Pakistan, **City University Research Journal**, Volume 8, Number 2, Pp 155-167.

Zaheer,Nauman (2014) Effects of Duality, Board Size and Board Composition on Corporate Governance Disclosure in Pakistan, **International SAMANM Journal of Finance and Accounting**, Vol. 1, No. 3, Pp 1-16.

توظيف نظم الابتكار لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية

أ.د. سعد محمود خليل الكواز
رئيس قسم الإقتصاد- جامعة الموصل
أ.م.د. جاسم محمد علي الطحان
رئيس قسم الإقتصاد - كلية الرشيد
م.د.صلاح الدين أحمدمحمدأمين
جامعة صلاح الدين - كلية الادارة ولاقتصاد
العراق

المستخلص

يلعب الإبتكار دوراً كبيراً في تطور الاقتصاد كونه من أبرز محركات النمو الاقتصادي، وهو المساهم الأكبر في القيام بدور تحفيزي في العملية التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد الى اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تحقيق التفوق في البحث والتطوير، بالإضافة الى كونه ميدان لتطوير القدرات والإمكانات البشرية والأرض الخصبة لإستثمار تلك الطاقات التي تساهم بشكل فعال لرعاية البحث العلمي في عمليات البحث والتطوير المبتكرة ذات القدرة التنافسية العالية على كل المستويات وفي كل المجالات مع التركيز على الدعائم الإستراتيجية للنمو والتنمية الإقتصادية عن طريق توفير فرص العمل وزيادة العوائد.

Employing innovation systems to enhance the competitiveness of economic institutions

Abstract

Innovation plays a major role in the evolution of the economy as one of the most prominent drivers of economic growth. It is the largest in playing a incentive role in the process that aims to transform the economy into a knowledge-based economy by achieving excellence in research & development. In addition to being the field of capacity development and human potentials and fertile land to invest those energies that contribute effectively to take care of scientific research in innovative research and development processes which have competitiveness at all levels and in all areas with focusing on the strategic pillars of economic growth and development by providing employment opportunities and increasing earnings.

المقدمة

الإبتكار هو المجال الحقيقي والطريق المستخدم للتغيير الذي تتبناه وتطبقه المشاريع والمؤسسات الإقتصادية في الدول لتحسين أدائها ولتحقيق النجاح في أعمالها، لذلك تركز هذه المشاريع والمؤسسات الإقتصادية على الإبتكارات بشكل عام والإبتكارات التكنولوجية والتقنية بشكل خاص، وبالتالي فهناك عدة أنواع من الإبتكارات والتي يمكن أن تكون فكرة جديدة أو منتج جديد أو خدمة جديدة أو عملية جديدة أو طريقة تسويقية جديدة أو علاقات خارجية جديدة، ونظراً للآثار الإيجابية لهذه الإبتكارات أصبحت تبني وتطبيق تلك الأفكار والممارسات الجديدة مجالاً هاماً لتحقيق قدرات تنافسية للمؤسسات الإقتصادية بغية الوصول الى النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من الدور الكبير الذي يلعبه الإبتكار في الإرتقاء باقتصادات الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات، ومن خلال العلاقات التشابكية بين أنشطة وخدمات المشروعات المبتكرة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بالإبتكار، وإبراز مكانته، ومن ثم التوصل الى دراسة الدور الكبير للمشروعات الإبتكارية في تحقيق القدرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تهيئة بيئة داعمة ومحفزة للمشروعات الإبتكارية، من خلال إيجاد الوسائل والأدوات اللازمة للتعامل والتكيف معها، وفي البحث عن متطلبات تفعيل مساهمة هذه المشروعات في تحقيق النمو المطلوب.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن للمشروعات الإبتكارية دوراً كبيراً في المساهمة في توفير الوظائف والحد من مشاكل البطالة، وفي زيادة الإبتكارات، وتساهم كذلك بنسبة معينة في الدخل القومي، وبالتالي رفع مستويات النمو والتنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي.

منهجية البحث:

تم إعتماد الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية، والأسلوب التحليلي الذي يبرز أثر المشروعات الإبتكارية في الإستجابة والتكيف مع التغييرات في البيئة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

الإطار العام للبحث:

من أجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المرجأة منه، فقد تم التطرق الى محورين هما متضمنات الإبتكار، والأبعاد الإستراتيجية للإبتكار ودوره في تحقيق القدرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية، ومن ثم التوصل الى عدد من النتائج فضلاً عن بعض المقترحات.

المحور الأول

متضمنات الإبتكار

يعتبر مفهوم الإبتكار Innovate من المفاهيم الحديثة في مجال ريادة الأعمال وقد أهتم كُتَّاب الإقتصاد والإدارة في السنوات الأخيرة بموضوع الإبتكار من حيث العمل على تطوير عناصر الإبتكار وتوجيهها، لغرض الوصول الى مستويات أعلى في مجالات الجودة الإقتصادية مع الأخذ بالإعتبار معايير الإستدامة البيئية، حيث أظهرت الإهتمام بالإبتكار الى إرتفاع مؤشرات النمو الإقتصادي للدول والمؤسسات التي تعتمد على الإبتكارات في مجالات متعددة، والتي أسهمت في خفض التكاليف التشغيلية وزيادة القدرة التسويقية وتعزز الإستفادة من وسائل الإتصال والتكنولوجيا الحديثة، وبالتالي الوصول الى مرحلة تطويع التكنولوجيا لضمان التنمية المستدامة sustainable development وتحقيق نمو إقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية.(الصيرفي،2003، 38)

ويمكن إعتبار الإبتكار Innovate معياراً يحدد على ضوئه درجة تقدم الدول والأمم، بل أصبح ينظر للإبتكار على أنه مصدر لتحقيق الثروة، وعامل مهم في دفع عجلة النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتأسيساً على ذلك فقد سعت دول كثيرة من خلال مؤسساتها إلى فتح قنوات بينها وبين المؤسسات العلمية والمراكز البحثية للإفادة من

الخبرات العلمية المتوافرة فيها لتطوير منتجات قائمة، فضلاً عن خلق وإبتكار منتجات جديدة.(The Global Information Technology,2015)

وقد خصصت دول كثيرة ميزانيات هائلة في أنشطة البحث والتطوير، وأقدمت على تأسيس أقسام جديدة في مؤسساتها، ورفدها بالكوادر والعناصر الكفؤة التي تمتاز بقدرات فائقة، إذ أنها تُعدُّ وسيلة أساسية في دعم المؤسسات والشركات العاملة والإنتقال بها من ميدان المنافسة Competition الى مستوى الإمتياز والريادة بسبب عمليات الإبتكار. (Srinivassan, T. N.2001, 346)، وأصبح العائد من الإبتكار ونتائجه قيمة مضافة تغري الكثير من الدول من خلال المؤسسات والمشروعات التي تسعى إلى تحقيق أرباح كبيرة ومعدلات نمو عالية.(الطحان،2014، 44)، والمخطط التالي يبين دور أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة الإقتصادية:

مخطط (1) دور أنشطة البحث والتطوير في المؤسسة الإقتصادية

المصدر: من عمل الباحثين

وقد ثبت أن نمو المستوى التكنولوجي من خلال عمليات الإبتكار يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل التي تزداد كلما زادت الكثافة النسبية للبحث والتطوير، وأن هذا النمو في المستوى التكنولوجي يؤدي الى إستقطاب العلماء والتكنولوجيين ورؤوس الأموال، وتشير دراسات عديدة إلى أن الفروق بين الدول المتقدمة والدول النامية هي فروق في مدى إمتلاك هذه الدول، أو عدم إمتلاكها للعقول المبتكرة، لذا أصبح الإبتكار هو العامل الحاسم في تقدم أو تخلف الدول، لذا إهتمت الدول المتقدمة بمواردها البشرية ووجهت تلك الموارد الوجهة الصحيحة، وإستثمار طاقاتها أفضل إستثمار ممكن للحصول على عقول مبتكرة تتميز بأداء عالي ترسم خطوط التقدم والتطور الإقتصادي والإجتماعي للدولة.(الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2013).

خصائص الإبتكار:

هناك بعد زمني للإبتكار لذا فاننا عندما نحدد خصائص للإبتكار وللمبتكرات لابد من الإعتماد على هذا البعد، بمعنى معرفة الفترة التي حدثت فيها، لأن النتائج وعمليات الإبتكار وكيفية حدوثها والمقارنات بما كان قبل الإبتكار هي التي تحدد مدى التجديد، كما أن تغيرات الأسواق والتقنيات التي تتطور بسرعة، تحدد درجة وخصائص الإبتكار والمبتكرات وطبيعة المؤسسات المبتكرة في الجدول الزمني للأفكار الجديدة وإستخدام أدوات وأساليب لتسريع الإبتكار، وهناك خصائص لعملية الإبتكار وهي:

- **تولد وتطور الأفكار:**

نعيش اليوم في بيئة سريعة التغيير، أصبح الإبتكار Innovate جوهرياً من أجل البقاء، لأن المؤسسة أو المشروع التي لا تمتلك القدرة على الإبتكار في مجال عملها ستواجه تحديات وصعوبات كبيرة للإستمرار، لذا فإن تولد وتطور الأفكار والتوصل لإبتكارات جديدة مسألة ضرورية وحاسمة في دفع عجلة النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، خصوصاً إذا ما علمنا أن الإبتكار يتطور بتطور الأفكار، فالتجديد يبدأ من الإبتكار الذي يعتبر الخطوة الأولى للتجديد بمعنى أن الإبتكار هو نقطة بداية للتجديد ومن ثم التغيير نحو الأفضل الذي تسعى إليه كل مؤسسة.

- **الأفكار الجديدة تلبي حاجات فعلية:**

هناك حاجات فعلية يتحسس بها الفرد المبتكر Innovative ، وتمثل إحدى القدرات الأساسية في التفكير الإبتكاري، والذي قد لا يرى فيه شخص أخر أي مشكلات أو هذا القدر من المشكلات الذي يراه المبتكر، وعليه فقد تكون الحساسية للمشكلات سمة دافعية أكثر منها قدرة عقلية، كما أن إدراك المبتكر بوجود مشكلة ما، تعتبر تنبيه لذهن الفرد ليبدأ بالتفكير بإتجاه منظم نحو حل هذه المشكلة، ومن ثم تلبية الإحتياجات الفعلية للمجتمع.(الصرن، 2000، 256).

- **التفكير الخلاق لا يعني أفكاراً جديداً فقط:**

هناك إستخدامات جديدة تنبثق من هذه الأفكار الأخلاقية، بمعنى أن التوسع في الأفكار يعني إستخدامات جديدة لأفكار قائمة، إذ أن التفكير العميق والدخول في التفاصيل الدقيقة لها أهمية كبيرة لأنها مهارة من مهارات التفكير الإبتكاري حيث إن كثيراً

من الأفكار الإبتكارية نفذت على أرض الواقع بسبب إضافة تلك التفاصيل والأطر الجديدة التي سهلت تطبيق تلك الأفكار المبتكرة Innovative ideas والوصول إلى نتائج مبهرة في إيجاد إستخدامات متعددة لتلك الأفكار.

مميزات الإبتكار:

خلاصة القول أن الإبتكار Innovate في الوقت الحاضر لم يعد غاية فحسب، بل أصبح هدفاً وأسلوب حياة، إذ تقوم الدول بما يتطلب العملية الإبتكارية The innovative process لتوفير البيئات المناسبة لتحويل المجتمع الى مجتمع مبتكر، له القدرة على تطوير الفكرة الى عمل وجعله أكثر إستخداماً وجدوى (دحماني محمد دريوش، وناصور عبد القادر،2006، 737)، وتكمن مميزات الإبتكار في النقاط التالية: (برنوطي، سعاد نائف،2005، 31) (الطحان، 2006، 77-78)

- زيادة الإنتاجية:

الإبتكار له دور كبير في زيادة المنتج من السلع والخدمات من خلال إبتكار عملية أو تقنية جديدة كإنتاج وحدات أكثر في الزمن، أو بتأثيرها على المدخلات بخفض التلف أو إستخدام طاقة أقل في وحدة المنتج.

- تقليل النفقات:

إبتكار المنتج أو الخدمة أو العملية له تأثير كبير على تكاليف الإنتاج وتقليل النفقات من خلال التوصل لمنتجات أصغر أو تقديم خدمات أسرع أو عمليات أكثر دقة.

- إيجاد فرص العمل الجديدة:

توفر الإبتكارات الجديدة المزيد من فرص العمل من خلال إستحداث خطوط الإنتاج والخدمات الجديدة في الشركات الخاصة والمؤسسات، ما يؤدي الى تنشيط سوق العمل والإقتصاد بشكل عام.

- تحسين الأداء:

يتطلب الإبتكار تحسين الأداء في المشاريع والمؤسسات وخاصة في الأعمال الإدارية والخدمات، فالتسويق الإلكتروني ساعد على تحسين الأداء في إدارة وبناء قواعد البيانات Databases عن المستهلكين، وتقديم أفضل الخدمات لهم.

- **إيجاد المنتجات الجديدة وتطويرها:**

أصبح تطوير المنتجات في الوقت الحاضر أسرع من أي وقت مضى، لذا فإن معظم المؤسسات الحديثة لديها برامج للتحسين المستمر للمنتجات والخدمات وبما يتناسب مع المستجدات وإبتكار الجديد.

- **إيجاد أسواق جديدة:**

طبيعة المنتجات أو الخدمات أو العمليات الجديدة تتطلب أعمالاً مميزة وأسواقاً جديدة، لذا فان المشروعات والمؤسسات تخطط من خلال الإبتكارات الوصول إلى هذه المنتجات والخدمات Products and Services **التي تصنع أسواقاً جديدة.**

وخلاصة القول أن الإبتكار في المفاهيم والممارسات يعطى للمشاريع والمؤسسات الإقتصادية إطاراً شاملاً يمكّنها من القدرة على إجراء التغيرات الإيجابية المطلوبة، ويعمل على تحسين نتائج أعمالها وكذلك تحسين فعالية أداؤها للحفاظ على المكتسبات الإقتصادية وتطويرها مستقبلاً.

العوامل المؤثرة في الإبتكار:

إهتم الباحثون والعلماء في السنوات الماضية بالإبتكار Innovate **حيث تناولت البحوث والدراسات طبيعة الإبتكار ونموه والعوامل المؤثرة فيه والداخله في تكوينه والأهداف، وأن النهوض بالإبتكار يعتمد على جملة معطيات، ويجب على مؤسسات الدولة والشركات الخاصة أن تجعل سياسات الإبتكار ونشر التكنولوجية جزءً لا يتجزأ من الإستراتيجية العامة، وهو الذي يعطي للمؤسسات القائمة القدرة على المنافسة والوصول إلى منتجات وأسواق جديدة، وهو العامل الذي يحدد إستمرارية وبقاء المؤسسة في ظل عالم متغير.**(The World Bank, 2016) **، وهناك عوامل كثيرة تؤثر على الإبتكار، وقد قسمت هذه العوامل إلى ثلاث مجموعات من العوامل المترابطة وذات التأثير المتبادل والتي تؤثر في الإبتكار وهي كالتالي:**

أولاً. مجموعة العوامل الشخصية:

تتأثر عملية الإبتكار بخصائصها المتميزة إلى حد كبير بالصفات والخصائص الشخصية كالعادات والتقاليد والقيم والمعتقدات، وبكل ما يتصل بصفات هذا الشخص مثل المرونة والمبادرة والحساسية للمثيرات، والمثابرة والدافعية Motivation **والمزاجية وتأكيد**

الذات والفكاهة والسيطرة، إذ يعتبر الفرد المبتكر أساس عملية الإبتكار داخل المؤسسة ونقطة البدء فيها، فالدراسات الحديثة أثبتت أن الإبتكار هو ظاهرة إنسانية عامة وليست ظاهرة خاصة بأحد كالعلماء حسب الدراسات والأفكار القديمة، وهناك مجموعة سمات وخصائص تظهر على المبتكرين وهي:(نجم، 2003، 129)

- الإنجاز الذاتي
- الإستقلالية
- الحدس
- الميل إلى التعقيد
- حالة الشك

ثانياً. مجموعة العوامل التنظيمية:

تمثل المؤسسات الإطار التنظيمي البالغ التأثير على النشاط الإبتكاري activity Innovative للأفراد، كما أثبتت الدراسات بأن الظروف التنظيمية في المؤسسات تؤثر تأثيراً كبيراً على النشاط الإبتكاري وخاصة على الأفراد ذوي الخصائص الإبتكارية، ونشير هنا إلى أهم العوامل التنظيمية التي تؤثر في الإبتكار:

- ثقافة المؤسسة
- القيادة وأسلوب الإدارة
- إستراتيجية المؤسسة
- الإتصالات:
- العمل كفريق واحد
- العامل القدوة

ثالثاً. مجموعة عوامل البيئة العامة في المجتمع:

تمثل البيئة المحيطة للمؤسسات العامل الأهم في توجيه مسار تلك المؤسسات، إذ أن التغييرات المتسارعة في البيئة الخارجية تفرض تحديات ومتطلبات عديدة تحفز المؤسسات المختلفة على مواجهتها بدقة وبفاعلية من خلال تطوير إستراتيجيات وخطط ووضع الحلول السليمة التي تمكن المؤسسات من مواكبة التغيرات والبقاء والنجاح، وكذا بالنسبة للفرد المبتكر، فالإنسان ابن بيئته إذ أن البيئة المحيطة بالفرد إما أن تساعد على ظهور الإبتكار وتعمل على بقاءه وإستمراره، أو قد تمنع ظهوره وإستمراره ولا تشجع إلا على التقليد

والتبعية للخارج. (رشوان، 56،2006)، لذا فقد يتأثر الفرد كما المؤسسة بالبيئة الخارجية External environment المحيطة للمجتمع، ومن عوامل البيئة العامة التي تأثر في المجتمع:

- الخصائص والسمات السائدة في المجتمع
- القاعدة المؤسسية للبحث والتطوير في المجتمع

أنواع الإبتكار:

قدمت تصنيفات عديدة لتحديد أنواع الإبتكار، وأُعتمدت هذه التصنيفات بحسب خصائص أو طبيعة أو مجال الإبتكار أو دلالته المختلفة بوصفه ظاهرة معقدة المضامين ومتعددة الإتجاهات وواسعة الأبعاد، ونستعرض هذه التصنيفات كالتالي:

1. الإبتكار الجذري والإبتكار النسبي (التحسيني): amelioration and Radical innovation

إعتمد هذا التقسيم للإبتكار على درجة كثافة الإبتكار Intensity of innovation إذ أن هذه الكثافة تنبع من حداثة المفهوم، والتكنولوجيا المستخدمة، حيث يكون المفهوم إما تقليدي أو محسن أو جديد، وكذا الحال بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة في المؤسسة، حيث كلما كان المفهوم جديداً، والتكنولوجيا المستخدمة حديثة، تزداد درجة كثافة الإبتكار، وكلما تزداد درجة كثافة الإبتكار Innovate تزداد درجة المخاطرة، إذن يتم إيجاد أفكار جديدة أو ممارسات جديدة، أو منتجات جديدة، أو تكنولوجيات جديدة غالباً تشبع حاجات جديدة لم تكن موجودة سابقاً، وغالباً ما تحدث هذا النوع من الإبتكارات عند مواجهة أزمات أو ضغوط سوقية حرجة. (Jean&Jacques, 1993, 282)

والنوع الثاني من الإبتكار وهو الإبتكار النسبي (التحسيني) حيث يتم إدخال تحسينات على أفكار أو ممارسات أو خدمات أو منتجات موجودة أصلاً، حيث تظهر تلك الإبتكارات التدريجية خطوة بخطوة وعلى مدى زمني غير قصير.

2. تصنيف Stewart:

صنَّف ستيورات Stewart الإبتكار إلى ثلاثة أنواع وهي إبتكارات كبيرة وإبتكارات أساسية وإبتكارات التحسين، وكمايلي:

- إبتكارات كبيرة: Macro innovations

- إبتكارات أساسية: Innovations de Base
- إبتكارات التحسين: Innovations amelioration

3.تصنيف الإبتكار حسب البيئة التنظيمية:

هذا التصنيف للإبتكار هو تعبير عن وسائل التغيير الإيجابي للمؤسسات من خلال عملية تبنى وتطبيق فكرة أو سياسة أو عمليات جديدة أو منتجات أو خدمات جديدة أو طرق تنظيمية جديدة في ممارسات الأعمال والإجراءات ومراحل العمل وطرق جديدة لتحسين التعلم ونقل المعارف أو تقديم شكل تنظيمي جديد للهيكل التنظيمي للمؤسسات بهدف تحسين الكفاءة والفاعلية والميزة التنافسية بما يضيف قيمة للمؤسسات ولأصحاب المصالح (Damanpour, F, 1991)، ويقسم الإبتكار حسب تصنيف البيئة التنظيمية الى ثلاثة أنواع من الإبتكارات وهي:

- **الإبتكار الإداري: Administrative Innovation**

الإبتكار الإداري هو جزء أو مجال من المجالات التي يغطيها الإبتكار، ويعرف بأنه إيجاد حل ناجح وإبداعي وفريد لمشاكل جديدة أو حل جديد لمشاكل قديمة.(الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2006، 11)، كمايعرف الإبتكار الإداري في القطاع العام بأنه قيام المؤسسات العامة بوضع تصاميم جديدة للسياسات وإجراءات عمل موحدة جديدة لمعالجة مشاكل متعلقة بالسياسات العمومية.

- **الإبتكار التقني: Technology Innovation**

يعرف الإبتكار التقني (التكنولوجي) على أنه كل جديد أو كل تحسين في المنتجات أو في طريقة وأساليب الإنتاج الذي يحصل في المؤسسة الإنتاجية من خلال رفع فعالية الجهاز الإنتاجي وتحسين جودة المنتوجات وبالتالي ضمان ميزة تنافسية للمؤسسة، والمخطط التالي يبين أنواع الإبتكار حسب تصنيف الإبتكارات الى إبتكار تكنولوجي وإبتكار غير تكنولوجي:

مخطط (2) تصنيف الإبتكار حسب التقنية

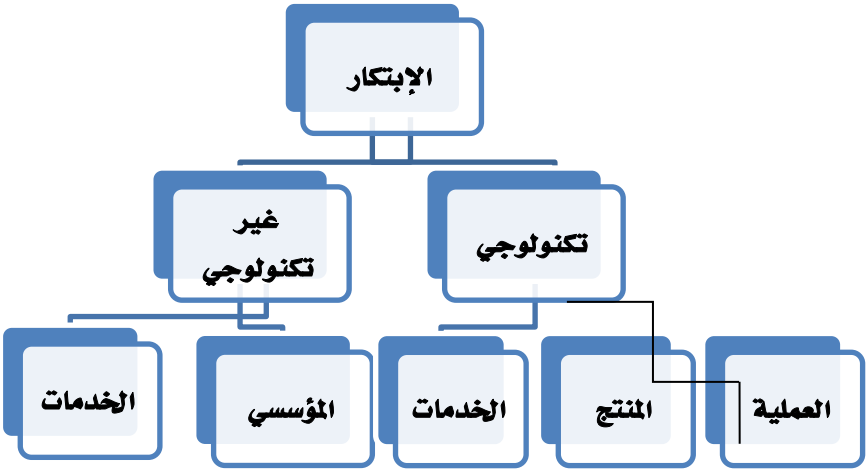

المصدر: من عمل الباحثين

- الإبتكار الإضافي: **Ancillary Innovation**

يركز هذا النوع من الإبتكار Innovate على الإهتمام بالمستهلك من خلال تقديم خدمات إضافية له، تجعله أكثر رضى على المؤسسة، مما يؤدي بالمحصلة إلى تعزيز الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسة، وقد عرف (Damanpour) الإبتكار الإضافي أو المساعد بأنه الإبتكارات التي تشكل حدود البيئة التنظيمية والتي تذهب إلى أبعد من الوظائف الإبتدائية للعمل بالمؤسسة.(كنج، أندرسون، 2004، 212)، كما عرفه (Dangayach) بأنه الإبتكارات التي تهدف إلى تقديم تحسينات في المنتجات كخدمات إضافية، لتلبية حاجات السوق والإستعانة بقدرات المشروع في مجال البحث والتدريب والتطوير.

4.تقسيم منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) للإبتكارات:

تعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OECD) الإبتكارات على أنها المجالات المتكاملة للتغيير التي تتبناها وتطبقها المنظمة لتحسين أداؤها والطرق المستخدمة لتحقيق النجاح في تحسين نتائج أعمالها الإقتصادية من خلال تطبيق فكرة أو منتج أو خدمة أو عملية لتنظيم مكان العمل أو علاقات خارجية جديدة وهذا التعريف الواسع للإبتكارات يشمل كل الأنواع المحتملة للإبتكارات وبالتالي يشمل كل أنواع الإبتكارات

المكنة، وتقسم الإبتكارات إلى أربعة أنواع رئيسية وهي كالتالي: (Mol,J, Birkinshawn, 2008)

- إبتكارات تتعلق بالمنتج (Product Innovations): ويعني ذلك تقديم منتج (سلعة) أو خدمة جديدة غير موجودة سابقاً أو إدخال تغييرات على منتج قائم أو خدمة قائمة لخصائص وإستخدامات هذا المنتج أو الخدمة، ويتضمن التحسينات الجوهرية للخصائص الفنية والمكونات والمواد الخام وبرامج الحاسب الآلي المستخدمة، ويتضمن أيضاً التحسينات المرتبطة بإستخدامات المنتج بمعنى كل التغيرات الجوهرية التي تؤثر على تحسين أداء المنتج والخدمة.
- إبتكارات تتعلق بالعمليات (Process Innovations): وهي الإبتكارات المتعلقة بتطوير أسلوب أو طريقة جديدة لإنتاج المنتج، أو تقديمه للمستهلكين بأسلوب جديد، ومعنى ذلك أن الإبتكار في العمليات يتضمن كل عمليات تخفيض التكاليف وزيادة الجودة وإيجاد الطرق الجديدة لتقديم المنتج للمستهلك.
- إبتكارات تسويقية (Marketing Innovations): وهي الإبتكارات المتعلقة بتطبيق أساليب وطرق تسويقية جديدة تتضمن إجراء تغييرات في تصميم وتعبئة وتغليف المنتج (السلعة) أو الخدمة، وكذلك الأساليب والطرق الجديدة المتعلقة بتوزيع المنتجات من خلال الوسطاء والوكلاء والموزعين، وكذلك الطرق الجديدة لتسعير المنتجات، أو الأساليب والطرق الجديدة للإعلان والبيع الشخصي وتنشيط المبيعات، وهي الإبتكارات المتعلقة بما يسمى (المزيج التسويقي).
- إبتكارات تنظيمية (Organizational innovations): وهي الإبتكارات التي تتعلق بتطبيق أساليب وطرق تنظيمية جديدة في ممارسات الأعمال لتحسين أساليب وطرق إتخاذ القرارات والإجراءات ومراحل العمل، وكذلك فيما يتعلق بإيجاد الطرق الجديدة لتحسين التعلم والتدريب Education and training ونقل المعارف، وكذلك في تقديم شكل تنظيمي جديد للهيكل التنظيمي، وكذلك في تقديم أساليب وطرق جديدة لإعادة تنظيم أماكن العمل، وفي إيجاد أساليب جديدة في طريقة التعامل مع الجهات الخارجية مثل العملاء والموردين والمنافسين لغرض تحسين الأداء وتحسين نتائج الأعمال.(OECD, 2005)

5. تصنيف الإبتكار حسب خصائص الإبتكار:

قدم (Zaltman) وزملائه في 1973 نموذجاً يتكون من ثلاثة أبعاد لخصائص الإبتكار من أجل تصنيف الإبتكارات وكالتالي: (Zaltman,at.al, 1973, 177)

- **إبتكار مبرمج وغير مبرمج: الإبتكارات المبرمجة وهي الإبتكارات التي خططت لها مسبقاً أما الإبتكارات الغير المبرمجة هي الإبتكارات التي لم يخطط لها مسبقاً، وتنقسم الإبتكارات الغير المبرمجة إلى إبتكارات ناتجة عن ركود وهي نتيجة لتوفر موارد راكدة، وإبتكارات ضغط وهي الإبتكارات التي تشكل إستجابة لوجود حاجة أو أزمة، وهناك مستوى فرعي ثالث وهو الإبتكار المشجع على النشاط الإبتكاري Innovative activity ، إذ يقوم الفرد أو الجماعة بمحاولات لجذب إنتباه المؤسسة الإقتصادية لمجال معين في وقت تكون الحاجة فيه للتغيير غير معروفة.**
- **إبتكار مساعد وإبتكار نهائي: الإبتكار المساعد Innovation Assistant هو الإبتكار الذي يكون كوسيلة لإيجاد وتشكيل إبتكار أخر، أما الإبتكار النهائي معناه هو الإبتكار الذي يمثل الهدف بحد ذاته.**
- **درجة أصالة الإبتكار: الإبتكار الأصيل Genuine innovation هو ذلك الإبتكار الذي يغطي حاجة عامة والذي يجمع بين الحداثة المفرطة والمخاطرة الكبيرة، أما الإبتكار الذي يكون أقل أصالةً فهو الإبتكار الذي يغطي بعض الحاجات وتتكامل مع إبتكارات أخرى.**

6. تصنيف الإبتكارات حسب مصادرها:

يمكن تصنيف الإبتكارات طبقا لمصادرها ونميز بين نوعين من الإبتكارات وكالتالي: (نجم، 2003، 109).

- **إبتكارات داخلية: وهي الإبتكارات الناتجة من داخل المؤسسة الإقتصادية والناتجة من قدراتها الذاتية.**
- **إبتكارات خارجية: وهي الإبتكارات التي تأتي من خارج المؤسسة الإقتصادية والتي يمكن أن تكون مفروضة للمؤسسة من الخارج كأن تفرض الدولة إبتكارات محددة على المؤسسة أو أن يتم الحصول على إبتكارات من خارج المؤسسة عن طريق التراخيص أو شراء مؤسسة إقتصادية أخرى بالكامل صاحبة الإختراع عن طريق الإستيلاء.**

ومن الجدير بالذكر أن الإحاطة بهذه الأنواع والعمل بها، يعمل على تحقيق تقدم علمي وفني كبير وقفزة إستراتيجية تؤدي الى التغيير في مدى أوسع من المنتجات والتكنولوجيا والصناعة، وهذا التنوع يأتي بالجديد بصيغة منتجات أو عمليات أو تكنولوجيا مبتكرة Innovative technology، تختلف عن كل ما قبلها من المنتجات أو العمليات.

المحور الثاني

الأبعاد الإستراتيجية للإبتكار

من الضروري تحفيز الإبتكار لأجل تعزيز تطور المشروعات بمعنى إجراء التغييرات الجذرية والإضافية في العمليات التكنولوجية وغير التكنولوجية، وفي جميع الحالات فإن دمج الإبتكار التكنولوجي في كل من العمليات (وسائل الإنتاج أو توزيع السلع والخدمات) والمنتجات (تصميم السلع والخدمات) أو الإبتكار غير التكنولوجي المتعلق بالتنظيم أو التجارة (الممارسات الجديدة في تنظيم العمل أو الإستخدام الأمثل أو تشارك المعلومات والمعرفة أو المهارات ضمن الشركات وتبني طرق تنظيمية جديدية لجعل إتخاذ القرارات ومشاركة المسؤوليات أمراً أقرب للكمال) يتطلب إستراتيجيات تهدف إلى زيادة أسهم السوق Market shares وجودة السلع والخدمات والقدرة الإنتاجية ووضوح الأعمال وضمانات الصحة والسلامة، وكقاعدة أساسية للإستمرار طويل المدى لبنية تحتية مناسبة للبحث والتطوير والإبتكار فإنه يجب إنشاء قطاع إتصالات إلكتروني لزيادة التعاون بين المشاريع مما يعرف بمجتمع المعلومات، مع تعزيز التعاون الفعال في القطاعات الرئيسية وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تعتبر الإستدامة البيئية مصدراً لفرص الأعمال التي يمكن أن تسهم في التطور والنمو الإقتصادي. (The Global Entrepreneurship Index rankings,2018)

إن المؤسسات الإقتصادية التي تبدع في مزايا الفعل التنافسي، يكون الإبداع والإبتكار مصدر أساسي للنجاح في البيئة التنافسية، ومؤشر للأداء الأفضل للمشروع، كما أن قدرة المشروع على حماية إبداعها وإبتكاراتها من التقليد يمثل مصدر آخر للميزة التنافسية.

تحتاج المشروعات الريادية إلى التمويل المناسب والتمويل المخاطر للأفكار المبتكرة سواء من مالكي المشروعات أو عن طريق الإقراض من المؤسسات المالية الحكومية

institutions Government financial في مختلف مراحل نشوؤها، إضافة إلى الخدمات الإستشارية والفنية المتخصصة وذلك من أجل ممارسة وإستمرار ونمو أنشطتها، إذ لا يمكن التوسع في إقتصاد المعرفة وتنمية حجم أعمال قطاع تقانة المعلومات والإتصالات بدون زيادة عدد ونوعية ودرجة نضج المشروعات الهادفة للربح، ولن يتأتى هذا ما لم يتم دعم روح ريادة الأعمال، وتأمين الإستثمار.

(The Global Entrepreneurship Index rankings,2016)

كما أن المشروعات التي تعمل في ظروف عدم التأكد، والإبداع الجذري الذي يشير إلى إحداث تغييرات متطرفة في ثقافة المشروعات مرتبط بعدم التأكد التكنولوجي، حسب بعض الدراسات في إدارة الإبداع التنظيمي، ويشير كذلك إلى عدم القدرة على تحديد التكنولوجيا الأفضل الواجب إعتمادها من قبل المشروعات، فضلاً عن عدم التأكد الخاص بالسوق الذي سيقدم إليه إبداع وإبتكار هذه المشروعات، وهذا يجعل الطريق نحو الإبداع الجذري Radical Creativity صعباً للغاية، إذ يحتاج إلى آليات أكثر مما يتطلبه الإبداع المضاف، الذي يمكن أن تبقي المشروعات تعمل وتستمر في المنافسة، لأنها تعبر عن قدرة تلك المشروعات على إدراك نماذج العمل بطرق تخلق قيم جديدة للعميل، وهو بالتالي تطور طبيعي لإدارة الإبداع والإبتكار. (Kotclnikov, 2003, 8)

هناك مصدرين لإبداع المشروع، المصدر الأول هو تحليل إحتياجات العميل وسحب السوق عندما تشخص المشروع فرص سوقية جديدة كتعزيز خدمات النقل، وتسهيل وصول المنتجات Access products إلى العميل، وبما يوفر مدخل إرشادي لإستراتيجية المشروع، وهو ما تعول عليه الصناعات الإلكترونية، أما المصدر الثاني فيقوم على تحليل تطوير التقانة والتكنولوجيا، وتتابع من خلاله المشروع المشروعات الأخرى لتشخيص تطوراتها التقنية والتكنولوجية.(Lynch,2000, 498- 499)، وتدعم الحكومة والجامعات في البلدان المتقدمة مجموعة واسعة ومتنوعة من برامج التدريب ونقل المعرفة knowledge transfer في سبيل إيجاد المستويات اللازمة من رواد الأعمال ذوي المهارات ودعم المشروعات الناشئة، وغالباً ما تمول هذه الجهات الدرلسات والأبحاث من أجل تطوير الإبتكار، إذ أن الإبتكار المستدام يتطلب في العديد من القطاعات، رأس مال تمويلي وقدرة معرفية.(الأسكوا،2007، 23)

ينظر الإقتصاديون على التحليل كمحفز للإبداع والإبتكار والريادة من خلال إرساء بيئة محفزة للإبتكار، من توفير بيئة مؤسسية، وتشريعات محفزة وداعمة للإبتكار، والتوسع في دعم حاضنات الإبتكار، والتركيز على البحث والتطوير في مجالات الإبتكار والريادة، وتوفير بنية تحتية تكنولوجية تدعم الإبتكار، وعلى الحدس كأساس للإبداع، وإعتماد الإبداع لتوليد أفكار إستراتيجية فعالة.(Wit & Meyer, 1998, 90)

كما حدد الأكاديمي المعروف بجامعة هارفرد(مايكل بورتر) ثلاثة أنواع من الإقتصادات في إطار نظريته الموجهة نحو الدول بشأن الإستراتيجيات التنافسية:

- الإقتصادات القائمة على الموارد والتي تدعمها الموارد البشرية والطبيعية.
- الإقتصادات القائمة على الكفاءة والقائمة على التصنيع والإنتاج.
- الإقتصادات القائمة على الإبتكار والتي تركز على إنتاج المعارف.

وضمن هذا المنظور يمكن وصف الإقتصادات بأنها في نفس المستويات من مراحل التنمية، إلا أن هناك قطاعات مختلفة وفي مستويات مختلفة داخل أي اقتصاد، وبما أن الإبتكار الرقمي يشمل جميع هذه القطاعات ويمكنه إحداث تأثيرات كبيرة من منظور الكفاءة وتوزيع المعلومات وإمكانية توسيع النطاق، فإن لقطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إمكانات كبيرة للتطور السريع وتغذية القطاعات الأقل تطوراً، ويعد ذلك جزءاً من الإبتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والذي يعد مكوناً أساسياً للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية، وكما هو موضح في المخطط التالي:

مخطط (3) مراحل التنمية في الإقتصادات

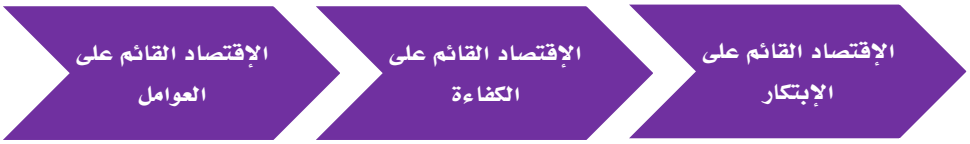

المصدر: من عمل الباحثين بالإعتماد على:

الإتحاد الدولي للإتصالات، 2018، قطاع تنمية الإتصالات، سد الفجوة في مجال الإبتكار الرقمي، جنيف، سويسرا، ص: 5 .

وما يتعلق بسياسات دعم الإبتكار فقد ينظر المخططون وواضعوا السياسات لما هو أبعد من السياسات التقليدية التي تركز على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل وضع سياسات تدعم الإبتكار والريادة في المشروعات الإقتصادية، بيد أن الرقمنة والإبتكار ليست على نفس المستوى من القدرات، ولا تضمن مستويات الرقمنة العالية مستويات عالية من الإبتكار، فالدول الرقمية الكبيرة مثل كوريا واليابان لم تصل إلى قدراتها الكاملة في مجال الإبتكار في جميع قطاعات الإقتصاد، وهذه المستويات المختلفة في القدرات الخاصة بالرقمنة والإبتكار تساهم في خلق الفجوة الرقمية بين الدول وخاصة عندما تقارن بين الدول المتقدمة والنامية.

ومن الجدير بالذكر أن الجهود التي تبدل في الوصول الى الإبتكارات وريادية الأعمال تشكل واحدة من أهم ركائز الإقتصاد المنتج والتنافسي والقائم على المعرفة، سعياً الى تحويل الإقتصاد Transform economy إلى نموذج مميز يدعم إمكانيات النمو من خلال المعرفة والإبتكار والإبداع، وهو الأمر الذي يتحقق عن طريق مثل تلك المبادرات التي تهدف إلى دعم الإبتكار والريادة.

دور الإبتكار في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الإقتصادية

لقد أعطى مفهوم الإبتكار دوراً رئيساً في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فصناع القرار والمؤسسات الدولية للتنمية والأكاديميين يرون أن الإبتكار والريادة المؤسساتية هي مفتاح لآلية خلق الوظائف والنمو الإقتصادي، إذ يمثل دور النشاطات الإبتكارية والريادية على التنمية الاقتصادية والإجتماعية دوراً حيوياً في الإختراعات وإعادة توزيع الموارد. (World Development Indicators,2014)، وهذه النشاطات من أساسيات النمو الإقتصادي والإزدهار الإجتماعي Social prosperity من خلال خلق الوظائف وزيادة العوائد، فمعظم الدراسات في الدول المتقدمة تبين بأن المشروعات التي تعتمد على الإبتكار والريادة هي الأكثر تحفيزاً والأكثر قدرة على خلق الوظائف من المشروعات الكبيرة، مع تحمل المخاطرة.

كان تركيز الدول في السابق ينصب في مجالات النمو والتنمية على المؤسسات التجارية بحد ذاتها، إلا أن هذا التركيز إنتقل في القرن الحادي والعشرون الى رأس المال البشري الذي يقف وراء النجاح والتفوق في مؤسسات

القطاع الخاص، ونجاح إقامتها وتنميتها، ولاسيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة، والتي من شأنها أن تلعب دوراً أساسياً في تعزيز التنمية التكنولوجية والتنافسية الإقتصادية Economic competitiveness بشكل عام، لأن عصر التكنولوجيا الحالي أدخل عناصر ومفاهيم جديدة على متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من أجل تحقيق النمو وخلق الوظائف، وأصبح تعزيز ريادة الأعمال والإبتكار مفاتيح النمو والتنمية الإقتصادية والرخاء الإجتماعي.

للإبتكار والإبداع دور كبير في المشروعات الإقتصادية ولها أبعاد إقتصادية وإجتماعية عديدة، فالقيام بمشروع جديد يساهم وبشكل أساسي في تقديم المنتجات والخدمات الجديدة، ويرتكز المشروع الريادي عادة على الإبداع والإبتكار من خلال الطرق والأساليب الجديدة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات Services هذا من الناحية الإقتصادية، أما من الناحية الإجتماعية فالريادي يتعامل مع مجموعات مختلفة كالعمال والمستهلكين والمجتمع والحكومة.

تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة في الجهود التي تقوم بها لدفع عجلة التنمية إلى الأمام، إذ أن للإبتكار والإبداع تأثيراً إيجابياًعلى الوضع الإقتصادي والإجتماعي ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والإزدهار الإجتماعي عن طريق تأسيس مشروعات أعمال فعالة، مما يؤدي الى توفير فرص العمل وزيادة العوائد Increased returns، كما أن لهذه المشروعات دوراً كبيراً في دعم وتنمية الإقتصاد والمفاصل الإجتماعة، بإعتبارها من أهم وأبرز محركات النمو والتنمية الإقتصادية. (United Nations, E-Government Survey,2016)، وما يميز هذه المشروعات إمكانية إستيعاب المزيد من الأيدي العاملة، مما يجعلها بيئة مناسبة لإستثمار الطاقات البشرية، مما يساهم في التقليل من ظاهرتي البطالة والفقر، تلك الظواهر الأكثر إنتشاراً في المجتمعات والتي تؤثر سلبياً على عملية النمو الإقتصادي والتطور الإجتماعي.

تساعد المشروعات الإبتكارية على إحداث الكثير من التغييرات الملموسة في المجتمع، كما أنها تعمل على زيادة معدل الدخل المجتمعي للفرد والأسرة، مما يساهم في تحقيق الإدخار والإستثمار ورفع قيم ميزانها التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي زيادة الدورة الإقتصادية، وتساهم كذلك في عملية تنمية الإبتكارات والإختراعات والبحث العلمي في المؤسسات البحثية والتعليمية المختلفة، والعمل على تحسين مستوى الحياة بما تتضمنه من نظام التعليم والبحث

والتطوير والصحة وغيرها.(الطحان،2017، 243)، وبالتالي الإتجاه نحو التنمية الشاملة وتحقيق الرفاهية للأفراد والحفاظ على الموارد البيئية، ومواصلة ومتابعة تنمية الإقتصاد والمجتمع.

وتتمثل الآثار التنموية والدور الإقتصادي للإبتكار والإبداع والريادة في كونها عملية ديناميكية لتأمين تراكم الثروة، إذ أن الريادي هو حجر الزاوية في عملية النمو من خلال تطوير قابلية المشروعات التي تعتمد على الإبداع والإبتكار، وأن مفهوم الريادة يتباين بين الدول المتقدمة والدول النامية، فيكون في الدول المتقدمة مرتبط بالإختراعات Inventions والإبتكارات، بينما في الدول النامية فإن من يبادر ويخاطر بإيجاد المشروعات الجديدة، ويعمل من خلاله على المساهمة في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية يوصف بالريادي، ويمكن تلخيص دور الإبداع والإبتكار والريادة في النمو بشكل عام بما يلي: (The Global Entrepreneurship Index rankings,2017)

- الوصول الى منتجات جديدة في الأسواق وأساليب جديدة في الإنتاج.
- إكتشاف مصادر جديدة للموارد وتنظيم الهيكلة في القطاعات الإقتصادية المختلفة.
- زيادة الإنتاجية.
- التخفيف من معدلات البطالة.

ومن الجدير بالذكر أن المشروعات التنموية المبتكرة تمثل الحل لرفع تحديات التنمية المستدامة، والتي تتطلب تحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد دون زيادة في إستخدام الموارد الطبيعية بإستدامة فعالة قادرة على حفظ الموارد للآجيال القادمة، إذ أن تطور الأمم أصبحت تقاس بمستوى دخل الفرد individual income بعيداً عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانية، والهدف هو الوصول إلى علاقة أكثر ملاءمة بين التكلفة والعائد، والمستوى الإقتصادي، وبالتالي تحسين الوضع الإقتصادي والإجتماعي من خلال رفع المستوى المعاشي وتنظيم وإدارة تحديات إجتماعية تحقق تغييراً إجتماعياً يقاس بالربح المادي وبالقيمة الإجتماعية بإستخدام الأساليب الإبداعية والمبتكرة لتنمية المشروعات التى تحقق تأثير إجتماعي واسع النطاق.

الخاتمة

إن ما يمكن أن نستخلصه من نتائج من هذه الدراسة هو تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الإستثماري للمشروعات القائمة على الإبتكار، وفي تبسيط الإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل، ووضع إستراتيجة محددة لنشر وتطبيق ثقافة ريادة الأعمال، وكذلك أهمية تمييز أنواع الإبتكار لضمان العمل وفق متطلبات محددة تعالج الوضع القائم وتضيف متحصلات جديدة تطور هذا الواقع، ووضع الخطط التي تفتح أفاق التكامل بين المشروعات من خلال تقديم مستلزمات التجارب الجديدة للوصول الى المبتكرات، ومن ثم الإستفادة من التجارب الناجحة في إقامة الحاضنات على مستوى العالم، والتي تؤدي بالضرورة الى تطوير القطاعات الإقتصادية والوصول الى النمو والتنمية الإقتصادية والرفاه الإجتماعي وبالتالي التحول نحو التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً- المصادر العربية:

1- الإتحاد الدولي للإتصالات، 2018، قطاع تنمية الإتصالات، سد الفجوة في مجال الإبتكار الرقمي، جنيف، سوسرا.

2- الاسكوا، 2007، الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا الاسكوا.

3- الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 2013، العلم والتكنولوجيا والإبتكار والإمكانيات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، 2006 الإبتكارات في مجال الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

5- برنوطي، سعاد نائف، 2005، إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6- دحماني، محمد دريوش، وناصور عبد القادر، 2006، التقنيات الحديثة كمدخل للأداء المتميز بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، للفترة 17- 18 إبريل، الشلف، جمهورية الجزائر.

7- رشوان، حسين أحمد، 2006، الشخصية دراسة في علم الإجتماع النفسي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

8- الصرن، رعد حسن، 2000، إدارة الإبداع والابتكار، الجزء الأول، الأسس التكنولوجية وطرائق التطبيق، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا.

9- الصيرفي، محمد، 2003، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية، دار قنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

10- الطحان، جاسم محمد علي، 2014، الادارة الالكترونية ضرورة للتنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي في جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير للفترة 29- 30 تشرين الأول، عنابة، الجزائر.

11- الطحان، جاسم محمد علي، 2016، الابتكار – المتضمنات والمتغيرات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.

12- كنج، نيجل، وإندرسون، نيل، 2004، إدارة أنشطة الإبتكار والتغيير دليل إنتقادي للمنظمات، ترجمة حسني محمود حسن، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

13- نجم، نجم عبود، 2003، إدارة الإبتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً – المصادر الأجنبية:

1. Damanpour, F., 1991, Organizational Innovation: A Meta-Analysis of Effects of Determinants and Moderators, Academy of Management Journal, 34(3): 555.
2. Jean Jacques Lambin, 1993, Le marketing strategique, Science edition, Paris, France.
3. Kotelnikov V. 2003, New Economy, 1000 Ventures, com. p. 1-3, International Perspective, 2nd ed., An International Thomson Publisher.
4. Lynch R. 2000, Corporate Strategy, 2nd ed., Prentice – Hall, Person Education Limited, London.
5. Mol, M. J., & J. Birkinshaw , 2008, Giant Steps in Management: Innovations that Change the Way We Work. London: FT Prentice Hall.
6. OECD, 2005, organisation for economic co-operation and development statistical office of the European communities OSLO MANUAL third edition.
7. Srinivassan, T. N. ,2001, Human development: A new paradigm or reinvention of the wheel? Human Development, Vol. 84, (2).

8. The Global Information Technology, 2015, The Business School for the World, INSEAD & World Intellectual Property Organization, WIPO & Cornell University, JOHNSON, Geneva.
9. The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2018, Washington, D.C., USA.
10. The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2016, Washington, D.C., USA.
11. The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index rankings, 2017, Washington, D.C., USA.
12. The World Bank, 2016, Databass, Washington, United States of America.
13. United Nations, 2016, E-Government Survey, Department of Economic and Social Affairs, New York, United States of America.
14. Wit, B.D., & Meyer, R., 1998, "Strategy: Process, Context, Content, An International Perspective", 2nd ed., An International Thomson Publisher.
15. World Development Indicators,2014, Washington, United States of America.
16. Zaltman, C. Robert, D. and Jonny, H. 1973, "Innovations and organization, New York, United States of America.

أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV

(دراسة مطبقة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية)

The impact of Financial challenging facing the banks on implementing Basel IV

(Study apply on commercial bank of Alahli At kingdom of Saudi Arabia)

د. نجلاء إبراهيم عبد الرحمن

الأستاذة المشارك بقسم المحاسبة

أ. ريا محمد النفيعي

باحثة ماجستير

جامعة الملك عبد العزيز –جدة

المملكة العربية السعودية

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي باستخدام التحليل المالي وباستخدام برنامج الاحصائي SPSS باعتبار معدل كفاية راس المال المتغير المستقل ونسب توظيف القروض، نسب قياس حجم مخاطر الائتمان، نسب قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان كمتغيرات تابعة.

وتم تحليل الفرض الرئيسي انه توجد دلالة إحصائية بين أثر التحديات المالية على البنوك وبين مواجهة تطبيق معايير بازل IV

من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

1-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تضبط نسب توظيف القروض حماية من مخاطر الائتمان.

2-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل أكثر توافقا مع حجم المخاطر الائتمان.

3-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- **إن استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك.**
- **إن عدم توافق معدل كفاية راس المال وحجم مخاطر الائتمان خلال كلا من تطبيق معاييربازل2 وبازل 3 يرجع الى سياسة البنك في الجودة الائتمانية كون البنك متجه للتوسع في منح القروض حيث تشير المؤشرات الى ان القروض المتعثرة والقروض المشطوبة خلال الفترتين كان تأثيرها في الأجل القصير بنسب مرتفعة نسبة الى اجمالي القروض.**
- **ان زيادة معدل كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل من شأنها تزيد من درجة التحوط لخسائر الائتمان وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات المالية والأزمات المالية على مستوى العالمي وتظهر مؤشرات كفاية راس المال للبنك الأهلي مستويات عالية خلال التطبيق الأولي لمعايير بازل 3 وهذا من شأنه ان يكون متانة عالية للبنك وصلابة تساعده في توجه في التوسع في القروض وقبول المخاطر.**
- **ان تطبيق بازل IVلا يؤثر على البنك بشكل كبير في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث لا تعتد على النموذج الداخلي في تقييم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث تستخدم Standard Approach. إلا انه يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إضافة الى هامش الأمان.**

وتوصي الباحثتان:

1 - **على البنك تحسين الجودة الائتمانية وذلك لزيادة نسبة القروض المتعثرة في الأجل القصير والذي اثر في العائد بقوة عكسية متوسطة.**

2- **قبول فئات ذات اوزان مخاطر اقل وتقليل الفئات ذات تقييم ائتمانية بنسب مرتفعة لأنها تحمل البنك اوزان مخاطر ائتمانية عالية مقابل منحهم التمويل وذلك ينعكس في تقدير الحد الأدنى من راس المال لمقابلة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.**

3- **ان تطبيق بازل 4 يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إلا انه يمكن الحد من هذه الزيادة بتحسين بإدارة المخاطر الائتمانية وتجنب الائتمان ذات نسب اوزان مخاطر عالية والتي تحمل البنك عبء تغطية مخاطرة من راس المال.**

4- **ان تطبيق معايير بازل 4 تتطلب استراتيجيات لإدارة المخاطر والتي تساهم في تطبيق متطلبات بازل 4 والعمل على تخفيف أثره على البنك.**

الكلمات المفتاحية: معايير بازل، الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، كفاية راس المال، الاستقرار البنكي.

Abstract

The study Aimed to know the impact of financial challenging facing the banks to implementation Basel IV capital requirements.

The study was based on descriptive approach in determining the facts and information about the subject of the study as well as SPSS analysis using several indicators to analysis impact capital adequacy ratio as independent variable, ratios measures invest in loan, ratios measures credit risk volume, ratios measures credit risk hedge as the dependent variables.

Analysis the main hypothesis of statistic relationship between the impacts of Banks' financial challenging of applying the requirement of Basel IV through the sub hypotheses as:

1- First null hypothesis Capital adequacy requirement of Basel IV control Banks' lending as protection of credits it risk.
2- Second null hypothesis that capital adequacy of Basel IV more agree with credit risks volume
3- Third null hypothesis is capital adequacy of Basel IV increases the credit risk hedge.

The study's findings:

1- The stability of capital adequacy ratio reflected an increase of lending by the bank.
2- The capital adequacy requirement not agree with credit risk volume at applying Basel 2 and 3 caused by Banks strategy of credit quality as the bank moving toward expansion in loan investment , as the ratios showed credit default and withdrew on short term as high percentage to total loans.
3- an increase of capital adequacy ratio of Basel IV will increases the credit risks hedge, which increases the ability of Financial risk absorbance, and financial crisis at global level, the bank Alahli's capital adequacy ratio showed high level at early stage of implementing Basel3 as increase the soundness of the bank and the reliability which assist the banks strategy on loan's expansion and acceptance off high risk.
4- Applying of Basel IV does not affect the Alahli bank significant on computing Asset weight risk due to relay on Standard approach rather than internal rate approach however, it requires an increase of the minimum requirement of capital and buffers

The study's recommends:

1- The Bank Alahli need to improve the credit quality due to increases of credit defaults at short term which impact on the profit returns with moderate inverse relationship.
2- Accepting asset class that weight low risk, and reduces assets that with high risk rate as make the bank carry the risk as afford them loans which impact on considering the minimum requirement of capital to cover the assets weight risk.
3- Applying Basel IV requires increase's the minimum capital requirement however, the bank could mitigate the impact by improving management of credit risk and avoid credit with high weight that bank Incur to cover risk from capital.
4- Applying Basel IV needs strategies to manage credit risk which helps to reduces of the impact on the bank.

Key Words: Basel, Assets weighted risk, capital adequacy, Bank Stability.

القسم الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة.

كشفت الأزمة المالية العالمية سنه ٢٠٠٨ عن العديد من العيوب في نظم الرقابة المصرفية، مما تداعى لها المجتمع الدولي ممثلا بلجنة بازل للرقابة المصرفية إلى سن قواعد ومعايير جديدة تنظيمية والإجراءات الرقابية للتعامل بصورة أكثر احترازا وشمولية مع المخاطر، من خلال تعزيز متطلبات رأس المال والسيولة للمؤسسات المالية والمصرفية وتجسدت هذه القواعد بمقررات الرقابة الإشرافية لبازل III (رقايق وآخرون،2,2017). حيث كان تركيز معايير بازل III (معايير بازل الثالثة) على تعزيز الاستقرار للنظام المالي بزيادة القدر والجودة القواعد لرأس المال والسيولة، وأظهرت الرقابة المصرفيةGHOS تعديلات على بازلIII تعرف حاليا بازل IV (بازلIV اي معايير بازل الرابع) (Schneider et al ,2017,6).

وضمن إطار انضمام المملكة العربية السعودية للجنة بازل للرقابة المصرفية فان هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV (دراسة مطبقه على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية).

المبحث الأول. خطة الدراسة.

تمهيد: تناول هذا الجزء خطة الدراسة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة عن التحديات المالية التي تواجه البنوك في مواجهة تطبيق متطلبات معايير بازل IV وخلاصة الفصل الأول.

أولا. مشكلة الدراسة:

تعد بازل IV من أكبر التحديات التي تواجها القطاع المالي في أوروبا السنوات القادمة، بازل IV لا يعتد إطار معايير واحد، إنما مجموعة من المعايير سوف تغير كيفية تطبيق بازلIII في المستقبل، مما قد يتأثر به بعض البنوك بشكل كبير (Schneider et al ,2017,7). إن القواعد الجديدة ركزت على كيفية احتساب مخاطر المرجحة بأوزان الاصول RWA، و نسبة راس المال، مما يؤثر على البنوك في استراتيجية تطوير البنك وهيكل النظام في المستقبل (pwc, 2017).

إن خطر الائتمان يعرض المركز المالي للبنوك للخطر وذلك للتأثير المباشر لمخاطر الائتمانية وكفاية راس المال على نشاط البنوك، لذا تولي البنوك استراتيجيات من أجل مواجهة هذا الخطر (الحريث وآخرون، ٢٠١٨، 3). وتعد المتطلبات الجديدة لمعايير لبازلIV في زيادة نسب كفاية راس المال لتمكينها من امتصاص الخسائر، وبالتالي ينتج عنة تكلفة تمويلية عالية لتأهيل قدرة البنوك على امتصاص خسائر الالتزامات. (Schneider et al 2017,6). **فالغرض من معايير بازل تأسيس حد أدنى للمتطلبات لما سببته الأزمة المالية السابقة والتصدي للازمات القادمة عن طريق زيادة راس مال للقطاع المالي، ووافقت لجنة بازل للرقابة المصرفي للمعايير بازل IV بنهاية ديسمبر ٢٠١٧ ويتم تطبيقه من عام ٢٠٢٢ وذلك لتهيئة البنوك لتكون أكثر مرونة لمواجهة الأزمات** (VOB,4,2018).

مما يثير تساؤل البحث الرئيسي ما أثر التحديات المالية على البنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV (دراسة مطبقه على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية). وتتفرع منه التساؤلات الفرعية:

ما هي استراتيجية البنك المالية لتطبيقه معايير بازلIV ؟

ما أثر معايير بازلIV لكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية؟

ما أثر تطبيق بازلIV على الاستقرار البنكي؟

ثانيا أهمية الدراسة:

فتعد تطبيق معايير بازل ذا أهمية اتجاه البنك في تدعيم مراكزها المالية، فعدم التجاوب المناسب مع التغيرات المحيطة بالبيئة الداخلية او الخارجية قد تؤثر سلبا على نشاط البنك والاستمرارية في بيئة الأعمال.(آسية وآخرون,2019, 452).فالمخاطر الائتمان اهميه بالغة لما لها من تأثير على جل عمليات المصرف وأوجه مؤشرات نشاطه، وكفاية راس المال المصرفي حيث يعتبر تحقيق نسبة كفاية راس المال بالشكل الجيد من أولى اهتمامات الإدارات المصرفية لما لموضوع كفاية راس المال من الأثر المهم على عمل المصرف واستقرار بيئة عمل المصرفي (الحريث وآخرون، 2018،2).

ثالثا أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسي أثر التحديات المالية على بنوك لمواجهة متطلبات معايير بازل IV ويتفرع منه الأهداف الفرعية.:

معرفه استراتيجية البنك لتطبيقه معايير بازل IV.

معرفة معايير بازلIV لكفاية رأس المال والمخاطر الائتمانية.

معرفة أثر تطبيق بازلIV على الاستقرار البنكي.

رابعا. الفروض:

وتمثل الفرض الرئيسي انه توجد دلالة إحصائية بين أثر التحديات المالية على البنوك وبين مواجهة تطبيق معايير بازل IV

ويتفرع منه الفروض التالي:

1- **الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تضبط نسب توظيف القروض حماية من مخاطر الائتمان.**

2- **الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل أكثر توافقا مع حجم المخاطر الائتمان.**

3- **الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.**

خامسا. منهجية الدراسة:

الوصفي التحليلي باستخدام التحليل المالي وبرنامج الاحصائي Spss، بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والتحليل والربط للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها تصور المقترح. واستخدم مصدرين للمعلومات:

أ- **المصادر الثانوية: التي عالجت الإطار النظري للبحث من المراجع والمقالات العربية والأجنبي ذات العلاقة التي تناولت موضوع الدراسة**

ب- **المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث جمعت بيانات البنك من القوائم المالية المنشورة ومعلومات الإيضاحات والتقارير المنشورة للبنك الأهلي لبازل 3 .**

سادسا مصطلحات الدراسة:

لجنة بازل: تعد لجنة للرقابة المصرفية وتعد معايير عالمية تتكون من ٤٥ عضو تتضمن من البنوك المركزية والسلطات المسؤولة عن التنظيم المصرفي. (Basel, 2019)

سابعا. خطة الدراسة:

الفصل الأول الإطار العام.

مبحث الأول. استعراض خطة الدراسة.

المبحث الثاني. الدراسات السابقة.

الفصل الثاني. الإطار النظري.

المبحث الأول. استراتيجية البنك لتطبيق معايير بازل IV.

المبحث الثاني. :معايير بازلIV على كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية.

المبحث الثالث. آثر تطبيق بازل 4 (IV) على الاستقرار البنكي

الفصل الثالث. التحليل المالي.

المبحث الثاني. الدراسات السابقة

تمهيد. نتطرق للدراسات ذات العلاقة بمقررات بازل الثالثة ومقررات بازل الرابعة. والتعليق عليها وأخيرا استعراض خلاصة الفصل الأول.

أولا. الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

الدراسات ذات العلاقة بمعايير بازلIII ،IV .

دراسةSchieider &others(٢٠١٧) بعنوان بازل٤ ماذا بعد للبنوك مطبقة على البنوك الأوربية.

تواجه البنوك الأوربية عجر رأسمال بليغ ضمن إطار معايير بازل IV حيث يطرأ التغيير على اسلوب احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، وتقييد نموذج المعدل الداخلي، زيادة الحد الأدنى لراس المال. في هذه الدراسة تركز على المفهوم الشامل للراس المال والأرباح وكيفية التي يجب أن يتصرف البنك، حيث طبقت الدراسة على ١٣٠ بنوك الأوربية، حيث توصلت إلى أن على البنوك زيادة رؤوس أموالهم مما يستدعي ان تتبع طرق غير تقليدية للقياس، وتبين ان انعكاسات معايير بازلIV تختلف بحسب جغرافية البنك ونموذج الأعمال مما يتطلب تصرف حسب حالة البنك، واوصت بشفافية البنوك ميما يتعلق المعايير بازل IV وكيف تتصرف للحد من تأثيره، وان البدء بتطبيقه يساعد البنك بإدارة المناسبة للمعايير الجديدة.

دراسة عريس واخرون (2017) بعنوان تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. تهدف الدراسة الى معرفة مدى مساهمة اتفاقيات بازل في تحقيق الاستقرار المصرفي، وتوصلت الدراسة الى ان هذه الإصلاحات جاءت اغلبها بعد حدوث أزمات مالية كانت آخرها اتفاقية بازل III سنة ٢٠١٠ بعد الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨، والتي لاتزال قيد التطبيق ببرنامج زمني يمتد من ٢٠١٣ إلى غاية ٢٠١٩ إذ يصعب الحكم على قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي. وتوصل إلى نتائج منها،

1- **اعتبار التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازلII وصدور بازلIII نقطة تحول هامة في تعزيز الاحتراز الكلي على مستوى النظام المصرفي ككل خاصة في ظل اوقات الضغوط المالية والاقتصادية.**
2- **فشل اتفاقية بازل I و بازلII في تحقيق الاستقرار المصرفي، أما بازل III فلا يمكن الحكم على نجاحها في ذلك من عدمه لأنها لاتزال قيد التطبيق بما ان اللجنة وضعت مجال زمني لتطبيقها من سنة ٢٠١٣ الى غاية ٢٠١٩.**

دراسة Kuzucu et al(٢٠١٧). بعنوان تعزيز إدارة المخاطر في البنك احتساب راس المال والتنظيم البنكي. تهدف الدراسة إلى كيفية احتساب راس المال للقطاع البنكي، حيث يعد راس المال مهم لمواجهة مخاطر البنوك، لتدعيم استقرار البنك يتطلب التنظيم البنكي بالاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة مخاطر البنك. واظهرت اتفاقية بازل لراس المال والتي تهدف لتعزيز إدارة المخاطر وتقوية الاستقرار للنظام البنكي الداخلي بتقديم إطار لاحتساب راس المال. حيث يعد إطار دولي للقطاع البنكي، وان اتفاقية بازل لراس المال تطورت عبر الزمن بسبب نمو المخاطر الدولية. توصلت إلى انتقاد التعديلات بازل الرابعة IV كونها لم تعالج اساس تقدير الفئات من حيث ان مشكلة التقديرات الخارجية للفئات والتي تظهر مؤشرات غير معتمدة البنكية واعتبر ان تدني معدلات كفاية راس المال سبب وجيه لإخفاق اي نظام مالي.

دراسة الحريث (2018). بعنوان مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي. يهدف إلى بيان مفهوم مخاطر الائتمان وأشكالها ومصدرها وكيفية قياس هذه المخاطر، وبيان مفهوم كفاية راس المال ودراسة العلاقة بين مخاطر الائتمان وكفاية راس المال. واستخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لمعالجة الجانب التطبيقي. حيث طبقت على عينة من المصارف السورية أربع مصارف، لمعرفة أثر المتغير المستقل مخاطر الائتمان في

المتغير التابع كفاية راس المال. وتبين أثر دلالة احصائية بين كل من نسبة مخاطر الائتمان ونسبة كفاية راس المال المصرفية في المصارف عينة الدراسة. وان مخاطر الائتمان تؤثر في كفاية رأس المال ويمكن تفسير التغيرات التي تحدث في كفاية رأس المال من خلال مخاطر الائتمان ونسبة التفسير بحدود٠,٨٧ واوصى البحث بوضع السياسات والاستراتيجيات الملائمة تجنبا للازمات المالية التي تنتج عن خطر الائتمان وخاصة خطر انخفاض كفاية راس المال.

دراسة VOB(2018) بعنوان عواقب بازل ٤. تركز هذه الدراسة ان اتفاقية بازل IV تفرض عبئا ثقيلا على البنوك الألمانية وان الهدف المحدد في الزيادة نسبة احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. طبقت الدراسة على ١٦ةبنك الماني وتوصلت إلى نتائج ان اتفاقية بازل٤ تسبب بزيادة في الاصول المرجحة للمخاطر ونتيجة ذلك انخفضت نسبة راس المال ب ٢,٨٪ إلى مستوى عام ٢٠١٥.ثانيا output floor يعتد بتقيد استخدام النموذج الداخلي أثر بشكل كبير output floor سبب في زيادة أكثر من ١١٪. ومقارنة البنوك الأوربية عن البنوك الأمريكية، تظهر تأثر أكثر للبنوك الأوربية بسب الاعتماد على النماذج الداخلية والتي تقيدت عند مستوى ٧٢,٥٪. حيث أن الهدف من المعيار لم يسبب في الزيادة للأصول المرجحة بأوزان المخاطر، بعد عن ذلك ينتج زيادة ب١٣٪ على المستوى البنوك الاوروبية، تؤكد نتائج الدراسة ان تأثر بنوك العينة ببازل ٤ ذو أهمية كبيرة.

دراسة بعزيز (٢٠١٩) بعنوان ارساء معايير بازل ٣في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية (دراسة حالة الجزائر) . يهدف البحث إلى التعرف على محاور اتفاقية بازل ٣ وما تضمنته من مقترحات لإصلاح التنظيم الاحترازي، والتي أصدرها لجنة بازل للرقابة المصرفية، كما يهدف إلى تسليط الضوء على ما تم اتخاذه من تدابير من طرف سلطات الإشراف المصرفي في الجزائر، بغية ارساء معايير اتفاقية بازل ٣ في القطاع المصرفي للاستفادة من الإصلاحات التي تصبو إليها هذه الاتفاقية، في مسار تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي، وبالتالي الوصول إلى استقرار القطاع المالي. وتوصل إلى نتائج منها ان مقررات بازل٣ عبارة عن معايير احترازية الجزئية والكلية تسعى الى تحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية والافصاح على مستوى العالم، مما

يحسن قدرة النظام المصرفي على استيعاب الصدمات والازمات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والمالية أيا كان مصدرها والحد من خطر امتدادها إلى الاقتصاد الحقيقي.

دراسة اسية(٢٠١٩) بعنوان مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. اعتمد المنهج الوصفي التاريخي في حقائق الدراسة. تهدف إلى إبراز الدور الذي تلعبه مقررات لجنة بازل باعتبار كل ما جاءت به اللجنة في اتفاقيتها الثلاثة كان تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ان يزيد من فعالية إدارة المخاطر المصرفية في الوصول إلى أهدافها. وتوصلت للنتائج منها ان تطور أنشطة البنوك أدى إلى ارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها عموما ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى مخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، والمخاطر التشغيلية. نتيجة لارتفاع وتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك تم إنشاء لجنة بازل للرقابة المصرفية، وذلك بهدف صياغة توصيات تتضمن معايىر تقوم البنوك باستيعابها من أجل تجنب حالات الإفلاس. واوصى العمل على تأهيل العنصر البشري وترقية أداءه مما ساهم في خدمة أهداف البنك وفي تطوير الأداء العام للمنظومة المصرفية، والتزام البنوك بإنشاء إدارة المخاطر كجزء أساسي من إدارة البنك والمؤسسة المالية.

دراسة Bodellini (٢٠١٩) بعنوان البنوك من بازل I إلى بازل IV هل نظام البنكي أصبح أكثر قوة ومرن عن ذي قبل؟ تبين أن القدر الذي يجب على البنوك الاحتفاظ فيه زاد عبر الوقت وذلك تبنيا لطلب معايير بازل من لجنة بازل للرقابة المصرفية. في ديسمبر ٢٠١٧ معايير بازلIV اصدرت بزياد أكثر للراس مال البنوك. بخلاف الأزمات، يعتبر متطلبات راس المال فعال لزيادة سمعة البنوك ومساعدتهم للاستقرار المالي غير أن الحاجة لجعل الإطار النظامي أكثر من أن يكون قلب واحد يحتوي للجميع، للمحاذير الاختلافات بين منتسبين السوق ليكون أكثر فعالية.

القسم الثاني. التعليق على الدراسات.

تطرقت الدراسات ما بين دراسة مقررات بازلIII وتهيئة البنوك لتطبيق بازل IV والبدء في التصرف اتجاه العواقب التي قد يتعرض لها البنوك.

فدراسة الحريث 2018 خصت تأثير مخاطر الائتمان في كفاية رأس المال خلال تطبيق بازل الثالثة، والتغيرات الحاصلة في راس المال يمكن أن تفسر من خلال تأثير مخاطر الائتمان. وبرأينا ان مقررات بازل تسعى لزيادة الاحترافية لدى البنوك خصوصا

من تأثير مخاطر الائتمان والذي يشكل أعلى مخاطر في نشاط البنك يهدد سلامة الاستقرار البنكي فدراسة بعزيز٢٠١٩ خصت ارساء معايير بازل الثالثة لتمكين البنوك من الاحتراز عن الأزمات المالية، حيث أن تطبيق مقررات بازل من شأنها تحقيق الاستقرار البنكي. في حين توجهت دراسة آسية ٢٠١٩عن كيفية فعالية المقررات الثلاثة لبازل في مواجهة المخاطر البنكية وأشارت إلى تعزيز دور إدارة المخاطر وذلك لتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك حتى تجنب حالات الإفلاس.

وتطرقت دراسات في دراسة مقررات بازلIV من حيث تأهيل البنوك لبدء تطبيقه وبين العواقب التي تواجه البنوك في حال تطبيق معايير بازل IV وكيفية دورها في مواجهة المخاطر المصرفية إلى جانب دراسة مقررات بازل جميعها قياسا لدراسة قوة البنك ومرونته. فتناولت دراسة عريس واخرون ٢٠١٧ التعديلات التي أقرتها لجنة بازل وقدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي، وبين ان المقررات السابقة لم تحقق فعاليتها في الاحتراز الكلي لمخاطر التي تواجه البنك. في تصورنا انه بحلول ٢٠١٩ تم تطبق مقررات بازل الثالثة للتقييم مدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي، وتشكل أثر تطبيق بازل الرابعة تحديات للبنوك لتغطية متطلبات الجديدة والتي تخص كيفية احتساب مخاطر الائتمان. أما دراسة Bodellini ٢٠١٩ تقيس مرونة درجة قوة البنوك بعد تطبيق مقررات بازل الأولى إلى مقررات بازل الرابعة وأشار إلى أن ارساء مقررات بازل الرابعة تساعد البنوك على الاستقرار المالي قياسا بما واجهته من عواقب بعد الأزمات وكيف ان المعايير وقتها لم تفي لتمكين قدرة البنوك في الاحتراز من تأثير الأزمات المالية العالمية، وعززت دراسة Kuzucu et al 2017 دور إدارة المخاطر البنكية في احتساب راس المال وذلك لغرض تدعيم الاستقرار البنكي وتهيئيه البنك لمواجهة الأزمات ذاتيا بالاحتفاظ برأس مال كافي لمواجهة المخاطر. أما من ناحية عواقب تطبيق بازل IV خصت دراسةVOB 2018 بافتراضية تطبيق بازل الرابعة (IV) على عينة من البنوك الألمانية وبيان تأثير العواقب المحتملة حين البدء الفعلي لتطبيق المعايير وذلك لتهيئة البنوك العواقب المحتملة والنظر في قدرة البنك في الحد منها، وبينت ان تأثير المقررات تختلف من بنك لآخر على حسب كيفية تطبيق النموذج لاحتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر. في تصورنا انه بناء على هذه الدراسة فان تطبيق بازل IV يقدر أولا بدراسة وضع البنك لكيفية تمكينه وقدرته في تطبيق متطلبات المقرر لمعرفة طبيعة ودرجة العواقب التي قد تعترض له

خاصة أن تأثير تطبيق بازل الرابعة بينت أثر بليغ للبنوك في أوربا مثل دراسة Schieider et al ٢٠١٧ وبينت ان البنوك الاوروبية قد تواجه عجز في رأسمال بشكل بليغ، خصوصا في التغيرات التي تطرأ في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

وترى الباحثتان انه آلية تعزيز البنوك كانت تجاوبا وفقا أزمات حدثت وبالتالي تعزيز البنك مقياسا، لذا على البنوك من تدعيم إدارة المخاطر لديها في الحد من تأثير الأزمات والتصرف باستراتيجية تمكن البنك من تقليل حدة تأثير العواقب.

وتختلف الدراسة عن الدراسات السابقة في انها دراسة حالة على البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية بعد إتمام تطبيق بازل III منذ ٢٠١٥ وانتهاء المهلة المحددة للتطبيق التدريجي له في عام ٢٠١٩ ، ولذا تخص الدراسة بتقييم تطبيق مقررات بازلIIIالمعرفة التحديات التي تواجه البنك لتضمين مقررات بازلIV.

القسم الثالث. الإطار النظري.

مقدمة

نظرا للآثار الأزمات المالية ولغرض إنقاذ البنوك تدخل الحكومات بمساعدات للحفاظ على أنظمتها البنكية، مما استدعى الهيئات الدولية وعلى رأسها بنك التسويات الدولية بإعادة النظر في القوانين التي تسير البنوك، لتضمن سلامة النظام البنكي العالمي (عياش،88،٢٠١٨).

يعد لراس المال البنوك دورا هاما في المحافظة على سلامة ومتانة وضع البنوك وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام حيث انه يمثل الجدار او الحاجز الذي يمنع اي خسارة غير متوقعة يمكن أن يتعرض لها البنك من أن تطال أموال المودعين، فالبنوك بشكل عام تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة تشمل بشكل رئيسي مخاطر الائتمان. (محمد، 2013، 27).

وشهدت الآونة الأخيرة تزايدا كبيرا في حالات التعثر المصرفي سواء على مستوى البنوك العالمية او المحلية الأمر الذي دفع الكثير من الدراسات والهيئات إلى البحث عن طرق مناسبة لتحديد وقياس مخاطر الائتمان والحد منها وتشير مخاطر الائتمانية إلى الخسائر المحتملة الناتجة عن احتمالية اخفاق العملاء المقترضين او الأطراف المقابلة في

الوفاء بالتزاماتهم وفقا لشروط التعاقد مما يؤدي إلى تعرض راس المال البنك إلى مخاطر بشكل حاد (شاهين، ٢٠١٩، 118).

فبعد الخسائر التي لحقت بالبنوك والمؤسسات المالية، والتي سببت بإطاحة مؤسسات مالية عالمية، اتخذت لجنة بازل إجراءات تحفظ سلامة النظام البنكي باعتباره ركيزة اساسية في اقتصاد اي بلد باعتبار ان القطاعات الأخرى تلتقي وتتشابك مع هذا القطاع في مرحلة ما للحصول على موارد المالية (عياش، وآخرون، ٢٠١٨، 84).

المبحث الأول: استراتيجية البنك لتطبيق معايير بازل IV

تمهيد. يتطرق المبحث لآثار تطبيق بازلIII

ويبين إجراءات بازل ٤(IV) و انعكاساتها على البنوك والاستراتيجيات المقترحة للحد من تأثيرها، وتوضيح استراتيجية البنك الأهلي للحد من تأثير مقررات بازل على قدرة البنك واستقرار.

تطبيق وآثار اتفاقية بازل III على البنوك السعودية:

معايير لجنة بازل التنظيمية الثالثة(III) تخص كفاية راس المال والسيولة لدى المصارف العالمية، وانضمت المملكة العربية السعودية لاتفاقيات بازل ٣ وتولت مؤسسة النقد العربي السعودي مهمة تأكيد تطبيق البنوك السعودية لهذه المعايير، ونتيجة فشل بازل٢ في التصدي لمخاطر وتقضي بازل الثالثة بأن ترفع البنوك السعودية راس مالها لتحقيق أعلى جودة في الاصول من٢٪إلى ٧٪ حتى عام ٢٠١٩، وذلك لإيجاد حاجز حماية للبنوك من الخسائر المتوقعة، وتبين ان البنوك السعودية استكملت بنود معايير بازل٣ خلال سنة ٢٠١٥ قبل التطبيق النهائي المقرر في ٢٠١٩، حيث وصلت نسبة الملاءة الي ضعف ما قررته لجنة بازل ١٠.٥٪ بحلول سنة ٢٠١٩واضفى ذلك تميزا للبنوك السعودية عالميا بنسبة ملاءة عالية(عياش، 2019، 89) على الرغم من قدرة البنوك السعودية من تطبيقها للمعايير بازل ٣ في زيادة رؤوس اموالها قبل للفترة المحددة إلى ٢٠١٩ الا ان هناك تخوفا من ارتفاع تكلفة التمويل في البنوك السعودية نتيجة وفائها بزيادة رؤوس اموالها، وانخفاض اعتمادها على القروض مما يقل نسبة الرفع المالي وتقل الربحية فيها

إلى جانب مطالبات مساهمي البنوك بزيادة معدل العائد على اسهمهم، مما يشكل تحديا للبنوك (خليل،٢٠١٨) .

معايير بازل٤(IV):

إن معايير راس المال التي صاغتها لجنة بازل تغير قدرة البنوك من البساطة إلى حساسية المخاطرMagnus (حيث تبنى عام ٢٠١٧ تعديلات على بازل III أطلق عليها بازلIV حيث ركزت التعديلات في حساب الاصول المرجحة بأوزان المخاطر وتحسين قابلية نسب راس مال البنكي. ويعد تأثير هذه التعديلات في معايير بازل الثالثة عالية على القطاع البنكي لذلك أطلق عليها معايير بازل IV الرابع. ولأن اعتماد البنوك على النموذج الداخلي لحساب الاصول المرجحة بأوزان المخاطر يتأثر بتطبيق المقررات الجديدة حيث تقيد الاعتماد على النموذج الداخلي في احتساب مخاطر الائتمان (Magnus،2017 ,et al ، 4) .فالغرض من بازل٤ تعزيز معايير للحد الأدنى عالميا للتعامل مع الأزمات المالية السابقة والحد من أزمات مالية قادمة بزيادة الراس المال للقطاع المالي (VOB, 2018, 3).

إن دور اتفاقية بازل في تعزيز الاستقرار المصرفي أشار لها (عريس وآخرون٢٠١٧، ١١٣) انها تهدف إلى زيادة متطلبات راس المال وتعزيز جودة راس المال للقطاع المصرفي وتحمل الخسائر وتجاوز الاختلالات والعمل على تدعيم السلامة المالية للبنوك، فتركز بازلIII على أنظمة راس المال بينما تركز بازلIV على تغير اسلوب احتساب معدل الأصول المرجحة بالأوزان المخاطر بغض النظر عن نوع المخاطر او الأسلوب المستخدم النموذج الداخلي او الأسلوب الموحد المعياري. (pwc، 2017، 3).

الإجراءات الجديدة في اتفاقية بازل IV :

لجنة بازل للرقابة المصرفية BCBS تدعو إلى الحفاظ على الاستقرار المالي، اضافت إن تعديل النهج الموحد ركز لتحسين قياس حساسية المخاطر إلى تجنب الاعتماد المفرط على المعدلات الخارجية، حيث تركز بازل ٤ على ثبات احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (Magnus et all, 2017 ,4). مما يستلزم النظام المصرفي إلى مقدار عالي من الرأسمال وهامش الأمان، بالإضافة إلى تعزيز المتانة وحساسية المخاطر للنموذج الموحد لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل. وتقيد استخدام النماذج الداخلية عن طريق وضع قيود على المدخلات المستخدمة لحساب متطلبات راس المال بموجب نموذج معدل الداخلي لمخاطر الائتمان وبإزالة استخدام النماذج الداخلية لمخاطر التشغيل. اضفاء هامش لمعدل

الرافعة المالية للحد The leverage of globe systemically important**،الاستعاضة عن بازل٢ للقاعدة الرأسمالية، بأكثر متانة و حساسية لمخاطر البنك على اساس بازل** IV **بالنموذج الموحد، توكد ان الاصول المرجحة بالمخاطر باستخدام النموذج الداخلي لا تقل عن ٧٢,٥٪من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر احتسابها وفقا لنهج إطار بازل** IV**سيتم الوصول إلى حد ٧٢,٥٪ تدريجيا على مدار عدد من السنوات، وسوف تدخل حيز التنفيذ عام ٢٠٢٢ يناير بحد اقصى٥٠٪ ويزيد تدريجيا ليصل إلى ٧٢,٥٪ في عام ٢٠٢٧ يناير**(Bodellini, 2019,93)**.**

وتؤثر بازلIV **على سجلات المتاجرة ومعايير شفافية أعلى وعلى أثره تحلل بشكل مستقل فيما يتعلق بسجلات البنك ومحافظ المتاجرة ومخاطر التشغيل، يشمل سجلات البنك على جميع التعرضات التي ليست متاحة للتداول، حيث انها تحسب بالقيمة التاريخية اي لا تسجل بالقيمة السوقية. بخلاف محافظ المتاجرة ويشمل جميع التعرضات التي تمسك بغرض إعادة البيع ولأن اعتماد البنك على الربح والخسارة من بيع الأداة المالية تسجل بالقيمة السوقية. فان إدارة المخاطر المتعلقة سجلات البنك تركز على مخاطر الائتمان اي احتمالية عدم قدرة البنك على تغطية الفائدة وقيمة الأساس، ومخاطر السيولة اي عدم التطابق بين الاصول والخصوم في وقت الاستحقاق، ومخاطر اسعار الفائدة. اي حساسية الاصول والخصوم للتعدد في معدل الفائدة. في حين ان إدارة المخاطر لمحافظ المتاجرة تركز على اختلافات قيم السوق والتي تعتمد على عدة**DRIVERS (Magnus et all ,2017,4) .

انعكاسات معايير بازل٤ (IV)

ويتأثر متطلبات راس المال بشكل مباشر ان متطلبات عالية من راس المال يتطلب مخاطر عالية للتعرضات، ويتأثر الدخل لتأصيل الممتلكات من الاصول الثابتة إلى جانب عدم استخدام نموذج الداخلي. IRB **تأثر مؤشر نسبة راس المال** CET1**بانخفاض إلى جانب تأثر اسعار للتعرضات لهامش الأمان طويل الأجل، النظام والبيانات ومخاطر الائتمان.** (VOB, 2018, 3)**.**

إن البنوك التي تستخدم نموذج التصنيف الداخلي تواجه تدهور اقل في إعادة تنظيم نسبة راس المال مقارنة بالبنوك التي تستخدم في المنهج التصنيف، وذلك خلال

الإجراءات الانتقالي من أجل تجنب صدمة راس المال وإمكانية بناء قاعدة لرأس المال خلال المدة تطبيق معايير بازل(VOB,2018,4).

تأثر مؤشر نسبة راس المال بانخفاض ويبن الجدول تأثير المخاطر على نسبة راس المال:

جدول (1)

المخاطر	التغيرات
مخاطر الائتمان	. إعادة تقييم النموذج المعياري لاحتسب المخاطر الائتمانية. . إعادة تقييم معدل نسب النموذج الداخلي.
مخاطر التشغيل	. ادخال إعادة تصميم للنموذج المعياري. . إزالة كافة النماذج البديلة
تقييم المخاطر	إعادة تقييم النموذج المعياري. . ادخال طريقة الأساس
مخاطر السوق	إعادة تقييم النموذج المعياري. . إعادة تقييم النموذج الداخلي
Output floor	بنسبة ٧٢,٥٪" وتنفذ خلال خمسة سنوات ابتداء من ٢٠٢٢ بنسبة ٥٠٪" وتتم كامل النسبة٧٢,٥٪ بنهاية ٢٠٢٧
الرافعة المالية	. إعادة تقييم للإطار

Basel,2017

وتعد مخاطر الأعمال والذي يؤثر على البنك في المدى الطويل فيما يتعلق باستراتيجية الأعمال، مخاطر السمعة، والتي تدمر مخاطر النظام مما قد تسبب للبنك خسائر، حيث أظهرت الأزمة المالية العالمية السابقة أثر خطورة مخاطر النظام البنكي، اي ان مخاطر بنك واحد يؤثر على بنك الاخر ويهدد استقرار النظام المالي ككل .(Kuzucu et al 2017.p759).

وينعكس أيضا تأثير بازل IV على الاقتصاديات والبنوك متعددة الجنسيات، تشكل الزيادة في الاصول المرجحة بالمخاطر من الضغوطات التي تواجهها البنوك حيث تعرض الدفتر التجاري للفروع الأجنبية للبنوك متعددة الجنسيات. (Friat,2014,513) .

استراتيجية إدارة رأس المال ضمن معايير بازل٤:

إن التصرف الذي يتخذ من قبل البنك لتخفيف تأثيرات بازل٤ يعتبر قياسي بحسب تأثر البنك لذا على البنوك التصرف اتجاه التأثيرات متطلبات راس المال بكيفية

احتساب الاصول، والاستخدام المتاح من النماذج. حيث تأثيره يختلف باختلاف الموقع الجغرافي وطبيعة البنك ونموذج الأعمال (Schneider et al, 2017,p15).

إن يتحلى البنك بإدارة راس المال يتيح استثثار القيم الإضافية وتوزيع مستدام لإطار إدارة راس المال على المدى الطويل. حيث يشير Schneider et al إلى الاستراتيجيات التالية:

أولا. الدعائم التقنية تسهم في جودة البيانات والعمليات، وتحسين رقابة راس المال من خلال تقليل الاستقطاع من راس المال ومتطلبات الهامش.

ثانيا دعائم الأعمال حيث يركز على زيادة فعالية راس المال من خلال ثلاث انواع:

1. دعائم التكتيك، من خلال تعديل العروض القائمة الحالية او المتطلبات الاتفاقيات لتحقيق فعالية راس المال أكثر للبنك.
2. تحسين العملاء ذو ربحية اقل، أما ان يتم إيقاف التعامل مع العملاء او تعديل متطلبات الاتفاقيات.
3. التصرف التجاري، على البنك بأخذ الاعتبارات اللازمة لاستمرارية توافق منتجاتهم مع العملاء لضمان استمرارية مما يزيد من فعالية راس المال.

ثالثا: الدعائم الاستراتيجية، من حيث شمولية المثلى المركز المالي في ظل الرقابيات وتقييد الأعمال، إضافة إلى تعديلات في التركيز الاستراتيجية على استراتيجية الموقع، واستراتيجية المحافظ من خلال اختيار محافظ لتكون أولوية النمو فيها وإنهاء محافظ معينة

(Schneider et al, 2017,21). وأشار kuzucu ان المتطلبات للمعايير بازل ٤ مكلفة جدا حيث قدرت هيئة المال الدولية تكلفة تطبيق بازل الثالثة لدول المنظمة لبازل ب ١.٣ تريليون دولار في عام ٢٠١١ (kuzucu et al, 2017 81)

ولتحقيق استدامة الدائم الاستراتيجيات المذكورة على البنوك تقييم ضمني لاستراتيجيات التخطيط المالي، وتزويد الادارة بتقرير المخاطر المرجحة بأوزان الأصول بكل دقة وتوقيت ملائم، والوعي بسلوك راس المال، وتمكين الفعال لأداء الادارة حول استخدامات راس المال. (Schneider et al, 2017,15).

ويشير محمد، لزيادة رأس مال البنكي بما يواكب مواجهة المخاطر المحتملة وتطبيق معيار كفاية رأس المال يمكن ان تحقق الزيادة عن طريق الاندماج المصارف مع

بعضها للوصول الى كيانات كثيرة قادرة على المنافسة فيما بينها لتحقيق النسبة المطلوبة والمحدد من قبل البنك المركزي (محمد،2013، 34).

استراتيجيات البنك الأهلي لمواجهة معايير بازل:IV

بناء على نموذج الأعمال ببنك الاهلي فهو معرض لمخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة في سجلات البنك كمخاطر أولية يتعرض لها، إلى جانب مخاطر التشريع، التشغيل، الاستراتيجية، مخاطر السمعة ومخاطر أمن المعلومات. وللحد من تأثير المخاطر هيء البنك مجموعة الأعمال ستة أقسام مختصة.

ومن خلال ثلاث خطوط دفاعية للحد من المخاطر المعرض لها البنك:

فالخط الدفاع الأول، مجموعة الأعمال حيث يعنى بدوره ومسؤولياته فيما يخص العمليات تأكيد اتباع نظام المخاطر المتبع وتطبيق الرقابة الداخلية الكشف عن عواقب الخسائر بسبب المخاطر المختلفة التي تحملها البنك.

خط الدفاع الثاني، المخاطر، يشترك مع مجموعة الأعمال الاستراتيجيات والتمويل لصياغة الرغبة في المخاطرة.

خط الدفاع الثالث ويتمثل في المراجعة الداخلية يمد بالحياد والاستقلالية، ومسؤولياته تتمثل في متابعة خط الدفاع الأول والثاني لتأكيد على اساس إدارة المخاطر بما يتناسب مع المسؤوليات المخولة لهم. (تقرير البنك الأهلي، ٢٠١٨،p7.8).

على الرغم من أن التغيرات التي تطرأ على رأس المال مهمة لما بعد الأزمة المالية الا ان التغيرات تشمل الأنظمة الاقتصادية الجديدة، سياسة الحوكمة الكلية، وذلك لتخفيف المخاطر ذات الطبيعة النظامية ونتطرق لاستراتيجية المتخذة من قبل البنك الأهلي للحد من مخاطر راس المال ومخاطر الائتمان:

استراتيجية البنك الأهلي في مخاطر راس المال:

حيث تركيز بازلIV على تقوية إطار المعايير لقدرة البنك لامتصاص الخسائر الرأسمالية المتمثلة في حقوق المساهمين CET1 ، زيادة كفاية مرونة البنك لمواجهة الخسائر في اوقات الضغوطات. (لجنة بازل، ٢٠١٧) .

حيث يعتمد البنك على اثنين من راس المال النظامي، الأول بما يتماشى مع معايير بازل، والآخر راس المال الاقتصادي كأداة قياس داخلية لدعم الحد الأدنى من متطلبات

راس المال. تصنيف المخاطر إلى ركيزتين، الركيزة الأولى المخاطر الائتمان، السوق، التشغيل، تتعامل بناء على معايير بازل III، الركيزة الثانية للمخاطر تشمل مخاطر السيولة، معدل الفائدة، السمعة الاستراتيجية والمخاطرة الأخرى، تحدد من قبل البنك ويستخدم مختلف التطبيقات لتقدير راس المال لما يتناسب مع القطاع. فراس المال للركيزتين الأول والثاني تجتمع لتسهم في متطلبات راس المال في الميزانية الموحدة وتخطيط النمو. (تقرير البنك الاهلي، ٢٠١٨، ٩)

استراتيجية البنك الأهلي في تخفيف من مخاطر الائتمان:

يستخدم البنك عدة تقنيات للحد من مخاطر الائتمان في التمويلات ويعد قبول الضمان من اهم تقنيات الحد من مخاطر الائتمان. ويعمل البنك على تأكيد سيولة الضمان واستمرارية تقييمه، ويتنوع الضمان ما بين ضمان نقدي او عقار او أسهم، اواي موجودات ثابتة. يقيم البنك الضمانات المحتفظ بها مقابل تمويل التجاري والأفراد، باستمرار لمواجهة اي تعرضات في صافي قيمته ويراقب سعره السوقي واستدعاء ضمان إضافي في حال نقص قيمته. فالائتمان مؤمن بقبول الضمان لغرض الحد من مخاطر الائتمان. (تقرير بنك الاهلي، ٢٠١٨، 11).

تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدكن وعمليات الركبو من خلال فرض متطلبات رأس مال الإضافية (آسية وآخرون،٢٠١٩، 462).

افصحت عده بنوك بالتفكير في الاندماج لتعزيز القوة البنكية لمواجهة معايير بازل إن متطلبات بازل III IV, تناسب البنوك العالمية الكبيرة بالمقارنة مع البنوك السعودية والتي حجم رؤوس اموالها صغيرة، مما يستدعي العمل على ادماج البنوك السعودية والتي يبلغ عددها ١٢ بنكا في عدة بنوك كبيرة الحجم لا يتجاوز عددها ٦ بنوك من أجل تسهيل عملية زيادة رؤوس اموالها وتقليل تكاليفها العمومية وتحقيق نسبة ملاءة المالية المطلوبة لتفي بمتطلبات بازل. (خليل، ٢٠١٨)

ونشطت في هذه الآونة صفقات الاندماج بين البنوك السعودية والتي يشكل كيانات كبيرة قادرة على المنافسة وقد تم الاتفاق الملزمة بين نك ساب والأول في أكتوبر ٢٠١٨، وفي الآونة الأخيرة فيما يبدو أن التوجه للاندماجيات هو توجه حكومي قبل دخول بنوك اجنبية ضخمة للسوق. الان البعض يشير ان الاندماجيات تؤدي إلى فرص

ضعف نمو القطاع البنكي واحتكار القلة الذي يضم ١٢ بنكا. (العمران، ٢٠١٩) .وذكرت لجنة بازل للرقابة المصرفية ولتجنب الثغرات المتراكمة في النظام البنكي، تظهر بازل ٤ إطار النظام لمواجهة الأزمات المالية وتقدم اساس للنظام البنكي ليكون مرن، حيث ان الإطار يتيح لنظام البنك في تدعيم الاقتصادي الواقعي عن طريق دورة الاقتصادية (Basel,2017, 1).

وترى الباحثتان ان دراسة وضع البنك في قدرة استجابته لمتطلبات بازل ٤ وبناء تصور واضح لدرجة ومقدار التأثير ومعرفة إمكانيات البنك في تلبية المتطلبات تساهم في اتخاذ استراتيجيات للحد من تأثير مقررات بازل٤ على البنك، لتهيئة البنك لمرونة أعلى في مواجهة مخاطر الائتمان مما يحقق الاستقرار البنكي.

المبحث الثاني معايير بازلIV على كفاية راس المال والمخاطر الائتمانية.

مفهوم راس المال.

يختلف معنى راس المال الاقتصادي ضمن إطار البنوك.

راس المال الاقتصادي يشار إلى المقدار الذي يقدمه المساهمين في هذه الحالة لا يحتوي على رأس مال النظامي، ويكون على ذلك الاختيار درجة المخاطر المراد تحملها بالتوازن بين ملكية والقروض. (Bodellini, 2019, 82,) .وأشار kuzucu ان راس المال الاقتصادي يتعلق لمواجهة مخاطر البنك حيث يعمل مخفف للصدمات ويقدم حماية ضد جميع المخاطر التي تواجه البنك (kuzucu et al, 2017, 75).

ويختلف عن راس المال النظامي في انه يتم احتساب من قبل البنك داخليا، راس المال النظامي هو القدر الذي يجب على البنك الاحتفاظ به بفرض القانون. وان بهذا القدر يسمح للبنك بممارسة نشاطه البنكي، وفي حال عدم اتباعه لذلك للجهات المختصة سحب رخصة البنك.

يواجه البنك عدة مخاطر وتحمل هذه المخاطر تأثير سلبي على القطاع البنكي، وتعد مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر الأعمال، مخاطر النظام، مخاطر السمعة من أكثر ما يواجه البنك، مما يستدعي البنك لاحتساب راس المال المثالي لمواجهة وتدعيم هذه المخاطر لتحقيق الاستقرار البنكي (kuzucu et all, 2017,73)

دور رأس المال والمخاطر البنكية:

يعد الاحتفاظ براس المال لحماية المودعين، واساسي لتدعيم الثقة في القطاع البنكي، ويتمثل دور الأساسي لراس المال في القدرة على الامتصاص الخسائر الغير متوقعة الكبيرة. (kuzucu et all, 2017,74)**. حيث أن راس المال يعمل على الحفاظ للأموال المودعين من مخاطر البنكية التي تقوم بها البنوك في مزاولة نشاطها البنكي.**

وتشكل مخاطر الائتمان الأكثر أهمية وغالب البنوك تعد القروض أكثر مصدر لمخاطر الائتمان، حيث تواجه القطاع المالي عدم التطابق فاذا استطاعت تحقيق التوازن بين الاصول والالتزامات لا يتبقى للبنك سواء مواجهة مخاطر الائتمان (kuzucu et all, 2017, 75)**.**

اولا: كفاية راس المال:

تعتبر كفاية راس المال البنكي أحد الركائز المهمة والاساسية في العمل البنكي واستقرار، فهي قدرة البنك على تحمل المخاطر والخسائر فشل العمليات الاستثمارية بالاعتماد على موارده الذاتية ممثلة في راس المال والاحتياطات، والاحتفاظ بمقدار محدد من الاموال بالنسبة للأصول المستثمرة، بما لا يعرض مركزه المالي للخطر. (الحريث واخرون٢٠١٧، ٥).

دور اتفاقية بازلIV في كفاية رأس المال:

تركز المعايير على تقوية هذه البنود في الهيكل النظامي للبنك، تحسين جودة راس المال النظامي للبنك من خلال التركيز على قدرة راس المال المتمثل في حقوق المساهمين الشريحة الأولى (Tier1 capital (CET1 **في امتصاص الخسائر. التأكيد على قدرة البنك من حيث الصلابة والمرونة لتشييد قدرتها في امتصاص الخسائر في اوقات الضغوطات** (Basel, 2017, 1) **وتعد كفاية راس المال مؤشر على مقدرة البنك في سداد التزاماته وتحمل الخسائر.**

كفاية راس المال=. راس المال الاساسي+راس المال التكميلي /مخاطر الائتمان +مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية = 8%+ **هامش الامان**≥ capital buffers10.5%

حيث تتكون الاموال الخاصة وفقا للنسبة أعلاه من شريحتين هما راس المال الأساسي (الشريحة الاولى) وراس المال التكميلي (الشريحة الثانية) (عياش وآخرون، ٢٠١٨، ٨٥).

ونبين متطلبات رأس المال وفق معايير بازل IIIحيث أن معايير بازل لم تغير في كفاية رأس المال إنما ركزت على تغيير احتساب المخاطر المرجحة بأوزان الأصول.

جدول رقم2	بازل III
الحد الأدنى من حقوق المساهمين	%4.5
راس مال التحوط	%2.5
إجمالي المطلوبات (الحد الأدنى من حقوق المساهمين وراس مال التحوط)	%7
الحد الأدنى من رأس المال للفئة الأولى	%6
إجمالي المطلوبات	%8.5
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال	%8
إجمالي المطلوبات (الحد الأدنى لإجمالي رأس المال وراس مال التحوط)	%10.5

المصدر من Basel 2017

ثانيا: مخاطر الائتمان:

عرف البنك المركزي مخاطر الائتمان على أنها الخسائر الناجمة عن عدم قيام العملاء المقترضين او الأطراف المقابلة بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك وفقا لشروط التعاقد وتشمل مخاطر الائتمان بنود الميزانية كالقروض، وبنود خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية، كما تتضمن هذه المخاطر في طياتها مخاطر الطرف المقابل (البنك المركزي، ٢٠١٦، ١٧).

عرفت لجنة بازلBCBS مخاطر الائتمان المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة فشل العملاء الأطراف الأخرى بإتمام التزاماتهم اتجاه البنك فتزيد المخاطر بسبب انعدام الجودة الائتمانية للأطراف الممولة ويعتبر بالنسبة للبنوك القروض هي أكبر مصدر لمخاطر الائتمان. (Basel، 75،٢٠١٧)

عرف قطاف مخاطر الائتمانية انها الخسائر محتملة ناجمة من عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المفترض وفوائده للبنك المقترض عقد تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وخارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والعقود المبادلة والخيارات (قطاف،٢٠١٨، ٢٠٧)

وتعرفها الباحثتان بأنها الخسائر التي تعترض البنك نتيجة اخفاق العملاء عن السداد في تاريخ محدد، والتي تعرض مركزه المالي للخطر نتيجة تدني الجودة الائتمانية التي يطبقها البنك.

أثر المخاطر الائتمانية على البنك:

تعد مخاطر الائتمان من اهم المخاطر التي تعترض عمليات البنكية، حيث لها الأثر في نسبة كفاية راس المال ولازدياد مخاطر الائتمان أوجب على المصارف زيادة كفاية راس المال للحد من مخاطر ها على المركز المالي للبنك(الحريث وآخرون٨ ٢٠١٨،) حيث تزداد المخاطر الائتمانية نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية المحلية او العالمية، إضافة إلى المخاطر الكلية التي ينطوي عليها النظام المالي فالمؤثرات المصاحبة لمخاطر الائتمان تنشئ عندما يقدم البنك على تغيير استثماراته بما يتوافق مع طبية المناخ الاقتصادي وحالة الأسواق المالية مؤدي إلى ارتفاعات وانخفاضات فتعرض البنك إلى مخاطر المصاحبة للاستثمارات، وتركز المخاطر الائتمانية يشر إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه تطورات مؤثرة على قطاع عن غيره او منطقة جغرافية عندما يمارس تركيز الائتمان على أنشطة عمل مماثلة. (تقرير البنك الأهلي، 2019،4).

تدار مخاطر الائتمانية للبنك تبعا لسياسات ائتمانية معينة الا ان التحليلات والافتراضات لمعدلات التأخر في السداد الديون السابقة والحالية وتقييم الموجودات الاساسية قد تؤدي إلى توقعات غير دقيقة لأداء الائتمان في البيئة الاقتصادية مما يعكس أثر سلبي قد يكون جوهريا على أعمال البنك ووضعه المالي او توقعات المستقبلية (تقرير بنك الأهلي ٢٠١٨، ٣٤)

تم تطوير نهج اخر مثير للاهتمام من قبل Blum **حيث يعتقد ان نسب كفاية راس المال تزيد من مخاطر البنوك، حيث أن كلما ارتفع الملكية يكون مكلف جدا لاسيما في نموذج**inter temporal **اي قيمة راس المال المستقبل أعلى من اليوم، وبالتالي زيادة راس المال في المستقبل بزيادة المخاطر اليوم، وبين ان زيادة معايير لراس المال يمكن أن يرفع العائد الهاشمي لمخاطر**(Blengini, 2018, 117)

وبين دراسة اليوت وآخرون تأثير زيادة متطلبات راس المال على معدلات الإقراض (تكلفة القرض)، وجدوا ان اجمالي صافي تكلفة إضافية لتمويل جديد لمتطلبات راس المال كان متواضع جدا. في معظم الأسواق المالية، وليس اقلها وذلك لان العديد من المؤسسات المالية يتم الاحتفاظ بنسبة حد الادنى المستهدف السابق للأسهم العادية أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية(Blengini,2018, 117)

اتفاقية بازلIV لمخاطر الائتمانية:

وقد حددت مقررات لجنة بازل كيفية قيام البنوك بتقييم وقياس مخاطر الائتمان وتحديد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة هذه المخاطر في ظل توقع حدوث أزمات وضغوط مالية واقتصادية في المستقبل وذلك وفقا اسلوبين: الأسلوب المعياري ويقوم على اساس أوزان مخاطرة للبنود داخل وخارج الميزانية للبنك اعتمادا على التصنيفات الائتمانية الصادرة من المؤسسات الدولية للتصنيف الائتماني. فهذا يساعد على التفرقة بين المخاطر الائتمانية وفئاتها: القروض السيادية الالتزامات على البنوك الأخرى، الشركات، قروض الأفراد القروض العقارية (شاهين وآخرون، ٢٠١٩,119).

وتحسب التعرضات البنك لنسب أوزان المخاطر RW

فئة A تمثل نسبة ٤٠٪من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر (RW).

فئات B و C تمثل بنسبة ٧٥٪و ١٥٠٪على التوالي. (Akkizidis, et al 2018, 19)

والأسلوب التصنيف الداخلي للبنك يمكن من تحديد متطلب راس المال للتعرضات الائتمانية، بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر وهو ما يؤدي إلى جعل متطلبات ر اس المال أكثر توافقا مع درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك. (شاهين وآخرون، ٢٠١٩، ١٢٠).

وغرض اخر قد يحتمل المخاطر أكثر للبنوك من المعاملات. مما يفسر التمويل من داخل الميزانية يخضع لراس مال اعلى، والسيولة لمتطلبات الالتزامات التجاري على المدى القصير تتوافق في (Blengini,2018, 120).

وبين نموذج الداخلي، مشكلة البنك في الاختيار مقدار الاستثمار في الاصول المختلفة يواجه اثنين من القيود:

نسبة راس المال ونسبة الرافعة المالية. هدف البنك هو تعظيم قيمتها النهائية الصافية، في البداية لابد أن الاصول تتساوى مع الالتزامات. الالتزامات تتمثل في الإيداعات وراس المال المصدر من البنك. اما الاصول تتمثل في القروض المصدر من البنك لتمويل المشاريع المختلفة. ويفرق بين داخل الميزانية والأصول خارج الميزانية من قبل كان لابد أن يكون مدعوما برأس المال، في حين التعديلات الأخيرة ليس بالضرورة. مثلا بافتراض ان البنك يحمل اثنين من الاصول، الأصل الدي يمول المشروع الأول من داخل

الميزانية، المشروع الثاني يمول من أصول خارج الميزانية، حيث الاخير يعد خطابات (letter of credit) (Blengini2018, 123).

إذا اعتمد البنك على الاصول المحمولة من خارج الميزانية بثبات، معدل الراس المال والرافعة المالية فالبنك يته لزيادة الاحتفاظ بالأصول الاقل مخاطر والحد من الاحتفاظ بالأصول ذات المخاطر فيما عدا عن ذلك يقلل البنك من الاصول قليلة المخاطر المحمولة من خارج الميزانية، وزيادة الاستثمار في الاصول ذات المخاطرة العالية المحمولة من داخل الميزانية. (Belngini,2018,124) .

استراتيجيات الائتمان:

أولا، توزيع الخطر القرض بين البنوك، اي إذا كان القرض كبيرا ومدته طويلة نسبيا فان البنك يفضل تقديم نسبة او جزء من القرض لتجنب خطر عدم السداد لسبب او لآخر ويتحمل مسؤوليته البنك.

ثانيا، عدم التوسع في منح القروض، على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حد مراعاة لإمكانياته المالية، وبما يتناسب مع قدرته في استرجاع هذه القروض.

ثالثا، تحسين إجراءات الحد من المخاطر وذلك بآليات وترتيبات إدارية تهدف لحماية الاصول وارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن (عفانة، ٢٠١٨، ١٤٩)

إن هناك العديد من الاعتبارات لقياس مستويات مخاطر الائتمان في البنوك والتي تمثل مؤشرات لقياس المخاطر الائتمانية البنكية ان مخاطر الائتمان تظهر في الانشطة المالية كلها تقريبا وبالتالي من المهم قياسها وادارتها بدقة، تحليل مخاطر الائتمان: فهو أكثر شمولية من خلال نظرة اوسع وأكثر عمقا لحالة العميل، لذلك على اعتبار ان كثير من العناصر والتغيرات الرئيسية التي يبني عليها قرار الائتمان لا تظهر عادة في البيانات المالية (لعروسي، 2017، 51).

وطبقت المؤشرات التالية في هذه الدراسة:

أولا نسب توظيف القروض.

ثانيا نسب حجم الائتمان.

ثالثا نسب التحوط لمخاطر الائتمان.

نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي الديون، نسبة مخصصات وعلى ذلك يتم تحليل المتطلبات الكمية للمقررات لجنة بازل التي تحكم تحديد وقياس مخاطر الائتمان وفقا للمعايير بازل. (شاهين وآخرون، ٢٠١٩، ١١٨).

والهدف من هذه هو استخراج مجموعة من المؤشرات تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من مخاطر وتخفيضها إلى اقل حد ممكن وإدارة المخاطر على اسس سليمة فضلا عن توفير قاعدة بيانات تساعد في رسم السياسات المستقبلية في مجال السياسة الائتمانية. وترى الباحثتان نظرا لمخاطر المتعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك فان تعزيز تكوين راس المال يزيد من قدرة البنك على التعامل مع الأزمات المالية وامتصاص الصدمات ذاتيا وهذا يساعدها في الاستقرار وزيادة درجة الأمان والذي ينعكس على مركزها المالي بالامتياز المرونة والصلابة.

المبحث الثالث: آثر تطبيق بازل 4 (IV) على استقرار البنكي

فشل معايير بازل السابقة في تحقيق الاستقرار البنكي:

طرأت على مقررات لجنة بازل تغيرات والتي بسبب فشل المعايير التي سنتها لجنة بازل الأولى I)) وثانيةII) في تحقيق الاستقرار البنكي. فشلت بازلاوذلك بسبب قلة مرونة في معالجة المخاطر المالية فيما فشلت بازل الثانية بسبب قصورها في مواجهة الصدمات المالية أو سوء تطبيقها في ظل الأزمة المالي في عام ٢٠٠٨ حيث أظهرت هذه الأزمة إخفاق الاتفاقية في تحقيق الاستقرار البنكي، مما نتج عنه إطار معايير بازل الثالثة والتي مازالت قيد التطبيق لعام ٢٠١٩ للحكم على قدرتها في تحقيق الاستقرار البنكي إلى جانب تطبيق متطلبات بازل الرابعة IV (عريس وآخرون ،٢٠١٧ ١١٤)

تأثير بازل IV لمتطلبات مخاطر الائتمان وكفاية راس المال على الاستقرار البنكي:

كان تأثير هذه المخاطر ملحوظا في الأزمات المالية السابقة التي احدثت الذعر المالي للنظام البنكي حيث أن مخاطر الائتمان ذات تأثير تبعي يؤثر على أداء المالي في درجة السيولة وتأثيرها على العائد البنكي مما يضعف المركز المالي ويحد من قدرة البنك في مواجهة الأزمات. ومن جانب تأثير كفاية راس المال على استقرار بيئة البنكية يؤثر على المركز المالي باحتجاز الزيادة كفاية راس المال يقوي راس المال البنكي مما ينعكس

على قوة المركز المالي من حيث المرونة والتنوع في مصادر التمويل وقنوات الاستثمار وحفظا لحقوق المودعين (الحريث وآخرون ٢٠١٧ p 4,5) .

إن قرار متطلبات راس المال البنكي يتأثر بعدة محددات مثل الوضع المالي للبنك والتشغيل واستراتيجية الأعمال على المدى الطويل، فعند الأخذ باعتبار متطلبات كفاية راس المال للقطاع البنكي، يؤثر في نمو الاقتصادي بطريقة مستدامة ومستقر على المدى الطويل. (kuzucu et al2017 ،80)

ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح اي بنك معرض لمواجهة المخاطر في القطاع البنكي والتي قد تنشأ من عوامل داخلية للبنك او تأثر بعوامل عالمية (آسية وآخرون، ٢٠١٩، ٤٥٢)

وتؤكد مؤسسة النقد السعودية للبنوك السعودية بتعديل مخصصات الاحتياطات القروض الموجهة لمواجهة تقلبات الدورية من خلال رفع نسبة احتياطاتها المخصصة للقروض المتعثرة وذلك عبر تحسين المستمر في نوعية الاصول وتحقيق توازن بين حجم ونوعية النشاطات المختلفة. ويعتبر تطوير سوق الدين الحل الجري لهذه التحديات المستقبلية على القطاع البنكي وذلك لتوسيع تمويل عن طريق السندات والصكوك (مؤسسة النقد السعودي،2015)

وينتقد kuzucuعلى معايير بازلIV الرابعة ان لجنة بازل ركزت بشكل مكثف على كفاية رأس المال في حين اعتبار اي مستوى اقل في نسبة كفاية راس المال يعرض البنك بشكل اساسي للانهيار، في حين كشفت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ان النموذج الداخلي لقياس المخاطر و التقديرات الخارجية للفئات تظهر مؤشرات غير معتمدة في حين مازال تطبيق النموذج الداخلي مطبق في معايير بازلIII

(kuzucu,et al , 2017,81) .

وترى الباحثتان انه مواجهة الأزمات المالية من التحديات التي تعترض القطاع المالي لكن كون قياس التأثر للقطاع المالي في الأزمات المالية يعتد ب الدومينو (Dominoes Effect) اي تأثير قطاع المالي يؤثر على بقية البنوك في العالم لاتساع النشاط البنكي، لذا تعد مقررات بازل احترازية لمواجهة الأخطار والصدمات المالية من شأنها ان تقوي صلابة البنك المالية حتى لا يتأثر أموال المودعين في حال واجهت البنوك صدمات مالية أخرى. وتبين مقررات بازل IV بزيادة هامش الأمان لامتصاص الصدمات والخسائر المالية التي يتعرض لها البنك كخط احترازية إضافي للاحتياطيات النظامية.

القسم الرابع: الدراسة التطبيقية

المقدمة.

تهدف بازل٤ إلى تعزيز مقدرة البنك في مواجهة الأزمات ذاتيا وتعزيز التحمل واستجابة للمخاطر لأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل وتقيم الائتمان المعدل، وذلك بتقييد استخدام طريقة النموذج الداخلي، بتحديد حد على مدخلات المستخدمة في حساب متطلبات راس المال ضمن طريقة معدل الأساس الداخلي لمخاطر الائتمان، أما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل وتقيم الائتمان المعدل بإزالة استخدام اسلوب النموذج الداخلي. (لجنة بازل للرقابة المصرفية ٢٠١٧, 1) وعلى إثر ذلك تهدف الدراسة لتقدير قدرة البنك الأهلي في مواجهة التحديات المالية لتطبيق مقررات بازل٤.

التمهيد: يتطرق هذا الفصل في المبحث الأول عن طريقة الدراسة وثانيا عن نتائج الدراسة ومناقشتها واخيرا النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: طريقة وإجراءات الدراسة:

أولا. منهجية الدراسة. بناء على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع والتحليل والربط للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها تصور المقترح. واستخدم مصدرين للمعلومات:

أ- **المصادر الثانوية: التي عالجت الإطار النظري للبحث من المراجع والمقالات العربية والأجنبي ذات العلاقة التي تناولت موضوع الدراسة**

ب- **المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث جمعت بيانات البنك من القوائم المالية المنشورة ومعلومات الإيضاحات والتقارير المنشورة للبنك الأهلي لبازل 3 .**

ثانيا مجتمع الدراسة: البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية

ثالثا: أداة جمع البيانات: القوائم والتقارير المالية المنشورة للبنك الأهلي لعام 2010 الى عام 2019 وتقارير بازل للبنك الأهلي.

وقسمت الدراسة الفترة الزمنية من 2010 الى 2012 فترة تطبيق بازل 2.

والفترة الزمنية 2013الى 2019 فترة تطبيق معايير بازل 3.

معدلات بازل لكفاية راس المال :

جدول رقم 3	بازل2			بازل3					
المؤشرات بازل لكفاية راس المال	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة راس المال =راس المال الأساسي الشريحة الأولي/ المخاطر الائتمانية +المخاطر السوقية+ المخاطر التشغيلية	17.1	17.2	16.5	16.2	14.7	15.1	16.9	17.7	18.5	18.0
معدل كفاية راس المال =اجمالي راس المال / المخاطر الائتمانية +المخاطر السوقية+المخاطر التشغيلية	18.0	18.0	17.5	17.1	17.2	17.2	19.2	20.0	20.6	18.7
الحد الأدنى المقرر من لجنة بازل لمعدل كفاية راس المال	%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8.63	%9.25	%9.88	%10.5
مخاطر الائتمان (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر)	**17.6**	**9.0**	**31.4**	46.2	78.8	111.8	101.1	105	101.1	117.6

من اعداد الباحثتان 2020

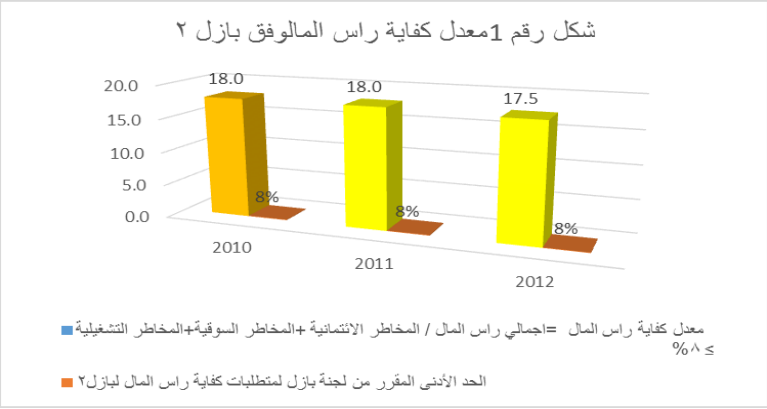

من اعداد الباحثتان 2020

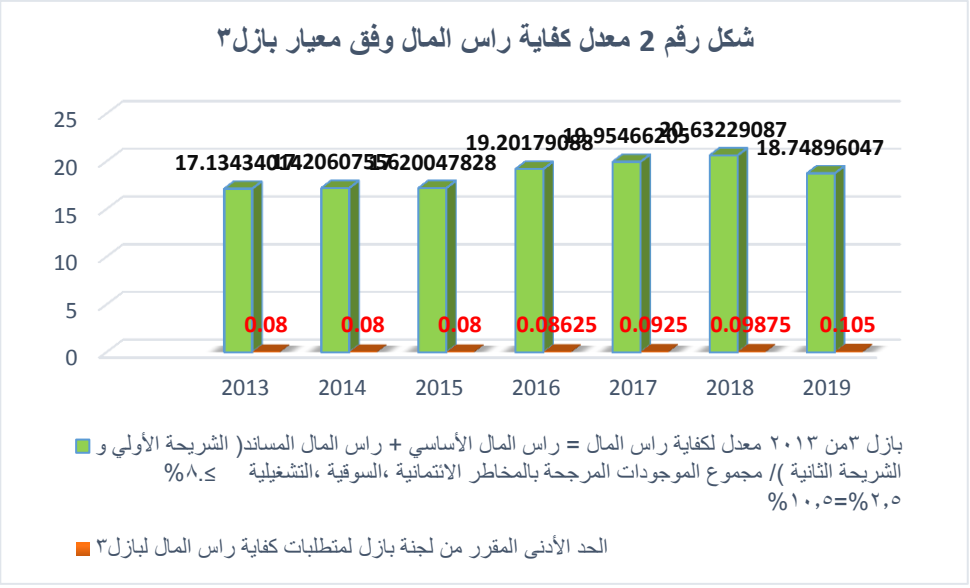

من اعداد الباحثتان 2020

ببيتين لنا من الجدول رقم 3

نسبة رأس المال الأساسي. أعلى من الحد الأدنى لكلا بازلIII ,II وبلغ اعلى نسبة في عام ٢٠١٨ بنسبة 18.5%.

وبلغ معدل كفاية راس المال وفقا للمعايير بازل. IIIأعلى من الحد الأدنى ٨٪ وبلغ أعلى معدل لها في بازل III ٢٠,٦٪ في ٢٠١٨. إن استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك. وتبين نسبة الإقراض المذكورة زيادة النسب خلال فترة تطبيق بازل

وترى الباحثتان توجه البنك للتحوط أكثر اتجاه المخاطر التي تعترض البنك خاصة مخاطر الائتمان لزيادة قدرة البنك على امتصاص الصدمات. وتشير نتائج العويس٢٠١٧ ان بازل٣ تعزز الاحتراز الكلي على مستوى النظام البنكي ككل خاصة في ظل اوقات الضغوط المالية والاقتصادية. حيث أن اتجاه معدلات كفاية راس المال يتأثر باتجاه نسب مخاطر الائتمان فارتفاع في نسب مخاطر الائتمان وهبوط نسب كفاية راس المال.

اتفاقية بازل III تعزز من صلابة البنك لضمان عدم تكرار الأزمات المالية التي بقي آثارها السلبية عل البنوك على مستوى الدولي حيث بينت لجنة بازل(٢٠١٧) إن مقررات بازلIII تهدف إلى تعزيز صلابة البنك وتساهم في تحقيق الاستقرار المالي العالمي وعلى المدى الطويل تهدف لزيادة معدل النمو ولك من خلال الاحتفاظ بنسبة ٧٪ من رؤوس الاموال كاحتياطي لمقابلة الاصول الممتازة قياس إلى القروض المنظمة بدلا من نسبة٢٪المطبقة في بازل II. وهذا من شأنه يساعد البنك في إدارة الأزمات مالية مستقبلية دون اللجوء للجهات خارجية او حكومات.

الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

يتم قياس الاحصائي لكلأ من فترة تطبيق معايير بازل 2(2010الى 2012) وتطبيق معايير بازل 3 (2013الى 2019):

اولا: معامل الارتباط R

ثانيا: اختبار انوفا Anova one way

ثالثا: معامل الانحدار Coefficients[a]

رابعا: مقياس علاقة الارتباط صلابة البنك خلال تطبيق معايير بازل 3

المبحث الثاني. مناقشة النتائج وتفسيرها

تمهيد:

النتائج الإحصائية للبنك خلال تطبيق بازل 2 (للأعوام 2010-2011-2012)

وبناء على الفرضيات الثلاثة:

الفرضية الاولى-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تضبط نسب توظيف القروض حماية من مخاطر الائتمان.

الفرضية الثانية -الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل أكثر توافقا مع حجم المخاطر الائتمان.

الفرضية الثالثة-الفرض العدمي، أن معدل كفاية رأس المال وفق معايير بازل تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

خلال تطبيق بازل 2النتائج الإحصائية لمعامل الارتباط البسيط والانوفا ومعامل الانحدار:

جدول رقم 4		معامل الانحدار البسيط		Anova test		معادلة معامل الانحدار Unstandardized Coefficients			
	Model	R	R Square	F	Sig.	Model	B	t	sig
بازل2	نسب القروض	.038[a]	.001	.019	.893b	معدل كفاية راس المال	-.094-	-.137-	.893
	نسب مخاطر الائتمان	.640a	.409	8.995	.010[b]	معدل كفاية راس المال	1.434	2.999	.010
	قياس نسب التحوط لمخاطر الائتمان	.276[a]	.076	1.069	.320[b]	معدل كفاية راس المال	2.012	1.034	.320

A Dependent Variable: model1نسب توظيف القروض.

A Dependent Variable model2نسب مخاطر القروض

a. Dependent Variable model3: قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان

مخرجات SPSS 2020

تبين لنا من الجدول 4

الفرضية الأولى:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ $.038^{a}$ **لمتغيرات التابعة ويشير إلى توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.**

R2 **معامل التحديد ويقدر قياس نسبة توظيف القروض بنسبة** 0.01

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 0.1% **من التغيرات الحاصلة في توظيف القروض سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.**

F المحسوبة لنسب توظيف القروض = 0.019 **أقل من F الجدولية =** 4.66**وبلغت القيمة المعنوية sig =** 0.893 **اكبر من** 0.05

يقبل الفرض العدمي بأن معدل كفاية راس المال يضبط نسب القروض حماية من مخاطر الائتمان

معامل معادلة الانحدار:

B= −0.094− **ان انخفاض كفاية راس المال بدرجة واحدة يؤدي الى زيادة توظيف القروض.**

Sig 0.893 ≤ 0.05 **لا توجد دلالة معنوية وهذا يعني قبول الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تضبط نسب توظيف القروض.**

الفرضية الثانية:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.640a **لمتغيرات التابعة ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية يقوه متوسطة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.**

R2 **معامل التحديد ويقدر قياس نسبة حجم الائتمان** 0.409

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 40% **من التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.**

Fالمحسوبة لنسب قياس مخاطر الائتمان =8.995 **أكبر من F الجدولية** = 4.66 **وبلغت القيمة المعنوية SIG** =0.010 **أقل من.**0.05

ويرفض الفرض العدمي بأن معدل كفاية راس المال أكثر توافقا لحجم مخاطر الائتمان.

B= 1.434 **ان الزيادة في معدل كفاية راس المال لا يتوافق مع حجم المخاطر الائتمان.**

Sig 0.01 ≥ 0.05 **ذات دلالة معنوية وهذا يعني رفض الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال أكثر توافقا لحجم المخاطر الائتمان.**

الفرضية الثالثة:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.276 **لمتغيرات التابعة نسب ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.**

R2 **معامل التحديد ويقدر قياس التحوط لمخاطر الائتمان**0.076

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 76%**من التغيرات الحاصلة في التحوط لمخاطر الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.**

Fالمحسوبة نسب التحوط لمخاطر الائتمان = 1.069 **أقل من Fجدولية** =4.66 **وبلغت القيمة المعنوية sig**= 0.320 **أكبر من** 0.05

ويقبل الفرض العدمي بأن معدل كفاية رأس المال يزيد من التحوط لمخاطر الائتمان.

B= 2.012 **ان الزيادة معدل كفاية راس المال يؤدي الى زيادة التحوط لمخاطر الائتمان.**

Sig 0.340 ≤ 0.05 **لا توجد دلالة معنوية وهذا يعني قبول الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تزيد من التحوط لمخاطر الائتمان.**

وترى الباحثتان ان خلال تطبيق بازل 2 لكفاية راس المال للفرضية الأولى يضبط نسب القروض من مخاطر التوسع فيها والتي تنعكس بالتالي على مخاطر خسائر الائتمان، اما للفرضية الثانية يتبين عدم توافق معدلات كفاية راس المال مع حجم المخاطر الائتمانية وهذا يعود لقبول البنك مخاطرة عالية في التوسع في منح القروض والذي اعتمد على الرهونات لتغطية هذه المخاطر للحد من تحمل البنك خسائر الائتمان، وتبين انه للفرضية الثالثة تزيد معدلات كفاية راس المال من درجة التحوط لخسائر الائتمان والصدمات المالية مما يدعم مرونة وقدرة البنك في مواجهة أي مخاطر وخسائر غير متوقع.

خلال تطبيق بازل 3: النتائج الإحصائية لمعامل الارتباط البسيط والأنوفا ومعامل الانحدار:

جدول رقم 5		معامل الانحدار البسيط		Anova test		معادلة معامل الانحدار Unstandardized Coefficients			
	Model	R	R Square	F	Sig.	Model	B	t	sig
بازل 3	نسب القروض	.420[a]	.177	7.084	.012[b]	معدل كفاية راس المال	-.231-	-2.662-	.012
	نسب مخاطر الائتمان	.692[a]	.480	30.404	.000[b]	معدل كفاية راس المال	.507	5.514	.000
	قياس نسب التحوط لمخاطر الائتمان	.316[a]	.100	3.659	.064[b]	معدل كفاية راس المال	-.259-	-1.913-	.064

A Dependent Variable: model1نسب توظيف القروض.

A Dependent Variable model2نسب مخاطر القروض

a. Dependent Variable model3: قياس حجم التحوط لمخاطر الائتمان

من مخرجات Spss 2020

يتبين لنا من الجدول 5:

الفرضية الأولى:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.420 لمتغيرات التابعة ويشير إلى توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس نسبة توظيف القروض بنسبة 0.177

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 17% من التغيرات الحاصلة في توظيف القروض سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة لنسب توظيف القروض = 7.084 أكبر من F الجدولية = 4.08 ذات علاقة معنوية، وبلغت القيمة المعنوية sig = 0.012 أقل من ٠,٠٥ يرفض الفرض العدمي بان معدلات كفاية راس المال وفقا لمعايير تضبط نسب القروض.

B= −0.231− ان انخفاض معدل كفاية راس لمال بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة وحدة واحدة في توظيف القروض .

sig 0.012 ≥ 0.05 توجد علاقة معنوية وهذا يعني رفض الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تضبط نسب توظيف القروض.

الفرضية الثانية:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.692 لمتغيرات التابعة نسب ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية يقوه متوسطة بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس نسبة حجم الائتمان 0.480

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة48% من التغيرات الحاصلة في حجم الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة لنسب قياس مخاطر الائتمان = 30.404أكبر من F الجدولية = 4.08 ذات علاقة معنوية، وبلغت القيمة المعنوية SIG = 0.000 أقل من٠,٠٥. ويرفض الفرض العدمي بان معدلات كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل أكثر توافقا لحجم المخاطر الائتمان.

B = 0.507 ان زيادة كفاية راس المال يؤدي الى زيادة حجم مخاطر الائتمان.

sig 0.00 ≥ 0.05 توجد علاقة معنوية وهذا يعني رفض الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال أكثر توافقا مع حجم مخاطر الائتمان.

الفرضية الثالثة:

يشير ان معامل الارتباط العام في النموذج قد بلغ 0.316 لمتغيرات التابعة ويشير إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المتغيرات التابعة والمتغير المستقل.

R2 معامل التحديد ويقدر قياس التحوط لمخاطر الائتمان 0.100

وهذا يعني، إن النموذج يعبر بنسبة 10%من التغيرات الحاصلة في التحوط لمخاطر الائتمان سببها التغير في باقي المتغيرات اما النسبة المتبقية فترجع لتغيرات عشوائية.

Fالمحسوبة نسب التحوط لمخاطر الائتمان = 3.659 أقل من F الجدولية = 4.08 وبلغت القيمة المعنوية sig =0.064 أكبر من ٠,٠٥ ويقبل الفرض العدمي بان معدلات كفاية راس المال تزيد من درجة التحوط لمخاطر الائتمان.

B= −0.259− ان انخفاض معدل كفاية راس المال يؤدي الى انخفاض درجة التحوط لمخاطر الائتمان

sig 0.064 ≤ 0.05 لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية وهذا يعني قبول الفرض العدمي بان معدل كفاية راس المال تزيد من التحوط لمخاطر الائتمان.

وترى الباحثتان خلال تطبيق معايير بازل 3، ان البنك يتجه الى التوسع في القروض لتعظيم أرباحه وتقبل حجم مخاطر ائتمانية

وهذا يعود لقبول البنك مخاطرة عالية في التوسع في منح القروض والذي اعتمد على الرهونات لتغطية هذه المخاطر للحد من تحمل البنك خسائر الائتمان، الى جانب اعتماده على درجة تحوط عالية معتمدا على نسب كفاية راس المال لبازل 3 والتي تزيد من تحوط لخسائر لائتمان وامتصاص الصدمات المالية. أن ارتفاع معدلات كفاية راس المال للبنك الأهلي بمتوسط 18.5% عن الحد الأدنى المقرر 10.5% تشير الى زيادة اتجاه البنك لقبول للمخاطر. المالية مما يدعم مرونة وقدرة البنك في مواجهة أي مخاطر وخسائر غير متوقعة.

شكل رقم ٣ صلابة البنك خلال تطبيق بازل٣

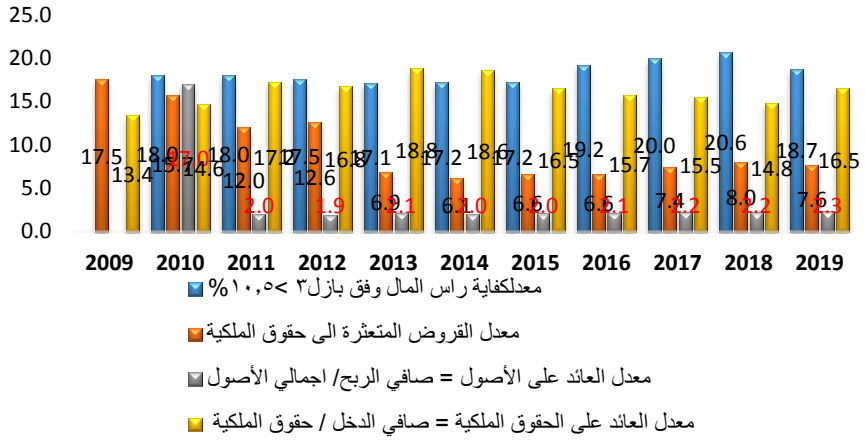

من اعداد الباحثتان 2020

قياس صلابة البنك خلال تطبيق بازل 3:

جدول رقم6			Correlations	
تطبيق بازل 3		الشريحة الأولى Tier1	معدل العائد على الأصول	معدل العائد على الحقوق الملكية
معدل كفاية راس المال لبازل 3	Pearson Correlation	.883**	.650	-.871- *
	Sig. (2-tailed)	.008	.114	.011
	N	7	7	7
معدل القروض المتعثرة الى الحقوق الملكية	Pearson Correlation			-.649-
	Sig. (2-tailed)			.115
	N	7	7	7
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).				
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).				

من مخرجات SPSS2020

يتضح لنا من الجدول 6

1 -**ان العلاقة بين كفاية رأس المال والشريحة الأولى** Tier1 **ذات علاقة موجبة قوية حيث ان التغير في الشريحة الأولى لراس المال يؤثر في معدل كفاية راس لمال بنفس الدرجة والقوة والاتجاه فالعلاقة طردية بدرجة** 0.883 **عند مستوى معنوية** 0.01.

2- **ان العلاقة بين معدل كفاية راس المال والربحية يتبين من مؤشرين الأول معدل العائد على الأصول وتشير الى وجود علاقة موجبة ذات قوة متوسطة، فان التغير في كفاية راس المال يؤثر على معد العائد على الأصول بنفس الدرجة والاتجاه بدرجة** 0.650. **في حين علاقة معدل كفاية راس المال لمعدل العائد على الحقوق الملكية علاقة شيه قوية ذات اتجاه سالب أي علاقة عكسية بدرجة** 0.871- **عند مستوى معنوية** 0.05

3-**ان العلاقة بين القروض المتعثرة والعائد على الحقوق الملكية تشير الى علاقة متوسطة القوة ذات اتجاه سالب فالعلاقة عكسية بدرجة** 0.649-**فان الزيادة في القروض المتعثرة يخفض العائد على الحقوق الملكية**

ويتضح لنا ان معدل العائد على الحقوق الملكية يتأثر بشكل مباشر ذات اتجاه سالب لكلا من المؤشرين معدل كفاية راس المال ومعدل القروض المتعثر للحقوق الملكية.

تطبيق بازل IV

لمعرفة أثر تطبيق البنك للمقررات بازل ٤

أولا : احتساب الأصول (الائتمان) حسب وزن المخاطر:

ركزت على كيفية احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث أن اختلاف استخدام النموذج في بازل ٣ أدى إلى صعوبة مقارنة أداء البنوك وقدرتها في مواجهة المخاطر لذا يعتمد بازل٤ على استخدام نموذج الداخلي بنسب محددة.

احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر من تقرير البنك الاهلي ٢٠١٩ وتعني أصول البنك أو التعرضات بنود خارج الميزانية موزونة احتسابا لمخاطر، وبالتالي احتساب في معدل كفاية راس المال.

نستعرض ضمن بنود الاصول بند التمويل لما طرأ تغيرات بازل IV في احتسابه:

بند التمويل = ٢٠٢٨٢٨٨٧٦٠ريال ومتضمن في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

جدول رقم7	٢٠١٩ فعلي	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل 3III	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل4)IV	الفرق	نسبة التغير
مخاطر الائتمان	337218123 ريال	26977450ريال	42826701 ريال	15849251ريال	%58

من اعداد الباحثتان 2020

من جدول 7:

مخاطر الائتمان RWA . ❖ **نسبة الحد الأدنى لراس المال =المبلغ المطلوب من البنك لإجمالي راس المال كحد أدنى.**

احتساب مخاطر الائتمان وفقا لبازلIII مخاطر الائتمان ٢٠١٩ = 337218123*

8%=26977450 **ريال**

تقدير احتساب مخاطر الائتمان وفقا لمعايير بازل IV= 337218123❖

12.7%=42826701**ريال**

وتبين لنا من تقدير المخاطر الائتمان ضمن بازل IV ان احتساب الأصول الائتمان المرجحة بأوزان المخاطر زادت عن تطبيق بازل الثالثة بفرق قدره 15849251 ريال بنسبة %58

وترى الباحثتان انه يزيد على البنك الحد الأدنى من راس المال لتغطية مخاطر التمويل. ومن شأن هذه الزيادة ان تحد من الصدمات المالية وتحقيق الاستقرار البنكي. وهذا يتفق مع دراسة (VOB 2018).

ويتضح ايضا ان احتساب حجم المخاطر لم يختلف فالبنك لا يعتمد احتسابه بالنموذج الداخلي وانما يعتمد على النموذج المعياري وان نسبة احتساب مخاطر الائتمان لم تتأثر بشكل كبير في حال تطبيق معايير بازل 4 وتتفق مع نتائج دراسة VOBفي تأثر البنوك الأوربية مقارنة مع البنوك الامريكية والتي الأخيرة لم تعتمد احتساب النموذج الداخلي لاحتساب المخاطر المرجحة بأوزان الأصول لتباعها نموذج المعياري في ذلك.

إلا انه يتطلب زيادة كبيرة في الحد الأدنى لمواجه المخاطر الائتمانية وتغطية هامش الأمان بنسبة 3.5%.

ثانيا: احتساب التقديري لمعدل كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل IV

يتم احتساب معدل كفاية راس المال والتي طرأ التغير فيها في كفية احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر كالتالي:

جدول رقم8	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل 3(III)	الحد الأدنى لراس المال عند تطبيق بازل 4 (IV)	مقدار التغير	نسبة التغير
(مخاطر الائتمان، التشغيل، السوق)	ريال390331166	31226493ريال	49572058ريال	18345565ريال	58%

من اعداد الباحثتان 2020

من جدول 8:

معدل كفاية راس المال وفق بازل٣

معدل كفاية راس المال =اجمالي راس المال/ الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

390331166÷73183036=١٨,٧٪

تقدير معدل كفاية راس المال وفق بازل٤

الحد الأدنى لراس المال 49572058**ريال**

الحد الادنى التقديري معدل كفاية راس المال =49572058÷390331166 =12.7%

ويتضح ان تطبيق بازل 4 **يتطلب زيادة في احتساب الحد الأدنى لراس المال لمقابلة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.**

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

تمهيد نستعرض في هذا المبحث النتائج التي توصلنا لها وتوصيات الدراسة.

أولا النتائج

- **إن استقرار معدلات كفاية راس المال يعكس زيادة منح القروض الممنوحة من قبل البنك.**
- **إن عدم توافق معدل كفاية راس المال وحجم مخاطر الائتمان خلال كلا من تطبيق معايير بازل2 وبازل 3 يرجع الى سياسة البنك في الجودة الائتمانية كون البنك متجه للتوسع في منح القروض حيث تشير المؤشرات الى ان القروض المتعثرة والقروض المشطوبة خلال الفترتين كان تأثيرها في الأجل القصير بنسب مرتفعة نسبة الى اجمالي القروض.**
- **ان زيادة معدل كفاية راس المال وفقا لمعايير بازل من شأنها تزيد من درجة التحوط لخسائر الائتمان وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات المالية والأزمات المالية على مستوى العالمي وتظهر مؤشرات كفاية راس المال للبنك الأهلي مستويات عالية خلال التطبيق الأولي لمعايير بازل 3 وهذا من شأنه ان يكون متانة عالية للبنك وصلابة تساعده في توجه في التوسع في القروض وقبول المخاطر. وهذا يتفق مع دراسة** (kuzucu et al ,2017).
- **ان تطبيق بازل IVلا يؤثر على البنك بشكل كبير في احتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث لا تعتد على النموذج الداخلي في تقييم الأصول المرجحة بأوزان المخاطر حيث تستخدم** Standard Approach. **وهذا يتفق مع دراسة** (VOB 2018). **إلا انه يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إضافة الى هامش الأمان.**

ثانيا التوصيات.

توصي الباحثتان الى:

1. **على البنك تحسين الجودة الائتمانية وذلك لزيادة نسبة القروض المتعثرة في الأجل القصير والذي اثر في العائد بقوة عكسية متوسطة.**
2. **قبول فئات ذات اوزان مخاطر اقل وتقليل الفئات ذات تقييم ائتمانية بنسب مرتفعة لأنها تحمل البنك اوزان مخاطر ائتمانية عالية مقابل منحهم التمويل وذلك ينعكس في تقدير الحد الأدنى من راس المال لمقابلة الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.**
3. **ان تطبيق بازل 4 يتطلب زيادة في الحد الأدنى لراس المال إلا انه يمكن الحد من هذه الزيادة بتحسين بإدارة المخاطر الائتمانية وتجنب الائتمان ذات نسب اوزان مخاطر عالية والتي تحمل البنك عبء تغطية مخاطرة من راس المال.**
4. **ان تطبيق معايير بازل 4 تتطلب استراتيجيات لإدارة المخاطر والتي تساهم في تطبيق متطلبات بازل 4 والعمل على تخفيف أثره على البنك.**

المراجع

كتب:

عفانة كمال (2018). الائتمان المصرفي. دار اليازوري العلمية.

المراجع العربية:

الخولي، حسني. (2013). *البنوك وبازل 3*. مجلة المحاسبة. الجمعية السعودية للمحاسبة. المجلد 17 عدد56.

محمد، عبد الفتاح سعاد.(2013).قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية،دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع والثلاثون.

مؤسسة النقد السعودي. (2015). تقرير الاستقرار المالي.

رقايق، فاطمة. (2017) *انعكاسات معايير بازل 3 على منظومة الرقابة والإشراف في النظام المصرفي الجزائري*. كنوز الحكمة للنشر. مجلة الحكمة1 lil-dirsast allqtisadiyah vol9 issue1

عريس، عمار (2017) *تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي*. جامعة طاهري محمد بشار كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الثالث العدد.

لعروسي، زهرة. (2017). دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في اتخاذ القرارات الائتمانية لدى البنوك التجارية. دراسة مطبقة على بنوك الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الحريث محمد. حزوري، حسن. (2018). *مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي*.
Al-Quds open University. Journal of Al Quds Open University. Issue 43 part 2 pp244-252

البنك الأهلي (2018) تقارير المالية للبنك الأهلي. السعودية.

عياش، زبير. (2018). *تطبيق إصلاحات بازل3 في البنوك العربية مع الإشارة الى البنوك الخليجية السعودية ,الامارات, البحرين. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*. جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف. المجلد14 , عدد 18.

قطاف، عبد القادر. الزاوي، عيسى. (2018). التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي جامعة المسيلة العدد 3.

اسية شريف. (2019) مقررات لجنة بازل ودورها في مواجهة المخاطر المصرفية. مجلة الاقتصاديات المال والأعمال. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة-معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

بعزيز، سعيد. مخلوفي ,طارق.(2019). *إرساء معايير اتفاقية بازل 3 في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية. دراسة حالة الجزائر*. مجلة المنهل الاقتصادي. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

شاهين، عبد الحميد. (2019). **القياس المحاسبي لمخاطر الائتمان في ضوء معايير الرقابة المصرفية لبازل 3 والمعيار IFRS9 . MASF المجلد 4 العدد2.**

البنك الأهلي (2019). **تقارير المالية لبنك الأهلي. السعودية.**

البنك الأهلي (2019). ***Basel III Pillar 3***

خليل (2019) **عقبات وآثار تطبيق اتفاقية بازل 3 على البنوك السعودية. مجلة مباشر. الرياض**www.mubasher.info/news/2564565

العمران(2019). **اندماجيات بنوك السعودية، خفض التكاليف وتخوف من الاحتكار.وكالة الاناضول.**www.aa.com.tr

المراجع الأجنبية:

Frait,J Tomsil, V.(2014).Impact and Implementation Challenges of the Basel Framework for emerging Developing and small Economics. Comparative Economic studies 56,493-516. Palgrave journals.

Basel.(2017) High level summary of Basel III reforms> Basel committee on Banking Supervision

Schneider,S .Schroc,G. Koch,S. Schneider,R.(2017) Basel IV What's next for banks?

Mckinsey&company.

Magnus, M.aggerit,A. Mesnard.B,Korpas.A.(2017)Upgrading the Basel standards: From base;3 to basel4? Economic governance support unit.

Kuzucu,S. Kuzucu,N.(2017).Enhancing the Risk Management Functions in Banking:Capital Allocation and Banking Regulations.Springer I Publishing.Management Science.DOI 10.1007/978-3-319-47172-3_6.

Akkizidis.I Kalyvas,L.(2018).The Roadmap to the final Basel III.https://doi.org/10.1007/978-3-319-70425-8_2.

Akkizidis.I Kalyvas,L.(2018).Impact Assessment Methodology III. .https://doi.org/10.1007/978-3-319-70425-8_3

Blengini,I Auboin,M.(2018). The impact of Basel 3 in trade finance the potential unintended consequences' of the leverage ratio.

Neisen,M. Mbarki,A.(2018).Basel IV the next generation of RWA.PWC.

VOB.(2018).The consequences of Basel IV quantitative impact study.VOB German public bank.

Bodellini,M(2019).The long journey of banks from Basel I to Basel IV: has banking systems become more sound and resilient than it used to be? ERA Forum 20:81-97.

الملاحق

Basel reformed 2017

Overview of revised standardised approach to credit risk (1)

Overview of revised standardised approach to credit risk — Table 1

Exposures to banks						
Risk weights in jurisdictions where the ratings approach is permitted						
External rating	**AAA to AA–**	**A+ to A–**	**BBB+ to BBB–**	**BB+ to B–**	**Below B–**	**Unrated**
Risk weight	20%	30%	50%	100%	150%	As for SCRA below
Short-term exposures						
Risk weight	20%	20%	20%	50%	150%	As for SCRA below
Risk weights where the ratings approach is not permitted and for unrated exposures						
Standardised Credit Risk Assessment Approach (SCRA) grades		**Grade A**		**Grade B**		**Grade C**
Risk weight		40%[1]		75%		150%
Short-term exposures		20%		50%		150%

Exposures to covered bonds							
Risk weights for rated covered bonds							
External issue-specific rating	**AAA to AA–**		**A+ to BBB–**		**BB+ to B–**		**Below B–**
Risk weight	10%		20%		50%		100%
Risk weights for unrated covered bonds							
Risk weight of issuing bank	**20%**	**30%**	**40%**	**50%**	**75%**	**100%**	**150%**
Risk weight	10%	15%	20%	25%	35%	50%	100%

Exposures to general corporates						
Risk weights in jurisdictions where the ratings approach is permitted						
External rating of counterparty	**AAA to AA–**	**A+ to A–**	**BBB+ to BBB–**	**BB+ to BB–**	**Below BB–**	**Unrated**
Risk weight	20%	50%	75%	100%	150%	100% or 85% if corporate SME
Risk weights where rating approach is not permitted						

SCRA grades	**Investment grade**	**All other**
General corporate (non-SME)	65%	100%
SME general corporate	85%	

Exposures to project finance, object finance and commodities finance		
Exposure (excluding real estate)	**Project finance**	**Object and commodity finance**
Issue-specific ratings available and permitted	Same as for general corporate (see above)	
Rating not available or not permitted	130% pre-operational phase 100% operational phase 80% operational phase (high quality)	100%

Basel2017

Basel reformed 2017

Overview of revised standardised approach to credit risk (2)

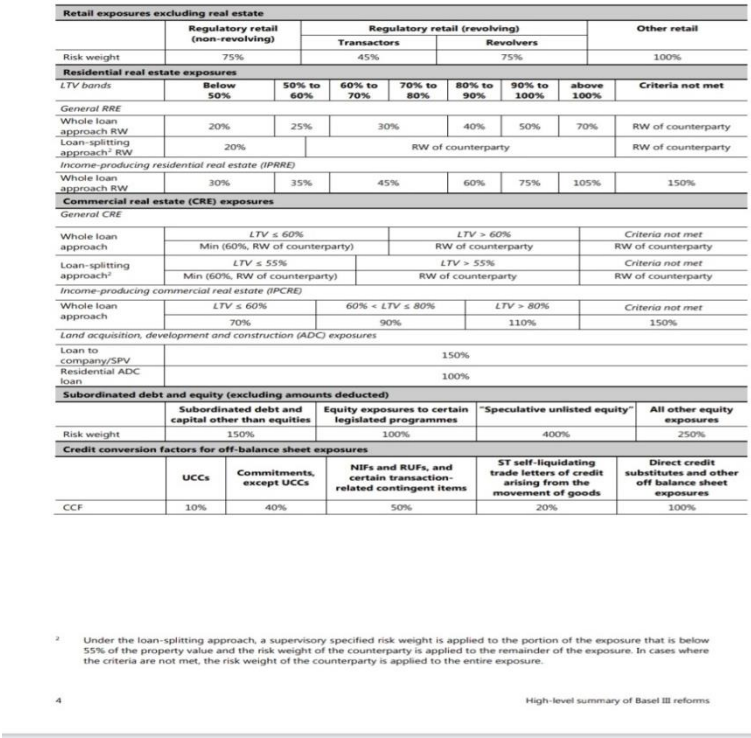

Retail exposures excluding real estate								
	Regulatory retail (non-revolving)	Regulatory retail (revolving)						Other retail
		Transactors			Revolvers			
Risk weight	75%	45%			75%			100%
Residential real estate exposures								
LTV bands	Below 50%	50% to 60%	60% to 70%	70% to 80%	80% to 90%	90% to 100%	above 100%	Criteria not met
General RRE								
Whole loan approach RW	20%	25%	30%		40%	50%	70%	RW of counterparty
Loan-splitting approach[2] RW	20%	RW of counterparty						RW of counterparty
Income-producing residential real estate (IPRRE)								
Whole loan approach RW	30%	35%	45%		60%	75%	105%	150%
Commercial real estate (CRE) exposures								
General CRE								
Whole loan approach	*LTV ≤ 60%* Min (60%, RW of counterparty)			*LTV > 60%* RW of counterparty				*Criteria not met* RW of counterparty
Loan-splitting approach[2]	*LTV ≤ 55%* Min (60%, RW of counterparty)			*LTV > 55%* RW of counterparty				*Criteria not met* RW of counterparty
Income-producing commercial real estate (IPCRE)								
Whole loan approach	*LTV ≤ 60%* 70%		*60% < LTV ≤ 80%* 90%		*LTV > 80%* 110%			*Criteria not met* 150%
Land acquisition, development and construction (ADC) exposures								
Loan to company/SPV	150%							
Residential ADC loan	100%							
Subordinated debt and equity (excluding amounts deducted)								
	Subordinated debt and capital other than equities		Equity exposures to certain legislated programmes		"Speculative unlisted equity"			All other equity exposures
Risk weight	150%		100%		400%			250%
Credit conversion factors for off-balance sheet exposures								
	UCCs	Commitments, except UCCs	NIFs and RUFs, and certain transaction-related contingent items		ST self-liquidating trade letters of credit arising from the movement of goods			Direct credit substitutes and other off balance sheet exposures
CCF	10%	40%	50%		20%			100%

[2] Under the loan-splitting approach, a supervisory specified risk weight is applied to the portion of the exposure that is below 55% of the property value and the risk weight of the counterparty is applied to the remainder of the exposure. In cases where the criteria are not met, the risk weight of the counterparty is applied to the entire exposure.

4 High-level summary of Basel III reforms

Basel2017

(3)

INTERNAL RATING BAESD APPROACHES FOR CREDIT RISK

revised scope of IRB approaches for assets classes		
portfolio/ exposure	Basel II available approaches	Basel III available approaches
large and mid sized corporates consolidated revenues >500M	Advanced -IRB(A-IRB) ,FOUNDATION -IRB (F-IRB),STANDRISED APPROACHED (SA)	FOUNDATION-IRB, SA
banks and other financial institutions	Advanced -IRB(A-IRB) ,FOUNDATION -IRB (F-IRB),STANDRISED APPROACHED (SA)	FOUNDATION-IRB, SA
equities	VARIOUS IRB APPROACHES	SA
specialized lending	A-IRB,F-IRB,SLOTTING SA	A-IRB,F-IRB,SLOTTING SA

BASEL 2017

البنك الأهلي 2019 الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

Overview of Risk weight Assets

NCB الأهلي

OV1 – Overview of RWA

		a	b	c
		RWA		Minimum capital Requirements
SAR '000		19-Dec	19-Sep	19-Dec
1	Credit risk (excluding counterparty credit risk) (CCR)	305,292,102	310,589,472	24,423,368
2	Of which standardized approach (SA)	305,292,102	310,589,472	24,423,368
3	Of which foundation internal ratings-based (F-IRB) approach			-
4	Of which supervisory slotting approach			-
5	Of which advanced internal ratings-based (A-IRB) approach			-
6	Counterparty credit risk	8,722,347	10,984,934	697,788
7	Of which standardized approach for counterparty credit risk	8,722,347	10,984,934	697,788
8	Of which internal model method (IMM)			-
9	Of which other CCR			-
10	Credit valuation adjustment (CVA)	12,080,409	12,675,198	966,433
11	Equity positions under the simple risk weight approach	-	-	-
12	Equity investments in funds – look-through approach	8,841,642	8,910,508	707,331
13	Equity investments in funds – mandate-based approach			-
14	Equity investments in funds – fallback approach	1,094,525	1,369,695	87,562
15	Settlement risk			-
16	Securitization exposures in banking book	1,187,098	1,186,646	94,968
17	Of which securitization internal ratings-based approach(SEC-IRBA)			-
18	Of which securitization external ratings-based approach (SEC-ERBA), including internal assessment approach (IAA)			-
19	Of which SA/simplified supervisory formula approach (SSFA)	1,187,098	1,186,646	94,968
20	Market risk	17,039,531	15,804,933	1,363,163
21	Of which standardized approach (SA)	17,039,531	15,804,933	1,363,163
22	Of which internal model approaches (IMM)			-
23	Capital charge for switch between trading book and banking book			-
24	Operational risk	36,073,511	35,687,167	2,885,881
25	Amounts below the thresholds for deduction (subject to 250% risk weight)			-
26	Floor adjustment			-
27	**Total (1+6+10+11+12+13+14+15+16+20+23+24+25+26)**	390,331,166	397,208,552	31,226,493

Ba . Qualitative & Quantitative Disclosures, NCB Page 14 of 72

البنك الأهلي 2019

الطريقة المعيارية لاحتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر

Standardised approach exposure by Assets classes and risk weight

NCB الأهلي

CR5 – Standardized approach – exposures by asset classes and risk weights

	Asset classes/ Risk weight*	a	b	c	d	e	f	g	h	i	j
		0%	10%	20%	35%	50%	75%	100%	150%	Others	Total credit exposures amount (post CCF and post-CRM)
1	Sovereigns and their central banks	136,879,892	-	781,957	-	617,064	-	9,421,521	176	-	**147,700,610**
2	Non-central government public sector entities (PSEs)	1,045	-	-	-	-	-	1,181,205	-	-	**1,182,250**
3	Multilateral development banks (MDBs)	1,620,895	-	-	-	-	-	-	-	-	**1,620,895**
4	Banks	-	-	6,555,637	-	17,404,955	-	8,341,921	37,466	-	**32,339,980**
5	Securities firms	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
6	Corporates	336,069	-	6,168,853	-	17,787,796	-	148,634,320	51,969	-	**172,979,006**
7	Regulatory retail portfolios	150,532	-	107,806	-	-	80,840,716	-	-	-	**81,099,054**
8	Secured by residential property	-	-	-	-	38,448,439	-	-	-	-	**38,448,439**
9	Secured by commercial real estate	-	-	-	-	-	-	10,103,643	-	-	**10,103,643**
10	Equity	-	-	-	-	-	-	4,048,705	-	80,821	**4,129,527**
11	Past-due loans	-	-	-	-	-	-	857,155	405,463	-	**1,262,618**
12	Higher-risk categories	-	-	-	-	-	-	-	-	-	**-**
13	Other assets	8,760,462	-	4,714,749	-	679	-	20,333,163	-	-	**33,809,054**
14	**Total**	**147,748,894**	**-**	**18,329,002**	**-**	**74,258,932**	**80,840,716**	**202,921,634**	**495,074**	**80,821**	**524,675,074**

SR '000

Basel III Pillar 3 Qualitative & Quantitative Disclosures, NCB Page 52 of 72

مزايا المستخدمين وفق المعيار المحاسبي الدولي 19 والنظام المحاسبي المالي
User benefits in accordance with IAS 19 and the Financial Accounting Standard

د. سامية فقير

جامعة الجوف – المملكة العربية السعودية

أ.د. بلال شيخي

جامعة امحمد بوقرة بومرداس – الجزائر

الملخص

تواجه المؤسسات الاقتصادية مشكل تقييم بعض المزايا التي تريد أن تمنحها لمستخدميها، خاصة ذات الأجل الطويل منها التي يكون الالتزام بها محتملا، الأمر الذي يَدفعها إلى إتباع أسلوب تقييم خاص توفره لها العلوم الإكتوارية، التي تقوم من جهتها على دمج علوم أساسية أخرى كالرياضيات والإحصاء والاحتمالات والعلوم المالية والقانون وغيرها. هذه العلوم التي يُستعان بها إضافة على ذلك في مجال التأمينات لتحديد الأقساط وتقدير جودتها.

وفي مجال المحاسبة، تتجلى أهمية العلوم الإكتوارية في تقييم مزايا المستخدمين ما بعد نهاية الخدمة حسب المعيار المحاسبي الدولي التاسع عشر (IAS19)، فتبني المعايير المحاسبية الدولية من قبل الأنظمة المحاسبية الوطنية كان له دون شك دور كبير في الاهتمام بالعلوم الإكتوارية محليا وتطوير تقنياتها محليا لطرح الحلول المناسبة للمسائل المالية والاجتماعية والإدارية التي تواجهها المؤسسات والأنظمة. فالنظام المحاسبي المالي (SCF) استمد طريقة تقييم المزايا طويلة الأجل التي نجدها تتضمن على مؤونة الذهاب للتقاعد من المعيار المحاسبي الدولي 19.

يمثل المعيار المحاسبي الدولي 19 أحد المعايير الذي يؤطر المعالجة المحاسبية لموضوع مزايا المستخدمين على اختلاف أنواعها في المؤسسة الاقتصادية والإفصاح عنها في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: مزايا المستخدمين، النظام المحاسبي المالي، المعيار المحاسبي الدولي 19، المورد البشري.

تصنيف JEL: J24; J26; M41; M49.

Abstract

Economic institutions face the problem of evaluating some of the advantages they want to give to their users, especially those with a long term commitment, which leads them to follow a special assessment method provided by the actuarial sciences, which integrate other basic sciences such as mathematics, statistics, Finance, law and others. These sciences are also used in the field of insurance to determine premiums and assess their quality.

In the area of accounting, the importance of actuarial science in assessing the benefits of end-service users is in accordance with IAS 19 (iAS19). The adoption of international accounting standards by national accounting systems has undoubtedly played a major role in the attention of local actuarial sciences and the development of locally appropriate solutions to the financial, social and administrative issues faced by institutions and systems. The financial accounting system (SCF) draws on the method of assessing the long-term benefits that we find to include the provision for going retirement from IAS 19.

IAS 19 is one of the criteria that governs the accounting treatment of the subject of user benefits of different types in the economic institution and discloses them in the financial statements.

Keywords: User Benefits, Financial Accounting System, IAS 19, Human Resources.

Jel Classification Codes: J24; J26; M41; M49.

مقدمة

يحتل المورد البشري مكانة مهمة في المؤسسة الاقتصادية، لذلك منحته هيئات دولية ومنظمات محلية مختلفة حيِّزا من البحث والدراسة، والاهتمام بكل العوامل التي يُمكنها أن تُؤثر على آداءه، كما يربطُ الكثير منهم نجاح مؤسسة ما وكفاءتها في نشاطها بكفاءة ونوعية مواردها البشرية، ويتوقف وجود أفراد مستخدمين مَهَرة في المؤسسة على إدارة يُخولُ لها التكفل باحتياجاتهم المادية والمعنوية، وتخطط لهم سياسة تحفيزهم في مختلف مستوياتهم ووظائفهم مثلما أكدت ذلك نظريات اقتصادية عديدة، وبَيَّنت أثر تحفيز المستخدمين بالمزايا المختلفة على رفع درجة آداءهم وزيادة إنتاجيتهم ودوام ولائهم لها، خاصة اذا تميزت طرق التحفيز المنتهجة في المؤسسة بالعدالة بما يتناسب وخبرات وقدرات ومهارات المعنيين. ومن جهة أخرى يعتبر العنصر البشري ما يتلقاه من مؤسسته كمزايا حق له مقابل ما يبذله من مجهود في إنتاج سلع أو تقديم خدمات، وتتولى نفس الإدارة متابعة المسار المهني لكل مستخدم وضبط أجره وتسجيل أقدميته وكل معلوماته الشخصية التي نجد كثيرا منها مستغلة لأغراض تقييم ما يمنح له من مزايا بما فيها مؤونة تقاعده.

وحسب المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، فإن المزايا الممنوحة للمستخدمين هي كل ما تمنحه المؤسسة لمستخدميها كمقابل لهم مهما كانت طبيعته، عن الخدمات التي أدَوها لصالحها، فهي حصيلة التزام قصير أو طويل الأجل، تشريعي (قانون، اتفاقية جماعية، عقد عمل...) أو ضمني (ممارسة) التي تُجبر المؤسسة على دفع التزاماتها. ويُمثّلُ موضوع مزايا المستخدمين أحد المواضيع التي تضمَّنها النظام المحاسبي المالي والتي استمدَّها من المعيار المحاسبي الدولي رقم 19.

وعليه جاءت الدراسة للإجابة على السؤال الموالي: فيما تتمثل مزايا المستخدمين وفق كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 والنظام المحاسبي المالي؟

تهدف هذه الدراسة الى توضيح مدى تقارب النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بتصنيف المزايا الممنوحة للمستخدمين وعرض المعلومة المالية المتعلقة بها للأطراف المعنية. من خلال الوقوف على أصناف مزايا المستخدمين وفق منظور المعايير المحاسبية الدولية (IAS 19) والنظام المحاسبي المالي وما يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية للمؤسسة.

وتم تقسيم الدراسة الى محوين:

المحور الأول: مزايا المستخدمين وفق المعيار المحاسبي الدولي 19 (IAS 19)

المحور الثاني: مزايا المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

المحور الأول

مزايا المستخدمين وفق المعيار المحاسبي الدولي 19 (IAS 19)

يهدف المعيار المحاسبي الدولي 19 إلى توضيح طريقة المعالجة المحاسبية المتعلقة بالمزايا التي تمنحها المؤسسة لمستخدميها والإفصاح عن المعلومة المالية المرتبطة بها. ويُطَبق هذا المعيار على كل أنواع المزايا الممنوحة للمستخدمين، والتي يُقصَد بها كافة أشكال المزايا التي تُقدّمها المؤسسة لمستخدميها كمقابل لهم عن خدماتهم التي أدَّوهَا لصالحها. (sougne, 2009, P: 04).

ومحاسبة مزايا المستخدمين في إطار المعيار المحاسبي 19 تُبنى على فَرضِ أساسه أن التكاليف المتَولدة عن مزايا المستخدمين يجب أن يُعترف بها وتُسجل محاسبيا خلال الدورة التي يستفيدُ فيها المستخدمون من هذه الحقوق (المزايا) بغض النظر عن الدورة التي تُدفع لهم فيها هذه الأخيرة (الحقوق) (Bertin et autres, 2013, P: 252) **ويُصنّف المعيار المحاسبي الدولي 19 مزايا المستخدمين إلى أربعة (04) أصناف، ولكل صنف محاسبته الخاصة به. ونميز ما يلي:**

- **المزايا قصيرة الأجل**

أصبحت المزايا قصيرة الأجل تُعرف حسب التعديلات الأخيرة للمعيار المحاسبي الدولي 19 (نسخة 2013) على أنّها كل المزايا التي يُنتظرُ من المؤسسة تسويتها كاملة خلال الاثني عشر (12) شهراً التي تلي نهاية الدورة التي قَدّمَ خلالها مستخدمو المؤسسة خدماتهم الموافقة. (IAS19, 2013, consultéwww.focusifrs.com , 05 le-05-2019)، **وعلى أساس هذا التعريف فان تصنيف المزايا قصيرة الأجل أصبح مقرونا بقدرة المؤسسة على تسويتها، فما كان ممكنا على المؤسسة تسويته خلال 12 شهرا تجاه مستخدميها صُنِف ضمن المزايا قصيرة الأجل، وما تأجل عليها تسويته خلال نفس الفترة**

صُنِف ضمن المزايا طويلة الأجل ويجب على المؤسسة تحيين قيمته. أي أن تقدير تاريخ دفع هذه المزايا أصبح مهما بالنسبة للمؤسسة.

فهذا التعريف مبني على خلفية مالية مفادها أن عدم دفع حقوق المستخدمين في آجالها المحددة يُعتبر بمثابة تفويت فرصة استثمارية عليهم أو أن المؤسسة وَظَّفت هذه الأموال التي هي حق للمستخدمين لفترة أو فترات أخرى إضافية، وبالتالي يجب عليها أن تُحيّن التزاماتها تجاههم.

وتشتمل المزايا قصيرة الأجل على الأجور، العطل مدفوعة الأجر، العطل المرضية مدفوعة الأجر، الانتفاع قصير الأجل، المزايا حسب طبيعتها كالسكن والسيارة والنقل، التعويضات المرتبطة باشتراكات الضمان الاجتماعي والخدمات الأخرى المجانية التي يستفيد منها مستخدمو المؤسسة أثناء نشاطهم وتعويضات الحوافز المدفوعة خلال الاثني عشر شهرا الموالية لإقفال السنة المالية.

- **مزايا نهاية العقد**

هي المزايا التي تُمنح للمستخدم كمقابل للتوقف عن العمل (فسخ عقد العمل) بقرار من أحد الطرفين المؤسسة أو المستخدم، (IAS19, 2013, www.focusifrs.com , consulté le 05-05-2019)، والتي يُشترط فيها حَدًا أَدنى من الأقدمية، فقد يحدث أن تلجأ مؤسسة ما إلى مخطط إعادة هيكلة (plan de restructuration) وتُعرض على مستخدميها إما التسريح أو الذهاب الطوعي مثلاً، فيترتب عن المخطط مزايا للمستخدمين، أي أن حَدث التسريح أو الذهاب الطوعي هو المولّد للمزايا وليست الخدمة المؤداة من طرف المستخدمين، وحسب التعديلات الجديدة على المعيار المحاسبي الدولي19 فهذه المزايا هي التي يُعترف بها للمستخدمين عندما تكون المؤسسة غير قادرة عن التراجع على عَرْضها وذلك :

- إمَّا لأن المستخدِم (الأجير) وافق على شروط المخطط.
- وإمَّا لأن المؤسسة كانت أَبلَغت شروط المخطط إلى المستخدمين.

ويجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار آثار المخطط في نفس تاريخ الاعتراف بالمزايا.

ومن الأمثلة على هذه المزايا نجد تعويض التسريح عن العمل (indemnités de licenciement) والتعويض عن العطل المدفوعة (indemnité compensatrice de

congés payés). **فهذه المزايا تُستَحَقُ الدفع للمُستخدم نتيجة لإلغاء المؤسسة لعَقْد العمل معه قبل وصوله للسن القانونية للخروج للتقاعد، أو نتيجة لقرار إرادي إتّخذَه المستخدم لفسخ عقد عمله مع مؤسسته مقابل حصوله على هذه المنحة.** (Bertin et autres, 2013, P: 252).

- **المزايا الأخرى طويلة الأجل**

هي كل مزايا المستخدمين بخلاف المزايا قصيرة الأجل ومزايا ما بعد نهاية الخدمة ومزايا نهاية العقد التي تكون تسويتها منتظرة بعد إثني عشر شهرًا (12 **شهرا**) **التي تلي نهاية الدورة والتي قَدَّمَ خلالها المستخدمون خدمات موافقة.**

وتكون خلال الحياة العملية، ومن أمثلة ذلك نجد الغيابات الطويلة المأجورة، كمنحة العجز طويلة الأجل، المنح والأجور المؤجلة التي تكون تسويتها بشكل كامل منتظرة لأكثر من 12 **شهرا التي تلي نهاية الدورة.**

- **مزايا ما بعد نهاية الخدمة**

تُسمى كذلك مزايا ما بعد التشغيل أو مزايا ما بعد نهاية العمل (avantages posterieurs à l'emploi ou de fin de carrière)، **وهي المزايا التي تُمنح للمستخدمين بعد مغادرتهم المؤسسة مثل منحة الذهاب للتقاعد والتأمين الطبي والتأمين على الحياة ما بعد التشغيل. (محمد بوتين، 2010، ص: 193) وتُعبّر مزايا ما بعد نهاية الخدمة عن المزايا (غير مزايا نهاية العقد) الوظيفية وخروجه في السن القانونية للتقاعد.**

ونجد من أمثلة هذه المزايا منحة الذهاب للتقاعد، التأمين على الحياة بعد الخروج للتقاعد وتغطية مصاريف الرعاية الصحية بعد التقاعد...الخ. ونذكر بأن أكبر التعديلات التي حدثت على معيار مزايا المستخدمين كانت تتعلق بهذا الصنف من المزايا.

ونُميّز في مزايا ما بعد نهاية الخدمة نوعين من الأنظمة هما نظام المساهمات المحددة ونظام المنافع المحددة.

وفيما يلي تلخيص لأصناف مزايا المستخدمين وفق المعيار المحاسبي الدولي 19 **وأنظمة مزايا ما بعد نهاية الخدمة في الجدولين الآتيين:**

الجدول 01: أصناف مزايا المستخدمين الأربعة (04) وفق المعيار المحاسبي الدولي 19

	صنف المزايا	ملاحظات
مزايا قصيرة الأجل	•ينتظر تسويتها بشكل نهائي خلال 12 شهرا التي تلي نهاية الدورة. •مثل: الأجور، العطل مدفوعة الأجر، العطل المرضية مدفوعة الأجر، السكن، السيارة، النقل، السلع والخدمات التي يستفيد منها مستخدمو المؤسسة.	•يتطلب التعريف الجديد للمزايا قصيرة الأجل تحيين مبلغ المزايا إن لم تسوى خلال 12 شهرًا. •لا يتطلب تقييمها فرضيات إكتوارية.
مزايا(منحة) نهاية العقد	•مزايا تمنح للمستخدمين لأن المؤسسة لم تَعُد قادرة عن التراجع على تقديم المنافع، وذلك إما: •لأن المؤسسة كانت أبلغت شروط المخطط للمستخدمين المعنيين. •أو لأن المستخدم المعني وافق على المخطط. حدث التسريح هو الذي أفرز المزايا وليس الخدمات المؤداة من قبل المستخدمين.	•تُحيَّن المبالغ إن لم تُسوى خلال 12 شهرًا.
مزايا أخرى طويلة الأجل	•ينتظر تسويتها بعد 12 شهرا من نهاية الدورة، تكون أثناء الحياة العملية للمستخدم. •مثل: غيابات طويلة الأجل المأجورة، العطل المرتبطة بالأقدمية، منحة العجز طويلة الأجل، الانتفاع والمنح والأجور المؤجلة التي ينتظر تسويتها بعد أكثر من 12 شهرا من نهاية الدورة.	•تتطلب فرضيات إكتوارية لتقييمها. - تسجل الفروق الإكتوارية ضمن النتيجة مباشرة.
مزايا ما بعد نهاية الخدمة	•كل مزايا المستخدمين الأخرى بخلاف تلك التي تنتمي إلى الأصناف السابقة. •مثل: منحة الذهاب للتقاعد (منحة نهاية الخدمة)، تأمين الحياة بعد نهاية الخدمة، تأمين الرعاية الطبية بعد نهاية الخدمة.	•تختلف محاسبتها بحسب نظام التقاعد الذي يُغطيها (اشتراكات محددة أو منافع محددة) •تتطلب تقييما إكتواريا في ظل نظام المنافع المحددة. •لا يتطلب نظام المساهمات المحددة تقييما إكتواريا. •تسجل الفروق الإكتوارية في عناصر أخرى للنتيجة الإجمالية (AERG)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على ما سبق.

أمَّا الاختلافات الموجودة بين أنظمة مزايا ما بعد نهاية الخدمة المتمثلة في كل من نظام الاشتراكات المحددة ونظام المنافع المحددة فهي ملخصة في الجدول الموالي.

الجدول 02: مقارنة بين أنظمة مزايا ما بعد نهاية الخدمة.

عناصر المقارنة	نظام المساهمات المحددة	نظام المنافع المحددة
طريقة التسيير	تسيير خارجي: مساهمات مدفوعة إلى كيان مستقل الذي يستثمرها.	-تسيير داخلي: تتولى المؤسسة تسيير صندوق خاص بالتقاعد الذي يسمح لها بدفع التزاماتها إلى المستخدمين مستقبلا. -تسيير خارجي: تدفع المؤسسة أموالا إلى طرف ثالث (مثل مؤسسة تامين)، يتحمل دفع التزامات التقاعد للمستخدمين
الإلزام	إلزام قانوني أو ضمني على المؤسسة بدفع مبلغ مالي إلى الكيان المستقل (الصندوق).	إلزام بدفع المنافع المتفق عليها للمستخدمين الحاليين والسابقين.
الجهة المتحملة للمخاطر المالية والمخاطر الإكتوارية	يتحملها المستخدمون -خطر إكتواري: خطر أن تكون المنافع أقل بكثير عمَّا كان منتظرا. -خطر مالي (خطر توظيف): خطر أن تكون الأصول المستثمرة غير كافية لتغطية المزايا المنتظرة.	تتحملها المؤسسة (رب العمل). -خطر إكتواري: خطر أن تكون المنافع أكبر ومُكلِفة كثيرا مقارنة عمَّا كان منتظرا. -خطر مالي (خطر توظيف): خطر أن تكون الأصول المستثمرة غير كافية لدفع المزايا المتفق عليها.
التسجيل المحاسبي	تُسجل الاشتراكات مثل أعباء استغلال. -لا يتم تشكيل مؤونة.	-تشكل مؤونة خاصة بالنظام تظهر في الميزانية. -يسجل عبء خاص بالسنة يتضمن تكلفة خدمات مؤداة وتكلفة مالية.

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على ما سبق.

المحور الثاني

مزايا المستخدمين وفق النظام المحاسبي المالي (SCF)

يستفيد مستخدمو المؤسسات الاقتصادية في حياتهم المهنية أو بعد إحالتهم على التقاعد من مجموعة من المزايا والتي تكون مختلفة كذلك في طبيعتها مالية ومادية.

وحسب المجلس الوطني للمحاسبة (CNC)، فإن المزايا الممنوحة للمستخدمين هي كل ما تمنحه المؤسسة لمستخدميها كمقابل لهم مهما كانت طبيعته، عن الخدمات التي أدَوها لصالحها، فهي حصيلة التزام قصير أو طويل الأجل، تشريعي (قانون، اتفاقية جماعية، عقد عمل...) أو ضمني (ممارسة) التي تُجبر المؤسسة على دفع التزاماتها.(Conseil national de comptabilité, 2009, P: 03, www.cnc.dz, consulté le 17-05-2019)، **فمثلا يُحدد قانون العمل 11-90 عدد ساعات العمل القانونية ب40 ساعة في الأسبوع، وبالتالي تكون كل ساعة إضافية يستغرقها المستخدم في تقديم عمل أو خدمة لمصلحة المؤسسة يستحق عليها تعويض، كما أن كثيرا من المزايا الأخرى يتم إقرارها في إطار ما يُعرف بالاتفاقيات الجماعية. والتي يعتبرها البعض أن لها فائدة مهمة في عملية التدقيق المحاسبي.**

وعلى عكس تصنيف المعيار المحاسبي الدولي 19 لمزايا المستخدمين، فإن النظام المحاسبي المالي يُمّيز ثلاثة أنواع من المزايا الممنوحة للمستخدمين، وهي مزايا حاضرة قصيرة الأجل ومزايا طويلة الأجل ومزايا نهاية (فسخ) العقد. (Conseil national de comptabilité, 2009, P: 02, www.cnc.dz, consulté le 03-05-2019)، **واستمد النظام المحاسبي المالي من المعايير المحاسبية الدولية طرقا جديدة لتقييم بعض الخصوم لم تَكُن مُطبَّقة من قبل، ففيما يتعلق بالمزايا الممنوحة للمستخدمين فإن المجلس الوطني للمحاسبة تناول تصنيف هذه المزايا وطُرق تقييمها ومعالجتها المحاسبية. وما يلُاحظ على موضوع مزايا المستخدمين، أن دراسته في إطار النظام المحاسبي المالي تتميز بنوع من الاستقرار على عكس المعيار المحاسبي الدولي 19 الذي عُدِّل في عِدَّة مرات.كما أن توجُه المعيار المحاسبي الدولي 19 لدمج صنفي المزايا ما بعد نهاية الخدمة والمزايا الأخرى طويلة الأجل مع بعضهما البعض في صنف واحد يجعل المرجعين المحاسبيين يتقاربان مع بعضهما البعض.**

●مزايا المستخدمين قصيرة الأجل

تمثل المزايا قصيرة الأجل كل التزامات المؤسسة تجاه مستخدميها الواجبة الدفع خلال السنة وتلك المستحقة في الاثني عشر شهرًا الموالية لغلق الدورة التي تم خلالها تقديم الخدمة من قِبلِ المستخدمين.

ويندرج تحت تصنيف المزايا قصيرة الأجل ما يلي: (Conseil national de comptabilité, 2009, P 04، consulté le 03-05-2019www.cnc.dz ,)

- **أجور مستخدمي المؤسسة وما يَلحقُ بها من أعباء اجتماعية بما فيها تلك الموجهة للمدراء أو المسيرين والمستغل الفردي كمقابل عن العمل المؤدى.**
- **المزايا ذات الطابع المادي مثل السكن والسيارة والخدمات أو المنتجات المجانية أو المدعومة التي يستفيد منها الأفراد المستخدمين النشطين منهم والمتقاعدين.**
- **الاشتراكات في الضمان الاجتماعي المرتبطة بتلك الأجور.**
- **الأعباء الاجتماعية الإجبارية والاختيارية للمستغل الفردي في حالة المؤسسات الفردية.**
- **العطل المدفوعة الأجر وما يتصل بها من أعباء اجتماعية.**
- **منحة الانتفاع (intéressement'prime d) وغيرها الواجبة الدفع خلال اثني عشر شهرًا الموالية لغلق الدورة المالية.**

فالمزايا قصيرة الأجل التي تمنحها المؤسسة لمستخدميها خلال دورة معينة تتنوع ما بين المزايا النقدية والمزايا غير النقدية، ففي النوع الأول نجد مثلاً الأجور والعطل مدفوعة الأجر وحصة الانتفاع من الأرباح قصيرة الأجل، أما في النوع الثاني فنجد مثلا السكن والسيارة والتأمين الصحي والمنتجات والخدمات المدعومة من طرف المؤسسة أو المقدمة مجانا للمستخدمين.

●مزايا نهاية العقد

هي إحدى أصناف مزايا المستخدمين في النظام المحاسبي المالي، التي تَحصل نتيجة لإقبال أحد طرفي عقد العمل على إلغاءه، وكما هو عليه الحال في المعيار المحاسبي الدولي 19، فإن هذه المزايا تتعلق خصوصا بتعويض التسريح عن العمل وفي التعويض عن العطل السنوية التي لم يستفيد منها المستخدم المعني بالتسريح، وقد أقرت هذه المزايا في إطار قانون العمل 11-90، ويتم التعويض على هذه المزايا حسب الاتفاقيات الجماعية، ومحددة بستة (06)

أشهر على أكثر تقدير. ويبين الجدول الموالي الحد الأدنى من الأقدمية المطلوبة للحصول على تعويض نهاية العقد وعدد أشهر التعويض الموافقة.

الجدول 03: يبين تعويض التسريح من العمل حسب الأقدمية

الفترة الأدنى	الجزائر(عدد الأيام)
أكبر أو تساوي 9 اشهر	00
أكبر أو تساوي 01 سنة	00
أكبر أو تساوي سنتين (02)	30 يوم
أكبر أو تساوي 04 سنوات	60 يوم
أكبر أو تساوي 05 سنوات	75 يوم
أكبر أو تساوي 10 سنوات	150 يوم
أكبر أو تساوي 20 سنة	300 يوم

المصدر: بالاعتماد على المكتب الدولي للعمل، متاح بالموقع: www.ilo.rg.

ويلاحظ من الجدول أنّه لا يحق لمستخدم مسرح من مؤسسة اقتصادية الحصول على تعويض عن التسريح من العمل إذا لم تتجاوز أقدميته سنتين (02)، وهي فترة طويلة نوعا ما مقارنة مع الفترة المطلوبة للتعويض في فرنسا والسعودية مثلا.

ويتم دفع التعويض عن التسريح للمستخدم المعني به في الشهر الذي يتم فيه تسريحه فعلا، ويتخذ أجره الأخير كأجر مرجعي لحساب قيمة تعويضه.

- **مزايا المستخدمين طويلة الأجل**

يجمع المجلس الوطني للمحاسبة في صنف واحد بين مزايا المستخدمين طويلة الأجل ومزايا ما بعد نهاية الخدمة، ويُعرِّفُها على أنها استحقاقات واجبة الدفع لهم من طرف مؤسستهم في فترة تتجاوز اثني عشر (12) شهرًا من تاريخ نهاية السنة التي أدَّوا فيها الخدمات، وتتطلب هذه الدفوعات تحيينها عند تاريخ تسويتها.

وتتمثل هذه المزايا في كل ما يمكن للمستخدمين الاستفادة منه سواءا بموجب قانون أو اتفاقية جماعية أو عقد مؤسس أو ممارسة (التزام ضمني)، وهي تشكل التزام اجتماعي لصالحهم يتم تسويته في المستقبل. وتتضمن هذه المزايا على: (Conseil national de comptabilité, 2009, P: 05, www.cnc.dz, consulté le 03-05-2019)

- منحة الذهاب للتقاعد.
- المزايا الأخرى طويلة الاجل.

خلاصة

يتقارب النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي 19 فيما يتعلق بموضوع مزايا المستخدمين في بعض النقاط ويختلف معه في أخرى، فهو يتقارب معه في تصنيف المزايا بعدما تَمَّ إضافة مزايا نهاية (فسخ) العقد في النظام المحاسبي والمالي وتوجُّه المعيار المحاسبي الدولي 19 إلى دمج صنفي المزايا الأخرى طويلة الأجل ومزايا ما بعد نهاية الخدمة في صنف واحد، وتطبيق النظام المحاسبي لأسلوب التقييم الإكتواري لمزايا ما بعد نهاية الخدمة لقياس مؤونة منحة التقاعد من خلال تبنيه لطريقة الوحدة الائتمانية المتوقعة (PUC)، ويتفقان في طريقة تسجيل تكلفة التقاعد من خلال تجزئتها إلى تكلفة خدمة وتكلفة مالية. غير أن الاختلاف لا يزال قائم في طريقة معالجة الفروق الإكتوارية، فالنظام المحاسبي المالي يُطبق طريقة كوريدور والمعيار المحاسبي الدولي 19 تخلى عنها نهائيا منذ بداية 2013 وصارت وِفقَه تُسجَّل الفوارق الإكتوارية كاملة ومباشرة في العناصر الأخرى للنتيجة الإجمالية.و مع تَعدُد طُرق المعالجة للفوارق الإكتوارية في النظام المحاسبي المالي تزداد صعوبة مقارنة القوائم المالية للمؤسسات الناشطة في الجزائر والتي لها علاقات شراكة مع مؤسسات أجنبية أخرى، وهو ما سيكون له أثر على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة من طرف مختلف المتعاملين معها، أما في المعيار المحاسبي الدولي ونتيجة لفرض طريقة واحدة لمعالجة مزايا المستخدمين ما بعد نهاية الخدمة فإن المقارنة تكون سهلة وسريعة وحتى القرارات التي يتم اتخاذها تكون ملائمة .

وفي الاخير نوصي بضرورة توسع المؤسسات الاقتصادية في عرض المعلومات المتعلقة بمزايا المستخدمين خاصة تلك المتعلقة بمزايا ما بعد نهاية الخدمة، وعرض حساسية قيمة الالتزام للتغير في قيم الفرضيات المالية أو الديموغرافية المعتمدة مع الحرص على الاستناد الى الفرضيات الداخلية الخاصة بالمؤسسة أو قطاع نشاطها عِوَضاً عن تلك المستمدة من خارج المؤسسة أو من خارج قطاعها حتى تكون عملية التقدير أقرب إلى الواقع.

قائمة المصادر والمراجع

- **محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر،** 2010.
- Danielle sougne ,**l'évaluation actuarielle des engagements de pension selon l'ias19** ,the certified accountant,2nd quarter,2009.
- Elisabeth Bertin et autres, **manuel de comptabilité et audit conforme au SCF**, édition Berti,alger, 2013.
- **IAS 19avantages du personnel** (version2013), disponible sur le site: www.focusifrs.com, consulté le 05-05-2019.
- Conseil national de comptabilité, **note méthodologique de première application du système comptable financier: les avantages au personnel**, 2009, disponible sur le site: www.cnc.dz, consulté le 17-05-2019.
- **Commission de normalisation des pratiques comptables et de diligences professionnelles**, avis sur les avantages au personnel, CNC, disponible sur le site: www.cnc.dz, consultéle 03-05-2019.

التعليم الإلكتروني ودوره في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم

E-learning and its role in increasing the efficiency and effectiveness of education

د. لطفي زعباط

جامعة الجوف-المملكة العربية السعودية

جامعة الجزائر 3. الجزائر

د. نعيمة سعداوي

جامعة الجوف-المملكة العربية السعودية

جامعة التكوين المتواصل -الجزائر

ملخص:

لقد أدى التطور السريع في مجال "الإنترنت" إلى تطوير العملية التعليمية باستخدام أساليب حديثة كان نتاجها ما يصطلح عليه بالتعليم الإلكتروني، ونظراً لجاذبيته الاقتصادية كخيار أساسي للقضاء على كثير من المشاكل التعليمية، تشجعت كثير من الدول ذات الموارد الاقتصادية المحدودة على استخدامه، إذ يعد تلك الوسيلة التي تدعم العملية التعليمية وتحولها من التلقين إلى الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات، باستخدام أحدث الطرق في مجالات التعليم والنشر والترفيه باعتماد الحواسيب ووسائطها التخزينية وشبكاتها .مما زاد في ترسيخ مفهوم التعليم الفردي أو الذاتي؛ حيث يعتمد التعليم الإلكتروني أساسا على الحاسوب والشبكات في نقل المعارف والمهارات.

الكلمات المفتاحية: التعليم، التعليم الإلكتروني، تقنيات المعلومات، المهارات، المنصات التعليمية.

Abstract

The rapid development in the field of "the Internet" has led to the development of the educational process using modern methods, the result of which has been termed e-learning, and due to its economic attractiveness as an essential option to eliminate many educational problems, many countries with limited economic resources are encouraged to use it, as it is considered that The means that supports the educational process and its transformation from indoctrination to creativity, interaction and skill development, using the most recent methods in the fields of education, publishing and entertainment by adopting computers, storage media and networks. This has further cemented the concept of individual or self-education, as e-learning relies mainly on computers and networks for transferring knowledge and skills.

Key words: Education, e-learning, information technology, skills, educational platforms.

مقدمة :

شهد العالم مع نهاية القرن الماضي عدة ابتكارات في مجالات عدة من بينها ثورة معلومات مست جميع المجالات لضرورتها وفوائدها، وأضحى من المستحيل الاستغناء عنها في كل الجوانب وخاصة ما تعلق منها بالنشاط البشري، ويأتي التعليم على رأس هذه الانشطة كغيره من المجالات التي تهدف لمسايرة التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا، من خلال نوع من انواع التعليم يرفع من مستوى الكفاءات ويحسن المخرجات.

ان تبني التعليم الالكتروني يعد ضرورة ملزمة بناء على المستجدات في الأساليب والتقنيات التي تسعى الى استعمال أحدث ما توصلت إليه التقنيات التكنولوجية الحديثة في عالم الاتصالات، والمتمثلة في الأجهزة والبرامج انطلاقا من استخدام وسائل العرض الالكترونية لإلقاء الدرس في الفصول الدراسية أو خارج نطاق الغرف التقليدية.

وتتحدد مشكلة البحث في تساؤل رئيسي هو: هل يمكن الاستفادة من الوسائل والتقنيات الحديثة في عالم الاتصالات في الرفع من كفاءة وفعالية التعليم من خلال التعليم الإلكتروني؟

وعليه فإن أهمية البحث تكمن في توضيح خلفيات التعليم الالكتروني مع عرض بعض التجارب العالمية وتجربة جامعة التكوين المتواصل.

وبذلك يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- **توضيح طبيعة التعليم الإلكتروني والحاجة الملحة له وتحديد أهم مجالات الاستفادة من أساليبه.**
- **تحديد أهم المتطلبات اللازمة لزيادة كفاءة وفاعلية التعليم من خلال الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني من طرف جامعة التكوين المتواصل.**

ولتحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على الفرضيتين الآتيتين:

- **امكانية الاستفادة من تقنيات المعلومات والاتصالات بأنواعها المختلفة وتطبيقها في أساليب التعليم الإلكتروني.**
- **امكانية زيادة كفاءة وفاعلية التعليم من خلال توافر مجموعة من المتطلبات التقنية والمعرفية الضرورية ضمن أساليب التعليم الإلكتروني.**

حدود الدراسة:

يتم التركيز على مفاهيم التعليم الالكتروني ومقارنته بالتعليم التقليدي من خلال ابراز مكوناته، مزاياه ومعوقاته وتقديم بعض التجارب العالمية والتجربة الجزائرية ممثلة في تجربة جامعة التكوين المتواصل الجزائر.

أما منهج البحث فيتم الاعتماد المنهج الوصفي بأسلوبه الاستقصائي التحليلي وذلك من خلال الاستعانة بالأطروحات والرسائل الجامعية والدوريات والكتب التي تتناول موضوع الدراسة وخاصة فيما يتعلق بمجالات: التعليم الإلكتروني، تقنية المعلومات. حيث قمنا بتحليلها ودمج نتائجها بهدف الوصول إلى مقاربة نظرية ذات صبغة اجرائية تمثلت في محاولة تحديد تلك العوامل.

وعليه فإن خطة البحث تتضمن:

أولا: طبيعة ونشأة التعليم الإلكتروني.

ثانيا: مجالات الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني.

ثالثا: المتطلبات اللازمة لزيادة كفاءة وفاعلية أساليب التعليم الإلكتروني.

أولا: طبيعة ونشأة التعليم الإلكتروني

I. ماهية التعليم الإلكتروني:

يعد التعليم بصورة عامة أحد أهم ضروريات الحياة في المجتمعات الحديثة فبواسطته يمكن الحصول على الكفاءات والمهارات اللازمة بمختلف مجالات الحياة، حيث أصبح العالم برمته بمثابة قرية صغيرة من خلال الاستفادة من الوسائل الإلكترونية، بمختلف أنواعها ومن هنا فإن أي استخدام للوسائل التقنية الحديثة لابد أن يصاحبه قدرة وكفاءة على استخدامها والاستفادة منها. وخاصة في مجال التعليم بصورة أساسية.

التعليم الإلكتروني هو عبارة عن تقديم المادة المتعلمة عبر جميع الوسائل الالكترونية المعينة في عملية التعليم والتعلم سواء كان ذلك عبر الشبكة الالكترونية، أم وسيلة إلكترونية كالحساب الآلي وشبكاته، أم الهاتف الجوال (عبد اللطيف، 2011، 03).أي استخدام الوسائل الإلكترونية في التعليم أيا كان مجاله. إذ يعد الاتفاق على تعريف موحد أمرا بالغ الصعوبة حيث يشار إلى أن التعلم الإلكتروني يشمل تطبيقات عديدة وواسعة مثل: التعلم القائم على الإنترنت، التعلم الحاسوبي، البث عبر الأقمار الاصطناعية، التعلم عن بعد، التعلم الافتراضي، التلفاز التفاعلي، والأقراص المدمجة

وغيرها (Tan , Hung ,2002) . ورغم هذا التنوع هناك ارتباط لهذا المفهوم بالإنترنت وتطبيقاتها، وعرف العويد(العويد،الحامد،1424) التعليم الإلكتروني بأنه "التعليم الذي يستهدف إيجاد بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات المعتمدة على تقنيات الحاسب الآلي والإنترنت وتمكن الطالبة المتدربة من الوصول إلى مصادر التعلم في أي وقت ومن أي مكان".

ويعرف "بأنه تقديم المحتوى التعليمي مع ما يتضمنه من شروحات وتمارين وتفاعل ومتابعة بصورة جزئية أو شاملة في الفصل أو عن بعد بواسطة برامج متقدمة مخزنة في الحاسب أو عبر شبكة الإنترنت"(العريفي،2003) .ويعرف بأنه "طريقة للتعلم باستخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وآليات بحث، ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواءً كان عن بعد أو في الفصل الدراسي؛ فالمقصود هو استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة"(الموسى،المبارك،2005،120).

فهو يقدم الكترونيا من خلال الإنترنت أو الشبكة الداخلية (الانترانيت) أو عن طريق الوسائط المتعددة مثل الأقراص المدمجة أو أقراص الفيديو الرقمية (الشتاق، بني دومي، 2009، 57). وبأنه "توسيع مفهوم عملية التعليم والتعلم لتتجاوز حدود جدران الفصول التقليدية والانطلاق لبيئة غنية متعددة المصادر يكون لتقنيات التعليم التفاعلي عن بعد دوراً أساسياً فيها بحيث تعاد صياغة دور كل من المعلم والمتعلم"(الراشد،2003). وبأنه "نظام تعليمي يستخدم تقنيات المعلومات وشبكات الحاسوب في تدعيم وتوسيع نطاق العملية التعليمية من خلال مجموعة من الوسائل منها: أجهزة الحاسوب والإنترنت والبرامج الإلكترونية المعدة لذلك من قبل المختصين في الوزارة أو الشركات"(غلوم،2003). كذلك عرف للتعليم الإلكتروني بـ" تقديم محتوى تعليمي (إلكتروني) عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه وقدراته (الزيتون، 2005، 24)

أما سالم فقد عرفه بأنه " منظومة تعليمية لتقديم البرامج التعليمية أو التدريبية للمتعلمين أو المتدربين في أي وقت وفي أي مكان باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات

التفاعلية مثل (الإنترنت، القنوات المحلية، البريد الإلكتروني، الأقراص المغنطة، أجهزة الحاسوب .. الخ) لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر بطريقة متزامنة في الفصل الدراسي أو غير متزامنة عن بعد دون الالتزام بمكان محدد اعتماداً على التعلم الذاتي والتفاعل بين المتعلم والمعلم "(سالم،289،2004).وعرف بأنه "ذلك النوع من التعليم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في تحقيق الأهداف التعليمية وتوصيل المحتوى التعليمي إلى المتعلمين دون اعتبار للحواجز الزمنية "(الحلفاوي،59،2006).

يرى الموسى "أن مفهوم التعليم الإلكتروني يشمل أيضا استخدام التقنية داخل قاعة الدراسة"(الموسى،84،2009)، وذكر سالم أن التعليم الإلكتروني ليس هو التعليم عن بعد فليس كل تعليم إلكتروني لابد وأن يتم عن بعد، فقد يكون كذلك ويمكن أن يتم داخل الفصل الدراسي وبوجود المعلم (سالم ،290،2004)، كما يجب التفريق بين التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد، إذ إن الأخير لا يوجب استخدام تقنيات الاتصالات الحديثة حيث يمكن للطالب أو المتدرب الحصول على المادة العلمية أو التدريبية بشكل كتب أو مواد مطبوعة دون اللجوء إلى أجهزة الحاسوب أو الوسائط المتعددة، وإن كان بعيدا عن الفصول الدراسية أو قاعات المحاضرات (علي،حسون،4،2009). فالتعليم يتم في كل وقت، ويمكن تخزينه للرجوع إليه في أي وقت (استيتية،سرحان،280،2007).

ويعد التعلم المدمج مكملا لأساليب التعليم التربوية العادية. ويعتبر هذا التعليم رافد كبيرا للتعليم العام والتعليم الجامعي التقليدي الذي يعتمد على المحاضرة والإلقاء، إذ أن تقنية المعلومات ليست هدفا أو غاية بحد ذاتها، بل هي وسيلة لتوصيل المعرفة وتحقيق الأغراض المعروفة من التعليم والتربية (شوملي،26،2007). كما يعرف التعلم المدمج أو كما يسمى التعليم الخليط بأنه مزج أو دمج أو خلط التعليم الالكتروني (التعليم على الخط والويب) مع التعليم التقليدي في الفصول الدراسية العادية (وجها لوجه) أو الخلط بين مداخل التدريس التقليدية أي أنشطة التعلم الصفية وجها لوجه وتكنولوجيا التعليم (عبد الملا،108،2014).

وعليه فان التعليم الإلكتروني هو ذلك التعليم الذي يتم عن طريق الاتصال والتواصل بين المعلم والمتعلم وعن طريق التفاعل بين المتعلم ووسائل التعليم الالكترونية الأخرى كالدروس الالكترونية والمكتبة الالكترونية والكتاب الالكتروني وغيرها (المحسين،2003). ووسائطها المتعددة من صوت وصورة، ورسومات، وأليات البحث، ومكتبات

الالكترونية، لإيصال المادة العلمية للمتعلم بأقصر وقت واقل جهد وأكبر فائدة (الموسى،2003). بعرض المادة العلمية على الشاشة بناء على استجابة الطالب أو طلبه، ويمكن أن تكون المادة العلمية نصا أو رسوما او صورا ثابتة أو متحركة أو صوتيات أو مرئيات أو هذه مجتمعة (الجرف،2009).

II. النشأة التاريخية للتعليم الالكتروني

ويذكر أن التعليم الإلكتروني مر تاريخياً بالمراحل التالية (سالم ،2004،291):

1- عصر المدرس والمدارس التقليدية في الفترة قبل عام 1983 حيث كان التعليم تقليديا قبل انتشار أجهزة الحاسبات بالرغم من وجودها لدى البعض، وكان الاتصال بين المدرس والطالب في قاعة الدرس حسب جدول دراسي محدد. بدأت الدعوة الى استحداث وسائل للحصول على المعلومات وتخزينها وربط بعضها ببعض في العالم وفي التعليم الجامعي علي يد الامريكي V. Bush في عام 1945 (علي ،2007،165) .لقد بدأ استخدام التعليم الإلكتروني منذ الستينات حيث بدأت الاستعانة بالحاسب الآلي في العملية التعليمية (يماني،2006،102)، وكان أول استخدام لهذه التقنية في المؤسسات التربوية مقتصرًا على الأمور الإدارية والمالية في الجامعات الأمريكية الكبيرة، ثم استخدم في المشروعات البحثية، ثم استخدم في برمجة المواد التعليمية، وكانت هذه الاستخدامات مقتصرة على الجامعات حتى أوائل السبعينات من القرن العشرين حيث بدأ استخدامه على مستوى المدارس.

2- عصر ظهور الوسائط المتعددة: بين 1984 و1993 حيث تميزت هذه الفترة الزمنية باستخدام الوندوز 1،3 والماكنتوش والأقراص المغنطة كأدوات رئيسية لتطوير التعليم.

3- ظهور الشبكة العنكبوتية للمعلومات(الإنترنت)، الفترة بين 1993 و2000، وظهور البريد الإلكتروني. وبرامج إلكترونية أكثر انسيابية لعرض أفلام الفيديو، ومنها الأفلام التعليمية، مما أضفى تطورا هائلا وواعدا لبيئة الوسائط المتعددة. وفي العام 1997م زاد انتشار استخدام الحاسب في التعليم، وذلك نتيجة لتطور الحواسيب وإدخال التحسينات على خصائص هذه الأجهزة، ورافق ذلك انخفاض مستمر في أسعار تكلفة الحصول على الأجهزة (الشهراني،2004،24).

4- ظهور الجيل الثاني للشبكة العنكبوتية للمعلومات الإنترنت). في الفترة من 2001 وما بعدها. حيث أصبح تصميم المواقع على الشبكة أكثر تقدما، وتبادل المعلومات زادت سرعته بشكل كبير وهذه الطفرة المعلوماتية قد تفتح المجال للتعليم الإلكتروني مستقبلا، وتشجع العديد من أساتذة الجامعات على تصميم كتب إلكترونية لتشمل أفلام ورسومات متحركة قد تساعد الطالب على الفهم الصحيح ومتابعة.

III. معوقات التعليم الإلكتروني :

التعليم الإلكتروني كغيره من طرق التعليم الأخرى معوقات تحد من تنفيذه ونشره على مستوى كبير، ومن هذه العوائق التالي(الموسى ،2007):

1. تطوير المعايير: يواجه التعليم الإلكتروني مصاعب تعيق انتشاره من أهمها قضية المعايير المعتمدة، فبعض المناهج والمقررات التعليمية في الجامعات أو المدارس بحاجة لإجراء تعديلات وتحديثات كثيرة نتيجة للتطورات المختلفة دوريا. فإذا كانت الجامعة قد استثمرت في شراء مواد تعليمية على شكل كتب أو أقراص مدمجة، ستجد أنها عاجزة عن تعديل أي شيء فيها ما لم تكن هذه الكتب والأقراص قابلة لإعادة الكتابة وهو أمر معقد حتى لو كان ممكنا.
2. الأنظمة والحوافز التعويضية: حيث لازال التعليم الإلكتروني يعاني من عدم وضوح في الأنظمة والطرق والأساليب التي يتم فيها التعليم بشكل واضح.
3. التسليم المضمون والفعال للبيئة التعليمية: وتشمل نقص الدعم والتعاون المقدم من أجل التعليم الفعال ونقص المعايير لوضع وتشغيل برنامج فعال ومستقل .
4. علم المنهج: غالباً ما تؤخذ القرارات التقنية من قبل التقنيين أو الفنيين معتمدين في ذلك على استخداماتهم وتجاربهم الشخصية، وغالباً لا يؤخذ بعين الاعتبار مصلحة المستخدم، أما عندما يتعلق الأمر بالتعليم فلا بد لنا من وضع خطة وبرنامج معياري لأن ذلك يؤثر بصورة مباشرة على المعلم وعلى الطالب. وهذا يعني أن معظم القائمين في التعليم الإلكتروني هم من المتخصصين في مجال التقنية أو على الأقل اكثرهم، أما المتخصصين في مجال المناهج والتربية والتعليم فليس لهم رأي في التعليم الإلكتروني.
5. الخصوصية والسرية : إن حدوث هجمات على المواقع الرئيسية في الإنترنت، أثرت على المعلمين والتربويين ووضعت في أذهانهم العديد من الأسئلة حول تأثير ذلك

على التعليم الإلكتروني مستقبلاً ولذا فإن اختراق المحتوى والامتحانات من أهم معوقات التعليم الإلكتروني.

6. التصفية الرقمية: هي مقدرة الأشخاص أو المؤسسات على تحديد محيط الاتصال والزمن بالنسبة للأشخاص وهل هناك حاجة لاستقبال اتصالاتهم، ثم هل هذه الاتصالات مقيدة أما لا، وهل تسبب ضرر وتلف، ويكون ذلك بوضع فلاتر أو مرشحات لمنع الاتصال أو إغلاقه أمام الاتصالات غير المرغوب فيها وكذلك الأمر بالنسبة للدعايات والإعلانات .
7. مراقبة طرق تكامل قاعات الدرس مع التعليم الفوري: والتأكد من أن المناهج الدراسية تسير وفق الخطة المرسومة لها .
8. زيادة التركيز على المعلم وإشعاره بشخصيته وأهميته بالنسبة للمؤسسة التعليمية والتأكد من عدم شعوره بعدم أهميته وأنه أصبح شيئاً تراثياً تقليدياً .
9. توفر مساحة واسعة من الحيز الكهرومغناطيسي وتوسيع المجال للاتصال اللاسلكي.
10. الحاجة المستمرة لتدريب ودعم المتعلمين والإداريين في كافة المستويات حيث أنه يحتاج إلى التدريب المستمر وفقاً للتجدد التقنية ولكيفية التعليم باستخدام الإنترنت.
11. الحاجة إلى نشر محتويات المقررات الدراسية لتكون على مستوى عالٍ من الجودة، لكون أن المنافسة عالمية.

IV. أنواع التعليم الإلكتروني:

يمكن تصنيف التعليم الإلكتروني إلى الأنواع التالية:

1. التعليم الإلكتروني المعتمد على الإنترنت وينقسم إلى نوعين:

أ- التعليم الإلكتروني المتزامن :حيث يقوم جميع الطلاب المسجلين في المقرر وأيضاً أستاذ المقرر بالدخول إلى الموقع المخصص له على الإنترنت في الوقت نفسه (الحلفاوي،2006،66)، فهو يهتم بتبادل الدروس والموضوعات والأبحاث والنقاشات بين المعلم والمتعلمين في الوقت نفسه وبشكل مباشر، وذلك من خلال برامج المحادثة والفصول الافتراضية، ومن إيجابيات هذا النوع من التعليم الإلكتروني حصول المتعلم على تغذية راجعة فورية والتواصل مباشرة مع المعلم لاستيضاح أي معلومة، ومن أهم ما يعيق استخدام هذا النوع حاجته إلى أجهزة

حديثة وشبكة اتصالات جيدة، حيث يعتبر التعليم الإلكتروني المتزامن أكثر أنواع التعليم الإلكتروني تطورا وتعقيدًا (الشهراني،2009،28).

ب- التعليم الإلكتروني غير المتزامن: حيث يدخل الطلاب موقع المقرر في أي وقت حسب حاجته والوقت المناسب له(الحلفاوي،2006،66) وهذا النوع لا يشترط فيه أن يكون التواصل بين المتعلم والمعلم والمنهج في وقت واحد، فيختار الطالب الوقت المناسب لظروفه، ويتم الحصول على المعرفة والتواصل بين الطالب والمعلم من خلال البريد الإلكتروني، والمنتديات، ومواقع الإنترنت، وأشرطة الفيديو، والأقراص المغنطة .كما أنه يحتاج إلى طلاب يتصفون بالدافعية الجيدة للتعلم والالتزام، لان معظم الدراسة في هذا النوع يقوم على التعلم الذاتي(الموسى ،2007).

2- التعليم الإلكتروني غير المعتمد على الإنترنت: الذي يشمل معظم الوسائط المتعددة الإلكترونية المستخدمة في التعليم من برمجيات وقنوات فضائية وكتب إلكترونية ....٠ ويمكن تصنيف التعليم الإلكتروني بحسب استخدامه في قاعة الدراسة يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية:

أ- التعليم الإلكتروني الصفي (المباشر):ويقوم على استخدام تطبيقات التعليم الإلكتروني داخل الصف الدراسي بحيث يكون هناك تفاعل مباشر بين المعلم وطلابه، ويوظفون التقنية في هذا التفاعل لتحقيق أكبر قدر من الناتج التعليمي، ومن التطبيقات المستخدمة في هذا النوع الكتب الإلكترونية، والبرمجيات، والشبكات الداخلية، ويتميز بأنه يجمع بين ميزات التعليم الإلكتروني وما يوفره من جاذبية للطلاب، كما أنه يجمع بين المعلم وطلابه في الموقف التعليمي الأمر الذي له أهمية في بناء شخصيات الطلاب، ومعالجة مشكلاتهم السلوكية، ووجود التغذية الراجعة المباشرة، والتحفيز والتشجيع والتنافس الشريف بين الأقران،، ومن أهم العقبات التي تواجهه حاجته إلى تدريب للمعلمين والطلاب على استخدام التقنية وأنه يحتاج إلى إمكانات مادية مكلفة (الشهراني،2009،30).

ب- التعليم الإلكتروني اللاصفي (غير المباشر): يتم خارج الصف الدراسي والمدرسة التقليدية (عن بعد) ويمكن تقسيمه إلى نوعين بحسب الزمن المحدد للتعلم:

- ✓ التعليم الإلكتروني اللاصفي المتزامن: يتم في زمن محدد يلتقي فيه الطلاب مع معلمهم من خلال تطبيقات التعليم الإلكتروني من (مواقع الإنترنت والمنتديات الخاصة وبرامج

المحادثة والكتب الإلكترونية وبرمجيات..) عن بعد، بحيث يتم تفاعل الطلاب مع بعظهم وتفاعلهم مع المعلم بشكل لحظي، ويتميز هذا النوع بأنه يتم من خلاله التغلب على عوائق المكان التي قد تواجه بعض الطلاب والمعلمين، كما يتيح الفرصة ليتلقى الطلاب توجيهات وإجابات المعلم على أسئلتهم (الحلفاوي،2006،66).

- ✓ التعليم الإلكتروني اللاصفي غير المتزامن: لا يجب أن يلتزم الطلاب والمعلم بزمن محدد، فيدخل الطالب على تطبيقات التعليم الإلكتروني المختلفة ليتعلم ويتلقى رسائل المعلم والزملاء وفقاً للوقت المناسب له، وكذلك يدخل المعلم ليضع المادة العلمية الجديدة أو يجيب على أسئلة الطلاب ويرسل لهم التكليفات في الوقت المناسب له ومن أهم تطبيقات التعليم الإلكتروني المناسبة لهذا النوع (المواقع التعليمية على الإنترنت والكتب الإلكترونية والبريد الإلكتروني والمنتديات الخاصة..)، ويتميز هذا النوع بأنه يتغلب على عوائق المكان والزمان التي قد تواجه بعض الطلاب والمعلمين (الحلفاوي،2006،68).

V. أهمية التعليم الإلكتروني :

يعد التعليم التقليدي تعليم ساكنا غير تفاعلي. وهناك دعائم تمثل أسس التربية الحديثة كما أوردها جاكويس ديلور(الهادي،2005،120) في تقريره عن التعلم الذي أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996 وهي أن يتعلم الفرد:

1- كيف يعرف، أي التعلم للمعرفة.
2- كيف يعمل، أي التعلم للعمل.
3- للعيش مع الآخرين، عن طريق فهم الآخرين وإدراك التفاعل معهم.
4- ليكون، من حيث تتفتح شخصيته وتوسيع قدراته وملكاته الذاتية. لذا تتزايد أهمية استخدام التكنولوجيا والتقنيات في المجال التربوي لعدة أسباب منها (العقاد، 2007،9):

1. انخفاض مستوى التعليم، لعجز الأنظمة التعليمية على مواكبة التطور العالمي.
2. تشتت المناهج الدراسية مع تعدد مصادر المعرفة وسرعة تدفق المعلومات.
3. أهمية التعلم الذاتي وتطوير قدرات الفرد على التفكير والإبداع.

4. ازدياد وعي الفئة العاملة من المجتمع اتجاه تطوير معرفتها وخبراتها ومعرفة الجديد دائما من تغيرات أو مؤتمرات عالمية حول مجال تخصصها، لمواكبة التطور الدائم في عصر السرعة.
5. رغبة الأشخاص الذين فاتتهم فرصة التعليم لظروف معينة لمواصلة التعليم.
6. عدد الطلاب الكبير في الصف الواحد لقلة المدارس، بالإضافة لعدم التوازن في التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية نتيجة التركيز على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، والحاجة لتقليل كلفة التعليم.

لذلك مع تزايد الاهتمام بهذا النوع من التعليم في السنوات الأخيرة، نظمت الجمعية الأمريكية لعمداء القبول والتسجيل أول مؤتمر دولي للتعليم الالكتروني في مدينة دنفر بولاية كولورادو الأمريكية في شهر آب من عام 1997(1997, Dubois , Phillip) وأتبع بقمة للمسئولين عن هذا التعليم، وحضر القمة والمؤتمر مدراء جامعات وعمداء قبول في أهم مؤسسات التعليم الالكترونية في أمريكا ودول أخرى متعددة. وكان من أهم توصيات المؤتمر أن جميع أنواع التعليم الإلكتروني ووسائله ستكون ضرورية وأساسية لإكساب المتعلمين المهارات اللازمة للمستقبل. وانه فتح آفاقًا جديدة للمتعلمين لم تكن متاحة من قبل، وهي حل واعد لحاجات طلبة المستقبل ويجب تطبيق ما تم التوصل إليه لما فيه من منافع للتعليم الإلكتروني دون إغفال الواقع التعليمي المعتاد.

VI. خصائص التعليم الالكتروني:

ساهمت شبكة الانترنت بتطورها المتسارع بالاهتمام بالتعليم الالكتروني وبرامجه، لتوفيرها المعلومات بحجم كبير في بيئة رقمية متاحة للجميع ولقدرتها على تجاوز الحدود السياسية، الجغرافية أوالزمانية، كما تساعد برامج التعليم الإلكتروني على الغاء الحواجز النفسية بين المعلم والمتعلم، وبكلف مادية منخفضة نسبيا وإشباع حاجات وخصائص المتعلم، ورفع العائد من الاستثمار بتقليل تكلفة التعليم وذلك للخصائص العديدة التي ترتبط به والتي يمكن إجمالها في الاتي (الزهري،2009):

1. تتيح برامج التعليم الإلكتروني إمكانية الوصول إليها والإفادة منها بغض النظر عن الزمان والمكان أو أي حواجز أخرى قد تعيق المتعلم من التواصل والاندماج بالعملية التعليمية.

2. تتيح برامج التعليم الإلكتروني إمكانية استباق المقررات الدراسية بالاطلاع على مقررات المراحل اللاحقة، أو مراجعة مقررات المراحل السابقة لتحقيق المزيد من المعرفة.
3. سهولة إتاحة المحتوى التعليمي الرقمي للمتعلم من خلال الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته. والتي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق أهداف تعليمية محددة.
4. يحقق مستوى أعلى من التفاعل بين المتعلم من جهة، والمعلم والمحتوى، والزملاء، والمؤسسة التعليمية، والبرامج والتطبيقات من جهة ثانية.
5. سهولة ومرونة التحديث المستمر للمقررات الدراسية مع إمكانية مواكبة التطورات العلمية دون كلف إضافية، فضلا عن أن المقرر الدراسي في هيئته الرقمية غير قابل للتلف والاستهلاك بسبب الاستخدام كما هو الحال مع المقررات الورقية.
6. تقديم المحتوى الرقمي للمقررات الدراسية في بيئة متعدد الوسائط كنصوص مكتوبة، منطوقة، مؤثرات صوتية، رسومات خطية بأنماطها، صور متحركة وثابتة، لقطات فيديو...الخ.
7. تمكن برامج التعليم الإلكتروني المتعلم من تقييم نفسه بشكل مستمر من خلال تنفيذ الاختبارات المباشرة وبصورة اختيارية لقياس مستوى التعلم.

VII. أهداف التعليم الإلكتروني:

يتمثل التعلم الإلكتروني هو تقديم المحتوى التعليمي في مختلف المجالات للمتعلم بشكل إلكتروني عن طريق الكمبيوتر أو الإنترنت، بحيث يمكنه التفاعل مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه بشكل متزامن أو غير متزامن، وكذلك التعلم في الوقت والمكان والسرعة التي تناسب ظروفه وقدراته، مع إمكانية إدارة هذا التعلم بنفس الطرق الإلكترونية التي تم تقديمه بها.وتتشابه برامج التعليم الإلكتروني مع الأساليب التقليدية في التعليم بالأهداف العامة والتي تركز على اعداد جيل متعلم يمتلك من المهارة والخبرة المعرفية ما يؤهله لمواجهة متطلبات الحياة العملية، وهدفها الاساسي هو أن يتعلم الفرد ليكون، من حيث تتفتح شخصيته على نحو أفضل وتوسيع قدراته وملكاته الذاتية (الهادي،2005،120). وعليه فان أهداف برامج التعليم الإلكتروني أصبحت موجهة الى تحقيق مايلي (الزهري،2009):

1. إعادة هندسة العملية التعليمية بتحديد دور المعلم والمتعلم والمؤسسة التعليمية وتوفير مصادر متعددة ومتباينة للمعلومات تتيح فرص المقارنة والمناقشة والتحليل والتقييم.
2. تبادل الخبرات التربوية من خلال وسائط التعليم الإلكتروني واستخدام وسائط التعليم الإلكتروني في ربط وتفاعل المنظومة التعليمية (المُعلم، المُتعلم، والمؤسسة التعليمية، والبيت، والمجتمع، والبيئة).
3. تنمية مهارات وقدرات الطلاب وبناء شخصياتهم لإعداد جيل قادر على التواصل مع الآخرين وعلى التفاعل مع متغيرات العصر من خلال الوسائل التقنية الحديثة.و نشر الثقافة التقنية بما يساعد في خلق مجتمع إلكتروني قادر على مواكبة مستجدات العصر.

وكما أن للتعليم الإلكتروني أهدافا أخرى منها انه يوفر تعليم مبني على الاحتياجات وتعليم ذاتي ومستمر قادر على المنافسة..يسد النقص في المعلمين المتخصصين والمعامل، تجهيزها وكذا يساعد على التواصل والانفتاح على الآخرين (الكنعان، الكنعان، 2009) ويرى أن الهدف من التعليم الإلكتروني هو السعي لتحقيق أهداف عديدة من أهمها (سالم،2004،293):

1. العمل على خلق بيئة تعليمية تعلمية تفاعلية من خلال تقنيات الكترونية جديدة ودعم عملية التفاعل بين الطلاب والمعلمين والمساعدين من خلال تبادل الخبرات التربوية والآراء والنقاشات الهادفة لتبادل الآراء.
2. يعمل على إكساب المعلمين المهارات التقنية لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة والمهارات اللازمة للطلاب لاستخدام تقنيات الاتصالات والمعلومات.
3. القيام على توفير نمذجة التعليم وتقديمه في صورة معياري من خلال إيجاد شبكات تعليمية لتنظيم وإدارة عمل المؤسسات التعليمية.
4. ضمان تقديم التعليم الذي يناسب فئات عمرية مختلفة مع مراعاة الفروق الفردية وتوفير الحوافز وتشجيع التواصل بين المنظومة التعليمية والبيئة المحيطة كالتواصل بين البيت والمدرسة.
5. السهر غلى تناقل الخبرات التربوية بين المعلمين والمدربين والمشرفين من خلال إيجاد قنوات اتصال ومنتديات لتبادل الخبرات والنقاشات التربوية.

VIII. ميزات التعليم الإلكتروني:

للتعليم الإلكتروني ميزات وفوائد أو مبررات بحيث اشتملت على(المحسين،2002):

1. **التعليم الإلكتروني يجعل المتمدرس يقوم بدور أساسي في هذه العملية وليس ثانوياً.**
2. **ينمي لديه مهارات التعلم الذاتي والتعلم المستمر وكذا البحث عن المعرفة .**
3. **يسهم في توفير جو من الخصوصية يتيح فرصة التعلم وفقا للقدرات دون الخوف من الحرج.ويوفر فرصة التواصل المستمر بين الطلبة والمنهج طوال الوقت.**
4. **يوفر كثير من الوقت في الانتقال من البيت إلى قاعة الدراسة أو بين القاعات .**
5. **وجود إمكانية التواصل بين مختلف الاطراف، ويجعل التعليم أكثر جاذبية وإثارة.**
6. **يتيح إمكانية إيصال المعرفة من خلال وسائط مختلفة مرئية أو مسموعة أو مقروءة.**
7. **يسمح تعليم أعدادًا أكبر من الطلب. والمساهمة في تبادل الخبرات ووجهات النظر المختلفة .**
8. **يشعر بتساوي الفرص في عملية التعلم والمناقشة وإبداء الآراء دون التزام بالحضور الفعلي.**
9. **سهولة وتعدد طرق تقييم تطور تعلم الطالب. ويسهم في تنمية التفكير وإثراء عملية التعلم.**
10. **يعطي الحرية والجراءة للطالب في التعبير عن نفسه.ويعتبر هذا التعليم رافدا كبيرا للتعليم المعتاد، فيمكن أن يدمج هذا الأسلوب، مع التدريس المعتاد فيكون داعما له.**

فلم يعد للتعليم مكان يحده ولا زمان من العمر يقف عنده، بل هو عملية مستمرة مدى الحياة، وكلما تقدمت وسائل الاتصال والتقنيات زاد هذا المعنى وضوحا وزاد هذا المفهوم رسوخا(الروسان،2004)، ومن المعروف أن نجاح الفرد في الحياة العملية مرتبط وبشكل مباشر في الحياة الدراسية(الفاضل،2005،16).

ثانيا: المتطلبات اللازمة لزيادة كفاءة وفاعلية التعليم من خلال أساليب التعليم الإلكتروني:

ينظر إلى التعليم كنظام متكامل يتكون من مجموعة من العناصر المترابطة لتحقيق أهدافه، وهي تشمل كلا من(السقا،2006،4): المدخلات، العمليات التشغيلية، المخرجات، التغذية العكسية (الرقابة).

وعليه يمكن تحديد مجموعة من المتطلبات التي يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية نظام التعليم من خلال الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني كما يلي:

I. المتطلبات التقنية:

وهي تثل الركيزة الأساسية للقيام بعملية التعليم الإلكتروني بصورة عامة، حيث يتطلب تطبيق أساليب التعليم الإلكتروني في مجال التعليم ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات التقنية التي يمكن أن تندرج تحت ثلاث تقنيات رئيسية هي(العقاد،2009): التقنية المعتمدة على الصوت، تقنية المرئيات (الفيديو) ،الوسائط المتعددة. إن المتطلبات التقنية تشمل الآتي(يوسف،حسين،2009):

1. البنية الشبكية والجزاء المادية: تعد شبكات الاتصال البنية التحتية الجوهرية التي يستند عليها التعليم الالكتروني، وتعد الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) العنصر الرئيسي في نظام التعليم الالكتروني، والتي تعمل على تبادل المعلومات بين الطلبة والتدريسيين في مناطق مختلفة. ويمكن عرض عناصر البنية الشبكية ومواصفاتها بما يأتي: الشبكة الداخلية الانترانت ،تقنيات الشبكة العالمية للمعلومات
2. البرمجيات: أن البرمجيات التي تستخدم في التعليم الالكتروني تقسم إلى برمجيات عامة كالبرمجيات المكتبية ولعل من أبرز المثلة عليها البرمجيات المكتبية أما النوع الثاني فيتمثل بالبرمجيات المتخصصة في مجالات التعليم الالكتروني، والتي من أهمها برنامج المقررات الدراسية الذي يمكن التدريسي من وضع مقرره الدراسي على الشبكة العالمية بسهولة .تقديم الأنشطة التالية للطلبة: الأنشطة المرجعية، الأنشطة التطبيقية، التمارين والواجبات، استفتاءات: المشاركة في الآراء، كما يقدم البرنامج للتدريسي تقريرا كاملا عن زيارات الطلبة للموقع والدرجات التي حصلوا عليها والأنشطة التي قاموا بتسليمها.
3. قواعد البيانات: إن طبيعة الاستخدام لقواعد البيانات في هذا النظام تتمثل بخزن الملفات الالكترونية للمحاضرات، والكتب والمراجع الخرى، ليتسنى للطلبة وأعضاء الكادر التدريسي الاطلاع عليها وتحميلها لاحقا على حاسباتهم الشخصية، وعلى الرغم من شيوع التعامل مع الملفات النصية، إلا أن نظم التعليم الالكتروني المعاصرة تسعى لإيجاد قواعد بيانات تعمل على خزن الملفات الصوتية والصورية لتحقيق أعلى

مستوى من فاعلية التعليم الالكتروني. أن التعليم الإلكتروني يحتاج إلى وجود دعم على الشبكة(العلاق،2004) .

4. المتطلبات المعرفية: أن استخدام الوسائل التقنية الحديثة في مجال التعليم المحاسبي الالكتروني يتطلب ضرورة التزود بالمهارات المعرفية اللازمة للتعامل مع هذه التقنيات سواء من قبل التدريسي أو الطالب على حد سواء. ويشير مصطلح المعرفة إلى "الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين" (هلالي،2004)

وكذلك "الفهم والاهتمامات والتطلعات التي يتم امتلاكها من خلال التعليم والخبرة" (Turban, efrain,1996,231) . أن المتطلبات المعرفية تمثل ركنا أساسيا في تحقيق عاملي الكفاءة والفاعلية في نظام التعليم الالكتروني من حيث أنها تمثل أحد الأساليب الداعمة لإمكانية تحقيق أقصى فائدة ممكنة من استخدام الوسائل التقنية الحديثة في مجال التعليم الالكتروني، وهو ما دعى بعض الهيئات العلمية والمهنية إلى التأكيد على ضرورة التزود بالمهارات المعرفية. النظرية والتطبيقية، وذلك من خلال التركيز على مجموعة من المتطلبات العلمية التي يجب الإمام بها والتي يمكن ان تشمل التركيز على الآتي (الامم المتحدة،2003،المادة الرابعة):

أ- التعرف على الأنواع المختلفة لنظم المعلومات ومفهوم تقنية المعلومات، وما هو مجال عمل المتخصصين فيها.

ب- معرفة ما هي نقاط الالتقاء بين عمل المحاسب والمجالات الوظيفية لتقنية المعلومات، وكيف تستطيع تقنيات المعلومات مساعدة المحاسبين في أداء أعمالهم. وفهم كيفية العمل مع نظم المعلومات المتكاملة، وفهم دورهم في عمليات اتخاذ القرارات وتحديد علاقاتهم بالوحدة الاقتصادية وكيفية إجراء الرقابة الداخلية في نظم معالجة البيانات

ت- وصف وتطبيق الأدوات والتقنيات الرئيسية لتحليل النظم وتصميمها وتطويرها والقدرة على تقييم كفاءة اداء نظم المعلومات ووصف نظم الحماية المتعلقة بالمعلومات والتطبيقات وتحديد الكلف الخاصة بها.

ث- وصف التقنيات المتاحة التي تساعد في إدارة الوحدة الاقتصادية بشكل كفوء ومناقشة الإجراءات المتعلقة بصيانة النظم والتي تؤدي إلى أن تكون دقيقة وجاهزة.

ج- فهم أهمية التجارة الالكترونية في بيئة الأعمال الحديثة، وكيفية عملها، وما هي تكاليفها، وأي التغيرات يمكن أن تحثها في الوحدة الاقتصادية.

كما يمكن الاستفادة من أحد المعايير العالمية الشائعة مثل معايير سكورم (النموذج المرجعي) لمكونات المحتوى التشاركية في مختلف الجهات التعليمية والتقنية تكون بمجموعها مرجعا فنيا لصناعة المحتوى الرقمي التعليمي(يوسف،حسين،2009). تعتبر معايير الأكثر شمولا للمواصفات القياسية لبناء وتصميم نظم التعليم الإلكتروني والبرامج التعليمية حيث أنه يسعى إلى تحقيق عدد من الأهداف ومن أهمها ما يلي (Marie ,2010,123) : الوصول ،قابلية التكيف، الإنتاجية، التحمل ،قابلية التشغيل البينية ،قابلية إعادة الاستخدام .

ثالثا: مجالات الاستفادة من أساليب التعليم الالكتروني في التعليم:

إن الوسائل الإلكترونية الحديثة تتعلق بكافة الوسائل التقنية الحديثة والمتطورة التي يمكن استخدامها والاستفادة منها في عملية التعليم، والتي تمثل الحواسيب أحد مرتكزاتها الرئيسة فضلا عن كل الأجهزة والمعدات التي يمكن أن تربط بها والبرمجيات اللازمة لتشغيلها وكذلك كافة وسائل الاتصال التي يمكن استخدامها في هذا المجال مثل الشبكات الحاسوبية المختلفة (الإنترانت والإكسترانت والإنترنت).

I. استخدام الحاسوب في التعليم الالكتروني: يمثل الحاسوب الركيزة الأساسية في وسائل تقنيات التعليم بصورة عامة، ويمكن من خلال استخدامه في مجال التعليم تحقيق مجموعة من الميزات من حيث:

1. تنمية المهارات الذاتية للطلبة في التعامل مع تقنيات المعلومات أثناء الدراسة أولا ومن ثم في مجال مزاولة العمل الوظيفي فيما بعد.
2. التعرف على العديد من ميزات الحواسيب وانتقاء ما يمكن الاستفادة منه في مجال الدراسة ومن ثم تطويره باتجاه إمكانية الاستفادة منه في العمل الوظيفي.

3. تخفيف الجهد المبذول من قبل الأساتذة في تهيئة المحاضرات وعرضها وتغيير بعض محاورها أو تطويرها.
4. الاستفادة من العديد من البرامج التطبيقية وتكييفها في مجال التدريس.
5. تعزيز مجالات التعلم الذاتي والبحث وبما يؤدي إلى تحسين نوعية التعلم والتعليم.

II. تجارب بعض الدول في تطبيق التعليم الالكتروني

1. تجربة الولاية المتحدة الأمريكية: وتعتبر تقنية المعلومات لدى صانعي القرار في الإدارة الأمريكية من أهم ست قضايا في التعليم الأمريكي، وفي عام 1995م أكملت جميع خططها لتطبيقات الحاسب في مجال التعليم. وبدأت الولايات المتحدة في سباق مع الزمن من أجل تطبيق منهجية التعليم عن بعد وتوظيفها في مدارسها، واهتمت بعملية تدريب المعلمين لمساعدة زملائهم ومساعدة الطلاب أيضا، وتوفير البنية التحتية الخاصة بالعملية من أجهزة حاسب آلي وشبكات تربط المدارس مع بعضها إضافة إلى برمجيات تعليمية فعالة كي تصبح جزء من المنهج الدراسي. وأنفقت عليه في الفترة من 1995 إلى 2000 ثمانية بلايين دولار أمريكي، ووفقا لبعض الدراسات والأبحاث المتخصصة ذكر (الموسى، المبارك 2005، 112) أن نسبة 48% من المعاهد والجامعات التقليدية قد طرحت مناهجها بشكل مباشر على الانترنت في عام 1998م، في حين ارتفعت النسبة إلى 70% في عام 2000م، وهذه النسبة في تزايد مستمر حتى يومنا هذا(الحربي،23،2007). ففي الولايات المتحدة الأمريكية الموطن الأول للتعليم الإلكتروني فن 71% من طلاب المراحل المتوسطة والثانوية اعتمدوا في الغالب على الانترنت لإكمال مشاريعهم البحثية وواجباتهم. وأن 98% من المدارس الأمريكية ترتبط بشبكة انترنت (الحربي،23،2007)
2. تجربة اليابان: في عام 1994انطلق التعليم الالكتروني بمشروع شبكة تلفازية تبث المواد الدراسية التعليمية بواسطة أشرطة فيديو للمدارس حسب الطلب، كخطوة أولى للتعليم عن بعد، وفي عام 1995 بدأ مشروع اليابان المعروف باسم "مشروع المائة مدرسة" حيث تم تجهيز المدارس بالإنترنت بغرض تجريب الأنشطة الدراسية والبرمجيات التعليمية وتطويرها من خلال تلك الشبكة، وأعدت لجنة العمل الخاص بالسياسة التربوية في تقريرا لوزارة التربية والتعليم تقترح فيه أن تقوم الوزارة

بتوفير نظام معلومات إقليمي لخدمة التعليم مدى الحياة في كل مقاطعة، وكذلك توفير مركز للبرمجيات التعليمية إضافة إلى إنشاء مركز وطني للمعلومات، ووضعت اللجنة الخطط الخاصة بتدريب المعلمين وأعضاء هيئات التعليم على هذه التقنية، وعملت على دعم البحث والتطوير في مجال البرمجيات التعليمية ودعم البحث العلمي الخاص بتقنيات التعليم الجديدة وكذلك دعم كافة الأنشطة المتعلقة بالتعليم عن بعد، وتعد اليابان الأن من الدول التي تطبق أساليب التعليم الالكتروني الحديث بشكل رسمي في معظم المدارس (العواودة،2012،87).

3. تجربة مصر: عملت وزارة التربية والتعليم المصرية على إدخال التعليم الالكتروني على معظم المدارس الإعدادية في مصر عن طريق إضافة مواقع تعليمية متميزة على شبكة الانترنت من مواد تعليمية منهجية وتقويمية وتدريبية مختلفة ويتعامل معها الطلاب من خلال التعلم الذاتي، كما نذكر دور شبكة الجامعات المصرية التي تقدم خدماتها العلمية والتعليمية للجامعات والمدارس وتسمح بتوزيع عدد من المؤسسات التي تحتوي على الحواسيب المضيفة. وبناء لإحصائيات وزارة التربية والتعليم في عام 2006 فقد تم ربط 27 قاعة تدريبية مدرسية بشبكة الانترنت وقد تم ادخال نظام التعليم الالكتروني في 7700 مدرسة اعدادية وتجهيز كل مدرسة بخمسة أجهزة حاسوب وطابعة كمرحلة أولى (محمد،2006،205).

4. التجربة الجزائرية: اصبح التعليم الالكتروني أحد أولويات الدولة الجزائرية من خلال "إطلاق المشروع الوطني للتعليم الالكتروني بالجامعة ضمن تقرير الأولويات والتخطيط لسنة 2007. الذي تم إعداده في سبتمبر 2006. غير أن غياب التخطيط السليم والجدي وسياسة معلومات موحدة جعلت من الجامعات الجزائرية تتبنى منصات مختلفة، فبالرغم من شراء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمنصة (أ.شارلمان e-charlemagne) غير أن المشروع توقف لضعف البني التحتية والموارد البشرية وحتى التشريعية، حيث أن جامعة قسنطينة وحدها تحوي على عدد كبير من المنصات المجسدة في أرض الواقع تتمثل في منصة (غانيشا GANESHA) و(مودل Moodel). كما تعتمد جامعة سطيف 2 التعليم الالكتروني عبر منصات التعليم الالكتروني (Moodle) التي تعد أرضيات للتكوين عن بعد قائمة على تكنولوجيا الويب، وهي بمثابة الساحات التي يتم بواسطتها عرض الأعمال وجميع ما يختص بالتعليم

الإلكتروني من مقررات ونشاطات، ويتميز التعليم الالكتروني ضمن منصة التعليم موودل بالمرونة أي تكوين المتعلمين بمعزل عن الزمان والمكان، فردنة عملية التعلم ،عقلنة التعلم ،تشجع التعلم النشط ،توفير وسائل مساعدة للمتعلمين المعلمين(تيتيلة، وآخرون ،65،2018).

تعد تجربة المركز الوطني للتعليم عن بعد (CNEPD) أول تجربة في ميدان التعليم الافتراضي تحت إشراف جامعة التكوين المتواصل ومن التجارب الجزائرية في هذا المجال نجد ما يلي:

1. تكوين اختصاصين تربويين وتقنيين في استعمال أرضية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والمديرية السويسرية للتنمية والتعاون من جهة أخرى مكلفان بهذه المهمة.
2. تجهيز الجامعات الجزائرية بالمعدات اللازمة لتطبيق التكوين عن بعد حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتموين هذه العملية والتي خصصت لها ميزانية معتبرة (مليار وثلاث مئة وخمسون مليون دينارا جزائريا).
3. تكوين اختصاصين ومكونين في مجال التعليم عن بعد وكان المشاركون في هذا المشروع هم جامعة التعليم المتواصل الجزائرية ومنظمة اليونسكو.
4. إعداد الدروس في الانترنت باستخدام أرضية التعليم الافتراضي "سربولي" للتعلم عن بعد من اشراف جامعة التكوين المتواصل.
5. مشروع مبادرة من طرف جامعة بجاية تتمثل في فكرة إدخال ممارسات تربوية جديدة أساسها الاستقلال، التعلم الاجتماعي، التناقض المعرفي، التعلم الذاتي وبناء المعرفة إثر نشاطات تربوية.
6. اشراف جامعة التكوين المتواصل منذ2017 على عملية تكوين ماستر أكاديمي فيما بعد التدرج عن بعد بالاعتماد على منصة موودل وباشراك بعض الجامعات منها، جامعة وهران، جامعة الجزائر 3، جامعة البليدة 2، جامعة سطيف وجامعة قسنطينة.
7. تكوين موظفي الوظيف العمومي وخاصة الاسلاك المشتركة في إطار المسار المهني، إما تكوين تحضيري أو قبل الترقية دون التنقل الى الجامعات باستعمال المنصة وبأقل التكاليف ودون تعطيل للعمل.

لبلوغ هدف نشر استخدام التعليم الالكتروني تم تسيطر برنامج عمل منذ منتصف نوفمبر 2006م، يحدد بوضوح مسؤوليات كل الأطراف المعنية: اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي، اللجان الجهوية للتقييم، مديرية التكوين العالي للتدرج، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني، جامعة التكوين المتواصل والقائمين على التجهيزات التقنية.

وهناك حاليا في المؤسسات الجامعية خلايا للتعليم عن بعد تضم خبراء بيداغوجيين، مهندسين وتقنيين استفادوا من تكوين متخصص ومتنوع.

III. الاستنتاجات والتوصيات: وللمساهمة في تحقيق ما تقدم فإن هناك ضرورة للقيام بالآتي (العلاق،2004):

1. تنويع المحتوى من حيث الصور، الأصوات، المؤثرات الأخرى والنص لتعمل معا لبناء الذاكرة في مختلف مناطق المخ وبالتالي ضمان استيعاب وفهم أفضل للمادة.
2. خلق التفاعل الذي يشد الانتباه والاهتمام والرغبة لدى المتعلمين الإلكترونيين وذلك من خلال تقديم المسابقات والمباريات التنافسية والألعاب ومعالجة الأشياء على الشاشة، ومن شأن ذلك المساعدة أيضا في تكريس المعلومة في الذاكرة واسترجاعها بشكل نوعي مبتكر.
3. ضرورة إمداد المتعلمين بملاحظات فورية وبشكل دوري منتظم وذلك من خلال مناهج، مفردات وبرامج إمداد مبتكرة لتصحيح أو تعديل أو تبسيط المادة التي يعتبرها المتعلمون صعبة أو معقدة.
4. التركيز على إحداث وتشجيع التفاعل المثمر ما بين المتعلمين الالكترونيين والمدرسين الالكترونيين من خلال وسائل مبتكرة ومجددة مثل غرف الحوار ومجالس النقاش والمراسلات الفورية والبريد الإلكتروني.

IV. فعالية وكفاءة نظام التعليم الالكتروني

يمكن زيادة كفاءة وفاعلية نظام التعليم في ظل الاستفادة من وسائل وأساليب التعليم الالكتروني من خلال:

1. الاستفادة من امكانية تعزيز عمليتي التعليم والتعلم في ظل كل من بيئة تقنيات المعلومات وبيئة التعليم الالكتروني، التي تساعد في تسهيل عمليات الحصول على المدخلات التي تتعلق بمستلزمات المناهج من مصادرها المختلفة وتحديثها بما يواكب التطورات المستمرة .

2. الاستفادة من تقنيات المعلومات التي تساعد في تسهيل تطبيق العمليات التشغيلية والتي تتعلق بكافة الإصدارات والتعديلات التي تصدرها الهيئات المهنية والأكاديمية المتخصصة.
3. والاستفادة في تسهيل توصيل المادة العلمية من قبل المدرسين إلى الطلبة المتعلمين، من خلال الاستفادة من وسائل الاتصال بمختلف أنواعها.
4. تعزيز التعليم بوسائل تقنيات المعلومات التي يمكن أن تساهم في تسهيل القيام بعمليتي التعليم والتعلم، مع التأكيد على ضرورة التزويد بالمعرفة التقنية لكل من المدرسين والطلبة بكيفية تحديد احتياجاتهم من تلك الوسائل وكيفية تحقيق الاستفادة القصوى منها.
5. يمكن الاستفادة من ميزات الوسائل الإلكترونية الحديثة ضمن أساليب التعليم الالكتروني. اذ لاشك أن تعدد وتنوع الوسائل التقنية الحديثة وتطوراتها السريعة قد ساهم في زيادة الحاجة إلى الاستفادة من مميزات استخدامها في مختلف مجالات الحياة، بل إن عدم الاستفادة منها يمكن أن يكون مؤشرا على حجم الفجوة العلمية التي يكون عليها ذلك المجال الذي لم تستخدم فيه أو أن يكون هناك تأخيرا في ذلك الاستخدام.
6. يحتل التعليم أهمية كبيرة إلى جانب العديد من الاختصاصات الأخرى، وفي سبيل الوفاء باحتياجات المجتمع من المهنيين كان لابد من الاهتمام بعملية التعليم الالكترونية التي يمكن من خلالها تهيئة الكوادر الأكاديمية والمهنية القادرة على سد احتياجات الطلب المتزايد والناشئ عن التطورات العديدة التي تحدث بصورة مستمرة.
7. إن التطور السريع في مجالات تقنية المعلومات واستخداماتها المتعددة في مختلف المجالات يتطلب ضرورة التفكير بكيفية تكييف وسائل وأساليب التعليم الالكتروني بما يمكن أن يتلاءم مع طبيعة التعليم، خاصة بعد ازدياد الحاجة إلى بيئة تقنيات المعلومات.
8. يمكن تحديد مجموعة من المتطلبات التي يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية نظام التعليم من خلال الاستفادة من أساليب التعليم الالكتروني والتي تتعلق بكل من: المتطلبات التقنية والمتطلبات المعرفية.

الخاتمة

التعليم هو عملية القيام بنقل المعلومات عبر المنهج الدراسي أو المعرفي من قبل شخص متمرس إلى شخص أو عدة أشخاص غالبا الطلاب وهم بحاجة إلى تلقي تلك المعلومات، بما يعني أن التعليم الالكتروني يستخدم الوسائل الالكترونية بمختلف أنواعها. فهو نظام تفاعلي للتعليم يقدم للمتعلم باستخدام تكنولوجيات الاتصال والمعلومات من قبل المعلم، في سبيل تحقيق هدف أساسي وهو عملية الحصول على المعلومات سواء بجهد ذاتي أو من خلال استقبالها بالاعتماد على الآخرين، ويعتمد على بيئة إلكترونية رقمية متكاملة تعرض المقررات الدراسية عبر الشبكات الإلكترونية، وتوفر سبل الإرشاد والتوجيه وتنظيم الاختبارات وكذلك إدارة المصادر والعمليات وتقويمها. والتي تمثل الحواسيب أحد مرتكزاتها الرئيسة فضلا عن كل الأجهزة والمعدات التي يمكن أن تربط بها والبرمجيات اللازمة لتشغيلها وكذلك كافة وسائل الاتصال التي يمكن استخدامها في هذا المجال مثل الشبكات الحاسوبية المختلفة من الإنترانت، الاكسترانت والانترنت.

تكمن أهمية التعليم الإلكتروني في حل مشكلة الانفجار المعرفي والإقبال المتزايد على التعليم وتوسيع فرص القبول في التعليم، إضافة إلى التمكن من تدريب وتعليم العاملين دون ترك أعمالهم والمساهمة في كسر الحواجز النفسية بين المعلم والمتعلم وكذلك إشباع حاجات وخصائص المتعلم مع رفع العائد بتقليل تكلفة التعليم.

المراجع

1. استيتية، دلال ملحسن، سرحان، عمر موسى (2007). *تكنولوجيا التعليم الإلكتروني* (ط1). الاردن،عمان: دار وائل للنشر.
2. الأمم المتحدة (2003)، *مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتطوير*، سويسرا جنيف: 29 أيلول. 1 تشرين الأول، المادة الرابعة من جدول الأعمال المؤقت.
3. تيتيلة،سارة، واخرون (2018). *تصميم أساليب تقويم التعليم الالكتروني بالجامعة الجزائرية: واقع التطبيق ومميزات الاستخدام – منصة التعليم الالكتروني موودل بجامعة سطيف نموذجا*، الجزائر، الاغواط: مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد 7، عدد 28 جانفي.
4. الجرف، ريما سعد (2009). *متطلبات تفعيل مقررات مودل الإلكترونية بمراحل التعليم العام*. المملكة العربية السعودية، الرياض: وقائع ملتقى التعليم الالكتروني وزارة التربية والتعليم.
5. الحلفاوي، وليد سالم(2006)، *مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية*.الأردن عمان: دار الفكر.
6. الراشد، فارس بن ابراهيم (2003)، *التعليم الإلكتروني واقع وطموح*. ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الأولى للتعليم الإلكتروني خلال الفترة (19-21صفر 1424هـ) (21-2003/4/23م). المملكة العربية السعودية، الرياض :مدارس الملك فيصل بالرياض.
7. الروسان، أسامة أحمد (2004)، *إدارة المعرفة والتعليم الالكتروني*، الاردن عمان: المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة .
8. الزهيري، طلال ناظم (2009)، *إستراتيجية تطبيق برامج التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية*، العراق، بغداد: وقائع المؤتمر العلمي الأول للجمعية العراقية لتكنولوجيا المعلومات. 17 يناير قسم المعلومات والمكتبات الجامعة المستنصرية.
9. زيتون، حسن حسين(2005). *رؤية جديدة في التعلم – التعلم الإلكتروني – المفهوم، القضايا*، التطبيق، التقويم. المملكة العربية السعودية، الرياض: الدار الصولتية للتربية .
10. سالم، احمد محمد. (2004). *تكنولوجيا التعليم والتعليم الالكتروني*، مصر، القاهرة : مكتبة الرشد .
11. السقا، زياد هاشم (2006)، *واقع التعليم المحاسبي في العراق ومتطلبات تطويره*، العراق، الموصل: مجلة تنمية الرافدين، العدد 66، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
12. الشناق، قسيم محمد، وبني دومي، حسن علي، (2009). *أساسيات التعليم الإلكتروني في العلوم* (ط1)، الاردن، عمان: دار وائل للنشر.

13. الشهراني، ناصر بن عبد الله (2009). *مطالب استخدام التعلم الإلكتروني في تدريس العلوم الطبيعية بالتعليم العالي من وجهة نظر المختصين*، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: رسالة دكتوراة. جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم المناهج والتدريس.

14. عبد الرزاق الفاضل (2005)، *التعليم الالكتروني وأفاق تطوره في العالم العربي*، الأمانة العامة لرابطة المؤسسات العربية، المجلة الثقافية الفصلية.

15. عبد اللطيف، أحمد محمود (2011): *التعليم الالكتروني وسيلة فاعلة لتجويد التعليم العالي*. متوفر على موقع: http://uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles

16. عبد الله بن عبد العزيز الموسى (2003)، *التعليم الالكتروني مفهومة خصائصه فوائده عوائقه*، المملكة العربية السعودية، الرياض: ندوة مدرسة المستقبل، جامعة الملك سعود.

17. عبد المولا، أسامة عبد الرحمن، 2014: الدراسات الاجتماعية والتعلم الالكتروني، مؤسسة الوراق للنشرو التوزيع، الأردن عمان.

18. العريفي، يوسف (2003). *التعليم الإلكتروني تقنية رائده وطريقة واعدة*، المملكة العربية السعودية، الرياض: ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الأولى للتعليم الإلكتروني خلال الفترة (19-21صفر 1424هـ) (21-4/23). مدارس الملك فيصل.

19. العقاد، أسماء، (2007) .*التعليم الإلكتروني والتحديات المعاصرة* ،فلسطين ،القدس: جامعة بيروت كلية تكنولوجيا المعلومات قسم هندسة أنظمة الحاسوب.

20. العلاق، بشير عباس محمود (2004)، *استثمار أساليب وتقنيات المعلومات والاتصالات في بيئة التعليم الإلكترونية. تجربة التعلم الإلكتروني*. الاردن، عمان: دراسة أولية وصفية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.

21. علي، فياض عبد الله، حسون، رجاء كاظم (2009). *التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي*، العراق، بغداد: كلية بغداد للعلوم الاقتصادية مجلة الجامعة، العدد التاسع عشر.

22. علي، بدر بن نادر(2007)، *تكنولوجيا المعلومات في تطوير التعليم الجامعي*، مصر، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

23. العواودة، طارق حسين فرحان (2012). *صعوبات توظيف التعليم الالكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها الأساتذة والطلبة*، فلسطين، غزة: مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر.

24. العويد، محمد صالح، الحامد، احمد (2003). *التعليم الالكتروني في كلية الاتصالات والمعلومات*، المملكة العربية السعودية، الرياض: ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم الالكتروني.مدراس الفيصل، خلال الفترة 19-21 صفر 142هـ.

25. غلوم، منصور (2003)، *التعليم الإلكتروني في مدارس وزارة التربية والتعليم بدولة الكويت*، المملكة العربية السعودية، الرياض: ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم الإلكتروني خلال الفترة (212/19 صفر 1424 هـ) مدارس الملك فيصل.

26. قسطندي، شوملي، (2007). الأنماط الحديثة في التعليم العالي التعليم الالكتروني المتعدد الوسائط أو التعليم المتمازج، لبنان صيدا: المؤتمر السادس لعمداء كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية، ندورة ضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي، جامعة الجنان.

27. الكنعان، الكنعان، هدى بنت محمد(2009)، *استخدام التعليم الإلكتروني في التدريس*، ورقة عمل مقدمة لملتقى التعليم الإلكتروني الأول من 19- 25/ 5 .

28. محمد، زين الدين (2006). *أثر تجربة التعليم الالكتروني في المدارس المصرية على التحصيل الدراسي للطلاب واتجاهاتهم نحوها*، مصر، السويس: المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية النوعية جامعة قناة السويس، مصر.

29. المحيسن، إبراهيم عبد الله (2003). *التعليم الإلكتروني: ترف أم ضرورة*، المملكة العربية السعودية، الرياض: ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل المنعقدة في الفترة من 16 – 17 رجب. جامعة الملك سعود.

30. الموسى، عبد الله بن عبد العزيز (2009)، *استخدام الحاسب الآلي في التعليم* (ط 1)، المملكة العربية السعودية، الرياض.

31. الموسى، عبد الله بن عبد العزيز (2007). *متطلبات التعليم الإلكتروني*، الكويت، الكويت: بحث مقدم لمؤتمر التعليم الإلكتروني آفاق وتحديات الكويت 17- 19مارس .

32. الموسى، عبد الله، وأحمد المبارك (2005). *التعليم الالكتروني الأسس والتطبيقات* (ط1). المملكة العربية السعودية، الرياض: مؤسسة شبكة البيانات.

33. الهادي، محمد، (2005). *التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت (ط1)*، مصر، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

34. هلالي، حسين مصطفى (2004)، *إدارة المعرفة بين الابداع المحاسبي وابداع المحاسبين*، الأردن، عمان: المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع إدارة المعرفة في العالم العربي 28-26 نيسان (أبريل)، جامعة الزيتونة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية.

35. يماني، هناء بنت عبد الرحيم (2006)، *التعليم الإلكتروني لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم العالي السعودي في ضوء متطلبات عصر تقانة المعلومات*، المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة: دراسة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أم القرى.

36. **يوسف، بسام عبد الرحمن وحسين، محمد مصطفى** (2009). ***التوافق بين العناصر التعليمية والمتطلبات التقنية للتعليم الالكتروني***، **الاردن، عمان: دراسة استطلاعية للتنبؤ في امكانية تطبيق التعليم الالكتروني في جامعة الموصل، المؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة.**

37. Dubois J and Will Phillip (1997). ***e-learning***, USA, Denver..
38. Prst ,Marie (2010). ***réussir un projet : pédagogie, méthodes et outils de conception, déploiement, évaluation***,France, Paris : eni éditions.
39. Tan، S. C. & Hung، David. (2002). ***Beyond Information Pumbing: Greating a Constructivist E-Learning Environment***. Educational Technology، 42(5).
40. ***The virtual learning: Real learner in a virtual environment. Paper presented*** at Virtual learning environmentconference.
41. Turban, efrain(1996), ***information technology for management***, John Wiley & sons, inc, U.S.A

تأثير البيئة الجامعية على التوجه المقاولاتي للطلبة

طلاس سامية

جامعة معسكر

الدكتور شنيني عبد الرحمان

جامعة معسكر

الجزائر

ملخص

يمثل التوجه مركز السيرورة المقاولاتية وقد هدفت هذه الدراسة لتبين تأثير البيئة الجامعية على التوجه المقاولاتي من خلال تأثيرها على مواقف الطلبة نحو الطلبة استنادا لنظرية السلوك المخطط التي تعتبر وجود ثلاث محددات للتوجه و هي: المواقف، الرقابة المدركة والمعايير الذاتية. وقد تمت الدراسة على عينة من طلبة جامعة معسكر شملت العينة 370 طالب من كلية العلوم الاقتصادية وكليات العلوم. ولاختبار فرضية الدراسة تم الاعتماد على طريقة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج Smartpls3 .وقد أثبتت النتائج التأثير الإيجابي لكل من البيئة الجامعية على مواقف الطلبة نحو المقاولة، المواقف، المعايير الذاتية و الرقابة المدركة على التوجه المقاولاتي

الكلمات المفتاحية: المقاولة، التوجه المقاولاتي، المواقف، المعايير الذاتية، الرقابة المدركة.البيئة الجامعية.

Abstract

The intention is the center of the entrepreneurship process, The aim of this study is to determine the effect of the university environment on the entrepreneurial intention through their impact on the attitudes of students towards entrepreneurship based on the theory of the planned peace that considered the existence of three determinants of intention are: attitudes, control perceived, Subjective norms.

The study was conducted on a sample of the students of the University of Mascara, which included 370 students from the Faculty of Economic Sciences and Science Colleges. To test the hypothesis of the study was based on the method of structural equations using the program Smartpls3.

The results have proved the positive impact of the university environment on the attitudes of students towards entrepreneurship, , control perceived, subjective norms on the entrepreneurial intention.

Keywords: Entrepreneurship, entrepreneurial intention, attitudes, control perceived, subjective norms, university environment

مقدمة

نظرا للتغيرات والتحولات السريعة التي مست الاقتصاد العالمي، برزت المقاولة وإنشاء المؤسسات كمحرك جديد للاقتصاد وأصبحت تعتبر بمثابة ناقل للتنمية الاقتصادية يسمح بتحقيق القيمة المضافة وتحسين النمو الوطني ووسيلة للحد من العمل غير القانوني، وكذا كحل لمشكل البطالة الذي تزايد مؤخرا بشكل كبير مع تزايد عدد الخرجين، ونظرا للدور المهم الذي تلعبه المقاولاتية فقد نالت على اهتمام الباحثين، الاقتصاديين، الأكاديميين فأعطت العديد من الأبحاث اهتماما بالأفراد الذين يمكنهم الاندماج في السيرورة المقاولاتية إلا أنه ضمن مراحل السيرورة المقاولاتية يوجد التوجه المقاولاتي أو النية المقاولاتية والذي يعتبر مركز السيرورة المقاولاتية فحسب (Bruyat1993 وBird1992) هو إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وقد حاولت عدة نظريات تفسير وتبيين محددات التوجه فنجد نظرية السلوك المخطط التي أثبتت قدرتها التفسيرية في التنبؤ بالسلوك المقاولاتي والتي اعتبرت أن التوجه يتحدد بالمواقف، المعايير الذاتية، والرقابة المدركة. أما Shapero et Sokol فاعتبر أن التوجه يتحدد بإدراك الرغبة و إمكانية الانجاز.كما اهتمت دراسات بتحديد العوامل التي تشكل التوجه المقاولاتي فهناك من يرى أن المقاول يولد بالفطرة في حين تيار آخر يرى أن المقاولة يمكن أن تكون مكتسبة من خلال البيئة الجامعية إذ أن حسب ما أظهرته الأبحاث فإن التعليم المقاولاتي يؤثر على تصورات الطلبة إضافة إلى تزويدهم بالمهارات[1] و عليه فقد ارتأينا في دراستنا اختبار النموذج و دراسة تأثير البيئة الجامعية من خلال طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير البيئة الجامعية على التوجه المقاولاتي للطلبة؟

و للإجابة على الإشكالية فقد اقترحنا الفرضيات التالية

- ✓ تؤثر البيئة الجامعية على التوجه المقاولاتي من خلال تأثيرها على مواقف الطلبة نحو المقاولة.
- ✓ تؤثر كلا من المواقف، المعايير الذاتية والرقابة المدركة على التوجه المقاولاتي للطلبة.

[1] Gibson, D., Harris, M. L., Mick, T. D., & Burkhalter, T. M, Comparing the entrepreneurial attitudes of university and community college students.Journal of Higher Education THeory and Practice, 11(2), 2011, p12

منهجية الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى جانبين: جانب نظري إذ تطرقنا للمقاولاتية، السيرورة المقاولاتية، التوجه المقاولاتي، الأسس النظرية وركزنا على نظرية السلوك المخطط وأخيرا البيئة الجامعية. أما الجانب التطبيقي فقد تمت الدراسة على عينة من جامعة معسكر وبتطبيق المعادلات الهيكلية.

I الجانب النظري

1- ماهية المقاولاتية

إن إعطاء مفهوم للمقاولة ليس سهلا فقد حازت على اهتمام وتحليل الاقتصاديين، علماء الاجتماع، علماء النفس، علماء السلوك ، العلوم الإدارية[1]. وقد تم اقتراح العديد من التعاريف دون أي توافق عام في الآراء.[2] و فيما يلي سنتطرق لأهم التعاريف ووجهات نظر الباحثين.

Vespet 1983 يعرف المقاولة على أنها إنشاء مؤسسة مستقلة جديدة.

يعرف Hisrich et Brush 1985 المقاولاتية على أنها سيرورة خلق شيء جديد مختلف مع قيمة مضافة من خلال تخصيص الوقت و الجهد مع تحمل مخاطر اجتماعية، نفسية، ومالية لتحقيق الرضا الشخصي و المالي.[3]

Stevenson and Sahlman 1989 المقاولاتية هي السعي الحثيث للفرص دون النظر إلى الموارد الخاضعة للرقابة

L.-JFilion 1997 على أنها المجال الذي يدرس ممارسات المقاول: أنشطته، خصائصه، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسلوكه وأنماط الدعم التي يحصل عليها لتسهيل التعبير عن أنشطته المقاولاتية[4]

---

[1] Alain FAYOLLE Jean-Michel DEGEORGE, Dynamique entrepreneuriale Le comportement de l'entrepreneur, Petites Entreprises &entrepreneuriat, Groupe De Boeck s.a., 2012, 1re édition,p10.

[2] Florent Kyanihib Hien, l'entrepreneuriat feminin au Burkina Faso: une etude exploratoire,septembre 2002,issn 1385-9218,p09.

[3] BROUILLARD, Francis. Facteurs de motivation à démarrer une entreprise en Abitibi-Témiscamingue.. Thèse de doctorat. Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue. 2005.p17.

[4] A. Tounès, L'intention entrepreneuriale; une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse de Doctorat ès Sciences de gestion, France, Université de Rouen, 2003 ,p 27.

Stevenson and Jarillo 1990 هي عملية يقوم بها الأفراد – أما بمفردهم أو داخل المنظمات – بمتابعة الفرص دون اعتبار الموارد الخاضعة للرقابة

Chell 2007 المقاولاتية هي عملية التعرف على الفرص، متابعتها فيما يتعلق بالموارد غير القابلة للتصرف و القابلة للتصرف من أجل خلق القيمة.[1]

يمكن تعريف المقاولة على أنها نشاط ينطوي على اكتشاف، تقييم واستغلال الفرص، بهدف إدخال جديد السلع والخدمات والهياكل التنظيمية الجديدة والأسواق الجديدة، العمليات، والمواد، عن طريق وسائل، إن وجدت، لم تكن موجودة قبل.[2]

2- السيرورة المقاولاتية

تعتمد نمذجة ظاهرة المقاولاتية على المنهج الوصفي و السلوكي و إدماجها في منظور زمني، عادة ما تكون معقدة إذ تكون في شكل أشكال تخطيطية، وأحيانا في شكل معادلة تلخص العملية المقاولاتية في العديد من الخطوات المتتالية[3]. فالأدبيات في مجال المقاولة غنية بالنماذج النظرية المختلفة والمتنوعة والتي حاولت وصف العملية المقاولاتية[4] كنموذج Bygrave 1989 [5]، Bruyat 1993[6]، Hernandez 1999[7]، نموذج المرصد العالمي للمقاولة(GEM) [8] ومع ذلك فقد اخترنا نموذج A.Tounès لبساطته ووضوحه.

حسب Tounes 2003 فإنه لفهم جذور السلوك المقاولاتي لابد من فهم التغييرات الحاصلة في العوامل السابقة التي أدت لهذا السلوك.

---

[1] Elizabeth Chell, The Entrepreneurial Personality A Social Construction, Second edition, Routledge, 2008, p 2.

[2] Yvon Pesqueux. Entrepreneur, entrepreneuriat (et entreprise) : de quoi s'agit-il ?. 2011.p02.

[3] MEZIANE Amina, Etude des facteurs motivants les Entrepreneurs à réaliser leurs Projets en Algérie, Mémoire de Fin d'Etudes pour l'Obtention du diplôme de Magistère en Sciences de Gestion, Option : Management, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2009,p30

[4] YOUALEU, C. K. et FILION, Lous Jacques. Un modèle du processus entrepreneurial en neuf étapes. Cahier de recherche, 1996, no 96-11, p 02 .

[5] Helle Neergaard, John Parm. Ulhøi ; Handbook of Qualitative Research Methods in Entrepreneurship ; Edward Elgar Publishing Limeted ; Massachusetts USA ; 2007 ; p 28-29

[6] BRUYAT, Christian. Création d'entreprise: contributions épistémologiques et modélisation. Thèse de doctorat. Université Pierre Mendès-France-Grenoble II. 1993.p260

[7] A. Tounes, op cite, p42.

[8] Anna Tarnawa ,Dorota Węcławska and al, Report on Global Entrepreneurship Monitor – Poland, Edition I, Warszawa 2017,p17

إن فهم المراحل السابقة لانشاء المؤسسة يساعد على فهم و شرح سبب و كيف للفرد أن يطور السلوك المقاولاتي قبل الوصول لمرحلة الانشاء الفعلي للمؤسسة، إذ يعتبر التوجه المقاولاتي مركز السيرورة المقاولاتية حيث يحتل مكانا بالغ الأهمية في قرار الإنشاء.فحسب الباحثين و من بينهم Ajzen et Fishbein 1975، Fayolle **فإن التوجه المقاولاتي يعتبر أفضل مؤشر لأن تصبح مقاولا وضروري لتنفيذ السلوك. وقد قسم** Tounes **السيرورة المقاولاتية لأربعة مراحل: الميل، التوجه، القرار، و العمل.**

الشكل رقم (01): نموذج السيرورة المقاولاتية لـ Tounes 2003

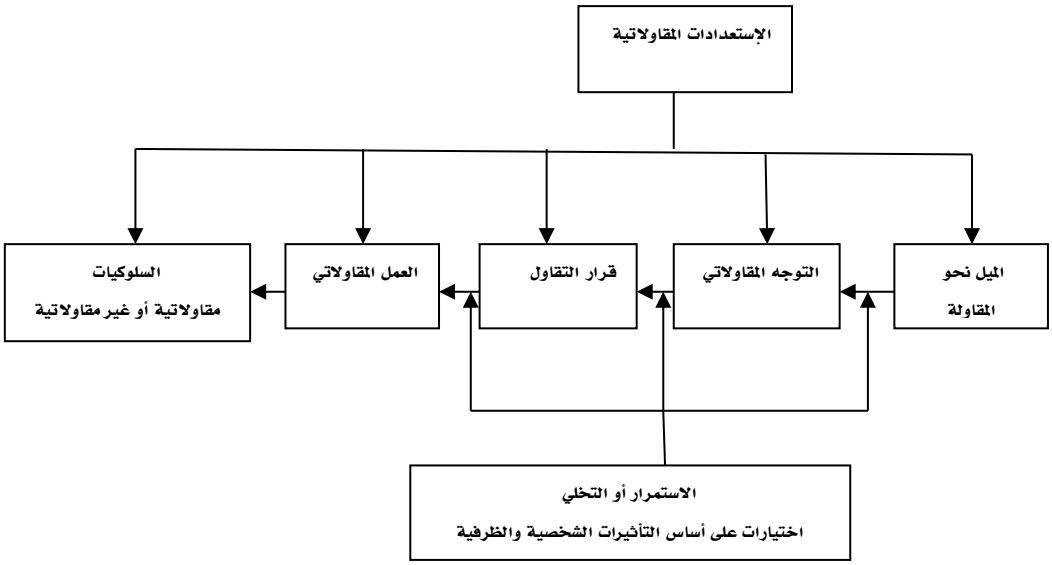

source: A.Tounès ,op cit ,p47.

المرحلة الأولى: الميل نحو المقاولة أو النزعة نحو المقاولاتية

بعبارة أخرى فإن الميل للمقاولة يعني الحساسية لمهنة المقاولة، إنه مزيج من السمات الشخصية، والخصائص النفسية، والشبكة الاجتماعية الشخصية والمهنية، فضلاً عن التجارب السابقة للمقاول المحتمل.

المرحلة الثانية:مرحلة التوجه المقاولاتي

ما يميز مرحلة التوجه المقاولاتي هو وجود فكرة أو مشروع عمل أقل أو أكثر رسمية، والالتزام الشخصي (الوقت، المال، والطاقة) في سيرورة إنشاء المؤسسة.

المرحلة الثالثة :القرار المقاولاتي

يمكن أن يتحول التوجه غلى قرار للإنشاء.إذ يتم التفريق بين المفهومين من جانبين أساسيين الاول: يتعلق بوضع اللمسات الأخيرة لتكوين الفكرة أو خطة العمل في كل التفاصيل، أما الجانب الثاني فيتعلق بالتعبئة الكاملة لموارد المقاول الناشئ(موارد بشرية،مالية، لوجيستية) .

المرحلة الرابعة و الأخيرة: المرحلة الأخيرة في السيرورة المقاولاتية هي العمل المقاولاتي، و تتوافق مع انطلاق النشاط المقاولاتي، من خلال إنجاز المنتجات أو الخدمات الأولى.

يجدر الملاحظة إلى السيرورة المقاولاتية لا تتبع بالضرورة مسارا خطيا، فتعود أهمية النموذج في تبسيط البحث للباحثين في المجال المقاولاتي، فمن المؤكد أن التوجه المقاولاتي يسبق القرار و الفعل لكن المسارات تختلف حسب الأفراد.[1]

فالمقاولة عبارة عن مسار وأقوى مرحلة ضمن مراحل المسار المقاولاتي هي مرحلة التوجه المقاولاتي [2]

3- التوجه المقاولاتي

قد كتب Bird (1988) عن التوجه أنه عملية تبدأ مع احتياجات ،قيم ،عادات و معتقدات الفرد. ولهذه الغاية ينظر لخلق المؤسسات على أنه نتيجة مباشرة لنوايا الأفراد التي تتأثر بمتغيرات بيئية .[3]

كما عرفه كذلك على أنه " حالة ذهنية توجه اهتمام الشخص(الخبرة و العمل) نحو هدف محدد أو المسار من أجل تحقيقه" .[4]

---

[1] DIAMANE, Mounia et KOUBAA, Salah. Les approches dominantes de la recherche en entrepreneuriat. In : Conférence Paper· Décembre. 2016. p7.

[2] Linan, F., Chen, Y. W. (2009). Development and Cross-Cultural application of a specific instrument to measure entrepreneurial intentions. Entrepreneurship Theory and Practice, 33(3), 593-617.p596.

[3] Léna SALEH, L'intention entrepreneuriale des étudiantes :cas du Liban, Thèse de Doctorat,2011,p66.

[4] RAAD, Michel. L'intention de démarrer une entreprise parmi les étudiants (es) en ingénierie et en gestion libanais. mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires ,université du Québec, 2009,p5.

Fayolle [1](2002) يعرف التوجه المقاولاتي على أنه الميل لفعل المقاولة[2]

أما Tounes 2003 فهو يؤكد على أن التوجه هو إرادة الفرد و هي جزء من العملية المعرفية و لكنها تابعة لسياقات اجتماعية ،ثقافية ،اقتصادية .[3]

4- الأسس النظرية

4-1- نظرية السلوك المخطط

تعود جذور نظرية السلوك المخطط لنظرية الفعل العقلاني TRA التي اقترحها Ajzen وFishbein ، إلا أنه كان هناك تطور رئيسي واحد هو إضافة متغير إدراك الرقابة على السلوك . تتكون النظرية من ثلاث متغيرات رئيسية :

-المواقف اتجاه السلوك ،المعايير الذاتية، و إدراك الرقابة على السلوك [4]

المعايير الذاتية: تشير إلى الضغط الاجتماعي والثقافي لأداء سلوك معين،كما يصف ضغط الأقران و الأصدقاء للامتثال لقواعد محددة ، على سبيل المثال نظرة الأباء والأصدقاء للمقاولة و لكونه سيصبح مقاولا.

المواقف اتجاه السلوك :تمثل درجة التقييم الإيجابية أو السلبية عن أداء سلوك معين، يتم تحديد الموقف تجاه السلوك من قبل مجموعة من المعتقدات الفردية عن نتائج إيجابية أو سلبية من القيام، كما أنه يمثل درجة من استحسان ويشمل توقع النتائج الناجمة عن هذا السلوك .

فالشخص الذي لديه تقييم سلوك أن كل سلوك سيؤدي إلى نتائج إيجابية، فإن الشخص تميل إلى أن تكون مواتي لمثل هذا السلوك، على العكس من ذلك، فإن الشخص

[1] A .Fayolle,. Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial: quelques idées et pistes de recherches. 2002

[2] Niousha Shahidi, L'intention entrepreneuriale et la contribution au développement durable, Intention de communication aux deuxièmes rencontres de la recherche et de l'action : « Enseignement, formation et accompagnement dans le champ de l'entrepreneuriat », Groupe ESC Chambéry Savoie,2013,p01.

[3] Léna SALEH, op cit,p66.

[4] Michael Lorz, The Impact of Entrepreneurship Education on Entrepreneurial Intention, University of St. Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs to obtain the title of Doctor of Philosophy in Management,2011,p25.

الذي لديه تقييم السلوك أن كل السلوك سيؤدي إلى عواقب سلبية، فالشخص يميل إلى أن يكون غير مواتي لهذا السلوك.[1]

إدراك الرقابة على السلوك :و هو المتغير الجديد الذي تم إضافته لنظرية العمل المسبب، فحسب Ajzen **ليس للتوجه مجال للإفصاح عنه ،إلا أنه يقع تحت رقابة إرادة الفرد. تشير الرقابة على السلوك إلى المعرفة ودرجة رقابة الفرد لقدراته الخاصة، تجاربه والعقبات السابقة، وكذلك الموارد والفرص، لتحقيق السلوك المرغوب فيه. وقد أعطى الباحث لهذا المتغير دور مهم كونه يوفر المزيد من الدقة في التنبؤ بالسلوك وهو بذلك يلعب دور في المرحلة الوسطية ما بين التوجه و الالتزام بالعمل .**[2]

الشكل رقم(02): نظرية السلوك المخطط لـ Ajzen

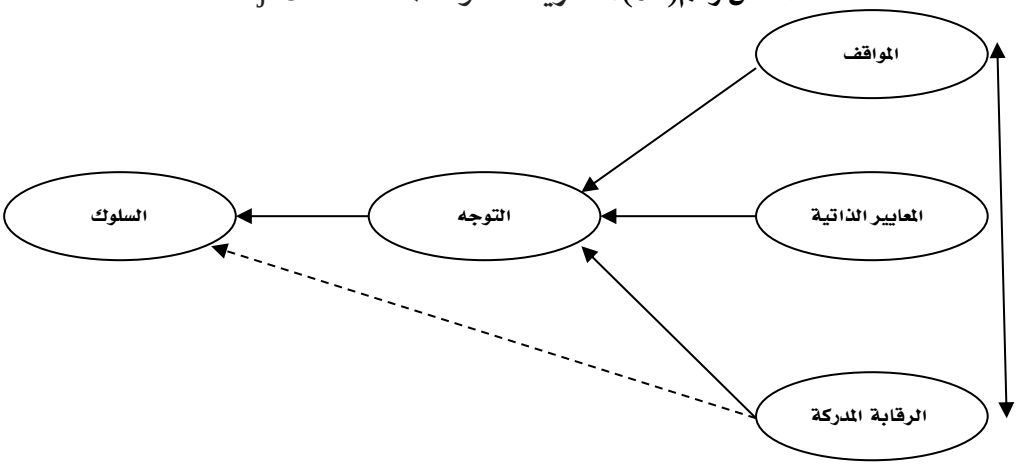

source: AJZEN, Icek. The theory of planned behavior. Organizational behavior and human decision processes, 1991, vol. 50, no 2, p. 179-211.p182

لقد استخدم الباحثون النفسيون الاجتماعيون وباحثوا التسويق منذ فترة نظرية السلوك المخطط وقد أثبت نجاحها في التطبيقات العملية والبحوث الأساسية كما

[1] Maisaroh, Umi Widyastuti and Ati Sumiati, Entrepreneurship Education and Its Effect on Entrepreneurial intention: Case Studies in the Faculty of Economics, State University of Jakarta, Proceedings of 23rd International Business Research Conference 18 - 20 November, 2013,p06.

[2] Malek Bourguiba, "De L'intention A L'Action Entrepreneuriale : Approche Comparative Auprès De TPE Français Et Tunisiennes", Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion de l'Université de NANCY 2, France, 2007,p45.

استخدمت على نطاق واسع في الجانب الطبي كفقدان الوزن، الإقلاع عن التدخين، للسلامة باستخدام حزام الأمان[1]

2-4 نظرية تكوين الحدث المقاولاتي لـShapero و Sokol 1982

يعتبر كلا من Shapero و Sokol 1975-1982 من أهم الرواد في مجال المقاولاتية و نموذجهم بلا شك هو النموذج الأكثر شهرة في مجال المقاولة ،حيث يهدف هذا النموذج لشرح الحدث المقاولاتي من خلال عناصر شرح اختيار المسار المقاولاتي بدلا من مهنة أخرى [2]، و هو يستند إلى مفهوم الانتقالات [3]التي تغير مسار حياة الفرد

إن الفكرة الأساسية للنموذج هي أنه " لكي يبادر الفرد بتغيير كبير و مهم لتوجهه في الحياة ، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة ،فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف و كسر الروتين المعتاد

قد تم تحديد ثلاث مجموعات من العوامل :

الانتقالات السلبية :مثل الهجرة الإجبارية، الطلاق، الغضب، الملل، الترمل، الإهانة، التسريح من العمل

الانتقالات الوسطية:الخروج من المدرسة أو الثانوية، انهاء الخدمة العسكرية، الخروج من السجن

الانتقالات الإيجابية: كما تعرف بالتأثيرات الايجابية مثل الأسرة، المعلم، المستثمرين، العملاء.[4]

بالنسبة للانتقالات السلبية هي عموما ليست تحت سيطرة الفرد بل تفرض من الخارج .هذه العوامل هي الأكثر شيوعا.أما الانتقالات الوسطية فهي ناتجة عن الانتهاء من مرحلة من مراحل الحياة وتختلف عن الانتقالات السلبية في القدرة على التنبؤ بها.

[1] KRUEGER, Norris F. et CARSRUD, Alan L. Entrepreneurial intentions: applying the theory of planned behaviour. Entrepreneurship & Regional Development, 1993, vol. 5, no 4, p. 315-330.p318.

[2]Yifan Wang, L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale, THESE présentée en vue d'obtenir le grade de DOCTEUR, ECOLE CENTRALE DE LILLE, Soutenue le 28 septembre 2010,p32.

[3] Malek Bourguba ,op cit , p 49.

[4] Michael Lorz, op cit , p 27.

بالنسبة للتأثيرات الإيجابية فهي في الغالب أحداث ترجع لمصادر الفرص التي ليست دائما مهنية كالاستجابة لهواية أو انشغال ثانوي[1].

إدراك الرغبة: تشمل العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشكل الحدث المقاولاتي وتؤثر على نظام قيم الأفراد ،فكلما أولى المجتمع أهمية للابتكار، المخاطرة، والاستقلالية كلما كانت الرغبات المدركة عالية بالتالي تزداد إنشاء المؤسسات

إدراك إمكانية الإنجاز: تتكون إمكانية الإنجاز من خلال إدراك و سائل الدعم والمساعدات المختلفة، وتوافر الموارد المالية الذي يؤثر بشكل مباشر على التوجه المقاولاتي، وهذا الميل ينشأ نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات شخصية، مساهمات الأسرة وكذا أعضاء المجموعة في حالة الجماعات العرقية. أيضا الصحافة المتخصصة، دعم الزوج أو الزوجة، الأصدقاء المقربين، تقديم المشورة والتكوين في مجال المقاولة كلها تؤثر على إدراك إمكانية الإنجاز [2]

بعبارة أخرى إدراك إمكانية الإنجاز هي نتيجة لإدراك أنواع مختلفة مع المتغيرات (المالية والبشرية والموارد التقنية). في هذا المعنى، وتوافر الموارد ينشط مباشرة المتغير النفسي: الميل إلى العمل .[3]

5- البيئة الجامعية: هي الدعم المدرك الذي يمكن التطلعات المقاولاتية للطلبة من التعبير عن أنفسهم [4]

و هي تشمل الجامعة، مخابر البحث، التعليم، و الأساتذة.

لقد أصبح التعليم المقاولاتي مسألة هامة بالنسبة للجامعة، الإداريين، منسقي البرامج، الحكومة والباحثين ومن بين أسباب الاهتمام المتزايد بالتعليم المقاولاتي هو تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ونمو الوظائف كما تعتبر الجامعة أهم مصادر المعلومات فهي

[1] Malek Bourguba ,op cit , p 49.
[2] A.Tounés ,Op.Cit., p164.
[3] Malek Bourguba ,op cit, p50.
[4] E. Autio, R.Keeley, M. Klofsten et T. Ulfstedt (1997), "Entrepreneurial Intent among Students: Testing an Intent Model in Asia, Scandinavia and in the USA", Frontiers of Entrepreneurship Research, Wellesley, MA: Babson College

تساعد على اكتساب المقاول من المهارات والمعارف التي يعتبرها مفيدة جدا حتى حاسمة لتحقيق مشروعه.[1]

II الجانب التطبيقي:

الشكل رقم(03): نموذج الدراسة

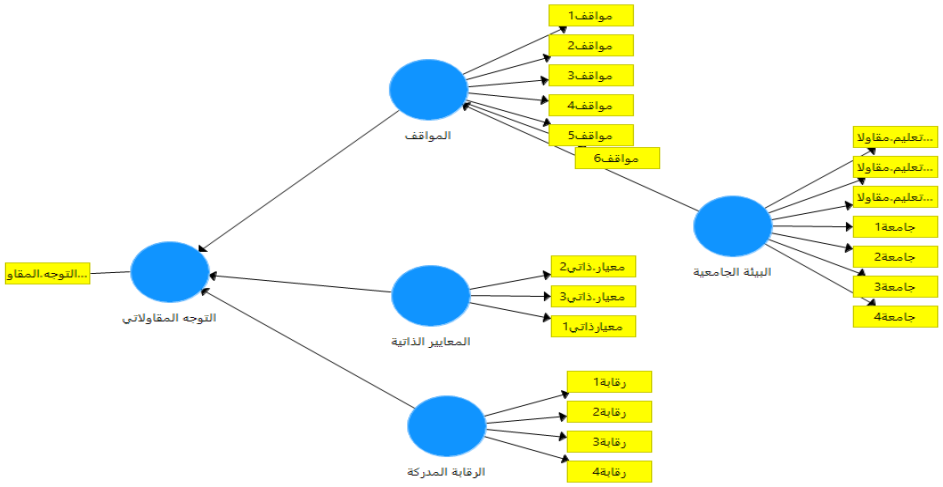

1- بناء استبيان الدراسة: استنادا لAjzen فإنه لا يوجد استبيان محدد إلا أن أغلب الدراسات اعتمدت على أعمال Linan and Chen 2006 [2]

المواقف العامة: من 06أسئلة اعتمادا على أعمال2014 ,.Solesvik et al[3]، Liñán and Chen, 2006

الرقابة المدركة: Linan and Chen 2006

المعايير الذاتية اعتمادا على دراسة لـDimitra Papadimitriou[4]و دراسة

[1] Agung Wahyu Handaru, Widya Parimita, Diana Nauli, HOW SELF-EFFICACY, PERCEIVED EDUCATIONAL SUPPORT, AND PARENTAL BACKGROUND SHAPE ENTREPRENEURIAL INTENTION:FINDINGS FROM UNIVERSITAS NEGERI JAKARTA, INDONESIA, JAMS – Journal of Management Studies ,Vol. 03, No. 02, November 2014,p66

[2]Francisco Liñán; Yi-Wen Chen , Francisco Liñán; Yi-Wen Chen ,Testing the Entrepreneurial Intention Model on a Two-Country Sampl, Document de Treball núm. 06/7,2006,p20

[3]Tatiana Iakovleva, Marina Z. Solesvik, Entrepreneurial intentions in post-Soviet economies, Int. J. Entrepreneurship and Small Business, Vol. 21, No. 1, 2014,p90.

[4]Dimitra Papadimitriou, Charitomeni Tsordia, The Role of Theory of Planned Behavior on Entrepreneurial Intention of Greek Business Students, International Journal of Synergy and Research Vol. 4, No. 1, 2015 p. 23–37,p29.

[2]Linan and Chen 2006 ،[1] Arminda Maria Finisterra do Paço and al

البيئة الجامعية؛ و قد تم الاعتماد على بنود دراسة Autioو دراسة Duijn, 2005 ـW-(Entrepreneurial Intentions among FDEWB Students) تكون من 08أسئلة تعلقت منها بالجامعة و مخابر البحث و منها بالتعليم المقاولاتي

تم توزيع استبيان الدراسة من خلال اتصال الباحثة المباشر بالطلبة إذ قامت الطالبة بتوزيع 400 استبيان وأخذت الباحثة 370 إجابة

2-خصائص العينة:

الجدول رقم(01): خصائص عينة الدراسة

		العدد	النسبة
السن	25-21	271	73.2
	30-26	55	14.9
	35-31	28	7.6
	40-36	16	4.3
الجنس	ذكر	162	43.8
	أنثى	208	56.2
الكلية	العلوم الاقتصادية	109	29.5
	العلوم	261	70.5
المستوى الدراسي	ليسانس	176	47.6
	ماستر	194	52.4
المجموع		370	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامجspss20

من خلال النتائج المتحصل عليها اعتمادا على برنامج spss20 فإنه نلاحظ أن عينة الدراسة والتي شملت 370 طالب من جامعة معسكر تتميز بكونها عينة صغيرة السن حيث مثلت فئة 21-25 سنة نسبة73.2% وتليها فئة 26-30 بنسبة 14.9 أما فيما يخص الجنس فقد مثلت نسبة الإناث 56.2% والذكور43.8% ، وقد كانت نسبة طلبة كلية العلوم 70.5% حيث هنا شملت كلية العلوم الطبيعة والحياة، كلية العلوم التكنولوجية وكلية العلوم التقنية، أما كلية العلوم الاقتصادية فقد مثلت نسبة 29.5 %

[1]Arminda Maria Finisterra do Paço and al, Entrepreneurial intention among secondary students: findings from Portugal, Int. J. Entrepreneurship and Small Business, Vol. 13, No. 1, 2011,p104.
[2]Francisco Liñán; Yi-Wen Chen ,op cit ,p20

وللإشارة فإن العينة شملت كل تخصصات الكليتين، فيما يتعلق بالمستوى الدراسي قد وجد تفاوت طفيف حيث بلغت نسبة طلبة الماستر52.4% و47.6% بالنسبة لطلبة الليسانس.

3- الغاية من اختيار طريقة المعادلات الهيكلية: للمعادلات الهيكلية عدة استعمالات من أجل إيجاد العلاقات السببية المتعددة والتفاعلات بين المتغيرات حيث أنها تهدف :

- ✓ **التحقق من صدق البنية المكونة لعناصر الموضوع كما تم تصورها.**
- ✓ **دراسة العلاقات والارتباطات بين مكونات الظاهرة و بين بقية الظواهر المرتبطة بها.**
- ✓ **إمكانية دراسة تأثير متغير الوسيط بين المتغيرات التابعة والمستقلة في نموذج الدراسة**
- ✓ **إمكانية تعديل النموذج المفترض وفقا للحاجة العلمية لذلك**
- ✓ **التحكم في أخطاء القياس** [1]

قد تم استخدام برنامج Smartpls3 الذي يناسب وجود العديد من العلاقات المعقدة بين المتغيرات محل الدراسة و التي تتطلب تطبيق منهجية المعادلات الهيكلية، كما يتعامل هذا البرنامج مع متغيرات ذات مستويات القياس المختلفة في نفس النموذج بسهولة كما يعتبر مناسب لدراستنا لأنه أدق[2]

4-المعالجة

4-1- نموذج القياس وتقييمه

يقوم نموذج القياس بتقييم العلاقات بين المتغيرات الظاهرة (العناصر الملاحظة) والمتغيرات الكامنة (العوامل). تم اختبار نموذج القياس من خلال تقييم صحة و موثوقية بناء في النموذج وهذا ما يضمن تبنى إجراءات لتقييم استخدام طبيعة العلاقات العامة بنموذج[3]

---

[1] غوتي محمد، أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي -دراسة حالة شركات الاتصال الجزائرية-،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان،2018،ص70

[2] هالة محمد لبيب عنبه، نرمين أحمد عبد المنعم السعدني، العوامل المؤثرة على رضا الطلاب عن الفيسبوك في التعليم العالي ونية الاستمرار في استخدامه: بالتطبيق على برنامج التسويق،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية التجارة-جامعة القاهرة،22-23إبريل 2017،ص13.

[3] BHAKAR, S. S., BHAKAR, Shailja, BHAKAR, Shilpa, et al. The impact of co-branding on customer evaluation of brand extension. Prestige International Journal of Management & IT-Sanchayan, 2012, vol. 1, no 1, p 34.

للتأكد من صلاحية النموذج وملاءمته لا بد أن يتمتع بصدق وموثوقية عالية تسمح للدراسات اللاحقة بالاعتماد عليه ومن هنا تزهر أهمية الصدق التقاربي (Convergent Validity) والصدق التمييزي (Discriminant Validity) وهذا لاعتبارهما أهم أنواع الصدق البنائي (Construct Validity) لاختبار صدق النموذج و المقياس و عليه فقد حاولنا اختبار كلا من الصدق التقاربي و التمييزي في اختبار العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة

4-1-1 الصدق التقاربي

يقصد بالصدق التقاربي مدى تقارب الاسئلة من بعضها البعض ومدى توافق الأسئلة مع بعضها البعض أو هو المدى الذي يرتبط به المقياس بشكل إيجابي مع المقاييس البديلة لنفس البناء.لذلك فإن العناصر التي هي مؤشرات لبناء عاكس محدد يجب أن تتقارب أو تتشارك في نسبة عالية من التباين.

فصحة التقارب في نموذج القياس يمكن أن تتحقق إذا كان كل مؤشر قياس يوزع تباين أكثر للمتغير الكامن أكثر من توزيعه على خطأ القياس[1]

لتقييم التقارب صلاحية التركيبات العاكسة، يدرس الباحثون التحميل الخارجي للمؤشرات ومتوسط التباين المستخرج[2]

جدول رقم (02): الصدق التقاربي

	Cronbach's Alpha	rho_A	معامل الثبات المركب pc	ومستخلص التباين (AVE)
البيئة الجامعية	0,746	0,750	0,814	0,390
التوجه المقاولاتي	1,000	1,000	1,000	1,000
الرقابة المدركة	0,793	0,801	0,865	0,616
المعايير الذاتية	0,851	0,856	0,909	0,770
المواقف	0,745	0,772	0,825	0,447

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls3

من خلال الجدول نلاحظ أن قيم ألفا تتراوح مابين 0.745 و1 وحسب الباحثين فإن قيم ألفا هي محصورة ما بين 0.6 و1 بالتالي هي قيم مقبولة.بالنسبة لنا فإنه نهتم

[1] عتيق خديجة،التسويق بالعلاقات في المؤسسات المصرفية لبناء ولاء العميل دراسة امبريقية لعينة من عملاء بنك الخليج-الجزائر-وكالة سعيدة،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-،2017،ص138.

[2] Joseph F Hair, Jr, G. Tomas M. Hult and al, A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM),Second Edition,2017,p137.

أكثر في دراستنا بقيم معامل الثبات المركب والذي يشترط أن يكون أعلى من 0.7 ومستخلص التباين يكون اعلى من 0.5[1] والذي نلاحظ أن هناك فيم أقل من 0.5 بالنسبة للبيئة الجامعية =0.390، المواقف=0.447 و هذا راجع لوجود مؤشرات قيم تشبعها على متغيراتها الكامنة أقل من 50%.

الجدول رقم(03) : التحميلات المتقاطعة

	المؤشرات	تحميلات العناصر	مستخلص التباين(AVE)
التوجه المقاولاتي	توجه.م	1,000	1,000
البيئة الجامعية	جامعة1	0,584	0,390
	جامعة2	0,507	
	جامعة3	0,534	
	جامعة4	0,550	
	تعليم.مقاولاتي1	0,749	
	تعليم.مقاولاتي2	0,715	
	تعليم.مقاولاتي3	0,685	
الرقابة المدركة	رقابة1	0,734	0,616
	رقابة2	0,773	
	رقابة3	0,849	
	رقابة4	0,780	
المعايير الذاتية	معيارذاتي1	0,872	0,770
	معيار.ذاتي2	0,885	
	معيار.ذاتي3	0,876	
المواقف	مواقف1	0,546	0,447
	مواقف2	0,642	
	مواقف3	0,809	
	مواقف4	0,721	
	مواقف5	0,504	
	مواقف6	0,738	

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

انطلاقا من جدول التحميلات المتقاطعة فإنه سيتم حذف البنود التالية

الجامعة2= 0.507 الجامعة4=0.550 الجامعة3=0.534

المواقف1= 0.546 المواقف5=0.504

[1] HAIR Joseph, op cit,p137.

بعد حذف المؤشرات أصبح الصدق التقاربي كما يلي:

الجدول رقم (04): الصدق التقاربي بعد حذف المؤشرات

	Cronbach's Alpha	rho_A	معامل الثبات المركب pc	مستخلص التباين (AVE)
البيئة الجامعية	0,704	0,754	0,814	0,529
التوجه المقاولاتي	1,000	1,000	1,000	1,000
الرقابة المدركة	0,793	0,801	0,865	0,616
المعايير الذاتية	0,851	0,856	0,909	0,770
المواقف	0,728	0,745	0,831	0,555

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

من خلال الجدول نلاحظ أن قيا ألفا محصورة ما بين 0.704 و1، **كما نلاحظ أن جميع معاملات الثبات المركب معنوية و مقبولة إحصائيا و هي أعلى من** 0.7 Hair et al 1999 Hulland،[1] 2006 **مما يدل على وجود ترابط في فقرات الدراسة في قياس المتغيرات الكامنة و منه وجود موثوقية لنموذج القياس المستعمل**[2]**، مستخلص التباين أعلى من** 0.5 [3]

4-1-2-الصدق التمييزي: يمثل ارتباط المتغير الكامن مع نفسه أكبر من ارتباطه مع المتغيرات الكامنة،أي هناك تمايز فيما بين المتغيرات الكامنة[4]

يهدف لقياس مدى تمايز البناء عن التركيبات الأخرى بالمعايير الميدانية وعليه فإن إثبات الصدق التمييزي ينطوي على أن البناء فر يد من نوعه ويلتقط ظواهر لا تمثلها بنيات أخرى في النموذج. وقد اعتمد الباحثين على طريقتين لدراسة الصدق التمييزي: cross loading **والتي عادة ما تكون اول طريقة لتقييم مؤشرات الصدق التمايزي**

وبالتحديد بغي أن يكون الحمل الخارجي لمؤشر ما على البناء المرتبط أكبر من أي تحميل له عبر التحميل على بنيات أخرى

[1] Thurasamy Ramayah, Os man Mohamad and al, DETERMINANTS OF TECHNOLOGY ADOPTION AMONG MALAYSIAN SMES: AN IDT PERSPECTIVE, Journal of ICT, 12, 2013, pp: 103–119,p113.

[2] عتيق خديجة، مرجع سبق ذكره،ص142

[3] HAIR, Joseph, op cit,p138

[4] عتيق خديجة، مرجع سبق ذكره،ص138.

أما الطريقة الثانية فهي معيار Fornell-Larcker حيث يقارن قيم الجذر التربيعي لمستخلص جذر التباين مع ارتباطات المتغير الكامن[1]

1-التباين بين الأسئلة cross loadings

ويقصد به عدم وجود تداخل بين الأسئلة الخاصة بالمتغيرات أي أن يثبت أنه فعلا الأسئلة تنتني للمتغيرات المراد قياسها بمعنى تباعد وتنافر الأسئلة بشكل منطقي بمعنى لا يوجد تداخل في الأسئلة

فهو يعمل على التأكد أن المتغيرات مختلفة كليا عن بعضها البعض و يتم التحقق منه من خلال:

الجدول رقم (05):الصدق التمييزي باستعمال cross loadings

	البيئة الجامعية	التوجه المقاولاتي	الرقابة المدركة	المعايير الذاتية	المواقف
تعليم.مقاولاتي1	0,819	0,153	0,397	0,293	0,309
تعليم.مقاولاتي2	0,775	0,243	0,399	0,357	0,218
تعليم.مقاولاتي3	0,745	0,193	0,433	0,365	0,244
جامعة3	0,537	0,122	0,102	0,160	0,132
التوجه.المقاولاتي	0,242	1,000	0,471	0,506	0,529
رقابة1	0,394	0,315	0,734	0,272	0,379
رقابة2	0,334	0,356	0,773	0,481	0,389
رقابة3	0,378	0,348	0,849	0,398	0,511
رقابة4	0,416	0,438	0,780	0,411	0,439
معيارذاتي1	0,369	0,399	0,447	0,872	0,420
معيار.ذاتي2	0,383	0,458	0,460	0,885	0,449
معيار.ذاتي3	0,337	0,468	0,419	0,876	0,444
مواقف2	0,345	0,236	0,301	0,323	0,603
مواقف3	0,259	0,464	0,531	0,431	0,830
مواقف4	0,265	0,399	0,429	0,376	0,768
مواقف6	0,118	0,452	0,346	0,349	0,760

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

من خلال الجدول نلاحظ أن كل لكل مؤشر أعلى قيمة فيما يتعلق بالمتغير المراد قياسه به.

[1] Joseph F Hair, Jr, G. Tomas M. Hult and al, op cit, p140.

وعليه لا يوجد تداخل بين أسئلة كل متغير وأسئلة المتغيرات الأخرى أي أن كل مؤشر تكن له أعلى قيمة مع متغيره الذي يمثله.

2-**معيار** Critère de Fornell-Larcker

الجدول رقم (06): معيار Critère de Fornell-Larcker

	البيئة الجامعية	التوجه المقاولاتي	الرقابة المدركة	المعايير الذاتية	المواقف
البيئة الجامعية	0,727				
التوجه المقاولاتي	0,242	1,000			
الرقابة المدركة	0,487	0,471	0,785		
المعايير الذاتية	0,413	0,506	0,503	0,877	
المواقف	0,326	0,529	0,549	0,499	0,745

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

من خلال الجدول وحسب معيار Critère de Fornell-Larcker **فإنه يظهر أن جميع المعاملات معنوية ومقبولة إحصائيا و هذا من خلال النظر في القطر إذ نلاحظ أن كل متغير متميز عن الآخر بمعنى أوضح أن قيمة تقاطع المتغير مع نفسه في القطر أكبر من تقاطع متغير مع متغير آخر و هذا ما يدل على وجود اختلاف كبير بيت المتغيرات الكامنة وعدم تشابهها وأن كل متغير كامن يمثل نفسه**[1]

وبصفة عامة، يمكن أن نخلص إلى النتائج التي قدمها برنامج .Smartpls **من أجل التحقق من صحة النموذج لمعايير القياس قد تحققت، بحيث أن معاملات الموثوقية المركبة لتقييم** la fiabilité **القياس تمثل مستويات مقبول.**

حسب عدة باحثين فإن cross loading **ومعيار** Fornell-Larcker **غير كافيين لذا اقترح** Henseler 2015 **التقييم بطريقة** heterotrait-monotrait ratio (HTMT) **للارتباطات**[2]

3- **معيار** Heterotrait-Monotrait Ratio (HTMT)

يمكن أن تكون عملية التقييم اعتمادا على طريقة Cross loading **ومعيار** Fornell-Larcker **مختلفا عند إضافة بنى إضافية إلى النموذج،و الانتقال من نموذج بسيط غلى نموذج موسع من خلال إضافة تركيبات أخرى وفي المقابل فإن نتائج**HTMT **لا**

[1] **عتيق خديجة، مرجع سبق ذكره،ص**147

[2] Joseph F Hair, Jr, G. Tomas M. Hult and al, op cit, p140.

تتغير من النموذج الموسع مقارنة مع نتائج النموذج البسيط و هذا راجع لكون أن إحصاءة HTMT تستند فقط إلى الارتباطات بين عناصر البنى المقاسة.

بالنسبة للقيم في HTMT فإنه بشترط أن تكون أقل من 0.90 أو 0.85 للدلالة على الصدق التمييزي[1]

الجدول رقم (07): مصفوفة monotrait

	البيئة الجامعية	التوجه المقاولاتي	الرقابة المدركة	المعايير الذاتية	المواقف
البيئة الجامعية					
التوجه المقاولاتي	0,291				
الرقابة المدركة	0,609	0,520			
المعايير الذاتية	0,522	0,546	0,605		
المواقف	0,445	0,613	0,709	0,633	

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls3

من خلال الجدول نلاحظ أن كل القيم هي أقل من 0.9 وهي قيم مقبولة ومطابقة لشرط اعتماد HTMT

وعليه يمكن القول أن لنتائج المتحصل عليها لاختبار الصدق التمييزي قد كانت كلها مقبولة و مطابقة لشروط اعتماد نموذج الدراسة المقترح

الشكل رقم (04): نموذج الدراسة بعد حذف المؤشرات

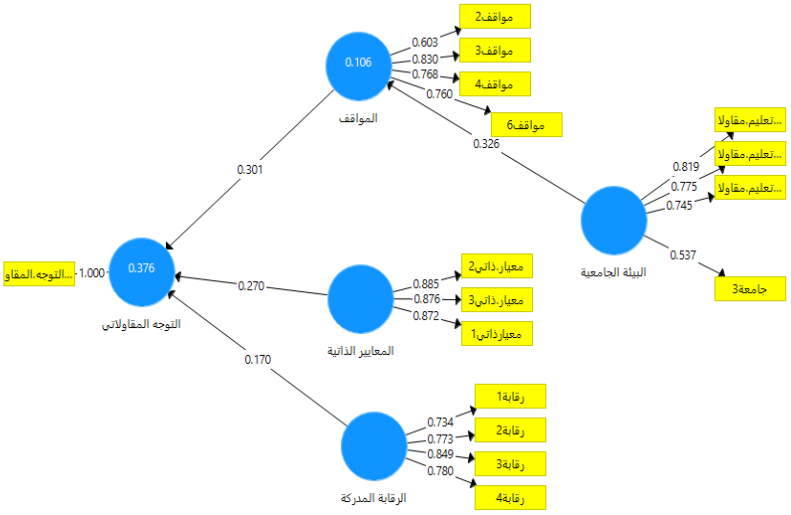

[1] Joseph F Hair, Jr, G. Tomas M. Hult and al, op cit, p .184

بعد ما تم دراسة الصدق التقاربي و الصدق التمييزي تأتي للمرحلة الثانية وهي مرحلة تقييم النموذج الهيكلي

4-2النموذج الهيكلي

النموذج الهيكلي يحدد العلاقات بين المتغيرات الكامنة.يتم اختبار النموذج الهيكلي من خلال تقدير وتحليل مسار المعاملات بحيث أن معاملات المسار تمثل مؤشرات القدرة التنبؤية للنموذج[1]

في أسلوب PLS-SEM طريقة أقل المربعات الجزئية وبالتحديد في تقييم النموذج الهيكلي واختبار الفرضيات يتم من خلال حساب معاملات المسار.

4-2-1تقنية إعادة المعاينة Boostraping:

من خلال استخدام تقنية إعادة المعاينة كانت النتائج كما يلي

الجدول رقم(08): نتائج استخدام تقنية إعادة المعاينة

	معامل المسار	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
البيئة الجامعية-> المواقف	0,333	0,044	7,426	0,000
الرقابة المدركة-> التوجه المقاولاتي	0,172	0,072	2,351	0,019
المعايير الذاتية-> التوجه المقاولاتي	0,268	0,060	4,469	0,000
المواقف -> التوجه المقاولاتي	0,303	0,064	4,719	0,000

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول نلاحظ أن:

توجد علاقة بين البيئة الجامعية والمواقف حيث أن معامل المسار B = 0.333 كما أنه هناك تأثير معنوي بحيث أن قيمة t = 7.426 وهي أكبر من 1.96 وp. value = 0.00 وهذا يعني أنه توجد علاقة و تأثير ذو دلالة إحصائية عالية بين المتغيرين.

توجد علاقة بين الرقابة المدركة والتوجه المقاولاتي حيث أن معامل المسار B = 0.172 كما أنه هناك تأثير معنوي بحيث أن قيمة t = 2.351 وهي أكبر من 1.96 وp. value = 0.00 وهذا يعني أنه توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية عالية بين المتغيرين.

توجد علاقة بين المعايير الذاتية والتوجه المقاولاتي حيث أن معامل المسار B = 0.268 كما أنه هناك تأثير معنوي بحيث أن قيمة t =9 4.46 وهي أكبر من 1.96 وp. value = 0.00 وهذا يعني أنه توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية عالية بين المتغيرين.

[1] BHAKAR, S. S., BHAKAR, Shailja, BHAKAR, Shilpa, et al. op cit, p 34.

توجد علاقة بين المواقف والتوجه المقاولاتي حيث أن معامل المسار B=0.303 كما أنه هناك تأثير معنوي بحيث أن قيمة t = 4.719 وهي أكبر من 1.96 وp. value = 0.00وهذا يعني أنه توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية عالية بين المتغيرين.

الجدول رقم (09): التأثيرات غير المباشرة

	معامل المسار	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (|O/STDEV|)	P Values
البيئة الجامعية->التوجه المقاولاتي	0,101	0,026	3,829	0,000

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

انطلاقا من الجدول يمكن القول أن هناك علاقة إيجابية ما بين البيئة الجامعية والتوجه المقاولاتي إذ أن معامل المسارB=0.101 أما قيمة T الاحصائية= 3.829 وهي أكبر من 1.96، p.value=0.000 بالتالي يمكن القول أن هناك علاقة و تأثير إيجابي ما بين البيئة الجامعية والتوجه المقاولاتي.

5- جودة النموذج

5-1 معامل التحديد (R^2)

الجدول رقم(10):معامل التحديد

	R Square	R Square Adjusted
التوجه المقاولاتي	0,376	0,371
المواقف	0,106	0,104

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على نتائج برنامج Smart pls3

مع استمرار تقييم النموذج الهيكلي يتم دراسة قيم R للمتغيرات،هذا المعامل هومقياس شائع الاستخدام للدقة التنبؤية النموذجية، حسب Falk and Miller 1992 فإن قيمة R يجب أن تكون أعلى من 0.1 في حين وحسب Chin 1998[1] اقترح معايير أخرى فنقول أن R له قوة تفسيرية ضعيفة أن كانت =0.19، معتدلة=0.33 وكبيرة=0.67

من خلال الجدول يمكن القول أن قيم R معنوية ومقبولة احصائيا

5-2 الصدق التنبؤي Q^2

Q^2 هو قدرة تنبؤ المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع

[1] Ke-Hwa Lee, Shih-Chih Chen, Introduction to Partial Least Square: Common Criteria and Practical Considerations, Advanced Materials Research Vols. 779-780 (2013) pp 1766-1769,p1767.

حسب (Chin) 1998 فإن Q^2 يمثل مقياسا لكيفية إعادة بناء القيم الملاحظة بالنموذج وتقدير المعلمات ،بحيث أنه كلما كانت Q أكبر من 0 كانت لها صلة تنبؤية، تعتبر النماذج ذات قيم Q^2 الإيجابية الأعلى ذات صلة تنبؤية أكثر.[1]

الجدول رقم(11): الصدق التنبؤي Q^2

	Q^2
التوجه المقاولاتي	0,354
المواقف	0,054

المصدر: اعتمادا على نتائج برنامج Smartpls 3

من خلال النتائج المتحصل عليها فإننا نلاحظ ان كل قيم Q^2 هي قيم معنوية ومقبولة احصائيا وهذا لكونها أكبر من 0 استنادا Croutsch 2009[2] وهذا ما يدل على أن المتغيرات الكامنة الموجودة في نموذج الدراسة لها القدرة على التنبؤ

3-5 مؤشر حسن المطابقة(Goodness of fit index(GFI

يقيس مقدار التباين الذي يستطيع النموذج المفترض تفسيره وهوبذلك يناظر مربع معامل الارتباط المتعدد في تحليل الانحدار المتعدد وتتراوح قيمته ما بين(0 ،1) كما تشير القيمة المرتفعة القريبة من 1 إلى تطابق أفضل للنموذج مع بيانات العينة والقيمة القريبة من 0 إلى مطابقة رديئة للنموذج النظري

الجدول رقم (12): جدول مؤشر GOF

	R square	AVE
التوجه المقاولاتي	0,376	1.00
المواقف	0,106	0,555
المعدل	0.241	0.777
GOF=√ave *R	0.433	

بالنسبة لمؤشر حسن المطابقة وحسب الباحثين فإنه محصور مابين 0 و1 حيث أنه اذا كان =0.10 فهو ضعيف، 0.25 متوسط ،0.36 عال[3] وعليه وبما أن مؤشر جودة المطابقة =0.433 وهو أكبر من 0.36 فإنه يمكن القول أن للنموذج جودة عالية

[1] Juan García-Machado, ASSESSING A MODERATING EFFECT AND THE GLOBAL FIT OF A PLS MODEL ON ONLINE TRADING, MINIB, 2017, Vol. 26, Issue 4, p. 1–34,p22.

[2] عتيق خديجة،مرجع سبق ذكره،ص157.

[3] Akter et al., An evaluation of PLS based complex models: the roles of power analysis, predictive relevance and GoF index,Proceedings of the Seventeenth Americas Conference on Information Systems, Detroit, Michigan August 4th-7th 2011,p04.

4-5 جذر متوسط مربعات البواقيSRMR

يمثل SRMR مقياس للملاءمة التقريبية لنموذج الباحث يقيس الفرق بين مصفوفة الارتباط الملاحظة و مصفوفة الارتباط الضمني للنموذج أي أن SRMR يعكس الاختلافات. فالنموذج يكون مناسبا عند أقل من 0.08 إلا أنه هناك تساهلا و أشترط أن يكون أقل من 0.1 في سياق نماذج المربعات الصغرى الجزئية [1] و بالنسبة لنموذجنا فغنه يمكن القول أنه ملائم حيث وجدنا SRMR = 0,080

مناقشة وتحليل النتائج

انطلاقا من النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن

التوجه المقاولاتي للطلبة يتأثر بالبيئة الجامعية من خلال تأثيرها على مواقف الطلبة نحو المقاولة فمعامل المسار B = 0.333 وقيمة t = 7.426 وهي أكبر من 1.96 كما أنه هناك تأثير كبير للبيئة الجامعية مع وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين وعليه يمكن القول أنه كلما كانت البيئة الجامعية مواتية كان المواقف إيجابية وكان التوجه مرتفع فحسب Linan 2008 **فإنه يمكن للتعليم المقاولاتي أن يزرع المواقف والتوجهات المقاولاتية بالإضافة لإمكانية خلق مؤسسات جديدة[2]. فالمواقف تعبر عن التقييم السلبي أو الإيجابي للمقاولة** Tran 2011 **يعتبر أن المواقف تمثل متغير رئيسي يحدد التوجه المقاولاتي[3] بالتالي البيئة الجامعية لها تأثير على المواقف وهذا التأثير يؤدي للتقييم الإيجابي فمن خلال دور الجامعة، الأستاذ، التعليم المقاولاتي في دفع الطالب نحو المقاولة أي بروز إرادة فردية والاستعداد الفكري للطالب في إنشاء مشروع خاص أو مؤسسة خاصة وذلك في ظروف معينة بمعنى أنه من خلال تطوير الاستعدادات، مؤهلات والسلوكات المقاولاتية للطلبة، كما أن دور الأستاذ يتواصل من خلال مرافقة الطالب لتحقيق مشروعه.[4] كذلك تحفيزهم من خلال المعارف المكتسبة، الأيام الدراسية، الملتقيات والورشات.حسب** MORAES Gustavo **فإنه تؤثر البيئة**

---

[1] *G. David Garson, and Statistical Associates Publishing,partial least squares (pls-sem),2016 edition,p68*

[2] YÉRIMFASSA," Le rôle médiateur de l'auto-efficacité entre la formation et l'intention entrepreneuriale des étudiants universitaires", mémoire présenté à l'université du Québec à Trois-Rivières, université du Québec ,2014,p29

[3] Koubaa Salah, Diamane Mounia, Comment favoriser l'attitude entrepreneuriale des étudiants ? Etude exploratoire, 9e Congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat et de l'Innovation ENTREPRENEURIAT RESPONSABLE : PRATIQUES ET ENJEUX THEORIQUES Nantes, France, 20-22 mai 2015,p06.

[4] **الزهرة مولاي علي، دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة سعد دحلب البليدة،العدد الثامن، دار التل للطباعة ،جوان 2012،،ص196**

الجامعية إيجابا على التوجه المقاولاتي كما أثبت Souitaris, Zerbinati, and Al-laham 2007 أن برامج التعليم المقاولاتي تزيد من التوجه المقاولاتي للطالب .فقد أظهرت نتائج MORAES أن البيئة الجامعية هي الأكثر تأثيرا على التوجه المقاولاتي فعندما توفر البيئة الجامعية الخصائص التي تطور المواقف يرتفع التوجه[1].

وقد وجدنا في دراستنا أن معامل المسارB=0.303 وقيمة t = 4.719 وهي أكبر من 1.96 كما أنه يمثل أعلى المتغيرات تاثيرا على التوجه المقاولاتي.

تؤثر كلا من الرقابة المدركة والمعايير الذاتية إيجابا على التوجه المقاولاتي للطلبة أغلب الدراسات التي اختبرت نموذج Ajzen قد وجدت أن للمواقف، الرقابة المدركة والمعايير الذاتية تأثير إيجابي على التوجه المقاولاتي المعايير الذاتية فهي تعبر عن أراء الأهل، الأصدقاء، والأساتذة وفي دراستنا وجدنا علاقة إيجابية وتأثير إيجابي للمعايير الذاتية على التوجه المقاولاتي للطلبة إذ كان معامل المسار B = 0.268 وقيمة t =9 4.46 وهي أكبر من 1.96 ويفسر ذلك بعدة أسباب منها: تأثير البرامج والدورات التكوينية المنتهجة من طرف أساتذة الجامعة وبالتنسيق مع الهيئات الداعمة لموضوع المقاولة بحيث ومن خلال استجوابنا لمجموعة من الطلبة أجمعوا أن النماذج الحية لمجموعة الشباب الذين تم جلبهم أثناء الدورات التكوينية كان له تأثير إيجابي في تغير النظرة للمقاولة، إضافة لرأي الأساتذة ولتحفيزهم نحو المقاولاتية من خلال الدورات، المحاضرات ،الأيام الدراسية ومحاولتهم لمحاكاتنا مع موضوع المقاولة على أرض الواقع.

أما بالنسبة للرقابة المدركة فهي تمثل ادراك الفرد لقدراته وإمكانياته وكذا الفرص المتاحة وقد كان لها تأثير إيجابي فقد كان معامل المسار B = 0.172 أما قيمة t = 2.351 وهي أكبر من 1.96 وعليه يمكن القول أن الطالب يمتلك معرفة ودراية بإمكانياته وقدراته وكذا بالفرص المتاحة في بيئته كما أن للبيئة الجامعية فالمعلومات المكتسبة من قبل الأساتذة حول المقاولة وبرامج الدعم يرفع من معرفة الطالب بالفرص المتاحة.

[1] MORAES, Gustavo Hermínio Salati Marcondes de, IIZUKA, Edson Sadao, et PEDRO,Matheus.. Effects of Entrepreneurial Characteristics and University Environment on Entrepreneurial Intention. Revista de Administração Contemporânea, 2018, vol. 22, no 2, p. 226-248.p231,

خاتمة

أظهرت نتائج دراستنا أن لنموذج Ajzen قوة تفسيرية للتوجه المقاولاتي للطلبة، من خلال التأثير الإيجابي لمحدداته على التوجه المقاولاتي، فقد كان هناك تأثير إيجابي للمواقف التي عكست أن هناك صورة إيجابية للمقاولة لدى الطالب،المعايير الذاتية والتي مثلت بدرجة أعلى رأي الأساتذة وتحفيزهم للطالب نحو المقاولاتية، الرقابة المدركة والتي عكست إدراك الطالب لإمكانياته ومؤهلاته. والتأثير الإيجابي للبيئة الجامعية على المواقف وبالتالي على التوجه المقاولاتي، فالبيئة الجامعية تشمل الجامعة كمؤسسة التي تعتبر من أهم مصادر المعلومات فهي تساعد على اكتساب المقاول من المهارات والمعارف التي يعتبرها مفيدة جدا حتى حاسمة لتحقيق مشروعه. الأستاذ، والتعليم المقاولاتي. وفي الأخير ارتأينا اقتراح بعض التوصيات:

- ✓ ضرورة تكوين قناعة مقاولاتية للطالب وتحسيسه بأهمية المقاولة وأنها خيار مهني وليست بديل في ظل تناقص فرص التوظيف
- ✓ تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة
- ✓ تحديد دور دار المقاولاتية وتوعية الطلبة بمختلف آليات الدعم الموجودة ودورها
- ✓ القيام بدورات تحفيزية للطلبة على مستوى الجامعة ودعم إنشاء أفضل مشروع

المراجع

1- A.Fayolle,. Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial: quelques idées et pistes de recherches. 2002
2- A. Tounés, " L'intention entrepreneuriale; une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", Thèse de Doctorat ès Sciences de gestion, France, Université de Rouen, 2003
3- Agung Wahyu Handaru, Widya Parimita, Diana Nauli, HOW SELF-EFFICACY, PERCEIVED EDUCATIONAL SUPPORT, AND PARENTAL BACKGROUND SHAPE ENTREPRENEURIAL INTENTION:FINDINGS FROM UNIVERSITAS NEGERI JAKARTA, INDONESIA, JAMS – Journal of Management Studies ,Vol. 03, No. 02, November 2014.
4- AJZEN, Icek. The theory of planned behavior. Organizational behavior and human decision processes, 1991, vol. 50, no 2, p. 179-211
5- Akter et al., An evaluation of PLS based complex models: the roles of power analysis, predictive relevance and GoF index,Proceedings of the Seventeenth Americas Conference on Information Systems, Detroit, Michigan August 4th-7th 2011
6- Alain FAYOLLE Jean-Michel DEGEORGE, Dynamique entrepreneuriale Le comportement de l'entrepreneur, Petites Entreprises &entrepreneuriat, Groupe De Boeck s.a., 2012, 1re édition,
7- Anna Tarnawa ,Dorota Węcławska and al, Report on Global Entrepreneurship Monitor – Poland, Edition I, Warszawa 2017
8- Arminda Maria Finisterra do Paço and al, Entrepreneurial intention among secondary students: findings from Portugal, Int. J. Entrepreneurship and Small Business, Vol. 13, No. 1, 2011
9- BHAKAR, S. S., BHAKAR, Shailja, BHAKAR, Shilpa, et al. The impact of co-branding on customer evaluation of brand extension. Prestige International Journal of Management & IT-Sanchayan, 2012, vol. 1, no 1
10- BROUILLARD, Francis. Facteurs de motivation à démarrer une entreprise en Abitibi-Témiscamingue.. Thèse de doctorat. Université du Québec en Abitibi-Témiscamingue. 2005
11- BRUYAT, Christian. Création d'entreprise: contributions épistémologiques et modélisation. Thèse de doctorat. Université Pierre Mendès-France-Grenoble II. 1993
12- DIAMANE, Mounia et KOUBAA, Salah. Les approches dominantes de la recherche en entrepreneuriat. In : Conférence Paper· Décembre. 2016

13- Dimitra Papadimitriou, Charitomeni Tsordia, The Role of Theory of Planned Behavior on Entrepreneurial Intention of Greek Business Students, International Journal of Synergy and Research Vol. 4, No. 1, 2015 p. 23–37
14- E. Autio, R.Keeley, M. Klofsten et T. Ulfstedt (1997), "Entrepreneurial Intent among Students: Testing an Intent Model in Asia, Scandinavia and in the USA", Frontiers of Entrepreneurship Research, Wellesley, MA: Babson College
15- Elizabeth Chell, The Entrepreneurial Personality A Social Construction, Second edition, Routledge, 2008
16- Florent Kyanihib Hien, l'entrepreneuriat feminin au Burkina Faso: une etude exploratoire,septembre 2002
17- Francisco Liñán; Yi-Wen Chen ,Testing the Entrepreneurial Intention Model on a Two-Country Sampl, Document de Treball núm. 06/7,2006
18- G. David Garson, and Statistical Associates Publishing,partial least squares (pls-sem),2016 edition
19- Gibson, D., Harris, M. L., Mick, T. D., & Burkhalter, T. M, Comparing the entrepreneurial attitudes of university and community college students.Journal of Higher Education THeory and Practice, 11(2), 2011.
20- HAIR, Joseph F., BLACK, William C., BABIN, Barry J., et al .Multivariate data analysis. Upper Saddle River, NJ : Prentice hall, 1998
21- Helle Neergaard, John Parm. Ulhøi ; Handbook of Qualitative Research Methods in Entrepreneurship ; Edward Elgar Publishing Limeted ; Massachusetts USA ; 2007
22- Joseph F Hair, Jr, G. Tomas M. Hult and al, A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM),Second Edition,2017.
23- Ke-Hwa Lee, Shih-Chih Chen, Introduction to Partial Least Square: Common Criteria and Practical Considerations, Advanced Materials Research Vols. 779-780 (2013) pp 1766-1769
24- Koubaa Salah, Diamane Mounia, Comment favoriser l'attitude entrepreneuriale des étudiants ? Etude exploratoire, 9e Congrès de l'Académie de l'Entrepreneuriat et de l'Innovation ENTREPRENEURIAT RESPONSABLE : PRATIQUES ET ENJEUX THEORIQUES Nantes, France, 20-22 mai 2015
25- KRUEGER, Norris F. et CARSRUD, Alan L. Entrepreneurial intentions: applying the theory of planned behaviour. Entrepreneurship & Regional Development, 1993, vol. 5, no 4, p. 315-330

26- Léna SALEH, L'intention entrepreneuriale des étudiantes :cas du Liban, Thèse de Doctorat,2011.
27- Linan, F., Chen, Y. W. (2009). Development and Cross-Cultural application of a specific instrument to measure entrepreneurial intentions. Entrepreneurship Theory and Practice, 33(3), 593-617.
28- Maisaroh, Umi Widyastuti and Ati Sumiati, Entrepreneurship Education and Its Effect on Entrepreneurial intention: Case Studies in the Faculty of Economics, State University of Jakarta, Proceedings of 23rd International Business Research Conference 18 - 20 November, 2013
29- MEZIANE Amina, Etude des facteurs motivants les Entrepreneurs à réaliserleurs Projets en Algérie, Mémoire de Fin d'Etudes pour l'Obtention du diplôme de Magistère en Sciences de Gestion, Option : Management, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, 2009
30- Michael Lorz, The Impact of Entrepreneurship Education on Entrepreneurial Intention, University of St. Gallen, School of Management, Economics, Law, Social Sciences and International Affairs to obtain the title of Doctor of Philosophy in Management,2011
31- MORAES, Gustavo Hermínio Salati Marcondes de, IIZUKA, Edson Sadao, et PEDRO, Matheus. Effects of Entrepreneurial Characteristics and University Environment on Entrepreneurial Intention. Revista de Administração Contemporânea, 2018, vol. 22, no 2, p. 226-248
32- Niousha Shahidi, L'intention entrepreneuriale et la contribution au développement durable, Intention de communication aux deuxièmes rencontres de la recherche et de l'action : « Enseignement, formation et accompagnement dans le champ de l'entrepreneuriat », Groupe ESC Chambéry Savoie,2013
33- RAAD, Michel. L'intention de démarrer une entreprise parmi les étudiants (es) en ingénierie et en gestion libanais. mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en administration des affaires ,université du Québec, 2009
34- Tatiana Iakovleva, Marina Z. Solesvik, Entrepreneurial intentions in post-Soviet economies, Int. J. Entrepreneurship and Small Business, Vol. 21, No. 1, 2014
35- Thurasamy Ramayah, Os man Mohamad and al, DETERMINANTS OF TECHNOLOGY ADOPTION AMONG MALAYSIAN SMES: AN IDT PERSPECTIVE, Journal of ICT, 12, 2013, pp: 103–119.
36- YÉRIMFASSA, LE RÔLE MÉDIATEUR DE L'AUTO-EFFICACITÉ ENTRE LA FORMATION ET L'INTENTION D'ENTREPRENDRE

DES ÉTUDIANTS UNIVERSITAIRES, MÉMOIRE PRÉSENTÉ À L'UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À TROIS-RIVIÈRES, UNIVERSITÉ DU QUÉBEC,2014

37- Yifan Wang, L'évolution de l'intention et le développement de l'esprit d'entreprendre des élèves ingénieurs d'une école française : une étude longitudinale, THESE présentée en vue d'obtenir le grade de DOCTEUR, ECOLE CENTRALE DE LILLE, Soutenue le 28 septembre 2010

38- YOUALEU, C. K. et FILION, Lous Jacques. Un modèle du processus entrepreneurial en neuf étapes. Cahier de recherche, 1996, no 96-11

39- Yvon Pesqueux. Entrepreneur, entrepreneuriat (et entreprise) : de quoi s'agit-il ?. 2011

40- الزهرة مولاي علي، دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة سعد دحلب البليدة،العدد الثامن، دار التل للطباعة، جوان 2012.

41- عتيق خديجة،،التسويق بالعلاقات في المؤسسات المصرفية لبناء ولاء العميل دراسة امبريقية لعينة من عملاء بنك الخليج-الجزائر-وكالة سعيدة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-،2017

42- غوتي محمد، أثر ممارسات إدارة الجودة الشاملة على الأداء التنظيمي -دراسة حالة شركات الاتصال الجزائرية-،أطروحة دكتوراه،جامعة تلمسان،2018

43- هالة محمد لبيب عنبه، نرمين أحمد عبد المنعم السعدني، العوامل المؤثرة على رضا الطلاب عن الفيسبوك في التعليم العالي ونية الاستمرار في استخدامه: بالتطبيق على برنامج التسويق،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي لكلية التجارة-جامعة القاهرة،22-23إبريل 2017.

تأثير العولمة على السياسة الاقتصادية في الجزائر
Impact of globalization on economic policy in Algeria

الأستاذة صفية علاوي

جامعة عمار ثليجي الاغواط

الجزائر

الاستاذ الدكتور خليل الرفاعي

جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عمان للعلوم المالية والادارية

المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

خلصت الدراسة إلى أن فعالية السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي في جذب الاستثمار الأجنبي حيث توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والاستثمار الأجنبي،كما لم تصب النفقات العمومية التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب حيث لم تكن نفقات التجهيز ذات معنوية أما الحوافز الضريبية لم تجدي نفعا ولم تكن مرنة.

لذا أصبح من الضروري على البنوك و كل من السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل التطورات المتلاحقة التي شاهدتها السياسات الاقتصادية و مجال المصرفي وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات العولمة وبالمقابل العمل على تقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي تفرزها هذه الأخيرة.

Abstract

The study concluded that the effectiveness of the financial policy in Algeria was not sufficiently rational in attracting foreign investment as there is a causal relationship between public spending and foreign investment, and the public expenditures that Algeria monitored did not flow to the appropriate place where the processing expenditures were not significant as for tax incentives It did not help and was not flexible.

Therefore, it has become necessary for banks and both the financial and monetary policies in Algeria in light of the successive developments witnessed by economic policies and the field of banking to develop a business strategy that enables them to maximize the benefits of globalization and in return work to reduce the severity of the negatives and risks that the latter produces.

مقدمة :

إن ظاهرة العولمة قد مست جميع الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة الاقتصادية وأصبحت التكتلات والتحالفات مع الأقوى هي الغاية التي تسعى إليها كل البلدان قصد مواكبة التطورات التي تحدث في تلك البلدان، وكانت التحالفات العسكرية في القديم هي أول ما تسعى إليه البلدان قصد تأمين مصالحها. ثم ظهرت أنواع أخرى من التحالفات خاصة في المجال الاقتصادي، مثل ما نراه اليوم من شركات عابرة للقارات ومنظمات ومعاهدات واتفاقيات شراكة ،كل هذه المظاهر أفرزتها ظاهرة العولمة.

فمع الانتشار السريع للعولمة، أصبح بالإمكان تقسيمها إلى عدة أنواع فظهرت العولمة الإنتاجية من خلال تدويل الإنتاج، وبما أن الانتاج مرتبط بالتمويل ظهرت العولمة المالية التي تعتبر الناتج الرئيسي لعمليات التحرير المالي، واتخذت شكلها النهائي في الاستثمار الأجنبي المباشر واسهم رأس المال والمحفظة المالية.

كما أن العولمة المصرفية أخذت نصيبها من هذه الأنواع باعتبار المصارف المحرك الأساسي لعمليات التمويل في الأسواق النقدية والمالية. ويتجلى تأثير العولمة على جهاز المصرفي من خلال التحول إلى البنوك الشاملة وعمليات الاندماج المصرفي وانتشار البنوك الأجنبية. هذه التحولات كان لها تأثير على السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان خاصة التي عرفت تحولا نحو اقتصاد السوق بعد تخليها عن المنهج الاشتراكي.

وتعد السياستين المالية والنقدية إحدى أهم الأجزاء المشكلة السياسات الاقتصادية فكلتي السياستين تلعب دورا هاما في معالجة الاختلالات الاقتصادية، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية الذي شهدته دول العالم، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات بشقيها المباشر وغير المباشر، ما طرح بشكل أكبر مسألة فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل هذه التطورات .

وبعد انتهاج الجزائر اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، تسعى جاهدة إلى مواكبة هذه التطورات والتحولات العالمية ،غير أن هذا الاندماج يتطلب منها تغييرات عميقة وإصلاحات هيكلية تمس كل المجالات المتمثلة في تفعيل السياسة المالية والنقدية و تطوير جهاز المصرفي.

الإشكالية:

- ❖ **ماتأثير العولمة على فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر ؟**

الأسئلة الفرعية:

- **ماذا نقصد بالعولمة وما هي أنواعها ؟**
- **ما هي آثار وانعكاسات العولمة على واقع الجهاز المصرفي الجزائري ؟**
- **أي سياستين (المالية أم النقدية) أكثر فعالية في الجزائر في ظل العولمة ؟**

الفرضيات:

- **العولمة هيكل مستجدات وتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي.**
- **الجهاز المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة بسبب التطورات العالمية، وهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.**
- **تعد السياسة النقدية أكثر فاعلية في الاقتصاد الجزائري بعد انتهاج الجزائر لاقتصاد السوق.**

أهمية الدراسة:

- **معرفة محتويات السياسات الاقتصادية للجزائر.**
- **دراسة أهمية العولمة الاقتصادية في ظل البنوك.**
- **معرفة أثار العولمة الاقتصادية على سياسات الاقتصادية في الجزائر.**

أهداف الدراسة:

- **إبراز أهمية العولمة المالية وانعكاساتها على النشاط المصرفي.**
- **دور واثر السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمارات الأجنبية.**
- **إبراز واقع الاقتصاد الجزائري وفعالية السياسات الاقتصادية في ظل العولمة.**

التقسيم الهيكلي للدراسة:

المحور الأول: ماهية العولمة

1- **مفهوم العولمة.**

2- **أنواع العولمة وخصائصها .**

3- **مزايا ومخاطر العولمة.**

المحور الثاني: اثر العولمة على السياسات الاقتصادية في الجزائر

1- تأثير العولمة على جهاز المصرفي.

2- تأثير العولمة على سياسة النقدية

الخاتمة:

المحور الأول

ماهية العولمة

يعبر مفهوم العولمة عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم كله،كما يوضح لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. وظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في عدة ميادين.ويرى بعضا الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، وهي على توالي: المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التكنولوجي،انتشار عولمة الإنتاج، تبادل والتحديث.

1- مفهوم العولمة:

يؤدي الاطلاع على الكتابات التي تناولت مفهوم العولمة إلى الوقوف على خيط من أفكار وأطروحات وآراء متباينة يصعب من خلالها صياغة تعريف دقيق ومحدد للعولمة نظرا إلى تعدد تعريفاتها التي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدلوجية وتخصصاتهم واتجاهاتهم.وقد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة من قرن العشرين وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وهي ترجمة لكلمة "Mondialisation" بالفرنسية و"Globalisation "بالانجليزية. أما العولمة لغة فهي تعميم الشيء وتوسيع دائرة ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا. ومع هذا فان الظاهرة التي نشير إليها ليست حديثة إذا ما قارناها بحداثة لفظها. وتتجسد فكرة العولمة عموما في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال،أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو تأثير امة بقيم وعادات غيرها من الأمم.[1]

وعلى صعيد تعريف العولمة، تختلف التعريفات باختلاف الأبعاد والتجليات،ويتضح بذلك وجود ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي:[1]

- مجموعة تركز على البعد الاقتصادي: وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات و اتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق،وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.
- مجموعة تركز على البعد الثقافي: وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية يتم تسويقها كأي سلعة أخرى،ومن ثم إدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ووسائل ثقافية عالمية الطابع.
- مجموعة تركز على البعد السياسي: الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة اشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حاليا.

✓ كما تعرف بأنها" إخراج الأنشطة الاقتصادية من مجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي تكون فيها العمل باجر منخفض،وكذلك باقي التكاليف ووسائط وأشياء أخرى".[1]

✓ ويمكن تعريف العولمة أيضا بأنها تعني "الانفتاح على العالم بشكل عام باندماج أسواقه في ميادين التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات وتقنيات ضمن إطار حرية الأسواق.كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية،مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية".[1]

والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات من خلال جلبها للاستثمارات الضخمة.

ومن أهم التعاريف التي تناولت مفهوم العولمة ما يلي: [2]

✓ يشير مصطلح العولمة إلى تعميم مبدأ الاعتماد المتبادل بين المتفاعلين في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة أهمها:السلع،الخدمات وعناصر الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة عملية التبادل التجاري الدولي ليشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وليكون أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

✓ ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق

واحدة،تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث يمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال.

وعلى صعيد أخر يرى البعض أن العولمة هي نتائج لمجموعة من الأساليب والعوامل وبلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتتلخص فيما يلي: [3]

الجدول(02):خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

انهيار نظام بروتن وودن بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الأمريكي	
عولمة النشاط الإنتاجي	
عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال ش	تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية

هذا وتعددت التعاريف الخاصة بالعولمة،فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتخذ عدة صفات منها:تحرير الأسواق،الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومن بعض وظائفها،والانتشار الكبير والسريع التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق المالية.

2- أنواع العولمة وخصائصها:

2-1:أنواع العولمة: تختلف انواع العولمة الى:

2-1-1: العولمة الاقتصادية.

أ- تعريفها :

كثرت تعريفات العولمة الاقتصادية، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد وشامل وجامع لها لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم. وخاصة من ناحية جانبه الاقتصادي، اخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية. ولذلك نحاول تقديم مختلف التعاريف التي تحلل الجانب الاقتصادي للعولمة.

- ✓ تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي:"اندماج أسواق العالم في الحقول انتقال السلع والخدمات،والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق،بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومي". [4]
- ✓ يشير مصطلح العولمة الاقتصادية إلى "عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين المتفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي،و

العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالا جديدة لعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي".[5]

- ✓ تظهر العولمة الاقتصادية" أساسا في نمو وتعميم الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه قواعد الحماية التجارية،بحكم ما نتج من دورة الاورغواي للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية،وهذه الأبعاد الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية،ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية، كالبنك العالمي والصندوق النقد الدولي وكذلك انتشار التجارة الالكترونية"
- ✓ العولمة الاقتصادية"هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالية عند منتصف هذا القرن إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة،الى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية،وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا،ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج اقتصاديات المركز الأصلي ودوله".[6]
- ✓ يرى (Gabriel Wackerman) في العولمة الاقتصادية على أنها"تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية،وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية،وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدول والمشروع الاقتصادي، وبالأخرى يغير من علاقة الحكومة مع التنمية الاقتصادية.تصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والحكومة،تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم".[6]
- ✓ ويرى (Alain Nonjon) العولمة الاقتصادية على أنها:"الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من اجل إنشاء السوق العالمية، ليست هذه الحركة من اجل إتمام الأسواق الوطنية، وإنما لتطوير سريع للسوق القارية".[6]

- ✓ ويرى (Jean–Louis Muchielle) العولمة"هي عملية توسيع وتعميق نشاط الشركات في الإنتاج وبيع السلع والخدمات في اكبر عدد ممكن من الأسواق".[6]

على ضوء هذه التعريفات يمكن القول إن العولمة في رأينا لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدا يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفضل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحويل الآليات السوق وتعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها كل الحدود السياسية، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية، ومنظمات دولية، وشركات متعددة الجنسيات.

ب–أنواع العولمة الاقتصادية:

حدثت مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية على نطاق واسع متمثلة في النمو السريع للمعاملات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتنامي نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق في مجال السلع،وعليه تتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما "العولمة الإنتاج والعولمة المالية".[7]

ب–1 :عولمة الإنتاج: تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما يحدث بالنسبة للعولمة المالية التي تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات،بينما تتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

ب–1-1: الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية:زادت التجارة الدولية بشكل كبير فعلى سبيل المثال زاد معدلها بحوالي 4.5 % في 2017 مقارنة بالعام 2016،كما انتعشت من جديد وزاد معدلها حوالي3% عام 2018 ،بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5%، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل النمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي.

ب–1-2: الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: ويرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها للاستثمارات،حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما

بينها الإحداث المزيد من الهيمنة التكنولوجيا ورؤوس الأموال العالمية حيث بلغ معدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا حوالي 5% في2010 .

ب- :العولمة المالية.

ج -مؤشرات العولمة الاقتصادية:

يمكن أن نلخص أهم مؤشرات العولمة الاقتصادية في المخطط التالي: (7)

الشكل(01): مؤشرات العولمة الاقتصادية

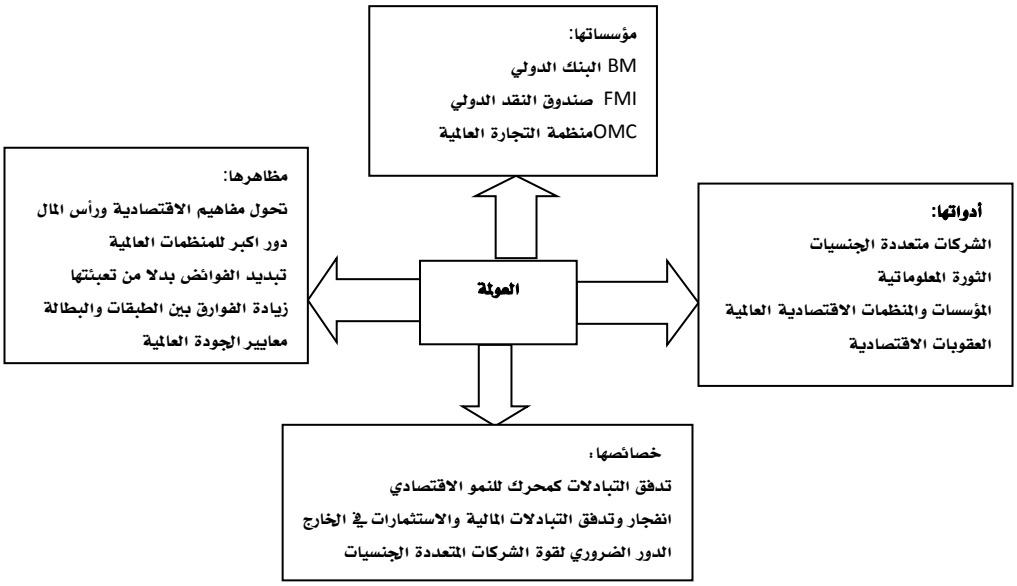

2-1-:العولمة المالية

أ-تعريفها :

تعدد المؤلفون الذين حاولوا صياغة تعريف العولمة المالية،إلا انه يجب أن نشير إلى أن هناك من عرفها بلفظ العولمة المالية Mondialisation Financière، وهناك من اعتبر أن العولمة المالية هي عبارة عن تكامل مالي دولي Intégration Financière Internationale . سنحاول التطرق إلى مجموعة من هذه التعاريف: (8)

- العولمة المالية هي" الارتباط أو الاتصال المتبادل(Interconnexion) بين مختلف الأسواق المالية بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي سمحت بظهور أسواق المشتقات والأسواق المالية الناشئة".
- حسب Jean pierre paulet فان مصطلح العولمة المالية" يستعمل للإشارة للتحولات التي حدثت في الأسواق المالية من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية وتزايد تكامل وارتباط أسواق رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال".
- تعتبر العولمة المالية "الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أصبحت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المالية العالمية".
- حسب Michel Aglietta فان العولمة المالية هي "عبارة عن تكامل مالي دولي Intégration Financière Internationale،وهي عملية ربط بين الأسواق المالية الوطنية والأسواق المالية الدولية،الأمر يؤدي إلى إنشاء سوق مالية دولية".

من التعاريف السابقة يمكن القول إن العولمة المالية هي عبارة عن فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال التي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا.

ب-مؤشرات العولمة المالية:

كم يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما: (8)

ب1:المؤشر الأول:والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة،حيث تشير العمليات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل اقل من 10%من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول العالم 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، والى ما يزيد عن 200% في فرنسا وايطاليا وكندا في نفس العام 1996.

ب2: المؤشر الثاني: والخاص بدور تداول النقد الأجنبي على صعيد العالي في الإحصاءات تشير إلى متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي و ارتفعت 20 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1990، وهو ما يزيد عن 8.4 من الاحتياطيات العالمية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

2-1-3: العولمة المصرفية :

أ-تعريفها:

تعد عولمة النشاط المصرفي احد أوجه الرئيسية للعولمة المالية،بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل،وتوسيع أفاق توظيف الأموال،وقد صاحب هذه التوجيهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية. سنحاول التطرق إلى مجموعة من تعريفات: [9]

- ✓ **يقصد بالعولمة المصرفية "خروج المصارف من إطار التعامل المحلي إلى أفاق عالمية ودمج نشاطه في السوق العالمي،وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى سوق المحلية الوطنية،بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني،مما يجعل أداءه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطا".**
- ✓ **كما تعرف بأنها" حالة كونية فعالة و متفاعلة تخرج البنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية،وتدمجه في السوق العالمي بجوانبه ة أبعاده المختلفة بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية،بحيث يصبح لا يخضع للتراجع أو التهميش أو الابتلاع".**
- ✓ **كما ارتبط "مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك،وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنوك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل".كما أنها تعني أيضا" اكتساب قوة دفع جديدة بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج".ومن التغيرات التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك ظهور كيانات مصرفية جديدة أصبحت تؤثر على السوق المصرفي العالمي.**

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف العولمة المصرفية بأنها عبارة عن حالة تخرج البنك من إطار المحلية إلى العالمية،بحيث تندمج نشاطه في السوق العالمي ،فتزداد

بذلك قوته وقدرته على الهيمنة المصرفية، وبذلك يستطيع تحقيق المزيد من الأرباح، وبتنوع أصوله وخصومه ويمكنه التقليل من مخاطره.

ب-العوامل التي تحرك الأعمال المصرفية نحو العولمة:

من العوامل التي تحرك المصارف نحو العولمة هي كالتالي: (10)

ب-1: العوامل السوقية: تحدد تلقي الزبون ومدى قبوله للخدمة المصرفية العالمية.

ب-2: العوامل الاقتصادية: تحدد فيها إذا كانت المصارف العالمية تتبنى إستراتيجية لتقديم أدنى تكاليف ممكنة للخدمة المصرفية.

ب-3: العوامل البيئية: يتم بواسطتها البحث في كيفية دعم البنية الهيكلية المصرفية.

ب-4: العوامل التنافسية: وذلك بإيجاد مصارف قادرة على منافسة مثيلاتها في دول الأخرى.

الشكل(02): محركات العولمة المصرفية

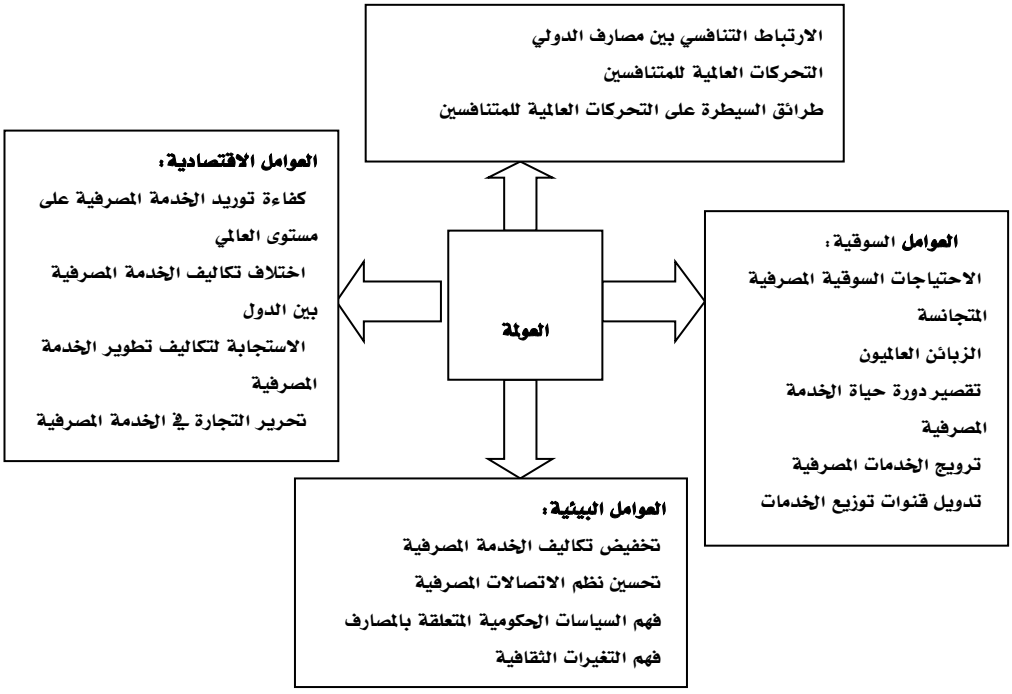

2-2: خصائص العولمة:

أصبحت العولمة احد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية،بل أنها تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة تحديات لم تسبق له مواجهتها، تعمل العولمة كل ذلك من اجل تطوير الإنتاج والاستثمار،والتجارة على المستوى العالمي،وبالأخرى محاولة صياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحر للسلع والخدمات،ورؤوس الأموال دون حاجز يذكر. تتميز العولمة بخصائص رئيسية وهي كالتالي: [11]

أ-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق،واقترانها بالديمقراطية،بدلا من الشمولية والاتخاذ القرارات في إطار المنافسة،والجودة الشاملة من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن.

ب-تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية،تعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة،وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية،خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية،والعقبات التي تعترض هذا الانسياب.

ج-وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل:

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي،وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي،حيث لم يكن بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الإنتاج،وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والأجهزة الكهربائية، والحاسبات الآلية وغيرها،يتم تجميع مكوناتها في أكثر من الدولة،بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع احد المكونات فقط. وهذا ما يعرف بتقسيم داخل السلعة الواحدة،وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشاد الاقتصادية، فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

د-تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات،أخذت بعدا جديدا،إذ أصبحت نسبة الإنتاج الخارجي إلى الإنتاج الداخلي كبيرا جدا،وهذا ما يدعم عملية عولمة الإنتاج،وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج.ويضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات،عملت على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد،الذي يحقق اقل تكلفة،وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة،واكبر سوق،وبذلك كان يزرع النظام الجديد للإنتاج.وتمتلك هذه الشركات العملاقة إمكانيات تمويلية هائلة،إذ لعبت دورا مهما في تمويل الثروة التكنولوجية .

ه-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة تعميق العولمة،وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر،وهناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- **صندوق النقد الدولي والمسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة**
- **البنك الدولي وتوابعه،والمسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة**
- **منظمة التجارة العالمية والمسئول عن إدارة النظام التجاري للعولمة**

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات تعتبر من أهم دعائمها،حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله.

3- مزايا ومخاطر العولمة:

3-1: مزايا العولمة:

تتمثل مزايا العولمة أساسا في توجيه الأموال إلى استخداماتها الإنتاجية،بحيث تساعد كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في تحسين مستويات معيشية أعلى. ونذكر منها:[12]

- **مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحويل تكنولوجيا متطورة إلى الدول المستثمر فيها في مجال الإدارة،بالاعتماد على الكفاءات المالية و المصرفية الأجنبية و المحلية.**
- **جذب الاستثمارات إلى قطاعات الاجتماعية.**

- زيادة التدفق الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كانعكاس لنجاح العولمة المالية والتحرر المالي يؤدي إلى الانخفاض في أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الاقتراض وفتح مشاريع جديدة.
- زيادة النشاط التجاري الدولي، والتخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات التنافسية والاندماج المصرفي.
- وجود البنوك أجنبية قوية محليا سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة اندلاع الأزمات.
- السماح بتحرك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز وتخفيض التعريف الجمركية ، وزيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على مستوى العالمي.

3-2: مخاطر العولمة:

إن معرفة المخاطر التي تحف العولمة من جميع جوانبها أمر ضروري حتى يستطيع من يتعامل تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها.ونذكر منها: [12]

- هروب الأموال الوطنية إلى الخارج عن طريق فتح المجال لاستثمار الأموال المحلية بالخارج،ما يؤدي إلى تضرر ميزان المدفوعات وزيادة الديون الخارجية وتراكم خدمتها.
- الظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعتبر هذه المشكلة خطيرة بحيث أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.
- أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على نشاط الاقتصادي،أما المصلحة العامة أصبحت هامشية في الاقتصاد السوق.
- ظهور عملية الإغراق، والإغراق يرتبط بالسعر وذلك بان تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل عن سعر السوق المحلي وفي الحالة تعتبر السلعة المستوردة بمثابة سلع أو واردات الإغراق،وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة الجمركية.

- إن تحرير الحكومات لقطاعاتها المصرفية والمالية يؤثر على سيادتها كون ان هذا التحرير يفترض عليها الانسحاب من بعض الأدوار الاقتصادية.
- مخاطر دخول الأموال عن طريق ما يعرف بغسيل الأموال،حيث تعزز من خلال إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير دخول الأموال وخروجها عبر حدود دون مراقبة من السلطات وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
- سيطرة الكيانات الضخمة على المشاريع المربحة والفرص مما يؤدي إلى الاحتكار والهيمنة.
- مخاطر تعرض لهجمات المضاربة المدمرة،فإخراج المستثمرين الأجانب لأموالهم بشكل مفاجئ لاستثمارها بغرض المضاربة و اقتناص الأرباح يضر بالاقتصاد مثلما حدث في المكسيك عام 1994 و تايلاند عام1997.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا إن مفهوم العولمة صعب التحديد ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل لها،نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ،كما تعتبر ظاهرة العولمة من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة ولاسيما العولمة الاقتصادية باعتبارها جزءا منها، حيث إن جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة.

أدت العولمة المالية إلى ظهور ما يسمى بالعولمة المصرفية التي أدت إلى عولمة النشاط المصرفي بغية اكتساب مزايا تنافسية تمكنه من زيادة تعاملاته ومبادلاته. ومدى مساهمتها في رفع الحواجز بين الدول وفتح الأسواق المالية الدولية أمام تدفق رؤوس الأموال، وما ينجم عنها من أثار سلبية وايجابية.

المحور الثاني

اثر العولمة على السياسات الاقتصادية في الجزائر

تعتبر السياسات الاقتصادية تعبيرا عن رغبة الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الوجه المطلوبة لتحقيق حزمة من الأهداف اقتصاديا واجتماعيا،وتطرق لأهم التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية في ظل العولمة،باعتبار الفرص والتحديات التي تفرضها حركة رؤوس الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري.

1-تأثير العولمة على الجهاز المصرفي الجزائري.

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق عللا جهاز المصرفي،في أي دولة من دول العالم ومنها الجهاز المصرفي في الجزائر. ويمكننا الإشارة إلى عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على جهاز المصرفي وذلك كما يلي:[13]

1-1: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

نتيجة التغير في أعمال البنوك،والتوسيع في مساحتها ونطاق أعمالها المصرفية،أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك،ويكفي الإشارة إلى تغيرات هيكلية واضحة حيث تنوعت مصادر أموال البنوك أي مواردها وكذلك أيضا تنوع مجالات توظيفها واستخدامها،كما انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك،إن اثر العولمة على جهاز مصرفي لم يقف على إعادة الهيكلة صناعة الخدمات المصرفية،بل امتد بشكل غير مباشر ونمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية. [13]

1-2:التحول إلى البنوك الشاملة:

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها: "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن نم المدخرات في كافة

القطاعات،وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميعها،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة ،بحيث تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال". [13]

وقد تأثرت البنوك الجزائرية بهذا الاتجاه والدليل على ذلك قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع أرضية قيام وإنشاء البنوك الشاملة في الجزائر بما يتماشى والتغيرات الدولية ولن هذه التشريعات والقوانين سمحت بقيام على سبيل المثال وليس الحصر البنك شاملا يتمثل في البنك الإسكان والتجارة والتمويل –الجزائر- برأسمال 2400 مليون دينار بمساهمات عربية وجزائرية مشتركة،فعلى الرغم من اقتران اسم هذا البنك بالقطاع السكني إلا انه يمارس جميع العمليات المصرفية ويتعاطى كل النشاط البنكي مع الاحتفاظ بجزء كبير من دوره كأهم مؤسسة لتجميع العمليات المصرفية ويتعامل مع أنواع الزبائن من أفراد ومؤسسات. [14]

أما فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بنوك الجزائرية فنجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض90-10،أو من خلال الأمر03-11 الصادرة في 26اوت 2003 المعدلة والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، مزال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية،والتي تسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية، وان كانت هذه الأخيرة مزالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجير، والاستثمارات المالية، والخدمات المالية الاستثمارية الأخرى. [14]

من جانب الأخر نجد أن قانون النقد و القرض90-10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة،وهذا من خلال المادتين 110و116 اللتان تسمحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل،إلا أن ملاحظة على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ،ومنح القروض في المقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات بنكية يمكن ممارستها في ظل صيغة البنك الشامل. [14]

كما نسجل بالإضافة إلى ذلك الفصل الواضح بين نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بسبب ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية الطويلة الأجل، وهذا

يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف سوق الأوراق المالية، مما يقيد رو الإبداع والتطوير للنشاط المصرفي على المستوى المحلي ويحرم بالتالي إمكانية الاستفادة من ما يتيحه تنويع النشاط المصرفي و المالي الممارسة من طرف مؤسسات مصرفية أو مالية على حد سواء. (14)

1-3: تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية:

يشمل هذا التنويع في الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة،إنشاء الشركات القابضة المصرفية،والتوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية،الإقدام على مجالات استثمار جديدة و اقتحامها مثل أداء أعمال المصرفية الاستثمارية،وتمويل عمليات الخوصصة على مستوى الدخول في مجالات غير مصرفية، ثم الاتجاه إلى تأجير التمويلي والإيجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية،وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التامين. (15)

1-4: الالتزام بمعيار كفاءة رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة بازل :

-مقررات بازل: في ظل تزايد المنافسة العالمية والمحلية وتأثير الجهاز المصرفي بالعولمة أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر،لذا وجب التفكير والبحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم،يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. (15)

-تعريف لجنة بازل المصرفية: تشكلت لجنة بازل"للأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية" سنة1975وعملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية1988،وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشرة ودول أخرى،وكانت تعتقد اجتماعاتها في سويسرا-مقر بنك التسويات الدولي-وذلك برئاسة كوب COOKE للنظر في تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاءة رأس المال ومعاييرها وذلك من البنوك التي تمارس الأعمال الدولية. (15)

في الجزائر حددت التعليمة رقم74-94 الصادرة في 29نوفمبر1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاءة رأس المال. فقد فرضت هذه التعليمية عللا البنوك الالتزام

بنسبة ملائمة لرأس المال اكبر أو تساوي 8 تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت آخر اجل لذلك نهاية ديسمبر1999،وذلك وفق المراحل التالية: [16]

- 4 %مع نهاية شهر جوان 1995
- 5 %مع نهاية شهر ديسمبر 1996
- 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997
- 7 %مع نهاية شهر ديسمبر 1998
- 8 %مع نهاية شهر ديسمبر 1999

وقد حددت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي،بينما حددت المواد 6و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك،بينما بينت المادة 8 من التعليمية مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة،ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطر الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية،وكل ذلك بطريقة مشابه لما ورد في مقررات بازل. [16]

يلاحظ إن التشريع المصرفي الجزائري قد سايرا اتفاقية بازلI من خلال إصدار التعليمية رقم 74-94 أما بالنسبة لاتفاق بازلII فقد اصدر البنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14، الذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة لمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (لائتمانية،السوقية، التشغيلية) تماشيا مع مورد في هذا الاتفاق، إلا أن اتفاقية بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق مما يتطلب بدا الجزائر إصدار تعليمات لكيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتاخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث مع اتفاق بازلI. [16]

وفي هذا الصدد فان برنامج"أمسفا AMSF– دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري Appui a la Modernisation du Secteur Financier Algérienالذي تطبقه الجزائر حاليا في إطار برنامج مبدأ MEDA قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازلII ،لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن وهي: بنك الصندوق

الوطني للتوفير والاحتياط CNEP–Banque وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR .[16]

1-5: الاندماج المصرفي:

يمكن تعريفه على انه: " اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية اكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد".[17]

كذلك يعرف على انه نوع من التوسع ينطوي على تملك منشاة لمنشاة أخرى مستهدفة لتمحي شخصيتها تماما وتظهر منشاة جديدة في الوجود.[17]

لم يحدث أي حالة اندماج مصرفي بالجزائر، ولعل السبب في ذلك يعود لطبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها،أو بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح للأجانب تملك49% فقط من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة وفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث فشل مشروع توأمة والخوصصة الجزئية لهذا البنك بعدما اشرف بنك الإخوة "لازار" الفرنسي بإجراء تقييم لCPA إلا أن البنك "سوسيتي جينيرال" تراجع عن الأمر وطالب بتملك أكثر من 49% من هذا البنك.[18]

ولعل القرار الذي تم اتخاذه من طرف وزارة المالية في جوان 2005 والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من51% من رأس المال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة وهي:القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL،وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كان من شانه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة أجنبية أو فيما يتعلق بين البنوك الجزائرية.[18]

1-6: خصخصة البنوك:

وتعرف خوصصة المؤسسات العامة بأنها: "تحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص،ذلك ضمن إطار شامل وهو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد خوصصتها والعمل على تطويرها،تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها".(19)

كما يعرفها البعض بأنها: "توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد".(19)

لقد بقي الحديث عن الخوصصة البنوك العمومية في الجزائر أمرا نظريا فقط،ولم يتم بعد خوصصة أي بنك عمومي وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك.فرغم المجهودات المبذولة الانطلاق أول عملية خوصصة لبنك عمومي في الجزائر،وعملا بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي طالب الجزائر بضرورة تشجيع مسار خوصصة القطاع البنكي لضمان تسيير تجاري للبنوك، إذ تسيطر البنوك العمومية تقريبا على 90% من السوق المصرفية الوطنية، وذلك بضرورة الإسراع بخوصصة بنكين عموميين الأكثر صحة من الناحية المالية.(20)

حيث شرعت لسلطات في فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري CPA والذي يعتبر أكثر جاهزية للخوصصة خصوصا بعد تطهير جزء كبير من محفظته،وارتفاع نسبة ملائمة بالاضافة تحقيقه لنتائج ايجابية لعدة سنوات. (20)

لقد عرف القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 2001 تجربة فاشلة بعد مفاوضات متقدمة مع الشركة العامة الفرنسية، والتي بدأت استعدادها فيما سبق للاستحواذ على صحة 50% من رأسمال البنك على لن يشمل ذلك الشبكة القائمة بأكملها،وفي ديسمبر 2002 تم إعادة إحياء المشروع إذ كلف بنك الإخوة لازار الفرنسي بتأطير عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، من خلال قيامه بدراسة الجدوى والتدقيق المحاسبي، فضلا عن إيجاد متعاملين مهتمين بالمشروع الذي سيقضي إلى خوصصة 49% من رأسمال كأول إجراء من نوعه في الجزائر،إلا أن العملية لم تكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك وثقل محفظته بالقروض المتعثرة، من جهة، ومن جهة أخرى بسبب محدودية نسبة الملكية الطرف الأجنبي التي حددت ب 49 % فقط، وهذا ما اعتبر

عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية بالجزائر إلى التخلي عن هذا الشرط وإعلان بإمكان تملك الأجانب الأكثر من 50% من رأسمال البنوك العمومية المطروحة للخوصصة،كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من البنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA،ويبقى مجرد مشروع في الوقت الراهن. (20)

1-7 : إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية :

تركز إدارة المخاطرة المصرفية في الجزائر على مخاطر الائتمان مهمشة بذلك العديد من المخاطر المصرفية الأخرى على غرار مخاطر التشغيل،غير إن هذه الوضعية لها ما يبررها على اعتبار تركز نشاط معظم البنوك غي الجزائر على الدور التقليدي للبنوك المتمثل في منح الائتمان،كما نسجل الحضور القوي لبنك الجزائر في إرساء إدارة فعالية وسليمة للمخاطر في القطاع المصرفي الجزائري من خلال إصدار التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة لذلك،أو من خلال هيئات ولجان الرقابة التابعة له التي تسهر على التطبيق والمتابعة.

وكمؤشر على مدى نجاح البنوك الجزائرية في تسيير مخاطرها على الأقل من وجهة بنك الجزائر تعزيز القواعد الاحتياطية في البنوك الذي يعد من صميم انشغالات السلطات العمومية وبنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، لأنه يهدف إلى حماية البنك والمودع على حد سواء،كما تم استكمال أجهزة المراقبة المصرفية بقواعد الحوكمة المؤسسية السليمة سواء من حيث الكم على غرار نسبة الملائمة وتقسيم الأخطار أو السيولة او النوعية على غرار المراقبة الداخلية و نظام الكشف المسبق، كما تم إعادة تأسيس وإثراء جهاز المراقبة الداخلي لإبراز العلاقة الوطيدة بين التسيير الجيد والاستقرار المالي.

قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يتلقى الانتشار الواسع بين المسئولين و أجهزة الإعلام،و لكي وبعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على مستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لان تصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية الفساد، وضعف المناخ الاستثماري، أصبح تبني مبادئ الحوكمة أمرا لابد منه،وهو ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت "بلجنة الحكم الراشد"،حتى وان كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء

أطراف خارجية، فيمكن اعتباره بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبتدى التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول.

إن تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية،إلا انه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفي وزيادة حدة المنافسة أين أصبح للحوكمة دور فعال في ضبط أنشطة البنوك وتجنب وقوع الأزمات المصرفية. وقد تمحورت جهود القطاع المصرفي الجزائري في إرسائه لقواعد الحوكمة المؤسسية السليمة في:

- تعديل قانون 90-10 بإصدار الامر03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث تم تدعيم صلاحيات بنك الجزائر ودوره في مجال الحوكمة المالية وضمان أموال المودعين.
- وضع نظام لتامين الودائع من خلال إصدار النظام رقم 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية.
- إصدار النظام رقم 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية حيث حمل هذا النظام الخطوط الأساسية والتوجيه للحوكمة المصرفية بتطبيقات عالمية (لجنة المراجعة،فعالية ومشاركة مجلس الإدارة،الرقابة الداخلية وخدمات المراجعة الفعالة.....)

2-تأثير العولمة على السياسة النقدية:

لقد أشارت المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10، إلى أهدف السياسة النقدية كما يلي:" تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطنّ والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".[21]

إلا أن تعدد أهداف السياسة النقدية المذكورة في نص المادة 55 من قانون النقد والقرض يجعل تحقيقها أمرا صعبا للغاية نظر لتعارض الأهداف فيما بينها،من هنا أتت المادة 35 من الأمر11/03 لتحل المادة 55 من قانون 90-10 وتم خلالها:

- استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم.
- تم إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها.وفي ظل العولمة خاصة مع تزايد تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية ،وكلما كانت السياسة النقدية مرنة، وتتميز بكفاءة وفعالية،وتتماشى مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الكلي ،كلما كانت فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المحفظي ،فإذا كانت السياسة النقدية تميل نحو توسيع الائتمان عن طريق خفض معدلات الفائدة أو أي وسيلة الأخرى تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة كلما كان ذلك حافزا للاستثمارات الأجنبية، كما يلعب كذلك سعر الصرف دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي فإذا كان سعر الصرف ثابت مع تمتع بحرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية يفقد السياسة النقدية فعاليتها في التأثير على أسعار الفائدة المحلية من خلال عملية التعقيم المتبعة لوقف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ويؤدي كذلك إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي.وكذلك لا تستطيع السياسة النقدية التحكم في المعروض النقدي.أما إذا كان سعر الصرف المرن فإن التدفقات الكبيرة من الخارج تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة فحسب ولا تؤدي إلى تغيير في الأساس النقدي[22]. بالإضافة إلى وجود استقلالية أكبر للسلطات النقدية، فهي ليست ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينة مما يعنّ عزل قراراتها النقدية عن هذه الحدود، ويستعيد البنك المركزي قدرته على التحكم في العرض النقدي.

2-1: ملامح سير سياسة النقدية في الجزائر:

2-1-1:تطور الكتلة النقدي: إن الفترة (1996-2000) عرفت نمو بطيء للكتلة النقدية حيث انتقلت من 915.06 مليار دينار إلى 2022.53 مليار دينار على التوالي أي تضاعفت ب 2.2 مرة،ويعود ذلك لإتباع الجزائر سياسة تقشفية صارمة من اجل استرجاع الاستقرار النقدي، أما الفترة الثانية تمتد من (2001-2012) فقد شهدت نمو معتبر للكتلة النقدية حيث انتقلت من 2473.51 مليار دينار إلى 11013.3 مليار دينار اي تضاعف قدره ب 4.45 مرة، ويرجع ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث اثر ذلك على الاحتياطات الأجنبية والتي تعتبر من

بين مقابلات الكتلة النقدية بينما عرفت سنة (2015-2016) نمو بطيء وشبه منعدم في نمو الكتلة النقدية نظرا لانخفاض أسعار النفط.[23]

2-1-2:سعر الصرف: تقسيم تطورات سعر الصرف إلى مرحلتين،الأولى ميزها تدهور في سعر الدينار مقابل الدولار والتي تمتد من(1996-2002)حيث انتقل سعر الصرف من 56.2 دينار للدولار الواحد إلى 79.7 دينار للدولار الواحد على التوالي وذلك راجع لشروط صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازن لميزان المدفوعات، أما المرحلة الثانية (2003-2012) فقد عرفت استقرار نوعا ما، حيث تراوح سعر الصرف بين 71 دينار و77.5 دينار للدولار الواحد باستثناء سنة 2007 التي عرفت تحسن في سعر الصرف، حيث بلغ 66.82 دينار للدولار الواحد. [23]

2-2: تدفقات رؤوس الأموال الدولية في الجزائر:

2-2-1:صافي الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد قامت الجزائر بتطبيق سياسة الانفتاح على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الاستثمارات وفق وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية مشاركة مستثمرين الأجانب في التنقيب وتطوير قطاع المحروقات والمحطات الكهربائية وتحلية مياه البحر، خلال فترة(1990-1995) إن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر معدوما مع سنة 1991 حين سجلت قيمة سالبة بسبب ضعف الاستثمارات الصادرة والواردة وانعدامها تقريبا بعدها عرف صافي الاستثمار الأجنبي ارتفاعا مستمرا مع مرور السنوات ماعدا سنة 2015 ليبلغ في المتوسط 1.28 مليار دولار وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية مثلت حوالي 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العشر سنوات الممتدة من 2005 إلى غاية 2014. [23]

2-2-2: تدفقات الاستثمار المحفظي: من اجل تكريس فكرة تحرير الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق تم خلق قناة إضافية لتدفق الاستثمارات المحلية والدولية تمثلت لإنشاء سوق للأوراق المالية التي كان الافتتاح الرسمي لها عام1997. حيث ان الاستثمار الأجنبي في بورصة الجزائر يعد شبه معدوم ما عدا سنتي 2007 و2010 نظرا لعدم جاذبية هذه السوق،بالإضافة إلى العديد من العراقيل الإدارية التي لم تسمح لها بان تكون قطبا لجلب المدخرات والاستثمارات المحلية والدولية. [23]

اتضح من خلال الدراسة أن فعالية السياسة النقدية بالجزائر تتأثر بنسبة ضعيفة بالتدفقات الرأسمالية الدولية على الرغم من وجود علاقة سببية بين معدل نمو رصيد رأس المال ومعدل نمو سعر الصرف الاسمي (معدل نمو رصيد رأس المال يسبب معدل نمو سعر الصرف الاسمي)نظرا لكون نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر هو نظام سعر الصرف المدار وهو ما يكسبه مجالا للتحرك، هذا من جهة، مما يعنّ أنه لا علاقة لحركة رأس المال من وإلى الجزائر بالمتغيرات النقدية والحقيقية، وعليه نستخلص أن تحركات رؤوس الأموال الدولية من وإلى الجزائر لم تؤثر على توجهات وأهداف السياسة النقدية وبالتالي على فعاليتها.

3: تأثير العولمة على سياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف متعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني ومن بين أهم الأهداف نجد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدولة،فإذا كانت السياسة المالية تحتوي على جملة من الإعفاءات الضريبية والجمركية كلما كانت جاذبة الاستثمار، كما انه كلما كان السعر الضريبي مناسبا ولا يثقل كاهل المستثمرين كلما كان ذلك محفزا الاستثمار، وبإضافة إذا كان إنفاق الدولة يتجه نحو تهيئة البني التحتية كلما كان ذلك جذابا للاستثمار.[24]

3-1: سياسة الضريبية:

لقد تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992 وتجسدالامتيازات،نذكر منها[25]

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات.
- الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركة (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي(VF) ومن الرسم على نشاط المهني(TAP).
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

2-3:الإنفاق العمومي: يصنف المشرع الجزائري الإنفاق العمومي إلى نوعين رئيسين نفقات التسيير ونفقات التجهيز الأولى يقصد بها تلك النفقات الضرورية لتسيير مصالح أجهزة الدولة الإدارية،أما الثانية فهي تلك النفقات التي لها طابع استثماري، ويمكن تقسيم تطور الإنفاق العمومي في الجزائر إلى مرحلتين،المرحلة الأولى من(1996-2000) والتي تميزت بضآلة الإنفاق وكذلك ضعف وتيرة تزايده حيث انتقل من 724.61 مليار دولار إلى 1178.1 تواليا،خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تذبذبا مقارنة بنفقات التسيير كانت دائما في الأعلى ذلك نتيجة تدابير سياسية،أما المرحلة الثانية من(2001-2012) فقد عرفت توسع كبير في الإنفاق العام حيث انتقل من 1312 مليار دينار إلى 7157.5 مليار دينار أي تضاعف ب 5.4 مرة، وزيادة حجم نفقات التجهيز عن نفقات التسيير وهذا يفسر الاهتمام الجزائر ووعيها بضرورة تهيئة البنية التحتية من خلال رصد مبالغ ضخمة لهذا الشأن،لان هذه النفقات تجذب الاستثمار الأجنبي وتشجعه على الإقبال.[26]

خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع العولمة وتأثيرها على السياسات الاقتصادية في الجزائر، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والتي تبحث عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة ، فقد تطلبت هذه الدراسة تحليل ظاهرة العولمة في المحور الاول من تعريفات لها ولمفاهيمها و أنواع العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص ومؤشراتها و آثارها و انعكاساتها الاقتصادية ،مع التركيز على آثارها على جهاز المصرفي و السياسة النقدية والمالية المطبقة في الجزائر.

ثم تم التطرق إلى التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية واندماج الأسواق المالية العالمية،وتسليط الضوء على أهمية و دور كل من السياستين المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث يؤدي تدفقه إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.واتضح أن فعالية السياسات الاقتصادية تتأثر بنسبة ضعيفة بتدفقات الرأس.مالية ذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريع(يعتمد على طلب الخارجي للمحروقات).

نتائج الدراسة:

- **يواجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التحديات والمتغيرات العالمية التي تفترض نفسها على السوق العالمي والمحلي؛**
- **يتوجب الجهاز المصرفي الجزائري وضع آليات و استراتيجيات لتحديث البنوك وترقية العمل المصرفي من اجل تكيف بفعالية وبكفاءة مع تلك التحديات؛**
- **السياسات الاقتصادية في الجزائر تمثل أنها تركز على سياسات الاستقرار الاقتصادي وفي حين تظهر السياسات الهيكلية أداء ضعيفا، وتجاوز هذا إلا بوضع سياسات تهدف لإحداث تغيرات هيكلية تمس بنية الحقيقية للاقتصاد الجزائري،لان الاقتصاد الجزائري معني بالتغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الاقتصادية العالمية.**

الإجابة على الفرضيات:

- **فرضية الأولى:العولمة الاقتصادية هي كل مستجدات وتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي، وتختلف أنواع العولمة الاقتصادية إلى عولمة الإنتاج، عولمة مالية.**
- **فرضية الثانية: الجهاز المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة بسبب التطورات العالمية، وهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات. وتتجلى انعكاسات العولمة على جهاز المصرفي الجزائري بآثار ايجابية في الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة،أما من آثارها السلبية تزايد المخاطر ظاهرة غسيل الأموال.**
- **فرضية الثالثة: لا تعد السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسة المالية في ظل تدفقات رؤوس أموال بل العكس تعد السياسة المالية هي أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر من سياسة النقدية**

قائمة الهوامش

1- فاطمة بلحاج،" العولمة الاقتصادية وآثار على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة ماجستير،جامعة وهران،2010 -2011، ص 2-3-4.
2- عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001 ، ص ص17 -18.
3- احمد حسن صالح قادر،"ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المالي العالمية"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص43.
4- لخضر طوير،"العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها"،محاضرات في مقياس السياسات الاقتصادية، الجزائر، ص1-2.
5- عبد المطلب عبد الحميد،نفس مرجع السابق،ص17-18.
6- لخضر طوير،نفس مرجع السابق، ص ص3-4.
7- فاطمة بلحاج، نفس مرجع السابق، ص ص9-10.
8- عكاش مسيفة،"العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2012 -2013،ص4-5.
9- عكاش مسيفة، نفس مرجع السابق، ص ص18-19.
10- فاطمة بلحاج، نفس مرجع السابق، ص15.
11- حمد حسن صالح قادر، نفس مرجع السابق، ص75-78.
12- فاطمة بلحاج، نفش مرجع السابق، ص25-27.
13- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص36-38.
14- باكور حنان، "الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة"، مذكرة الماستر، جامعة البويرة،2013 -2014، ص ص89-90.
15- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص40.
16- فاطمة بلحاج، نفس مرجع السابق، ص ص128-129.
17- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص42.

18- باكور حنان،نفس مرجع السابق، ص75.
19- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص ص43-44.
20- باكور حنان، نفس مرجع السابق، ص88 -96-102.
21- البنك الجزائر، التقرير السنوي2016:التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص135.
22- نوري منير" السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الاجزائر، 2010، ص 113.
23- ط د.حسين حميد،أ د.الصادق بوشناقة،"فعالية السياسة النقدية في ظل حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية"،جامعة المدية،الجزائر،2019،ص46-47.
24- نوري منير، نفس مرجع السابق، ص115.
25- سعيد عبد العزيز،"النظم الضريبية-مدخل تحليل مقارن"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000، ص92.

قائمة المراجع

1- احمد حسن صالح قادر،"ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المالي العالمية"،عالم الكتب الحديث،الأردن،2013.

2- سعيد عبد العزيز،"النظم الضريبية،مدخل تحليل مقارن"،الدار الجامعة، الإسكندرية 2000.

3- عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"،الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.

4- نوري منير، "السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5- باكور حنان،"الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة"، مذكرة الماستر ،جامعة البويرة، 2013-2014.

6- فاطمة بلحاج،" العولمة الاقتصادية وآثار على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة ماجستير،جامعة وهران،2010-2011.

7- عكاش مسيفة،"العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2012 -2013.

8- حسين حميد، الصادق بوشناقة،"فعالية السياسة النقدية في ظل حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية"، جامعة المدية،الجزائر،2019.

9- البنك الجزائر، التقرير السنوي 2016؛التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

10- لخضر طوير،"العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها"،محاضرات في مقياس السياسات الاقتصادية،الجزائر

أثر تطبيق التغيير الإداري على فعالية التوظيـــف في التعليم الجامعي على ضوء رؤية 2030

دراسة تحليلية (جامعة الملك خالد)

The effect of applying administrative change on the effectiveness of employment in university education. (Vision 2030)

د. فائقة الأمين العوض الأمين أبوعلامة

أستاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية وتقنياتها-جامعة الملك خالد

أ. فاطمة علي عبد الرحمن الشهري

محاضر بقسم المحاسبة - كلية الأعمال- جامعة الملك خالد

المملكة العربية السعودية

يتقدم الباحثان بالشكر لجامعة الملك خالد - المملكة العربية السعودية لدعمها هذا البحث من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي بالرقم (G.R.P-206.40)

المستخلص:

تسعى هذه الدراسة الي التعرف على أثر تطبيق التغيير على فعالية التوظيف بجامعة الملك خالد نموذجا. ومن ثم تناولت الدراسة ثلاث محاور للمتغير المستقل تطبيق التغيير وهي(ادارة التغيير، المشاركة، التدريب) وثلاث محاور للمتغير التابع فعالية التوظيف وهي (فعالية التنفيذ، الحد من المقاومة، الولاء والانتماء الوظيفي)، وتم تصميم استبانة موجهة الي هيئة التدريس والقيادات التعليمية. واستخدمت الدراسة أسلوب العينة القصدية وكان حجم العينة (177) تم أخذ نسبة (40)%، وتم توزيع (70) استبانة على مجتمع الدراسة واسترجاع (59) إستبانة سليمة صالحة للتحليل بنسبة استرجاع بلغت (84)% بمعدل استجابة عالي . وتم استخدام الاحصاء الوصفي التحليلي من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية عند

التحليل الوصفي للأدوات، ولإثبات فرضيات الدراسة استخدمت طريقة تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة لتحديد الفروق بين استجابات افراد عينة الدراسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:-

1. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قناعة ادارة تغيير بالالتزام ،والمشاركة والتدريب وفعالية تنفيذه
2. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قناعة ادارة تغيير بالالتزام بالتغيير والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي. وهذا يعني ضعف تأثير القناعة والالتزام بالتغيير على الحد من المقاومة.
3. وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قناعة ادارة التغيير بالالتزام بالتغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.
4. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة في عملية التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط. الوظيفي بالجامعة. هذا يعني ضعف تأثير المشاركة في التغيير على رفع الولاء الوظيفي.

وقد أوصت الدراسة بالآتي:

1. تفعيل ممارسة تطبيق التغيير الاداري والالتزام بتنفيذه لتحسين الاداء الأكاديمي بالجامعة.
2. خلق ثقافة تنظيمية لإقناع ادارة بالتغيير والالتزام التام بتنفيذه للحد من مقاومة التغيير بالجامعة.
3. ضرورة الاهتمام بالمشاركة الفعالة في عملية التغيير لرفع مستوى الولاء الوظيفي.
4. التوجه نحو التدريب والتأهيل للكوادر الوطنية ورفع روح الانتماء الوظيفي لتحقيق الاهداف المرجوة .

الكلمات المفتاحية: التغيير الاداري، فعالية التوظيف، التعليم الجامعي.

Abstract

This study seeks to identify the effect of applying change on the effectiveness of employment at King Khalid University as a model. Then the study dealt with three axes of the independent variable applying the change, which is (change management, participation, training) and three axes of the dependent variable, the effectiveness of employment, which is (effectiveness of implementation, reduction of resistance, loyalty and career affiliation), and a questionnaire was designed for the teaching staff and educational leaders. The study used the intentional sample method, the sample size was (177), (40)% were taken, and (70) questionnaires were distributed to the study population and (59) sound questionnaires were valid for analysis with a retrieval rate of (84)% with a high response rate. Descriptive analytical statistics were used through iterations, percentages, arithmetic averages and standard deviations when describing the tools. To demonstrate the study hypotheses, the multiple regression analysis method was used to determine the causal relationship between independent and dependent study variables to determine the differences between the responses of the members of the study sample.

The most important results of the study: -

1. There is a statistically significant relationship between the conviction of change management with commitment, participation and training and the effectiveness of its implementation
2. The absence of a statistically significant relationship between the conviction of a change administration with a commitment to change and reducing resistance to improving academic performance. This means that the influence of conviction and commitment to change has limited the resistance.
3. There is a statistically significant relationship between the conviction of change management in committing to change and raising the level of loyalty and career linkage with the university.
4. The absence of a statistically significant relationship between participation in the change process and raising the level of loyalty and association. University career. This means that the effect of participation in change has little to do with raising loyalty.

The study recommended the following:

1. Activating the practice of applying administrative change and committing to implementing it to improve academic performance at the university.
2. Create an organizational culture to persuade an administration of change and fully commit to implementing it to reduce resistance to change at the university.
3. The need to pay attention to effective participation in the change process to raise the level of job loyalty.
4. Going towards training and qualification of national cadres and raising the spirit of career affiliation to achieve the desired goals.

Key words: administrative change, employment effectiveness, university education.

الفصل الاول: منهجية الدراسة

أولاً: المقدمة:

تلعب مؤسسات التعليم العالي دور في تحقيق التنمية والنهضة الاجتماعية والاقتصادية وهي الرائدة في مجال التحديث والتغيير، وهذه التغيرات تضعه امام أكبر التحديات مما يتطلب تحسين جودة المخرجات ومواءمة متطلبات قطاع العمل وحاجاته والتغير المستمر باعتباره نموذج الادارة الجديدة.

وسيتم التركيز على (جامعة الملك خالد نموذجا) ومعرفة سلوكهم وممارستهم لإدارة التغيير وخاصة في عملية التوظيف وهل هناك رؤية مستقبلية واضحة للجامعة في هذا الجانب.

وأن التحول الوطني باتجاه "رؤية المملكة 2030" سيكون له أثر في قطاعات التعليم وسوق العمل في المملكة، ومن هنا تأتي أهمية العمل على تهيئة القوى العاملة الوطنية "توفير فرص العمل وخفض نسبة البطالة". والنابعة من أهداف رؤية 2030م .

مشكلة الدراسة:

يواجه التعليم الجامعي السعودي عدد من التحديات التي تدفعه الي التغيير، في الوقت الذي تتسارع فيه الجامعات العربية والأجنبية للحصول على الاعتماد العالمي في مجال التعليم بالجامعات، وقلق الادارة التعليمية في وضع آلية محددة للتعامل مع العدد الهائل من الخريجين بالجامعة ومدى قدرة الادارة على توفير الوظائف التي تستوعب هذه الاعداد؟ وتوفير المهارة والكفاءة لسد حاجة المجتمع وسوق العمل.، وضرورة وجود قيادات تعليمية قادرة على تطوير التعليم للتكيف مع تلك الظروف. لتطبيق برامج التغيير والتخطيط له، ومواجهة المعوقات التي تواجه عملية التوظيف (التحول الوطني2030).. فان مشكلة الدراسة تتمثل في نقص المهارة الكافية والتدريب المستمر للقائمين بنفيذ برامج التغيير لمقاومة التغيير وضعف الالتزام والولاء مما يؤثر على اداء المؤسسة..

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- القاء الضوء على اهم مداخل الادارة الحديثة "ادارة التغيير" لتحقيق التنمية والتطوير في الجامعة المتمثلة في تهيئة القوى العاملة الوطنية ، كما اشارت (رؤية 2030).

- حث القيادات الاكاديمية بالجامعة على تطبيق التغيير الاداري ومواجهة مستقبل التعليم العالي.
- تبني مبدأ المشاركة الفعالة بين الادارات وأعضاء الهيئة التعليمية لاحداث التغيير.
- اثراء المكتبة بالدراسات في مجال التغيير الإداري وفعالية التوظيف، لرفع مستوى الاداء الاكاديمي.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

التعرف على الفروقات بين درجات الاستجابة حسب ما يتصوره افراد العينة من القيادات الاكاديمية وأعضاء هيئة التدريس :

- بين تطبيق التغيير الاداري وفعالية التوظيف بجامعة الملك خالد لتحقيق رؤية 2030.
- بين قناعة ادارة تغيير والالتزام بالتغيير لفعالية تنفيذه .
- بين المشاركة في عملية التغيير والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي بالجامعة.
- بين تأهيل وتدريب ادارة التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة
- اقتراح الحلول والتوصيات التي تساعد الجامعة في سهولة تبني مفهوم ادارة التغيير في قطاع التعليم..

فرضيات الدراسة:-

الفرضية الرئيسية : هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري وفعالية التوظيف بالجامعة . ويتفرع منها الاتي:-

1. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه
2. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي.
3. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري (أد ارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي.

استخدم الباحثان المناهج الآتية:

المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الحالة SPSS.

مصادر جمع المعلومات:

أ/ المصادر الأولية:

"البيانات الاحصائية لجامعة الملك خالد وأداة الاستبانة..

ب/ المصادر الثانوية:

الكتب والمراجع والدوريات والمجلات وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والندوات.

الدراسات والبحوث السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

شبكة المعلومات العنكبوتية (الانترنت) .

مجتمع الدراسة:

مؤسسات التعليم الجامعي الحكومية بالمملكة (جامعة الملك خالد) نموذجاً.

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة قصدية (أعضاء هيئة التدريس بما فيهم من قيادات اكاديمية) كفئة مستهدفة تخدم أغراض الدراسة.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1/ دراسة (مطلق محمد بن سعد 2003) تناولت معوقات توظيف الخريجين السعوديين في القطاع الخاص وكيفية معالجتها وركزت هذه الدراسة على أهم القضايا التي تشغل بال كل خريج سعودي وهي المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين السعوديين في القطاع الخاص، من حيث أهم العوامل المؤثرة فيها وذلك بالتطبيق على أصحاب المنشآت، ومدراء الموارد البشرية، ومدراء العموم، والخريجين السعوديين وذلك بالنسبة إلى بعض المتغيرات المتعلقة بالشركات التي يعملون بها، وقد استطاعت الدارسة الحصول على العديد من الدراسات التي تمت حول المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين السعوديين منذ عام 1402هـ إلى عام 1422 هـ أي منذ حوالي عشرين عاماً. وتناولت واقع القوى العاملة في المملكة العربية السعودية وأثر التعليم العالي في إعداد وتنمية القوى العاملة في المملكة، والعوامل المؤثرة على دور التعليم العالي، بالإضافة إلى واقع سوق العمل في المملكة العربية السعودية.

2/ دراسة (زيدان 2005): هدفت الي احداث تغيير جذري في أساليب التفكير لدى القيادات التعليمية ولفتح أساليب تفكير متكاملة في التعامل مع منظومة التعليم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتوصلت الي عدة نتائج منها التغيير في أساليب التفكير لدى القيادات التعليمية وتطوير أدائهم.

3/ دراسة (غازي محمد2006): ادارة التغيير ومقاومة التغيير في التحول التقني بالمصارف السودانية، تناولت الدراسة المشكلة التي يواجهها الجهاز المصرفي السوداني والذي تعرض لمتغيرات كبيرة في بيئته الداخلية والخارجية جعلته مواجه بتحديات متعددة ففي بيئته الداخلية أصبحت قضية إرتفاع تكلفة التشغيل في مقابلة تدني المدخول وتخفيض الربحية وقضية زيادة معدلات التزوير والإختلاسات وقضية تدني كفاءة و مستوي ونوعية الخدمات التي يقدمها لزبائنه من التحديات الكبيرة التي تواجه إدارات المصارف السودانية، ومن التحديات التي فرضتها عليه بيئته الخارجية تأتي قضية المنافسة من المصارف العالمية والإقليمية من أهم هذه التحديات التي تهدد وجود المصارف السودانية في السوق. وقد أخذت المصارف السودانية التوجه نحو التقنية كمدخل إستراتيجي لمواجهة التحديات التي فرضتها عليها بيئتها الداخلية والخارجية حيث قامت بتطبيق مجموعة من السياسات والبرامج التقنية بعد العام 2000 وأحدثت تحول إداري وتنظيمي في عملها لم تفلح في إدارته بصورة علمية حتي تستفيد من ميزات التقنية في معالجة مشاكلها.

4/ دراسة (كوتر 2008): هدفت الي تعرف إدارة التغيير ومتطلباته داخل مؤسسات التعليم، وتوصلت الي أنه لكي يتم تفعيل إدارة التغير لابد من حدوث التغيير التنظيمي وهو يعني التخطيط والتنفيذ للقضاء على اشكال مقاومة الافراد العاملين لهذا التغيير والتصدي له، والحرية والمشاركة في اتخاذ القرارات الجماعية.

5/ دارسة (فاطمة الحقباني 2007): مقاومة موظفي الجامعات للتغيير الإداري أسبابها ومؤشرتها وأساليب التعامل معها من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية الإدارية. جامعة أم القرى. هدفت الدارسة إلى معرفة أكثر مجالات التغيير تعرضا لمقاومة الموظفين وأسبابها وأبرز مؤشرات مقاومة التغيير وأهم الأساليب القيادية للتعامل مع مقاومي التغيير من وجهة نظر الهيئة الأكاديمية الإدارية بجامعة أم القرى، ووجدت

الباحثانأن الروتين يعتبر من أهم أسباب مقاومة الموظفين للتغيير الإداري وخلصت الباحثان بمجموعة من التوصيات منها أهمية جعل التغيير والتطوير الإداري جزءا من ثقافة الجامعة، ودعم الوحدات المختصة بإدارة الموارد لبشرية لعملية التعلم التنظيمي، وتوفير المناخ التنظيمي الذي تسود قيم التسامح وحرية تقبل الأري الآخر والتعامل معه، مع ضرورة تكثيف بارمج التدريب وورش العمل التي تسلط الضوء على التغيير وأهمية التطوير الإداري. تتفق هذ الدارسة مع الدارسة الحالية من خلال إظهار أهم المعوقات والأسباب التي تمنع إدارة التغيير من تحقيق أهدافها، والتي تعد مقاومة التغيير من أبرزها، مما وجه الباحثان نحو دارسة هذه المعوقات ودارسة أثرها في مشروع إدارة التغيير، كما ساعدت الباحثان على تحديد أفضل الطرق العلمية والمنهجية للتخفيف منها، وبيان دور المسؤول عن إدارة التغيير في التعامل معها.

معظم الدراسات السابقة تناولت إدارة التغيير ودوره في تحسين أداء المؤسسات وتناول الباحثين التغيير من عدة زوايا من جانب كل باحث. حتى يتسنى مواكبة التغييرات بنجاح.

أما الدراسة الحالية:-

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق ادارة التغيير على (فعالية التوظيف) في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة . ومعرفة مدى ممارسة الادارة العليا في الجامعة للتغيير وخاصة في عملية التوظيف من خلال متغيرات الدراسة المتمثلة في(المشاركة والتدريب والالتزام والحد من المقاومة والولاء الوظيفي)، لتحقيق اهداف التحول الوطني على ضوء "رؤية المملكة 2030".

الفصل الثاني: الجانب النظري

المقدمة :

تسعى مؤسسات التعليم العالي لزيادة القدرات والكفاءات لتحقيق أهدافها وخدمة المجتمع وفق متطلبات التنمية والتغيير والتوجه نحو تطبيق نظام التغيير الاداري كمفهوم حديث، والتطوير حتى تتمكن من المنافسة وتحقيق متطلبات سوق العمل والتفاعل مع المتغيرات الداخلية والخارجية .. وسيتم التركيز على ادارة التغيير في مؤسسات التعليم الجامعي (جامعة الملك خالد نموذجا) ومعرفة سلوكهم وممارستهم لادارة التغيير وخاصة في عملية التوظيف وهل هناك رؤية مستقبلية واضحة للجامعة في هذا الجانب ومعرفة التنسيق بين ادارة التغيير وجهود التوظيف لاستيعاب أكبر عدد من الخريجين الباحثين عن وظائف. أن التحول الوطني باتجاه "رؤية المملكة 2030" سيكون له أثر في قطاعات التعليم ومؤثرة في السوق في المملكة، ومن هنا تأتي أهمية العمل على تهيئة القوى العاملة الوطنية للاستفادة من هذا التحول، لتشغل فرص أفضل للعمل وبما يخفض من مستوى البطالة.

قد شهدت الجامعة خلال فترة زمنية بسيطة الكثير من التغييرات، فعلى سبيل المثال التغيير في التقدم التكنولوجي وفي التوظيف.

مصطلحات الدراسة :

التغيير: "بأنه ناتج الجهد البشري في محاولاته لإصلاح واقعه للتغلب على المشاكل والقيود التي تحد من إشباعه لاحتياجاته". أما إدارة التغيير تعني:- "الجهاز الذي يحرك الإدارة والمؤسسة لمواجهة الأوضاع الجديدة وإعادة ترتيب الأمور بحيث يمكن الاستفادة من عوامل التغيير الإيجابي، وتجنّب أو تقليل عوامل التغيير السلبي، أي إنها تعبّر عن كيفية استخدام أفضل الطرائق اقتصاداً وفعالية، لإحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشود".(أفندي 2004)

فعالية التوظيف:

(الفعالية: الفعّالية) :هي المقدرة على تحصيل النتيجة المطلوبة والمبتغاة والمتوقعة.من الذين لديهم الكفاءة والتميز والقدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة. من الموارد البشرية.

التعليم الجامعي:

المبحث الأول: إدارة التغيير:

1/ التغيير هو عملية لازمة وجودة وضرورية للمنظمات طالما أنها تعمل في بيئة تتصف بطبيعتها بالتغيير المستمر والسريع في القوى المؤثرة والتي يصعب التنبؤ بها لذلك فإن الطريق الأمثل للارتقاء بأداء المؤسسات هو التغيير والابتكار للتكيف مع البيئة المحيطة.(ثابت ،2003).

أما إدارة التغيير فتعني:- الجهاز الذي يحرك الإدارة والمؤسسة لمواجهة الأوضاع الجديدة وإعادة ترتيب الأمور بحيث يمكن الاستفادة من عوامل التغيير الإيجابي، وتجنّب أو تقليل عوامل التغيير السلبي، أي إنها تعبّر عن كيفية استخدام أفضل الطرائق اقتصاداً وفعالية، لإحداث التغيير لخدمة الأهداف المنشود. (أفندي 2004)

و لكي يكون التغيير إيجابي وفعال لا بد أن تتوفر فيه الشروط التالية:

1- وضوح الهدف من التغيير

2- أن يفي بتطلعات المنظمة و الموظفين

3- القضاء على أسباب الخلل.

4- أن يكون ضمن خطة مدروسة و متوازنة.

5- أن يكون ضمن الضوابط و التوجيه الصحيح لكي لا يخرج عن السّيطرة المتوازنة.

6- أن يأتيَ بطموحات و تطلعات جديدة للمؤسسة و العاملين فيها. و يزيدهم حماسا وتماسكا.

7- أنْ يأتي بفرص عمل جديدة تأخذ بأيدي الجميع إلى التقدّم.

8- رفْع آثار الضّعف والاختلالات السّابقة عبر إزالة النواقص والسّلبيات القديمة التي ثار التغيير عليها.

9- يزيل العوائق التيّ كانت تَزيد من ضَعْف المؤسّسة أو تُقلل من إيجابياتها.

10- اكتساب الإدارة عناصر أوْ مَهارات جديدة لتحقيق الأهداف.. وغير ذلك من السّمات التيّ في مجموعها تعدّ مُؤشرا حقيقياً للتغيير الإيجابي الذيّ يحقق طموح المؤسّسة في البقاء.[1]

دكتور ديفيد شودرون:-

نقلت وول ستريت جورنال أكثر من مرة عن جهود الشركات التى تكافح لتطور بفاعلية هيكلها التنظيمى، وفى ظل التركيز الحالى على إحتياجات المؤسسات لمواجهة مناخ العمل المضطرب، فلماذا هذا الفشل فى التغيير؟ بناءاً على خبرتنا، هناك كثير من الأسباب الجوهرية التى تجعل من التغيير التنظيمى يتعثر أو يفشل فى الشركات. فى هذة المقالة يمكنك إستخدام هذة المعلومات لتجنب أخطاء شائعة فى التطوير التنظيمى أو لتتعافى من هذة الإخطاء وهي:

1. عدم توافق التقنيات المستخدمة
2. عدم الاقدام على تغييرات تنظيمية
3. سواء استخدام فرق العمل
4. عدم اتخاذ القرارات مقدماُ
5. اتباع نموذج محدد ، وأمراض النماذج المعلبة
6. التدريب الجماعي
7. حجة عدم وجود دعم اداري
8. التمييز
9. نتائج عدم التقييم

2/ أهداف التغيير في مؤسسات التعليم العالي:

- زيادة قدرة مؤسسات التعليم العالي على التكيف مع البيئة المحلية والعالمية وذلك من خلال تحقيق الوصول الي دور المنافسة والنمو والانتاج.
- الارتقاء بالمستوى التنظيمي والاداري لتطوير الكفاءة الادارية والأكاديمية وتأهيل للابتكار والابداع.

1- ستيف سمث، ادارة التغيير، ترجمة مكتبة الشقري، الرياض.2001م ص 7 3) د. محمد طاهر نصير ادارة التغيير والتحديات العصرية للمديردار الحامد للنشر الطبعة الاولى 2006 ص95

- تطوير القيم والمعتقدات والانماط السلوكية في مؤسسات التعليم العالي كي تحقق رسالتها وغاياتها المنشودة بفاعلية وكفاءة عالية مما يتطلب تغيير ثقافة المؤسسة نحو التغيير الايجابي مثل وضوح الغرض، المعنويات، التعريف والتقدير، روح العمل الجماعي، النمط القيادي، التخطيط، ادارة العمليات، التركيز على المدخلات، المشاركة، الاتصالات الفعالة، التمكين، المعرفة والمهارة، المعلومات والتحليل، ادارة تطوير الموارد البشرية والمخرجات الجامعية من خريجين مؤهلين.

3/ أنواع التغيير في مؤسسات التعليم العالي ,(Weisbuch, 2001):

هناك أنواع عدة للتغيير أهمها:-

- التغيير العشوائي يتم بشكل مستقل عن رغبة مؤسسات التعليم العالي ويحدث نتيجة التطور والنمو الطبيعي في تلك المؤسسات.
- التغيير المخطط: يتم تنفيذ بعد دارسة مسبقة كي تعد مؤسسات التعليم العالي نفسها لمجابهة التغيرات المتوقعة.
- التغيير الاستراتيجي: وهو يعنى بالقضايا الرئيسة طويلة الأجل التي تشغل مؤسسات التعليم العالي وهو يشمل رسالتها وأهدافها وفلسفتها ونمطها، والتقنيات المستخدمة ..... وغير ذلك. - التغيير الوظيفي: يعنى بالنظم والإجراءات والهياكل والتقنيات التي لها أثر مباشر في تنظيمات العمل داخل مؤسسات التعليم العالي.
- التغيير الجذري: وفيه تكون مؤسسات التعليم العالي مختلفة كليا بعد انتهاء مشروع التغيير وهذا التغيير يكون كبير ومصيراي ومن أمثلته إعادة التنظيم، تحولات المؤسسات من قطاع عام إلى خاص أو مختلط .....إلخ.
- التغيير التطوري: ويتم هذا التغيير عند استحداث أقسام جديدة أو تخصصات جديدة أو تغيير في الأداء وفي هذا تبقى المؤسسات كما هي نظرا لمحدودية التغيير.
- التغيير المفروض: وهذا يحدث في مؤسسات التعليم العالي عندما تقر الوازرة مشروع الاعتماد الأكاديمي والجودة الشاملة على الجامعات وذلك بإصدار قرار دون النظر في القدرة، والإمكانات المتاح.

4/ أساليب إدارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي:

في عالم اليوم المتميز بالسرعة والديناميكية والتغيرات في كافة المجالات كان لا بد لمؤسسات التعليم العالي من إدارة التغيير بأساليب متعددة من أهمها: (Creasy, 35,2011)

- **الأسلوب الدفاعي: هو سد الثغرات وتقليل الأضرار التي سببها التغيير وتستخدمه الإدارة التقليدية التي لا تؤمن بضرورة التغيير أو لا تملك شجاعة الأقدام عليه.**
- **الأسلوب الهجومي: يتطلب هذا الأسلوب من الإدارة المبادرة في اتخاذ خطط وبرامج من جانبها لإحداث التغيير أو تنظيمه وضبطه، أو اتخاذ الإجراءات الوقائية لمنع التغيير السلبي المتوقع أو تجنبه ويتمثل في التنبؤ بالتغيير وتوقع ما سيحدث مستقبلاً مع الاستعداد والإعداد للتعامل مع الظروف الجديدة، ومحاولة الاستفادة من الفرص التي تتيحها، وتجنب التهديدات المتوقع حصولها. وهذا الأسلوب هو الذي تركز عليه هذه الدارسة.**
- **أسلوب التغيير بالمقارنة المرجعية: وهذا الأسلوب تستخدمه بعض مؤسسات التعليم العالي بمحاكاة بعض الجامعات التي استخدمت أساليب ناجحة في التغيير.**
- **أسلوب التغيير بإدارة الجودة الشاملة: إن مؤسسات التعليم العالي معنية بتحقيق الجودة من أجل المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية في مجال التطوير والتحديث العلمي والتقني والفني للمدخلات والعمليات والمخرجات لضمان جودة الإنتاج.**

5/ متطلبات إدارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي :

لابد لإنجاح إدارة التغيير في مؤسسات التعليم العالي أن تتوفر بعض العوامل أهمها (HirschDanial,2007,42):

- **وجود استراتيجية ومنهجية واضحة وقابلة للتنفيذ للتغيير؛ ولابد مفهومة لكافة العاملين المتأثرين والمؤثرين.**
- **قبول بعض الغموض الجزئي: مع أن الهدف من التغيير لابد وأن يكون واضحا من البداية إلا أنها في أثناء عملية التغيير وامتدادها تتضح الأمور شيئا فشيئا ربما بما يخالف الأمر المتوقع ، ولذلك لابد من نشر التسامح عن هذا الغموض وفهم حقيقة التغيير.**

- وجود بيئة داعمة للتغيير ومناخ تنظيمي يحفز عليه فضلا عن أهمية الاتصالات المفتوحة: خطة الاتصال الرسمي هي أحد مكونات التعهد والالتزام بالتغيير سواء كان أرسيا صاعدا أم هابطا داخل الهيكل التنظيمي أم مع المعنيين االمؤثرين والمتأثرين بهذا التغيير لأخذ آرائهم.
- التعهد والالتزام: التعهد بالتغيير لابد أن يبدأ من القيادة العليا ويستمر وصولا لكافة المستويات المتأثرة ولا يغفل عنه توفير الموارد المادية والفنية اللازمة لعملية التغيير.

المبحث الثاني: فعالية التوظيف

1/ متطلبات ادارة توطين الوظائف:

يشكل قناعة والتزام القيادة الإدارية أحد الركائز الأساسية لنجاح توطين الوظائف . وفى هذا الإطار يمكن أن يشمل دعم الإدارة العليا للتوطين، مايلى:

1. القناعة والالتزام بأهمية العنصر البشرى كمورد استثماري على المدى الطويل.
2. النظرة الايجابية للعمالة الوطنية. وتقديرها .
3. توفير فرص التقدم والتطوير للعمالة الوطنية للوصول إلى أقصى . طاقاتها.
4. تفهم مصطلح توطين الوظائف وادارتة . باقتدار.
5. بناء ثقافة تنظيمية لدعم التوطين
6. إيجاد وتطوير معايير لممارسات توطين يعد ايجاد وتطوير معايير لممارسات توطين الوظائف من المطالب الأساسية لنجاح جهود توطين الوظائف، حيث وجود معايير واضحة ومتفق عليها . وتمثل جائزة الأمير نايف في مجال السعودة أحد الوسائل الناجعة التي تتبعها الدولة لتشجيع وتحفيز منشآت القطاع الخاص للاهتمام بالموارد البشرية الوطنية . ولأهمية الجائزة من الناحية المعنوية تتسابق المنشآت في مختلف القطاعات الاقتصادية للحصول على شرف نيل الجائزة من خلال عرض ممارساتها وتجاربها في مجال سعوده وتوطين الوظائف

2/ تحديات توطين الوظائف:

أولًا : غياب تعريف واضح ومحدد لتوطين الوظائف

ثانياً: خلق الالتزام والقناعة بفوائد بتوطين الوظايف

ثالثا: اعطاءء مفهوم التوطين استراتيجياً.

ومن التحديات التي يتم مواجهتها خلال عملية التوظيف

1-التواصل غير الفعال

2- الهيكل التنظيمي للمؤسسة

3- ضعف التحليل الوظيفي.

الفصل الثالث: اجراءات الدراسة الميدانية

منطقة الدراسة:

جامعة الملك خالد ، هي أكبر جامعة سعودية من حيث عدد الطلاب . مقرها في مدينة أبها جنوب غربي المملكة العربية السعودية، تأسست عام1419 هـ، خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حينما كان ولياً للعهد، وذلك في يوم الثلاثاء 1419/1/9 هـ المتضمن الموافقة على دمج فرعي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود بمنطقة عسير تحت مسمى جامعة الملك خالد. http://www.kku.edu.sa

نتائج تحليل الدراسة الميدانية

يشتمل هذا الجذء من على اجراءات الدراسة الميدانية والتى تتمثل في اسلوب جمع البيانات ومعالجتها احصائيا" وتفسيرها, واجراء اختبارات الثبات والصدق للتأكد من صلاحيتها بالاضافة الى وصف لمجتمع وعينة الدراسة والاساليب الاحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا"- وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان أن يعمم عليها النتائج ذات الصلة بالمشكلة المدروسة , وبناءا" على مشكلة الدراسة وأهدافها فأن المجتمع المستهدف يتكون من اعضاء هيئة التدريس ورؤساء الاقسام وعمداء الكليات ورؤساء الوحدات بجامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية, وتمً اختيار مفردات البحث من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق أسلوب العينة القصدية

حيث تم اختيار الأفراد على أساس أنهم يحققون غرضا أو بعض أغراض الدراسة التي ستنفذ. حيث تم توزيع عدد (70) إستبانة على مجتمع الدراسة وتم استرجاع (59) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (84)% ويعتبر معدل الاستجابة من المعدلات العالية باعتباره يفوق الحدود المتعارف عليها (75)%.

وفيما يلى خصائص عينة الدراسة

جدول (1) خصائص أفراد عينة الدراسة

خصائص العينة	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
1/ النوع	ذكر	21	%35.6
	انثى	38	%64.4
2/ الجنسية	سعودى	16	%27.1
	غير سعودى	43	%72.9
3/ الدرجة العلمية	بكالريوس	6	%10.2
	ماجستير	18	%30.6
	دكتوراة	35	%60.2
4/ المسمى الوظيفى	هيئة تدريس	39	%66.1
	رئيس قسم	4	%6.8
	عميد	3	%5.1
	رئيس وحدة	3	%5.1
	مسجل	10	%16.9
5/ مكان العمل	كلية المجتمع رجال	10	%16.9
	كلية العلوم والأداب رجال	10	%16.9
	كلية المجتمع محايل عسير	15	%25.4
	كلية المجتمع خميس مشيط	15	%25.4
	كلية المجتمع أبها	9	%15.3
6/ سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	16	%27.1
	5 وأقل من 10 سنة	22	%37.3
	10 وأقل من 15 سنة	10	%16.9
	15 سنة فأكثر	11	%18.5

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية 2020

ثانيا"أداة الدراسة

تتمثل أداة جمع البيانات التي اعتمد عليها الباحث في الحصول على البيانات الأولية اللازمة للدراسة في قائمة الاستقصاء تم إعدادها وتطويرها بناء على الاستعانة بالمقاييس التي وضعها الباحثون لقياس أثر تطبيق التغيير الإداري على فعالية التوظيـــف في التعليم الجامعي على ضوء رؤية 2030 وتشتمل الاستمارة على خصائص العينة و متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي :

المحور الأول (المتغير المستقل): (التغيير الأدارى). ويشتمل على الابعاد التالية:

1/ البعد الأول: ادارة التغيير.

2/ البعد الثانى: المشاركة في عملية التغيير

3/ البعد الثالث: تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير

المحور الثانى (المتغير التابع): يقيس: (فعالية التوظيف) ويشتمل على الابعاد التالية:

1/ البعد الأول: الالتزام والاقتناع بتنفيذ التغيير.

2/ البعد الثانى: الحد من مقاومة التغيير يزيد الفعالية.

3/ البعد الثالث: الولاء والانتماء يؤدي لرفع مستوى الاداء الوظيفي

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسى (أوافق بشدة, أوافق, محايد,لا أوافق بشدة , لا أوافق) حسب مقياس ليكرت (Likart Scale).

ثالثا" اختبار الصدق والثبات لأداة الدراسة:

بشكل عام يمثل صدق وثبات قائمة الاستقصاء إحدى الركائز الأساسية التي يقوم عليها تصميم أداءه جمع البيانات وذلك لمواجهة عقبات قياس متغيرات الدراسة وللتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام كل من اختبارات الصدق والثبات وذلك على النحو التالي:

1/ صدق أداة الدراسة: يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة, وقد اعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من :

(أ) الصدق البنائى

يعتبر الصدق البنائى أحد مقاييس صدق الأداة الذى يقيس مدى تحقق الأهداف التى تريد الأداة الوصول اليها ويبين مدى ارتباط كل بعد من ابعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الأداة ووفقا" لهذه الطريقة سيتم اختبار الثبات عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع محاور الدراسة بالمجموع الكلى حيث تم تقدير قيم معامل الارتباط لجميع محاور بالمجموع الكلي,وفيما يلي جدول يوضح نتائج الاختبار:

1/ صدق الاتساق الداخلى لمحاور الدراسة:

جدول (2) يبين معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات ابعاد التغيير الأدارى بالمجموع الكلي

م	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	ادارة التغيير.	0.87	0.000
2	المشاركة في عملية التغيير	0.82	0.000
3	تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير	079	0.000

جدول (3) معامل ارتباط بين محور ابعاد فعالية التوظيف بالمجموع الكلي

م	المحاور	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	الالتزام والاقتناع بتنفيذ التغيير.	0.83	0.000
2	الحد من مقاومة التغيير يزيد الفعالية.	0.77	0.000
3	الولاء والانتماء يؤدي لرفع مستوى الاداء الوظيفي	0.82	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020

ويتضح من الجداول (2) و (3) أن معاملات الارتباط لجميع ابعاد محور ابعاد التغيير الأدارى وفعالية التوظيف دالة عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبذلك يعتبر البعد صادقا" لما وضع لقياسه.

(2) اختبار الثبات

يقصد بالثبات هو أي أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة)(1). في نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدى إلى الحصول على نفس النتائج

1- د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، 1981) ص 560.

أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعنى الاستقرار قي نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترات زمنية معينة وبالتالي كلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة كلما زادت الثقة فيه. وقد قام الباحثون بحساب معامل ثبات الاختبار بأستخدام كل من طريقة التباين، وذلك كما يلي:

(أ) طريقة التباين باستخدام معادلة الفأ كرونباخ Cronbach Alpha:

وقد تم استخدام في هذه الدراسة معامل إلفا كرونباخ" (Cronbach,s Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساويةً للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل إلفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

جدول (5) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس ابعاد التغيير الأدارى:

م	المحاور	عدد العبارات	ألفا كرنباخ
1	ادارة التغيير.	4	0.83
2	المشاركة في عملية التغيير	4	0.87
3	تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير	5	0.81
	اجمالى العبارات	**13**	**0.90**

جدول (6) نتائج اختبار الفأ كرنباخ لمقياس ابعاد فعالية التوظيف

1	الالتزام والاقتناع بتنفيذ التغيير.	4	0.80
2	الحد من مقاومة التغيير يزيد الفعالية.	5	0.82
3	الولاء والانتماء يؤدي لرفع مستوى الاداء الوظيفي	6	0.79
	اجمالى العبارات	**15**	**0.88**

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2020

من الجدول (5) يوضح نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع ابعاد محور التغيير الأدارى اكبر من (60%) وتعنى هذه القيم توافر درجة عالية من الثبات الداخلي لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل مجال على حدا أو على مستوى جميع الابعاد حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.90) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس ابعاد التغيير الادارى بالمجتمع موضع

تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.وكذلك اختبار الثبات لمحور ابعاد محور فعالية التوظيف بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.88) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة لقياس محور فعالية التوظيف بالمجتمع موضع تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها.

رابعا" أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

لتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تمّ استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

(1) إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة وذلك باستخدام"كل من:

أ/اختبار الصدق الظاهري. (ب). اختبارات الصدق والثبات:

(2) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال :

ب/الوسط الحسابي. ج/الانحراف المعياري. (3) تحليل الانحدار:

وتم استخدام تحليل الانحدار (المتعدد) لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة.

خامسا". عرض وتحليل نتائج الدراسة

تهدف الباحثان من تحليل البيانات الأساسية تقديم إحصاءا" وصفيا" للبيانات الأساسية. يعكس الأهمية النسبية لعبارات الدراسة واستخدام أسلوب الانحدار لمناقشة فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

أولا" الإحصاء الوصفي لمحاور الدراسة :

فيما يلي التحليل الاحصائى الوصفي للعبارات التي تقيس ابعاد محور التغيير الأدارى وذلك على النحو التالي:

جدول (8): التحليل الاحصائى الوصفي لعبارات بعد أدارة التغيير

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	توجد رؤية وخطط مستقبلية واضحة لأهداف التحول الوطني في التوظيف.	4.10	0.82	82.0%	مرتفعة جدا	2
2	تسعى الجامعة لتطبيق عملية التغيير بفعالية لرفع مستوى الاداء الوظيفي.	4.08	0.70	81.7%	مرتفعة جدا	3
3	توجد مهارة قيادية بكفاءة عالية لمواجهة تحديات التغيير الاداري.	3.78	0.83	75.6%	مرتفعة	4
4	توجد ممارسة فعلية لعملية التغيير والتوطين لتحقيق رؤية 2030م.	4.24	0.73	84.7%	مرتفعة جدا	1
	جميع العبارات	4.05	0.77	81%	مرتفعة جدا	

جدول (9): التحليل الاحصائى الوصفي لعبارات بعد المشاركة في عملية التغيير

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	تعمل الجامعة على اشراكهيئة التدريس في اتخاذ القرارات اللازمة بشأن التغيير.	3.42	0.93	68.5%	متوسطة	3
2	تحرص الجامعة على اشراك الادارات المختلفة في عملية التغيير.	3.75	0.78	74.9%	مرتفعة	1
3	يوجد تنسيق بين ادارة التوظيف وسوق العمل لتحديد المواصفات المناسبة للوظيفة.	3.29	1.05	65.8%	متوسطة	4
4	تستعين الجامعة بخبراء مختصين من الخارج والداخللإشراكهم في عملية التغيير.	3.63	0.95	72.5%	مرتفعة	2
	جميع العبارات	**3.52**	**0.92**	**70.4%**	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل 2020

جدول (10) التحليل الاحصائى الوصفي لعبارات بعد تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	تنفذالجامعة دورات تدريب مكثفة لإدارة فعالة تنفيذ برامج التغيير الاداري.	3.78	0.74	75.6%	مرتفعة	1
2	تهتم الجامعة بتطوير وتدريبهيئة التدريس لتطبيق عملية التغيير.	3.73	0.93	74.6%	مرتفعة	2
3	تقوم الجامعة فعليا بإعداد وتأهيل الخريجين تحقيقا لأهداف التحول الوطني.	3.63	0.91	72.5%	مرتفعة	4
4	تهتم الجامعة بالكوادر المؤهلةمن القيادات لمواجهة تحديات التوظيف.	3.68	0.92	73.6%	مرتفعة	3
5	تعتقد بعض القيادات الاكاديمية إنهاغير قادرة على أحداث التغيير الفعال.	3.36	0.85	67.1%	متوسطة	5
	جميع العبارات	**3.63**	**0.86**	**72.7%**	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل 2020

المحور الثانى: فعالية التوظيف

التحليل الاحصائى الوصفي للعبارات التي تقيس محور ابعاد فعالية التوظيف وذلك على النحو التالي:

جدول (11): التحليل الاحصائى الوصفي لعبارات بعد الالتزام والاقتناع بتنفيذ التغيير

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	توجد قناعة تامة بالحاجة الي التغيير واهميته مما يسهل عملية التنفيذ.	3.95	0.90	%79.0	مرتفعة	1
2	تلتزم القيادات الاكاديمية بحل المشكلاتا لتي تواجه سير عملية التوظيف.	3.64	0.83	%72.9	مرتفعة	2
3	يفرض التغيير بقوة الانظمة ولوائح الدولة على الادارات دون قناعة .	3.27	0.93	%65.4	متوسطة	4
4	يوجد التزام بالزمن المحدد فعليا لتنفيذ عملية التغيير لتحقيق الاهداف المرجوة	3.42	0.89	%68.5	متوسطة	3
	جميع العبارات	**3.57**	**0.88**	**71.4%**	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل 2020

جدول (12): التحليل الاحصائى الوصفي لعبارات بعد الحد من مقاومة التغيير يزيد الفعالية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	يوجد عدم رغبة في التغيير والتجديد مما يزيد من المقاومة.	3.05	1.07	61.0%	متوسطة	4
2	تقوم الجامعة بالتدريب وتغيير السلوك التنظيمي للحد منمقاومة التغيير.	3.63	0.74	72.5%	مرتفعة	1
3	يتم اختيار فريق عمل بقدرات مناسبة وتوزيع الادوار عليهم للحد من مقاومة التغيير.	3.34	0.80	66.8%	متوسطة	3
4	توفر الجامعة المعلومات اللازمة والاتصال الفعال لتعزيز العلاقات مما يقلل المقاومة.	3.42	0.83	68.5%	متوسطة	2
	جميع العبارات	**3.36**	**0.86**	**67.2%**	متوسطة	

جدول (13): التحليل الاحصائى الوصفي لعبارات بعد الولاء والانتماء يؤدي لرفع مستوى الاداء الوظيفي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي%	مستوى الاستجابة	الترتيب
1	تقوم الجامعة بإتاحة فرص العمل وتشجيع الابداع مما يؤدي الي الشعور بالانتماء.	3.93	0.78	78.6%	مرتفعة	4
2	تنفذ الجامعة برنامج العمل الطوعي للخريجين لفترة محدودة لغرس روح الولاء الوظيفي.	3.75	0.92	74.9%	مرتفعة	6
3	يوجد اقبال كبير نحو الوظائف القيادية مما يؤدي الي ضعف الارتباط بالوظيفة الدنيا.	3.76	0.93	75.3%	مرتفعة	5
4	تلتزم الجامعة بأولية توظيف العمالة الوطنية لرفع روح الانتماء المؤسسي.	4.10	0.84	82.0%	مرتفعة جدا	2
5	فقدان الولاء وعدم الشعور بالمسؤولية يؤدي الي ضعف مستوى الاداء الوظيفي	4.15	0.94	83.1%	مرتفعة جدا	1
6	تسعى الجامعة لتحقيق رؤية(2030) في التحول الوطني والتوطين بفعالية في كل وظائفها.	3.99	0.76	79.8%	مرتفعة	3
	جميع العبارات	**3.95**	**0.86**	**79%**	مرتفعة	

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل 2020

يتضح من الجداول (8-13) ما يلي:

أن المتوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الفرضي للدراسة (3) وأكبر من الوزن النسبي (60%) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة لعبارات جميع محاور الدراسة مع اختلاف درجات الموافقة.

ثانيا" عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بفروض الدراسة:

الفرضية الرئيسية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري وفعالية التوظيف بالجامعة. ويتفرع منها الاتي:-

1. **هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الإداري (أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه**
2. **هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي.**

3. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.

ولإثبات هذه الفرضية استخدمت الدراسة تحليل الانحدار لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله التغيير الأدارى والمتغير التابع ويمثله فعالية التوظيف بالجامعة. وفيما يلى نتائج الفروض الفرعية لفرضية الدراسة الرئيسية:

الفرضية الفرعية الاولى:

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه.

شكل رقم (1) العلاقة بين تطبيق التغيير الأدرى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير)وفعالية تنفيذه

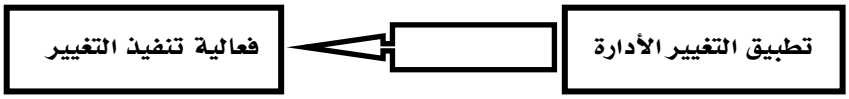

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله إبعاد التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والمتغير التابع ويمثله (فعالية تنفيذ التغيير).

جدول (14) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد تطبيق التغيير الأدارى وفعالية تنفيذ التغيير

ابعاد تطبيق التغيير الأدارى	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
1/ أدارة التغيير	0.78	4.180	0.000
2/ المشاركة في عملية التغيير	0.16	2.104	0.024
3/ تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير	0.19	3.089	0.000
معامل الارتباط(R)	0.61		
معامل التحديد (R2)	0.37		
F	10.77		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2020

يتضح من الجدول رقم (14) مايلى:

1/ وجود ارتباط طردي بين ابعاد تطبيق التغيير الأدارى (أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.61).

1/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد التغيير الأدارى على علاقة مع فعالية تنفيذ التغيير وذلك على النحو التالي :

- **معامل انحدار متغير العلاقة بين أدارة التغيير وفعالية تنفيذه بلغت قيمته (0.78) وهذا يعنى أن تطبيق أدارة التغيير يؤثر طرديا" في فعالية تنفيذه في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في تطبيق أدارة التغيير يعمل على إحداث تغير في فعالية تنفيذه قدره (0.8%) .**
- **معامل انحدار متغير العلاقة بين المشاركة في التغيير وفعالية تنفيذه بلغت قيمته (0.16) وهذا يعنى أن المشاركة في التغيير تؤثر طرديا" في تحقيق فعالية تنفيذه في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في مستوى المشاركة في التغيير يعمل على إحداث تغير في فعالية تنفيذه قدره (0.2%).**
- **معامل انحدار متغير العلاقة بين تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير وفعالية تنفيذه بلغت قيمته (0.19) وهذا يعنى أن تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير يؤثر طرديا" في فعالية تنفيذه في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (10)% في تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير يعمل على إحداث تغير في فعالية تنفيذه قدره (0.2%).**

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (34/4) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد تطبيق التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) على المتغير التابع (فعالية تنفيذ التغيير) حيث بلغ معامل التحديد (0.37). وهذه النتيجة تدل على أن متغير التغيير الأدارى يؤثر في فعالية تنفيذه بنسبة (37)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (63)%.

4. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من إبعاد التغيير الأدارى (أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع معاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما بلغت قيمة (F) (10.77) بمستوى معنوية (0.000) مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إبعاد التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه .

ومما تقدم نستنتج أن قبول فرضية الدراسة الفرعية الأولى والتي نصت: (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) وفعالية تنفيذه) .

الفرضية الفرعية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي.

شكل رقم (2) العلاقة بين تطبيق التغيير الأدرى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي

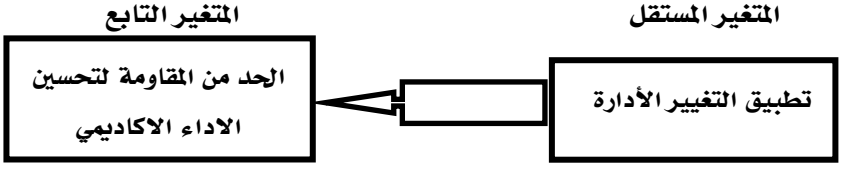

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله إبعاد التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والمتغير التابع ويمثله (الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي).

جدول (14) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد تطبيق التغيير الأدارى الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي

ابعاد تطبيق التغيير الأدارى	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
1/ أدارة التغيير	0.26	0.180	0.858
2/ المشاركة في عملية التغيير	0.33	2.189	0.033
3/ تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير	0.35	2.29	0.023
معامل الارتباط (R)	0.63		
معامل التحديد (R2)	0.39		
F	11.89		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2020:

يتضح من الجدول رقم (14) مايلى:

1/ وجود ارتباط طردي بين ابعاد تطبيق التغيير الأدارى (أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.63).

1/ تشير معاملات الانحدار أن إبعاد التغيير الأدارى على علاقة مع الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي وذلك على النحو التالي :

- **معامل انحدار متغير العلاقة بين أدارة التغيير و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي بلغت قيمته (0.26) وهذا يعنى أن تطبيق أدارة التغيير يؤثر طرديا" في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في تطبيق أدارة التغيير يعمل على إحداث تغير في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي قدره (0.3%) .**
- **معامل انحدار متغير العلاقة بين المشاركة في التغيير و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي بلغت قيمته (0.33) وهذا يعنى أن المشاركة في التغيير تؤثر طرديا" في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير**

قدره (1)% في مستوى المشاركة في التغيير يعمل على إحداث تغير في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي قدره (0.33%).

- معامل انحدار متغير العلاقة بين تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي بلغت قيمته (0.35) وهذا يعنى أن تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير يؤثر طرديا" في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير يعمل على إحداث تغير في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي قدره (0.4%) .

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (34/4) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد تطبيق التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) على المتغير التابع (الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي) حيث بلغ معامل التحديد (0.39). وهذه النتيجة تدل على أن متغير التغيير الأدارى يؤثر في فعالية تنفيذه بنسبة (39)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (61)%.
4. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من إبعاد التغيير الأدارى(المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لمعاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما بلغت قيمة (F) (11.89) بمستوى معنوية (0.000) مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إبعاد التغيير الأدارى(المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي . بينما يتم قبول فرض العدم لبعد (أدارة التغيير) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.858) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعنى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين أدارة التغيير و الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي.

ومما تقدم نستنتج أن قبول فرضية الدراسة الفرعية الثانية والتي نصت: (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري(المشاركة في عملية التغيير, تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي). بينما يتم رفضها لبعد (أدارة التغيير).

الفرضية الفرعية الثالثة:

هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الإداري (أدارة التغيير, المشاركة في عملية التغيير, تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.

شكل رقم (2) العلاقة بين تطبيق التغيير الأدرى (أدارة التغيير, المشاركة في عملية التغيير, تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.

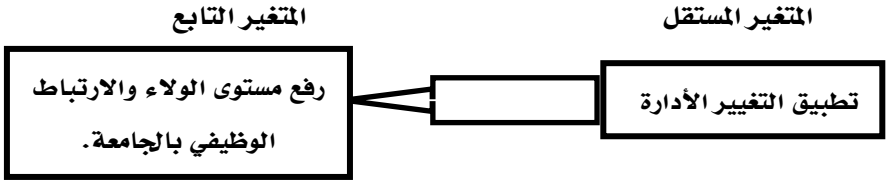

ولإثبات هذه الفرضية استخدم الباحث تحليل الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله إبعاد التغيير الأدارى(أدارة التغيير, المشاركة في عملية التغيير, تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) والمتغير التابع ويمثله (رفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة).

جدول (14) نتائج تقدير الانحدار للعلاقة بين ابعاد تطبيق التغيير الأدارى ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.

ابعاد تطبيق التغيير الأدارى	معاملات الانحدار (B)	اختبار (T)	مستوى المعنوية
1/ أدارة التغيير	0.248	2.627	0.023
2/ المشاركة في عملية التغيير	0.104	0.663	0.510
3/ تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير	0.268	2.68	0.013
معامل الارتباط (R)	0.54		
معامل التحديد (R2)	0.29		
F	7.43		
Sig F	0.000		

المصدر : إعداد الباحثان من نتائج تحليل الدراسة الميدانية 2020

يتضح من الجدول رقم (14) مايلى:

1. وجود ارتباط طردي بين ابعاد تطبيق التغيير الأدارى (أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة بمجتمع الدراسة. ويتضح ذلك من خلال قيمة معامل الارتباط (R) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.54).
2. تشير معاملات الانحدار أن إبعاد التغيير الأدارى على علاقة مع رفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة وذلك على النحو التالي :

- معامل انحدار متغير العلاقة بين أدارة التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة بلغت قيمته (0.248) وهذا يعنى أن تطبيق أدارة التغيير يؤثر طرديا" في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في تطبيق أدارة التغيير يعمل على إحداث تغير في رفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة قدره (0.25%) .
- معامل انحدار متغير العلاقة بين المشاركة في التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة بلغت قيمته (0.104) وهذا يعنى أن المشاركة في التغيير تؤثر طرديا" في رفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في مستوى المشاركة في التغيير يعمل على إحداث تغير في رفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة قدره (0.1%).
- معامل انحدار متغير العلاقة بين تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة بلغت قيمته (0.268) وهذا يعنى أن تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير يؤثر طرديا" في رفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة في المجتمع موضع الدراسة وبالتالي فأن تغير قدره (1)% في تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير يعمل على إحداث تغير في الحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي قدره (0.27%) .

3. كما تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (34/4) إلى وجود تأثير للمتغيرات المستقلة ابعاد تطبيق التغيير الأدارى(أدارة التغيير المشاركة في عملية التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) على المتغير التابع (رفع مستوى الولاء والارتباط

الوظيفي بالجامعة) حيث بلغ معامل التحديد (0.29). وهذه النتيجة تدل على أن متغير التغيير الأدارى يؤثر في فعالية تنفيذه بنسبة (29)%بينما المتغيرات الأخرى تؤثر بنسبة (71)%.

4. كما يتضح من نتائج التحليل وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من إبعاد التغيير الأدارى (أدارة التغييرتدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة وفقا" لاختبار (t) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لجميع معاملات الانحدار أقل من مستوى المعنوية (0.05) كما بلغت قيمة (F) (7.43) بمستوى معنوية (0.000) مما يعنى ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين إبعاد التغيير الأدارى(أدارة التغيير تدريب وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.

بينما يتم قبول فرض العدم لبعد (المشاركة في عملية التغيير) حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.510) وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) مما يعنى عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة في عملية التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.

ومما تقدم نستنتج أن قبول فرضية الدراسة الفرعية الثالثة والتي نصت: (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق التغيير الاداري (أدارة التغيير وتأهيل القيادات الاكاديمية لمواجهة التغيير) ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة) ورفضها لبعد(المشاركة في عملية التغيير) .

ثالثا: النتائج والتوصيات

خلصت الدراسة الي النتائج التالية :

1. **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قناعة ادارة تغيير بالالتزام بالتغيير وفعالية تنفيذه**
2. **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة في عملية التغيير وفعالية تنفيذه.**
3. **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تأهيل وتدريب ادارة التغيير وفعالية تنفيذه**
4. **عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قناعة ادارة تغيير بالالتزام بالتغيير والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي.**
5. **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة في عملية التغيير والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي.**
6. **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تأهيل وتدريب ادارة التغيير والحد من المقاومة لتحسين الاداء الاكاديمي**
7. **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين قناعة ادارة التغيير بالالتزام بالتغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.**
8. **عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاركة في عملية التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة.**
9. **وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تأهيل وتدريب ادارة التغيير ورفع مستوى الولاء والارتباط الوظيفي بالجامعة**

التوصيات:

1. **تفعيل ممارسة التغيير الاداري والالتزام بتطبيقه لتحسين الاداء الأكاديمي بالجامعة.**
2. **خلق ثقافة تنظيمية واقناع الادارة بالتغيير والحد مقاومة التغيير في الجامعة.**
3. **الحث على المشاركة في عملية التغيير و رفع مستوى الولاء الوظيفي بالجامعة.**
4. **تدريب وتطوير القيادات الاكاديمية للحد من مقاومة التغير ورفع الولاء الوظيفي والانتماء المؤسسي.**
5. **منح جميع الادارات الصلاحيات في تطبيق التغيير وفقا لآليات محددة يساعد على يفعالية التنفيذ.**

المراجع

1/ المصادر العربية :-

1- أحمد ماهر إدارة التغيير ، الطبعة الأولى الناشر ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع،2010

2- جمال عبد الله محمد، إدارة التغيير والتطوير التنظيمي، دار المعتز للنشر والتوزيع - 1435هـ- 2014، ط1.

3- المقدادي، سلمى خليل. تحفيز الموظفين للحصول على أداء أفضل، الرياض، العبيكان للنشر. 2010.

4- عثمان فاروق السيد، قوى إدارة التغيير في القرن الحادي والعشرين، دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المنصورة، مصر، 2000.

5- رحيم حسين ،التغيير في المؤسسة ودور الكفاءات- مدخل النظم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر. 2005.

6- حريم، حسن، مبادئ الإدارة الحديثة (النظريات- العمليات الإدارية - الوظائف المنظمة)، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع،2006.

7- حمود، خضير كاظم (2002م) السلوك التنظيمي، ط1، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع.

2/ الرسائل الجامعية والأوراق العلمية المنشورة:

9-المعوقات التي تواجه توظيف الخريجين السعوديين في القطاع الخاص وكيفية معالجتها، بحث للحصول على درجة دكتوراه في إدارة الأعمال، أعداد الباحث مطلق محمد سعد الحازمي 2001م.

10-ورقة علمية بعنوان: واقع ثقافة التغيير في الجامعات الليبية "دراسة ميدانية على عمدا ورؤساء الأقسام في جامعة عمر المختار" إعداد: د. خير الله يونس التركاوي عضو هيئة تدريس بقسم إدارة الأعمال -جامعة عمر المختار، عمان، أكتوبر 2014.

3/المصادر الاجنبية:

11-Arlene, S. (2017). Don't Underestimate the Importance of Good Onboarding. Retrived, June 22,2018,from:

12-Wind,J and Main,Y: Driving Change - How The Best Companies Are Preparing For The 21 ST Century, kogah page, London, 1999

13-Tibbs, Hardin, (2011), " Changing Cultural Values & the Transition to Sustainability", University of Oxford, UK..

14 - Sh. Chang and Ch. Lin, Exploring Organizational Culture for Information Security Management, Industrial Management & Data Systems, Vol. 107, No. 3, 2007.

15- Hirsch Danial (2007), Integrating change management and project management . USA: Prosci

16- Dictionary.com, LLC. "Effectiveness | Define Effectiveness at Dictionary.com." Dictionary.com | Find the Meanings and Definitions of Words at Dictionary.com. 2011. Web. 28 Sept. 2011. <http://dictionary.reference.com/browse/effectiveness>

التواصل الأسري وإنعكاسه على الإستقرار الأسري – دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية جامعة الزاوية

Family communication and its reflection on family stability afield study on a sample of members of teaching life at the faculty of education, al zawia university

سمير المختار السيد كريمة

محاضر – بكلية التربية – جامعة الزاوية – ليبيا –

Samir almukhtar alsayed krema – lecturer , college of education , alzawiyah university , Libyan

نجاح جمعة أبو حرارة أبو راوي

محاضر مساعد – المعهد العالي للعلوم والتقنيات الطبية – أبوسليم – ليبيا –

Najah jumaa abu harara aborawi – assistant lecturer – higher lnstitute of medical sciences and technology – abu sleem – Libyan

ليبيا

ملخص البحث :

تناول البحث التواصل الأسري وإنعكاسه على الإستقرار الأسري على عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية، حيث يهدف البحث إلى التعرف على مستوى كل من: التواصل الأسري والإستقرار الأسري لدى عينة البحث ، ثم البحث في طبيعة العلاقة الإرتباطية بين التواصل الأسري والإستقرار الأسري، وتكونت عينة البحث من (70) عضوا من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين، وإتبع الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، وإستخدما الاستبيان في جمع البيانات من عينة البحث .

وأسفر البحث عن النتائج التالية :

- أن مستوى كل من : التواصل الأسري والإستقرار الأسري لدى عينة البحث جاءت بدرجة مرتفعة.
- وجود علاقة إرتباطية طردية ذات دلالة إحصائية بين التواصل الأسري والإستقرار الأسري لدى عينة البحث .

الكلمات المفتاحية: التواصل الأسري – الإستقرار الأسري – أعضاء هيئة التدريس .

المقدمة:

أدت التغيرات والتحولات التكنولوجية التي مست المجتمع الليبي إلى إحداث أزمات إجتماعية وثقافية أهمها غياب التواصل داخل الأسرة والذي يعتبر أكبر معوقات التنشئة الإجتماعية التي تجعل الفرد متأثر بالتكنولوجيا ووسائل الإتصال، وكذلك تأثره بالثقافة الغربية وميله للتغير والتكيف مع الحياة العصرية، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إضعاف الروابط الأسرية وبالتالي زيادة التباعد من حيث العلاقات فيما بينهم والتقليل من فاعلية اللحمة والعواطف الأسرية هذه التحولات التكنولوجية أفرزت تفاعلات جديدة للعلاقات داخل الأسرة ما ظهر عنه تفكك وتنافر، عززته عزلة اجتماعية مفسحة المجال إلى شرخ تواصلي في المجتمع عامة وداخل الأسرة خاصة.

ويساعد التواصل الجيد بين الأبناء والأهل على إستقرار الأسرة وتماسكها، والمحافظة على صحة جميع أفرادها سواء كانت فزيولوجية أو نفسية أو إجتماعية، ويقصد بالتواصل الأسري هنا لغة التفاهم والتحاور بين أفراد الأسرة، التي تنقل أفكار كل منهم ومشاعرهم إلى الآخرين داخل الأسرة ، حيث تعمل هذه اللغة على جعل أفراد الأسرة سعداء في حياتهم الأسرية وتربط بين أفراد الأسرة وتساهم في إستمرارها وخلق جو يساعد على إعداد أفراد فاعلين في المجتمع متمثلة في العلاقة بين الزوجين حيث تقوم هذه العلاقة على أساس الحقوق الزوجية لكل منهما ومسؤولياتهما تجاه تنشئة أبنائهم، وإتخاذ القرارات الأسرية، ودور كل منهما في المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة.

ويعتبر التواصل بين الزوجين وتفاهمهما معا فيما يتعلق بحياتهما الزوجية والأسرية مفتاحا لنجاح الأسرة، ومن المفترض أن يشمل هذا النوع من التواصل مشاعر الود والإحترام بين الزوجين والذي ينعكس بدوره على إستقرار الأسرة وتماسكها. وقد يتعرض النسيج الإجتماعي للعلاقات الأسرية تحديات كثيرة نتيجة مايشهده المجتمع من تحولات متسارعة، وتغيرات مادية وفكرية، تتزامن مع إتساع وتيرة الإنفتاح المحلي على الثقافات المختلفة، ومن ثم باتت الأسرة مطالبة بمواجهة تحديات العصر التي قد تؤثر على منظومة القيم، وعلى رأسها جملة من التحديات الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، كي تنسجم مع هذه التحولات السريعة وتواكب عصر الإنفتاح المعلوماتي والعولمة والثورة التقنية.

ومن خلال التغير السريع الذي حصل للمجتمع أدى ذلك إلى تحول وتغير سريع في وظائف المؤسسات الاجتماعية وأهمها وأخطرها المؤسسة الأسرية ، حيث وجدت نفسها في حالة من مواجهة أمام وسائل الإتصال والفضائيات وشبكة المعلومات الدولية، وهذا أدى إلى إنشغال أفراد الأسرة بعضهم عن بعض بهذه التقنية الحديثة، فحصل تباعد وإتسعت الهوة وضعفت العلاقات الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، مما أدى إلى ظهور بعض التصدع في الأسرة التي أدت إلى عدم إستقرارها.

من هنا برزت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي: ما مدى إنعكاس التواصل الأسري على الإستقرار الأسري على عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية جامعة الزاوية ؟

أولا – مشكلة البحث:

في ظل الإنفلات الأمني في المجتمع الليبي من إنتشار السلاح ، وما تعانيه بعض الأسر من تحولات وتغيرات في جميع مناحي الحياة كان لها تأثير كبير على المجتمع ككل وعلى الأسرة بصورة خاصة ، من عدم إستقرار وتفكك أسري بدءا من الخلافات والمشاكل الزوجية وإنتهاء بقضايا الطلاق مما تمخض عنه إنحراف الأبناء وإنتشار جنوح الأحداث، وكثرة حالات الطلاق وما نجم عنه من أمور ترجع إلى عدم الإستقرار الأسري، ومنها ما يرجع إلى عامل داخلي يخص الأسرة ذاتها، يتمثل في عدم حسن الإختيار أو التوافق الفكري بين الزوجين، والنزعة التسلطية لأحد الطرفين مع عدم المشاركة والحوار في الأمور الأسرية التي يمكن أن تحل بالتفاهم والتراضي، والأخر يرجع إلى عامل خارجي أصبح يشكل خطرا موجها للأسرة من خلال الإعلام الهابط الذي يصور الزواج بأنه قيد للحرية، وفي هذا السياق يؤكد (ماهر محمود عمر، 2006م: 40) أن عوامل الملل من الحياة الزوجية الروتينية ، وما يصاحبها من مشكلات تتعلق بتداخل الأدوار الاجتماعية لكل من الزوجين ، وصعوبة تحديد مسئوليات كل منهما تجاه الآخر، ورغبة كل منهما في التمتع بحريته الشخصية حتى ولو كان على حساب رغبة الآخر وحقوقه، كانت من أهم الأسباب التي تدفع الزوجين إلى إنفصال عن بعضهما ثم طلاقهما.

ثانيا – أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مجالين:

الأهمية العلمية:

1- **تكمن أهمية البحث الحالي في كونه يتناول التواصل الأسري وإنعكاسه على إستقرار الأسرة الليبية لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية.**

2- **التأكيد على أهمية إدراك كلا الزوجين لمسؤلياتهما الأسرية والألتزام بأدائها حتى يتحقق الإستقرار الأسري.**

3- **إلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في الإستقرار الأسري في المجتمع الليبي، والعمل على ترسيخها داخل الأسرة.**

الأهمية العملية:

1- **الإستفادة من نتائج البحث الحالي في التوصل إلى حلول واقعية تدعم الإستقرار الأسري داخل الأسر الليبية، والتغلب على مشكلة التفكك وعدم الإستقرار الأسري.**

2- **يعد هذا البحث خطوة مهمة، تساعد المتخصصين في مجال الإرشاد الأسري لوضع برامج تساعد الأزواج وأسرهم على تخطي العقبات، والوصول بهم إلى درجة عالية من الإستقرار الأسري.**

ثالثا – أهداف البحث :

1- **التعرف على مستوى التواصل الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية.**

2- **التعرف على مستوى الإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية.**

3- **البحث في طبيعة العلاقة الإرتباطية بين التواصل الأسري والأستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية.**

رابعا – تساؤلات البحث:

1- **ما مستوى التواصل الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية ؟**

2- ما مستوى الإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية ؟

3- هل هناك علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية بين التواصل الأسري والأستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية ؟

خامسا – مفاهيم البحث :

1-التواصل الأسري لغة وإصطلاحا: التواصل لغة: هو الإبلاغ والإطلاع والإخبار أي نقل خبر ما، من شخص إلى آخر وإخباره به وإطلاعه عليه.ويعني التواصل إقامة علاقة مع شخص ما، كما يشير إلى فعل التوصيل أي تبليغ شيء ما إلى شخص ما.

وإصطلاحا: هو إتحاد مجموعة من الأشخاص بروابط الدم الزواجي والتبني، إذ يتواصلون ويتفاعلون مع بعضهم البعض بأدوارهم الاجتماعية.

ويعرف أيضا بأنه: تلك العلاقة التي تكونها الأسرة مع أفرادها ، سواء كانت هذه العلاقة رابطة الدم أو الإصهار أو الأنساب . (شليغم غنية وآخرون ، 2013م : 4)

كما يعرف بأنه: التفاعل بين أفراد الأسرة الواحدة عن طريق المناقشة والحديث عن كل ما يتعلق بشؤون الأسرة من أهداف ومقومات وعقبات، ويتم وضع حلول لها، وذلك بتبادل الأفكار والآراء الجماعية حول محاور عدة، مما يؤدي إلى خلق الألفة والتواصل . (مرسي أحمد أبوحوسة، 2001م : 26)

ويعرف إجرائيا: بأنه عملية إتصالية تتم بين الآباء والأبناء في إطار الأسرة الواحدة عن طريق التفاعل بينهم وذلك من خلال النقاش والحوار .

2-الإستقرار : مصدر إستقر ، أي لم يطرأ عليه تغيير، أي بقاء ثابتا على مكان عليه.

مفهوم الإستقرار لغة : يفيد معاني الثبات والإقرار والسكن.

مفهوم الإستقرار إصطلاحا: يعرف بما يعني الإبقاء على الواقع كما هو كائن، أي إنتظام حركة المجتمع في أنماط معينة، والتي تضبط حركة المجتمع، وبما يتحقق من خلال المشاركة وينتفي في حالة الصراع.

3-الأسرة: تعني كلمة أسرة بوجه عام جماعة صغيرة ذات أدوار ومراكز إجتماعية – كالزوج والزوجة والأب والأم والأبناء – يرتبطون برباط شرعي أقره وأعترف به المجتمع لجانب رابطة الدم والزواج والتبني وتشترك في سكن واحد وتتعاون إقتصاديا. (الوحيشي، 1998م : 43) .

التعريف الإجرائي للأسرة المستقرة: بأنها نظام تتحدد فيه الأدوار وتتغير بتغير مراحل النمو التي يعيشها أفراد الأسرة من ناحية ، وبالتغيرات في دورة حياة الأسرة من ناحية أخرى، وتعيش في حالة مستقرة من الهدوء والثبات والسكينة بعيدة عن الصراعات الداخلية والمشاكل .

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى محاور الرئيسة التالية :

أولا – ماهية التواصل الأسري :

تعد الأسرة من أقوى المؤسسات الاجتماعية المؤثرة في بناء شخصية الفرد وسلوكه ، والأسرة الواعية التي تستطيع أن تلعب دورا إيجابيا في التأثير على أبنائها من خلال أنماط التواصل مع أفرادها والتي تعد مصدرا غنيا وفعالا في التأثير على ثقافة الأبناء وتنشئتهم التنشئة السليمة ، ويمكن إعتبار الأسرة وحدة دينامية تهدف إلى نمو الأفراد نموا إجتماعيا وذلك من خلال التفاعل بين أفرادها مما يؤدي دورا حيويا في تكوين شخصية أبنائها وتوجيه سلوكهم .

ويعرف التواصل الأسري بأنه : " أكثر من مجرد تبادل الكلمات بين أفراد الأسرة، فله مكوناته مثل تعابير الوجه ولغة الجسد ونبرة الكلام ، وهو حالة يتم من خلالها تبادل المعلومات اللفظية وغير اللفظية بين الأسرة ، وفيه الإستماع لايقل أهمية عن التواصل لكونه يسمح بفهم وجهة نظر أفراد الأسرة التي يعرضونها " (فايزة رويم ، وصبرينة غربي ، 2013م : 30) .

ويعد التواصل بين أفراد الأسرة في مثل هذه الأيام ذو أهمية بالغة نتيجة للغزو الثقافي الهائل القادم من الغرب والإنفتاح الإعلامي بكافة وسائله ، مما أثر على القيم والمبادئ المحلية ، فإذا لم نستطع التواصل مع أبنائنا ، ولم يستطع أبنائنا التواصل معنا، فإننا في الحقيقة نسلمهم للتيار غير الواعي وغير المستقيم في المجتمع (بكار عبدالكريم، 2009م : 19) .

ويمكن تعريف التواصل من وجهة نظر (الاجتماعية، والسيكولوجية، والميكانيكية، والتربوية) وذلك على النحو التالي:

- **التواصل من الناحية الاجتماعية: هو علاقة متبادلة بين طرفين أو إنفتاح الذات على الآخرين.**

- التواصل من الناحية السيكولوجية: عملية ذاتية داخلية يتم فيها الإتصال بين الفرد وذاته في نطاق أحاسيسه وتجاربه مع نفسه.
- التواصل من الناحية الآلية-الميكانيكية: هو نظام متكامل له مدخلاته ومخرجاته وعملياته وتغذية راجعة مرسل، مستقبل، مضمون ، تغذية عائدة من المستقبل.
- التواصل من الناحية التربوية: هو عملية تحدث في الموقف التعليمي بين جميع الأطراف لتنظيم التعلم ، ويمكن القول أن التواصل هو عملية تعلم وأن التعلم هو عملية تواصل (علي تعوينات ، 2009م : 15) .

والجدير بالذكر أن كثير من الأسر تشهد غياب التواصل بين الآباء والأبناء أو سوء التعامل فيما بينهم ولا يكون التدخل إلا في الحالات الطارئة والمستعصية، الأمر الذي يعيق التواصل الإيجابي ويحرم أفراد الأسرة من الدفء والحنان .

ثانيا – أشكال الإتصال الأسري :

يمكن حصر أشكال الإتصال الأسري في ثلاثة أنواع وذلك على النحو التالي :

1- الإتصال بين الوالدين : السعادة الزوجية تؤدي إلى تماسك الأسرة مما يخلق جو يساعد على نمو الفرد إلى شخصية متكاملة ومتزنة ، والعلاقات السوية بين الوالدين تؤدي إلى إشباع حاجة الفرد إلى الأمن النفسي والتوافق الاجتماعي ، وأن التعاسة الزوجية تؤدي إلى التفكك الأسري ، مما يخلق جوا يؤدي إلى نمو الفرد نموا نفسيا غير سليم ، كما أن الإختلاف بين الوالدين تخلق توتر يشبع في جو الأسرة ويؤدي إلى أنماط السلوك المضطرب لدى الأبناء ، فنوع العلاقات السائدة في الأسرة بين الأبوين من جهة ، وبينها وبين الأبناء من جهة ثانية تتحد إلى مدى كبير في تكوين شخصية الأبن (ملاك جرجس ، 1990م : 28) .

كما أن هناك ثلاث أساليب للإتصال بين الوالدين نذكر منها :

أ- سيطرة الأم وخضوع الأب : وهي تثير لدى الأبناء إتجاهات وإستجابات التمرد وإضطرابات في توافق الشخصية .

ب- سيطرة الأب وخضوع الأم : حيث تكون الكلمة الآمرة الناهية للأب وحده وهي تثير لدى الأم حالة من التمرد والثورة هربا من السيطرة الزائدة .

ج- تساوي الأب والأم في علاقتهما بالآخر : وتكون العلاقة بين الزوجين في هذا الشكل يسودها التعاون والمشاركة والمساهمة والتخطيط والتفاهم والرضا بينهما ، وقد يتأثر أسلوب الإتصال بين الأم والأب بثقافة المجتمع كما يختلف تأثير أسلوب الإتصال بينهما على الأبناء .

2-الإتصال بين الوالدين والأبناء :

تساعد العلاقات والإتجاهات المشبعة بالحب والقبول والثقة بالأبن من طرف الآباء على النمو السليم للأبناء ، بينما نجد العلاقات والإتجاهات السيئة والتعاملات غير المناسبة مثل الحماية الزائدة والإهمال والتسلط ، وتفضيل أحد الأخوة ، وتفضيل الذكر عن الأنثى أو العكس ، أو الإبن الأصغر على الأكبر ... الخ ، تؤثر تأثيرا بالغا على الصحة النفسية للأبناء وعلى العلاقات الإتصالية بينهم ، وبما أن طرفي هذه العلاقة هما الأب والأم فإنه من الطبيعي جدا أن تختلف علاقة كل طرف منهما بأبنائهما (سناء الخولي ، 1997م : 201) .

ويمكن القول أن علاقة الوالدين بالأبناء أو علاقة إحداهما بالأبناء من شأنها أن تحدد نمط شخصية الأبناء ، فأحدهما الذي يتميز سلوكه الإتصالي بالأبناء بالسلطة ولا يترك لهم المجال للتعبير عن أرائهم بحرية من شأنه أن يجعل الأبناء متمردين على الطاعة والعكس من ذلك نجد الوالدين اللذان يشاركان أبنائها الرأي والمناقشة يجعلهم مستقلين ذو ثقة (سلوى عثمان صديقي ، 2003م : 34) .

3-الإتصال بين الأخوة:

إن العلاقة المنسجمة بين الأخوة الخالية من تفضيل إبن على آخر، الخالية من النقائص تؤدي إلى النمو السليم للإبن ، والتنافس بين الأخوة يعتبر عاديا.

كما تؤثر العلاقة بين الوالدين والإتجاهات الوالدية في نمو شخصية الإبن، كذلك تؤثر العلاقات بين الأخوة في نمو هذه الشخصية، فكلما كانت العلاقات منسجمة وكلما خلت من تفضيل إبن عن آخر بما ينشأ عنها من أنانية وغيرة، هناك فرصة أمام الإبن لكي ينمو نموا سليما، وعلاقة الإبن بإخوته ذات أثر كبير في تعيين نوع شخصية الإبن وإخوته، يكونون مجتمعا صغيرا هو ميدان يكتسب فيه خبرات متعددة، ولابد أن تتوقع في هذه العلاقة قدرا من الغيرة والمنافسة، ولكن يخفف حدتها في الظروف العادية ولاء الإبن

لأسرته والمتعة التي يجدها في رفقة إخوته في النشاط أو اللعب (محمد محمد نعيمة، 2002م : 25) .

ثالثا- العوامل المؤثرة في الإتصال الأسري:

1-التغير الثقافي والاجتماعي: يزود الأبناء بخبرات جديدة غير متوفرة لدى الآباء مما يقلل التفاهم بين الوالدين والأبناء نتيجة عدم قدرة الوالدين على فهم مشكلات الأبناء.

2-قلة الإهتمام المشتركة بين أفراد الأسرة .

3-حجم الأسرة: فالأسرة الصغيرة الحجم تساعد الإبن على تكوين مفهوم للذات أكثر أمانا عن الأسرة الكبيرة الحجم، حيث قد يعاني الأبناء من الآثار الضارة للمنافسة والشجار بين الإخوة .

4-الخلافات بين الوالدين: تثير لدى الأبناء إتجاهات وإستجابات عدم الأمان والعدوان، وقد تؤدي إلى سوء العلاقات بين أفراد الأسرة والإتجاه نحو السلوكيات غير المرغوبة إجتماعيا (توما جورج الخوري ، 1988م : 42).

5-تصدع البيت: بسبب غياب أحد الوالدين بالوفاة أو الطلاق أو الهجر يؤدي ذلك إلى مواجهة الأبناء لمشكلات إنفعالية وسلوكية وتوافقية، كما تجعلهم أقل إنجازا وأكثر إحباطا، وقد تتسم سلوكياتهم بأنها غير مرغوبة (عبدالهادي جورجي ، 2004م: 33).

رابعا - آثار غياب التواصل الأسري:

يمكن حصر الآثار الناجمة عن غياب التواصل الأسري في النقاط التالية :

1-كلما تراجع التواصل بين الزوجين تقدم سوء الظن ليأخذ مكانه والعمل على إيقاف التفاهم تماما أو تدهوره في إتجاه تقويض العلاقة الزوجية إنطلاقا من مشاكل بسيطة قد تؤدي إلى هدم كيان الحياة الزوجية.

2-أما بخصوص التواصل بين الآباء والأبناء فإن إنشغال الآباء طيلة اليوم بأعمالهم والتحاقهم بالمنزل في وقت متأخر من الليل بحيث قد لايجد الوالدان في نفسيهما الإستعداد لسؤال الأبناء عن أحوالهم والإنصات إليهم، يجعل بعض المشاكل الطارئة لدى الأبناء تنمو ويشتد خطرها في غياب وعي الآباء بها نتيجة ضعف التواصل الأسري أو غيابه في فترات جد حرجة من حياة الأطفال والشباب.

3-كما أنه في ظل غياب التواصل الأسري يلجأ الأبناء لتعويض هذا التواصل المفقود بتواصل مع زملائهم في المدرسة أو أبناء الجيران ، فيصبح لهم التأثير المباشر في تشكيل تصوراتهم وأخلاقهم على نحو قد يتعارض تماما والتنشئة السوية ولا يرضي الوالدين إطلاقا، فقد يصبحون عازفين عن الدرس والتحصيل، أو مدمنين على المخدرات أو متعاطين لبعض الجرائم والفواحش والعادات المفسدة للأمزجة والأبدان.

4-ومن جهة أخرى فإن ضعف التواصل بين الأولاد والوالدين يفقد العلاقة الرحيمة بينهما متانتها ومهابتها في نفوس الأبناء، فينعكس ذلك إلى عقوقهم للوالدين وإتخاذهم وجهة معاكسة لما يتمناه الآباء، مما يؤشر بقوة على فشل ذريع للتربية الأسرية.

5-كما أن إعتماد مقاربات متناقضة في تربية الأبناء، كأن يلجأ أحدهما لأسلوب اللين، بينما يعتمد الآخر أسلوب الحزم، فيظهر الأبوان أمام الأبناء متناقضين فيتنازعان ويختصمان، وأحيانا بحضور الأبناء وتضيع رمزيتهما التربوية.

6-كما أن إقامة حواجز بين الآباء والأبناء، بإسم الحياء والوقار، خطأ تربوي فادح يحرم الأبناء من تجارب آبائهم في الحياة وتوجيهاتهم، مثلما يفوت على الآباء فرصة تتبع أبنائهم ومساعدتهم تذليلا لما قد يعترضهم من صعاب (سمير إبراهيم، 2011م: 30) .

خامسا – ماهية الإستقرار الأسري :

الاستقرار الأسري هو بناء علاقة زوجية تقوم على التوازن والتكامل بين الرجل والمرأة، ومن يظفر بهذا النوع من العلاقة يستطيع بناء حياة زوجية على أساس من الإستقرار. هذا التكامل المبني على الإحترام المتبادل، والنابع من سمو العواطف، وإرتقاء الفهم سيوجد شخصية اجتماعية تحمل صفات الطرفين، بكل خصوصيتهما دون إلغاء أي منهما بل العكس يستطيع كل من الزوجين أن يجد خصوصيته إلى جانب خصوصية الآخر في بوتقة واحدة، ونسيج واحد يحمل عوامل تفتح ونمو وإزدهار الشخصيتين معاً (إحسان محمد الحسن ، 1999م : 131) .

الزواج الذي تذوب فيه شخصية أحد الزوجين في الآخر أو النزوع للاستقلال عن بعضهما تماما بالشكل الذي يحدث فجوة لا يبعث على الإستقرار والسعادة، وقد أثبت التجارب أن أكبر أكذوبة دمرت الحياة الزوجية لكثير من الأسر هي مسألة ذوبان أحدهما في الآخر، لأنها تلغي مساحة وجدانية مستقرة في نفس كل إنسان، وتطمس هوية

وشخصية أحد الزوجين بحجة بناء أسرة مستقرة سعيدة متكافئة لكنها في واقع الأمر لا تبني إلا حياة تقوم على إلغاء الآخر وإلحاق شخصيته وتذويبها تماماً (محجوب عطية الفائدي ، 2013م : 47) .

سادسا- أهمية الإستقرار الأسري :

إن الإستقرار الأسري إذا هو بناء علاقة زوجية تقوم على السكينة والثبات والهدوء والتوازن والتكامل بين الرجل والمرأة، فإذا قامت العلاقة بين الزوجين على هذه المقومات فإن بناء الحياة الزوجية يكون على أساس من الإستقرار .إن أهم مكون في جسم المجتمع البشري هو الأسرة، فإذا صلحت هذه الأخيرة صلح المجتمع كله والعكس صحيح . إذ فيها ينشأ الفرد وفيها تنطبع سلوكياته، كما أنها تكسب الطفل اتجاهاته، وتكون ميوله، وتميز شخصيته بتعريفه بدينه، فيكون لها الأثر في تقويم السلوك وبعث الطمأنينة في نفسه ، وهنا تكمن أهمية ومحورية دور الأسرة في التربية، فكثير من المشاكل التي تواجهها المجتمعات حاليا منبعها الأسرة (سميرة عادل العطار ، 2001م : 104) .

سابعا – مقومات الإستقرار الأسري :

1-الإختيار الموفق : يُعدّ إختيارالشريك المناسب أحد أصعب القرارات التي يُمكن للإنسان أن يتخذها طوال حياته، فالإختيار الحسن المبني على أصول الحكمة، والمنطق، والبعد عن الهوى، يضمن العيش الكريم الهانئ، وبه تتحقق السعادة الزوجية التي تدعم إستقرار الأسرة وتماسكها، حيث لا ينعكس أثر ذلك على الزوجين وأطفالهما فحسب، بل تتسع الدائرة لتشمل المجتمع كلّه، فما الأسرة إلّا اللبنة الأساسية المكونة له والتي إن صلحت صلح حال الأمة أجمع، لذلك كان لزاماً على كلّ مقبل على الزواج التروّي والتمهل قبل إتخاذ مثل هذا القرار المصيري (رشا زريفة ، 2010م : 40) .

2- الالتزام: تحظى الأسر المستقرة بأفراد ملتزمين بأداء الواجبات الموكلة إليهم، ويعرفون جيداً ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، هذا بالإضافة إلى الإخلاص للعائلة والتضحية لخدمتها، إلّا أنّ الالتزام ينبع من نفوسهم دون تبعية أو إجبار، حيث يحظى الجميع بالحرية والاستقلالية التي تُشعرهم بقيمة وجودهم وأهميتهم (نبيل حليلو، 2013م: 7) .

3-قضاء أوقات ممتعة: يُعدّ القيام بأنشطة ترفيهية تُروّح عن النفس وتُضفي جواً من المرح أمراً هامّاً جداً في دعم إستقرار الأسرة وتعزيز التماسك والتآلف بين أفرادها،

فالإنسان مفطور على حب البهجة والترفيه بطبيعته، وإذا ما تحقق له ذلك خرج من دوامة الروتين اليومي الرتيب وتخلص من الضغوط النفسية وشبح الإكتئاب الذي يُطارده، وقد شددت العديد من الدراسات على أهمية الممارسات والأنشطة الترويحية في خفض حدّة التوتر وتقليل الخلافات الناشبة بين الأزواج (بلقاسم دودو ،أحميدة نصير، 2013م : 6) .

4-تحمل الصعاب والحصول على الدعم : تتميز الأسر المستقرة عن غيرها من الأسر بإستعداد كلّ من الزوجين بذل الجهد الكافي للخروج من الأزمات وتخطي المشاكل التي تُحاول تنغيص حياتهما الزوجية إذا ما مر أحدهما بظروف عصيبة كالمرض، ولا تقتصر عوامل نجاح الأسرة على أفرادها فقط، فأحياناً يكون للأصدقاء والأقارب الفاعلين دور بالغ الأثر في دعم إستقرارها (خلود صحاف ، 2014م : 61) .

ثامنا – الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث :

1- دراسة نجلاء مسعد ، بعنوان : الإستقرار الأسري ومستوى طموح الأبناء ، محافظة القليوبية ، مصر ، 2000م .

هدف الدراسة التعرف على العلاقة بين الإستقرار الأسري ومستوى طموح لدى الأبناء في مرحلة المراهقة وتأثير المستوى الاجتماعي والاقتصادي على كل من الإستقرار الأسري ومستوى الطموح، وتكونت العينة من (218) طالب وطالبة من المدارس الثانوية، وإتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وإستخدمت الإستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- أن الإستقرار الأسري جاء بدرجة مرتفعة لدى أفراد العينة .
- وجود فروق بين كل من أبناء الأسر الحضرية وأبناء الأسر الريفية في الإستقرار الأسري بصفة عامة وذلك لصالح أبناء الأسر الحضرية .
- وجود فروق بين أبناء الأسر المستقرة وأبناء الأسر غير المستقرة في مستوى الطموح بصفة عامة وذلك لصالح أبناء الأسر المستقرة .

2- دراسة نورة الزهراني ، بعنوان : الإستقرار الأسري وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة لزوجها في إتخاذ القرارات الأسرية بمحافظة جدة ، 2008م .

هدفت الدراسة الكشف عن درجة مشاركة الزوجة لزوجها في إتخاذ القرارات الأسرية، وتكونت العينة من (260) ربة أسرة عاملة وغير عاملة، ومدة الزواج الأقل من خمسة سنوات، وإتبعت المنهج الوصفي التحليلي، وإستخدمت الإستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- أن الوفاء والإخلاص والصراحة والصدق في المعاملات تسهم في الإستقرار الأسري.
- أن مشاركة الزوجة لزوجها في القرارات الأسرية يسهم في الإستقرار الأسري .
- وجود تباين دال إحصائيا في أساليب إتخاذ القرارات الأسرية بين الزوجين في مجموعة العاملات وغير العاملات.
- وجود علاقة إرتباطية موجبة بين الإستقرار الأسري وأساليب مشاركة الزوجة لزوجها القرارات الأسرية.
- وجود تباين دال إحصائيا في الإستقرار الأسري لعينة الدراسة تبعا للمتغيرات (دخل الأسرة، المستوى التعليمي للزوجين، حجم الأسرة، مهنة الزوج، مدة الزواج، عمر الزوجة، الإتصال الأسري).

3- دراسة المحمل غرابي ، بعنوان : تحديد درجة تأثير ظاهرة الزواج القرابي في المجتمع الجزائري على الإستقرار الأسري ، الجزائر ، 2008م .

هدفت الدراسة تحديد درجة تأثير ظاهرة الزواج القرابي على إستقرار الأسرة، وتكونت عينة الدراسة من (250) مفردة، وإتبع المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لمثل هذا النوع من الدراسات، وأستخدم الإستبيان في جمع البيانات من عينة الدراسة.

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

- أن ظاهرة الطلاق في فئة الأقارب (من نفس اللقب) في تناقص، وذلك مع تناقص ظاهرة الزواج من الأقارب في حد ذاتها، وأن نوع الطلاق بالتراضي جاء بنسبة مرتفعة في هذه الفئة.

- هناك إرتباط الإستقرار الزواجي بالقيم المعنوية بالدرجة الأولى (الإحترام، التفاهم، التشاور، الحوار، المودة، الحب)، ثم تأتي القيم المادية (الإكتفاء المادي، العمل، الإستقلال السكني).
- أن أسلوب الإختيار الزواجي له علاقة بالإستقرار الأسري .

تاسعا – الإجراءات المنهجية في الدراسة الميدانية :

1- **منهج البحث:** يعد المسح الاجتماعي من أكثر الطرق تماشيا وملائمة واستخداما لهذا النوع من الدراسات الوصفية، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من البيانات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها. كما أن الباحثين عادة ما يلجئون إلى إجراء مسح بالعينة للمجتمع الأصلي للبحث، للخروج بنتائج يمكن أن تفيد في فهم صحيح للظاهرة المدروسة .

2- **مجتمع البحث وعينته :** إشتمل مجتمع البحث على أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية والبالغ عددهم (152) للعام الجامعي 2020م .

جدول (1) يبين عدد أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية حسب تخصصاتهم وفقا لإحصائية 2020م .

ر.م	التخصص	عدد أعضاء هيئة التدريس المتزوجين	طريقة اختيار العينة
1-	علوم إنسانية	115	53 = %46 X 100/115
2-	علوم التطبيقية	37	17 = %46 X 100/37
المجموع		152	حجم العينة = 70

عينة البحث :

-الدراسة الاستطلاعية: تكونت من (20) عضوا من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية، وذلك لتقنين أداة البحث من خلال الصدق والثبات بالطرق المناسبة

-عينة البحث : تكونت عينة البحث من (70) عضوا من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية بنسبة (46%) من المجتمع الكلي ، تم اختيارهم بطريقة طبقية نسبية .

الخصائص العامة لعينة البحث :

جدول رقم (2) توزيع أفراد عينة البحث حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	28.6
أنثى	50	71.4
المجموع	70	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (2) نلاحظ أن نسبة (71.4%) من مجموع أفراد عينة البحث من الإناث ، ونسبة (28.6%) من الذكور .

جدول رقم (3) توزيع أفراد عينة البحث حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
4-2	10	14.3
7-5	20	28.6
10-8	40	57.1
المجموع	70	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (3) نلاحظ أن نسبة (57.1%) من مجموع أفراد عينة البحث حجم أسرهم يتراوح من (10-8 أفراد)، ونسبة (28.6%) حجم أسرهم يتراوح من (7-5 أفراد)، ونسبة (14.3%) من مجموع أفراد العينة يتراوح حجم أسرهم من (4-2 أفراد) .

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة البحث حسب مستوى الدخل الشهري للأسرة

مستوى الدخل الشهري للأسرة	التكرار	النسبة المئوية
منخفض	5	7.2
متوسط	25	35.7
مرتفع	40	57.1
المجموع	70	100.0

من البيانات الواردة بالجدول (4) نلاحظ أن نسبة (57.1%) من مجموع أفراد عينة البحث مستوى الدخل الشهري لأسرهم مرتفع، ونسبة (35.7%) مستوى الدخل الشهري لأسرهم متوسط، ونسبة (7.2%) من مجموع أفراد العينة مستوى الدخل الشهري لأسرهم منخفض .

3-حدود البحث :

أ. الحدود النظرية: يستند هذا البحث على النظرية التفاعلية الرمزية من فكرة محورية مفادها: أن عملية الإتصال داخل الأسرة أو خارجها يتم عن طريق التفاعل الرمزي، وذلك بإستخدام مجموعة من الرموز والإشارات التي تسهل تلك العملية، والغاية من ذلك كله هو تحقيق الإستقرار والتماسك الأسري .

ب.الحدود المنهجية: ينتمي البحث إلى البحوث الوصفية الذي يعتمد على المنهج الوصفي بإستخدام أسلوب المسح الإجتماعي من أكثر الطرق تماشيا وملائمة وإستخداما لهذا النوع من البحوث، إذ يتيح هذا المسح القدرة على جمع أكبر قدر من البيانات الميدانية عن الموضوع أو الظاهرة المراد دراستها .

4. أداة البحث: بعد الإطلاع على الأدب السوسيولوجي والدراسات السابقة، تم بناء استبيان وفقا للخطوات الآتية :

1- تحديد مقياس للتواصل الأسري ومقياس الإستقرار الأسري.

2- صياغة فقرات الإستبيان حسب إنتمائه لكل بعد .

5. صدق الاستبيان:

أ- صدق المحكمين: أعد الاستبيان بصورته الأولية، وتم عرضه على مجموعة من المحكمين متخصصين في مجال المعرفة، وتم إجراء التعديلات اللازمة من حيث حذف أو إضافة أو تعديل، فأصبح عدد فقرات الاستبيان بعد التعديل (16) فقرة موزعة على النحو التالي: (8) فقرات تعكس للتواصل الأسري، و(8) فقرات تعكس الإستقرار الأسري، علما بأن بدائل الإجابة عن فقراته تنحصر في (دائما- أحيانا - أبدا).

ب. صدق الاتساق الداخلي :

تم القيام بحساب صدق الاتساق الداخلي بإستخدام مصفوفة الإرتباط البسيط بيرسون

جدول (5) ارتباط فقرات الاستبيان بالدرجة الكلية

البعد	عدد الفقرات	معامل الارتباط
التواصل الأسري	8	0.965
الإستقرار الأسري	8	0.987

يتضح من بيانات الواردة بالجدول السابق أن جميع قيم معاملات إرتباط بيرسون بين درجات محور التواصل الأسري ، ومحور الإستقرار الأسري والدرجة الكلية كانت دالة

إحصائيا عند مستوى (0.01) الأمر الذي يؤكد صدق الاتساق الداخلي لفقرات كل بعد بالدرجة الكلية للاستبيان ، ومن ثم الوثوق فيه للاستخدام والتطبيق .

6- ثبات الإستبيان :

- تم حساب ثبات الإستبيان بإستخدام إختبار ألفا كرو نباخ .

جدول (6) معامل ثبات الاستبيان باستخدام طريقة ألفا كرو نباخ للأبعاد والدرجة الكلية

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
التواصل الأسري	8	0.836
الإستقرار الأسري	8	0.817

يتضح من الجدول (6) أن جميع قيم معاملات الثبات عالية، حيث تراوحت قيم معامل الثبات الكلي في محور التواصل الأسري (0.836)، وبلغ معامل الثبات الكلي في محور الإستقرار الأسري (0.817)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبيان للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

7- التصميم والمعالجة الإحصائية :

ولتصحيح الإستبيان فقد وزعت الدرجات من 1- 3 على النحو التالي:

- تعطى الدرجة (3) للاستجابة (دائما).
- تعطى الدرجة (2) للاستجابة (أحيانا).
- تعطى الدرجة (1) للاستجابة (أبدا).
- ولأغراض التحليل الإحصائي ، تم استخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية، ومعامل الثبات ألفا كرونباخ، وعن البحث في العلاقات الإرتباطية بين المتغيرات تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط بيرسون .

نتائج التساؤل الأول : ما مستوى التواصل الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية ؟

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة في بعد مستوى التواصل الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
1-	يؤثر إستخدام الهاتف النقال سلبا على التواصل الأسري .	2.5714	0.73369	3	مرتفعة
2-	تساعد الجلسات العائلية مع الأبناء على زيادة فهم كلا منهم للأخر .	2.8286	0.44952	1	مرتفعة
3-	الحديث والحوار مع الأبناء يقوي الروابط الأسرية .	2.6429	0.61469	2	مرتفعة

4-	تعقد مجالس أسرية بصورة منتظمة لمناقشة ما أستجد داخل الأسرة .	2.0000	0.76139	7	متوسطة
5-	يناقش أفراد الأسرة أمورهم الخاصة قبل إتخاذ أية قرارات.	2.4286	0.73369	4	مرتفعة
6-	يفضل الأبناء الإحتفاظ بآرائهم لأنفسهم وعدم طرحها للنقاش أمام العائلة .	2.2857	0.70491	5	متوسطة
7-	يرى الأبناء أن التواصل مع العائلة مضيعة للوقت .	1.7143	0.70231	8	متوسطة
8-	عادة ما يصاحب النقاش مع الأبناء الحدة وإرتفاع الصوت .	2.1429	0.83901	6	متوسطة

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت : الفقرة (2) والتي تنص على (تساعد الجلسات العائلية مع الأبناء على زيادة فهم كلا منهم للأخر) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8286) وانحراف المعياري (0.44952) جاءت بدرجة مرتفعة. وتليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الفقرة (3) والتي تنص على (الحديث والحوار مع الأبناء يقوي الروابط الأسرية) بمتوسط حسابي (2.6429) وبانحراف معياري (0.61469) جاءت بدرجة مرتفعة .

ويعزو ذلك: أن الاجتماعات العائلية لها دور رئيسي في تقريب المسافات بين الأب والأم والأبناء وتسهم في خلق إستقرار أسرى عميق يساعد في زيادة الترابط ، لكن ثقافة الجلسات العائلية الحميمية لم تزل بعيدة عن الأسرة الليبية مع أن هناك عائلات تدرك أهمية الاجتماعات العائلية في فتح منافذ للحوار الأسري بكل أشكاله.

وأثبتت الاجتماعات العائلية أنها همزة وصل بين الآباء والأبناء خاصة تلك التي يتفاعل فيها كل أطراف الأسرة، ورغم أن هذه الاجتماعات تصب في مصلحة الاستقرار النفسي داخل البيوت فإنها تحتاج إلى أن تتم في أجواء تتسم بالمرح والسعادة حتى تتحقق الأهداف، إذ إن هذه الاجتماعات تشمل تصحيح مسار الأبناء وتعديل بعض المفاهيم الخاطئة وتطرح المشكلات بشكل صريح، فالأبناء يذهبون إلى المدرسة وتتكون لديهم دائرة علاقات ويشاهدون المحتوى الإعلامي المرئي، وتتكون بينهم علاقات مباشرة سواء في حضور الأب والأم أو في حالة غيابهما.

وأن أدنى فقرة في هذا البعد كانت: الفقرة (7) والتي تنص على (يرى الأبناء أن التواصل مع العائلة مضيعة للوقت) بمتوسط حسابي (1.7143) وبانحراف المعياري (0.70231) .

نتائج التساؤل الثاني : ما مستوى الإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية ؟

جدول (8) يبين المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية والمرتبة والدرجة في بعد مستوى الإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس المتزوجين بكلية التربية الزاوية .

ر. م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
-1	يحترم الزوجين وجهات نظر البعض واعتماد كل منهم على قدراته .	2.4286	0.733421	6	مرتفعة
-2	تدخل أهل أحد الزوجين في حياتهما الزوجية يجعل حالة من إضطراب تسود الأسرة .	2.4286	0.733421	6	مرتفعة
-3	هروب الزوج من المنزل والتخلي عن واجباته الأسرية يدفع إلى غضب الزوجة .	2.5714	0.73369	4	مرتفعة
-4	تعلم المرأة وخروجها للعمل ساهم في إرتفاع مكانتها وإستقرار أسرتها.	2.5000	0.63131	5	مرتفعة
-5	تلمس الزوجين الحسنات والتجاوز عن الزلات يساعد على الإستقرار الأسري .	2.5714	0.73369	4	مرتفعة
-6	إستقرار الأسرة وتماسكها له الأثر البالغ في تربية الأبناء وتثمر أجيالا واعدة .	2.8286	0.44952	1	مرتفعة
-7	الوفاء والإخلاص والصراحة والصدق في المعاملات الزوجية تسهم في الإستقرار الأسري .	2.7857	0.56190	2	مرتفعة
-8	تعاون الزوجين على أعباء الحياة الأسرية ومشاكلها تسهم في الإستقرار الأسري .	2.6429	0.61469	3	مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن أعلى فقرة في هذا البعد كانت : الفقرة (6) والتي تنص على (إستقرار الأسرة وتماسكها له الآثر البالغ في تربية الأبناء وتثمر أجيالا واعدة) احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8286) وانحراف المعياري (0.44952) جاءت بدرجة مرتفعة. وتليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الفقرة (7) والتي تنص على (الوفاء والإخلاص والصراحة والصدق في المعاملات الزوجية تسهم في الإستقرار الأسري) بمتوسط حسابي (2.7857) وبانحراف معياري (0.56190) جاءت بدرجة مرتفعة.

يعزو ذلك: إلى إعتبار الأسرة أهم خلية يتكون منها جسم المجتمع البشري إذا صلحت صلح المجتمع كله، وإذا فسدت فسد المجتمع كله، إذ فيها ينشأ الفرد وفيها تنطبع سلوكياته، كما أنها تكسب الفرد إتجاهاته، وتكون ميوله، وتميز شخصيته بتعريفه بدينه، فيكون لها الأثر في تقويم السلوك وبعث الطمأنينة في نفسه، وهنا تكمن أهمية ومحورية دور الأسرة في التربية، حيث أن كثير من المشاكل التي تواجهها المجتمعات حاليا منبعها الأسرة، فمن الإبتعاد عن الدين وإنحلال الخلقي، من المخدرات وإساءة إستغلال التقنيات الحديثة كالأنترنت. سلسلة من السلبيات والعيوب التي كان بالإمكان تلافيها ومعالجتها في مهدها لو كانت الأسر متماسكة ومستقرة، وإذا كانت العلاقة بين الزوجين على هذا النحو

من التعاطف والمودّة والرحمة فإنها لا محالة تنعكس على الأبناء حنانا وتعاطفا وحبا وتماسكا، أما إذا قلبنا الوجه الأخر فإننا سوف نلمس أن الخلافات والمشاحنات إذا ما دبّت بين الزوجين ، فإن هذه العوامل لا شك سوف تؤدى بالضرورة إلى نمو غير سليم للأبناء .

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (نجلاء مسعد ، 2000م) والتي ترى أن الإستقرار الأسري جاء بدرجة مرتفعة لدى أسر أفراد العينة . وتتفق مع دراسة (نورة الزهراني ، 2008م) والتي توصلت إلى أن الوفاء والإخلاص والصراحة والصدق في المعاملات تسهم في الإستقرار الأسري، كما أن مشاركة الزوجة لزوجها في القرارات الأسرية تسهم في الإستقرار الأسري .

وأن أدنى فقرة في هذا البعد كانت : الفقرتان (1 ، 2) والتي تنص على (يحترم الزوجين وجهات نظر البعض وإعتماد كل منهم على قدراته ، تدخل أهل أحد الزوجين في حياتهما الزوجية يجعل حالة من إضطراب تسود الأسرة) بنفس المتوسط الحسابي (2.4286) وبانحراف المعياري (0.733421) .

جدول (9) يبين معامل الإرتباط البسيط بيرسون بين متغير (التواصل الأسري) والإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية

	الإستقرار الأسري
التواصل الأسري	0.853❖❖

❖❖ معامل الارتباط معنوي عند مستوى معنوية 0.01 .

تشير نتائج البحث وجود علاقة إرتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير التواصل الأسري والإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية . بمعنى أنه كلما زاد التواصل الأسري زاد الإستقرار وتماسك الأسري .

يعزو ذلك: أن للتفاعل الأسري دور كبير في تقوية العلاقات الأسرية وزيادة تماسكها ، فالعلاقة المبنية على المحبة والألفة بين الوالدين والأبناء إضافة إلى وجود ثقة متبادلة بين الطرفين ، تسهم في زيادة التفاهم والتقارب بين أفراد الأسرة، وتقلل من المشكلات الأسرية، فالتربية القائمة على الحوار تنشء أبناء قادرين على التواصل مع المجتمع المحيط وعلى التكيف مع متغيراته. كما أن الإستقرار الأسري يساعد على التواصل داخل الأسرة من خلال الإستماع والتحدث، فالإستماع يعطي الوالدين معلومات عن أبنائهم، وبالتالي يمكنهم من معرفة حاجاتهم، ومن جهة أخرى نجد أن الإجتماعات الأسرية على

بساطتها مفيدة للأبناء، خاصة إذا إمتلك الوالدان المهارات الكافية لجعل هذه الحوارات مشوقة وبعيدة عن الرتابة والملل، بحيث تحقق هذه الإجتماعات أهدافها المنشودة في زيادة التواصل والتفاعل بين الأفراد مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة إتاحة الفرصة للجميع من أجل إبداء آرائهم. تتفق هذه النتيجة مع دراسة (نورة الزهراني ، 2008م) والتي ترى بوجود فروق دالة إحصائيا في الإستقرار الأسري تبعا لمتغير الإتصال الأسري. وتتفق أيضا مع دراسة (المحمل غرابي، 2008م) والتي توصلت نتائجه بأن هناك إرتباط بين الإستقرار الزواجي بالقيم المعنوية المتمثلة في (الإحترام والتفاهم والتشاور والحوار والمودة والحب).

ملخص النتائج :

1- أشارت نتائج البحث أن مستوى التواصل الأسري جاء بدرجة مرتفعة حيث جاءت الفقرة (2) والتي تنص على (تساعد الجلسات العائلية مع الأبناء على زيادة فهم كلا منهم للأخر) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8286) وانحراف المعياري (0.44952) . وتليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الفقرة (3) والتي تنص على (الحديث والحوار مع الأبناء يقوي الروابط الأسرية) بمتوسط حسابي (2.6429) وبانحراف معياري (0.61469) جاءت بدرجة مرتفعة .

2- أكدت نتائج البحث أن مستوى الإستقرار الأسري جاء بدرجة مرتفعة حيث جاءت الفقرة (6) والتي تنص على (إستقرار الأسرة وتماسكها له الآثر البالغ في تربية الأبناء وتثمر أجيالا واعدة) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.8286) وانحراف المعياري (0.44952) . وتليها في المرتبة الثانية من حيث الأهمية الفقرة (7) والتي تنص على (الوفاء والإخلاص والصراحة والصدق في المعاملات الزوجية تسهم في الإستقرار الأسري) بمتوسط حسابي (2.7857) وبانحراف معياري (0.56190) جاءت بدرجة مرتفعة .

3- بينت نتائج البحث وجود علاقة إرتباطيه طردية ذات دلالة إحصائية بين متغير التواصل الأسري والإستقرار الأسري لدى عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الزاوية. بمعنى أنه كلما زاد التواصل الأسري زاد الإستقرار وتماسك الأسري.

التوصيات:

1- **تبصير الآباء والأمهات بأهمية وضرورة دمج أبنائهم في المناقشات الأسرية وإتاحة الفرصة لهم في التعبير عن أرائهم .**

2- **إعداد برامج إرشادية لتنمية مهارات التواصل الأسري لدى الآباء .**

3- **عمل دورات تثقيفية للوالدين لتوعيتهم بمدى أهمية إستخدام أسلوب الحوار في الأسرة ، وإكسابهم المهارات اللازمة لتطبيقه والعمل به .**

4- **الإهتمام بتدريس عوامل إستقرار الأسرة ومدى أهميتها لإستمرار الحياة الزوجية .**

5- **تعزيز دور الوالدين وتوجبهم للإهتمام بالأبناء والتعرف على مشكلاتهم وإحتياجاتهم ، وبناء جسور الإتصال وتشجيعهم على التواصل الأسري من خلال أساليب الحوار الهادئ والنقاش البناء وتعديل السلوك غير السوي من خلال القدوة الحسنة والنصيحة .**

6- **ضرورة الإهتمام من قبل المؤسسات الإعلامية بتقديم برامج متخصصة موجهة للآباء والأمهات والتي تعنى بالتنشئة السليمة ، وكيفية التواصل مع الأبناء .**

الهوامش

1-ماهر محمود عمر، سيكولوجية العلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الإسكندرية، 2006م.

2-شليغم غنية وآخرون، الإتصال الأسري والواقع الاجتماعي المعاصر ، الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة ، 2013م .

3-مرسي أحمد أبوحوسة، دراسات في علم الاجتماع الأسري، مطبعة الجامعة الأردنية، الأردن، 2001م .

4-الوحيشي أحمد بيري، الأسرة والزواج (مقدمة في علم الاجتماع العائلي) ، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1998م .

5-فايزة رويم وصبرية غربي ، معوقات التواصل الإيجابي داخل الأسرة وسبل التدخل في إقتراح برنامج للتواصل مع الأبناء ، قسم العلوم الاجتماعية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2013م .

6-بكار عبدالكريم، التواصل الأسري ، دار السلام للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2009م .

7-علي تعوينات ، التواصل والتفاعل في الوسط المدرسي ، المعهد الوطني لتكوين مستخدمي التربية وتحسين مستواهم ، الجزائر ، 2009م .

8-ملاك جرجس، المشكلات النفسية للطفل وطرق علاجها، دائرة المعارف، (ط2)، القاهرة، 1990م .

9-سناء الخولي ، الأسرة والحياة العائلية ، دار الفكر العربي ، الكويت ، 1997م .

10-سلوى عثمان الصديقي، الأسرة والسكان، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003م .

11-محمد محمد نعيمة ، التنشئة الاجتماعية وسمات الشخصية ، دار الثقافة العلمية ، 2002م .

12-توما جوج الخوري ، سيكولوجية الأسرة ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، 1988م .

13-عبدالهادي جورجي ، الأسرة والبناء الاجتماعي ، دار الشروق ، جدة ، 2004م .

14-سمير إبراهيم محمد إبراهيم ، العلاقة بين شبكة الإتصال داخل الأسرة وبين إختيار المراهقين لجماعة الرفاق غير السوية ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، 2011م .

15-إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1999م .

16-محجوب عطية الفائدي ، علم الاجتماع العائلي ، الفضيل للنشر والتوزيع ، 2013م .

17-سميرة عادل العطار، علم الاجتماع العائلي، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2001م.

18-رشا زريفة ، عوامل إستقرار الأسرة في الإسلام ، 2010م .

19-نبيل حليلو ، الأسرة وعوامل نجاحها ، 2013م .

20-بلقاسم دودو ، أحميدة نصير ، أهمية التوجهات والممارسات الترويحية في إستقرار وتماسك الأسرة ، 2018م .

21-خلود صحاف ، التوافق الزواجي وعلاقته بالإستقرار الأسري لدى عينة من المتزوجين بمكة المكرمة ، 2014م .

22-نجلاء سعد، الإستقرار الأسري ومستوى طموح الأبناء ، رسالة ماجستير " غير منشورة " محافظة قليوبية ، مصر ، 2000م .

23-نورة الزهراني، الإستقرار الأسري وعلاقته بدرجة مشاركة الزوجة لزوجها في إتخاذ القرارات الأسرية بمحافظة جدة ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، 2008م.

24-المحمل غرابي ، تحديد درجة تأثير ظاهرة الزواج القرابي في المجتمع الجزائري على الإستقرار الأسري ، رسالة ماجستير " غير منشورة " ، الجزائر ، 2008م .

REMAH

Review for Research and Studies
A Refereed Review

Published by
Center For Research and Human Resources Developments Remah-Amman – Jordan

No: 42 May, 2020
ISSN Print: 2392-5418
ISSN online: 2520-7423
Legal Deposit 24352015

THE REVIEW PUBLISHES STUDIES AND RESEARCH IN THE FOLLOWING FIELDS: ECONOMICS AND ADMINISTRATION SCIENCES

A GUIDE FOR CONTRIBUTORS

1- An article submitted for publication should be written in Arabic or English or French .it should not exceed 20 pages in length, inclusive of figures, drawing, table, appendixes, and references.

2- The contributor must state in writing that the article submitted was not published before and is not under consideration by any review.

3- The Review reserves the right to omit, summarize, rewrite any sentences in the submitted article that do not suit its house style.

4- Upon the publication of his/her contribution, the writer receives a copy of the review in which the contribution is published.

5- Contributions should be typed on one side of paper .simple spaced and with 4,5cm (one; inch) margins; it should be in Microsoft word (doc) format and traditional Arabic with 14pt font for Arabic and 12pt times new roman for English; French.

6- Two abstracts, one in Arabic and another in English, are required, each should not exceed 150 words.

7- Contributions should follow the appropriate methodology used in their individual fields .they should also follow one of the following citation and documentation styles; the MLA style or the Chicago style in the humanities(MLA Style Manual and Guide to Scholarly Publishing ;The Chicago Manual of Style), the APA Style in the Social Sciences (the Publication Manual of the American psychological Association)

-All correspondence related to the review should be addressed to:
remah@remahtrainingjo.com or khalidk_51@hotmail.com
Tel :00962795156512 or 00962799424774

Web site: www.remahtrainingjo.com
ISI data base .http //isindexing.com/isi/journaldetails.php ?id=7707
ULRICHS Data Base:
http//ulrichsweb.serialssolutions.com/title/1536488677317824429
google scholars Data Base:**http //www.googlescholars.com**
ebsco data base : http //www. Ebsco.com
EcoLink data base: http //www.mandumah.com
Elmanhel data base: http// www.almanhal.com
ASKZED data base: http/www.ASKZED.com
Maarifa data base: http//www.maarifa.com
S.Book data base: http//www.theleambook.com

Consultative Board

Prof. Khalil Alrefaae Chairman of Scientific Committee	**Al Balqa' Applied University**	**Joran**
Prof. Draj Said	**Almair Abed Plkhader**	**Algeria**
Prof. Hana Al-Hniti	**The World Islamic Sciences Education University**	**Jordan**
Prof. Belqasem Madi	**Enaba University**	**Algeria**
Prof. Nidal Arahami `	**Zarka University**	**Jordan**
Prof. Kamel Rezaq	**Blida 2 University**	**Algeria**
Prof. Suliman Al naser	**Wirqla University**	**Algeria**
Prof. Hawam Juma'a	**Enaba University**	**Algeria**
Prof. Mahmoud Elouadi	**Zarka University**	**Jordan**
Prof. Sali Mohamed Farid	**Cairo University**	**Egypt**
Prof. Ashraf Mohammad Abed Al Rahman Mo'nes	**Ain Shams University**	**Egypt**
Prof. Ramez Tanbour	**Jenan University**	**Lebanon**
Prof. Abedalrahman Saleh Al Ghfeli	**Qaseem University**	**KSA**
Prof. Wael Jebreel	**Omar Almukhtar University**	**Libyan**
Prof. Saher Obead	**Al-Quds Open University**	**Palestine**
Prof. Sameer Al bargothi	**Al Falah University**	**The United Arab Emirates**
Prof. Abdullah Sedi Mohammad Abno	**Nouakchott University**	**Mauritania**
Prof. Naef Abed Alaziz Motawe'a	**Shakra University**	**KSA**
Prof. Bader Shedeah saeed Hamdan		